الدكتور رفعت الأسَد

تصوير أبو محمد

التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطر العربي السوري

بين الثورة الوطنية والثورة الطبقية

١٩٤٦ - ١٩٦٣

التطوّر الاقتصادي
والاجتماعي والسياسي

رفعت الأسد

التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

في القطر العربي السوري

بين الثورة الوطنية والثورة الطبقية

١٩٤٦ ـ ١٩٦٣

الإهـــداء

الى جميع الفلاحين، الذين كافحوا ضد الاستعمار وعلاقات الاستغلال في الريف السوري.

الى جميع العمّال الذين ناضلوا بثبات من أجل تحرير البلاد من السيطرة الاستعماريّة، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في القطر العربي السوري.

الى جميع المثقفين، الذين نذروا أنفسهم لقضايا الوطن والجماهير الشعبيّة الكادحة.

الى كل من حمَل السلاح في وجه قوى الرجعيّة عشيّة الثامن من آذار، وكل من أنكر ذاته وقاتل في سبيل حماية هذه الثورة والذود عنها عبر مسيرتها الطويلة الشاقة والى كل مَن مات وسيموت في سبيلها وفي سبيل نضالها المستمر لتحقيق أهدافها في الوحدة والحرّية والاشتراكيّة.

رفعت

مقدمة

سورية دولة وطنية فتية ـ انتزعت استقلالها السياسي بعد صراع مرير خاضته قواها الوطنية ضد سلطات الاستعمار والامبريالية وذلك ضمن الاطار العام لانهيار النظام الاستعماري في العالم ٠

ولا شك أن نجاح ثورة اكتوبر الاشتراكية قد أسهم الى حد بعيد في ايجاد الظروف المناسبة لتحرر الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة ٠ يقول جوكوف[1] « ٠٠ لقد فتحت ثورة اكتوبر الاشتراكية أزمة في النظام الاستعماري ، وهزت مواقع الامبريالية وأضعفتها في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ولكن انهيار النظام الدستوري لم يبدأ الا حديثاً في السنوات الاولى التي أعقبت نهاية الحرب ، عندما حصل عدد من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة على استقلاله السياسي كنتيجة لهزيمة الفاشية ، ودخل في طريق التطور المستقل (فييتنام ، أندونيسيا ، سورية ، لبنان ، الخ ٠)

وقد استطاعت القوى الوطنية الظفر بالاستقلال السياسي

---

(١) الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الاوربي تاليف ستيوارث شرام وهيلين كارير دنكوس ـ نقله الى العربية زهير الحكيم ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ ٠

عام ١٩٤٦ الذي تم تحت ضغط الجماهير الشعبية وبتنفيذ منها وبمساعدة القوى الديمقراطية في العالم ·

وقد جلب الاستقلال السياسي معه تغيرات أساسية في أوضاع سورية الداخلية فقد انتقلت السلطة التي كانت في أيدي الجيوش الاستعمارية الى أيدي البورجوازية الوطنية وحلفائها من الاقطاعيين ، ثم سرعان ما حدثت الوقيعة بين الحليفين ، الاقطاع والبورجوازية الوطنية ، فكان النصر النهائي للبورجوازية ، الامر الذي أتاح لها السيطرة على اصدار التشريعات وعلى سياسة النقد والائتمان وعلى مصادر المواد الاولية وعلى السياسة التجارية والجمركية ·

وكما نمت الطبقة الرأسمالية ، فقد كان هناك نمو مقابل في الطبقة العاملة ، التي تمكنت عن طريق قانون العمل الذي فرضته فرضاً عام١٩٤٦ عن طريق تأسيس النقابات من تحسين أوضاعها ورص صفوفها باعتبارها قوة يتجلى فيها أمل المستقبل للقوى التقدمية ، ونذير الخطر للقوى الرجعية · أما من الناحية المادية فقد عرفت البلاد تقدماً ملحوظاً حقق تنمية صناعية ووطنية تسير بخطى حثيثة نحو هدف الاستقلال الاقتصادي · وقد تجلى الدور الوطني للبورجوازية في هذه المرحلة بتخليص الاقتصاد من سيطرة الفرنك على عملتها وتخليص سلطة اصدار العملة من المصارف الفرنسية الممثلة في بنك سورية ولبنان ، وتأميم رؤوس الاموال الاجنبية المتمركزة في بعض الصناعات والمرافق ، وكذلك في توجيه الضربة لبورجوازية الكومبرادور المتمركزة في لبنان وحماية الصناعة الوطنية برفع الحواجز الجمركية وغير ذلك من التدابير ·

ولم تكد سورية تحصل على استقلالها السياسي حتى بدأ التناقض يظهر بوضوح بين المصالح الطبقية للبورجوازية القائمة على السلطة من جانب وبين المصالح الطبقية للعمال والفلاحين وجميع الكادحين من جانب آخر .

ومن الطبيعي أن ممثلي البورجوازية السورية الذين تسلّموا السلطة في أعقاب الحصول على الاستقلال السياسي استهدفوا اعطاء تطور البلاد طابعاً يلائم مصالحهم الطبقية فتعاونوا مع رؤوس الاموال الاجنبية وخصّصوا لهذا الهدف كل نشاطهم العملي ، بيد أن البورجوازية الكبيرة لا تشكل سوى قسم ضئيل من المجتمع السوري على الرغم من امتلاكها للمواقع الاقتصادية القوية في البلاد ومع ذلك فلم تكن في وضع يؤمن لها سيطرة مطلقة على الحياة السياسية فكانت مضطرة الى التعاون مع البورجوازيتين المتوسطة والصغيرة[1] .

أما البورجوازية المتوسطة فانها سرعان ما اصطدمت بصعوبات كبيرة فلم تكن مشاركة بقوة في الحياة السياسية كما لم تكن مسيرة للاقتصاد بما يخدم مصلحتها المباشرة في القطاعات التي تنشط فيها ، وانما كانت تابعة للفئات الكبيرة من البورجوازية ، ومن ناحية ثانية فانها لم تحظ بتأييد الطبقات الكادحة لان مخطط سياستها الداخلية كان معادياً للعمال ومعادياً للديمقراطية وميولها .

وأما البورجوازية الصغيرة فقد ساهمت مساهمة فعالة

---

(١) يشير الباحث السوري وجيه السمان (الى ان الظروف السياسية والاقتصادية في سورية لم تكن ملائمة لقيام طبقة بورجوازية كومبرادورية قوية ولم تستطع البورجوازية الكومبرودارية أن تعزز مواقعها وتأخذ السلطة السياسية في البلاد نظراً للحركة القوية التي انتشرت في البلاد من أجل الاستقلال) .

في الحياة الاقتصادية والسياسية لسورية لان منافسة البضائع المستوردة ورأس المال الأجنبي أدى الى خسارة كبيرة لها مما حدا بها الى تحديد دورها في الحياة السياسية بالنضال الى جانب العمال والفلاحين في نضالهم الوطني ، والى حدٍ ما في نضالهم الطبقي ·

وقد توالى على ادارة الحكم في البلاد في فترة الاستقلال ممثلو الاحزاب السياسية البورجوازية وممثلو الفئات العسكرية الذين حاولوا أن يربطوا الشعب السوري بأشكال مختلفة من الديمقراطية البورجوازية أو الديكتاتورية العسكرية ·

وقد دفع الصراع الطبقي الحاد الى مسرح الحياة السياسية بممثلين لمختلف الفئات الاجتماعية حاولوا أن يحلوا المشكلات الوطنية من مواقعهم الطبقية ، مما زاد في تشابك المعطيات الاجتماعية وتعدد الفئات السياسية وقد أدى صراع سياسات الدول الغربية الاستعمارية في المنطقة الى تفاقم الوضع السياسي الداخلي في سورية الى درجة كبيرة ، وقد نجحت البورجوازية الكبيرة أحياناً في كبح جماح القوى التقدمية لكنها لم تفلح في محاولتها للاحتفاظ بمواقعها ومنع عجلة التاريخ من التقدم · كما لم تفلح في تمثيل أماني الشعب ، وكان من نتيجة ذلك وثوقهم بأن الطريق الرأسمالي ــ برأيهم ــ هو الأساس الأول للتنمية ·

وقد تطورت سيطرة البورجوازية وبالتالي تطور منحى التنمية الاقتصادية والتصنيع الوطني في فترة الحكم هذه في عدة مراحل :

١ ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٥٠ حيث تشارك ملاكو الاراضي وبورجوازية الكومبرادور[١] والبورجوازية الوطنية في الحكم

(١) مشكلات العالم والاشتراكية ١٩٥٩ رقم ٨ ص ٨٢ ·

في حين عملت البورجوازية الوطنية في تنشيط حركة التصنيع واستنزفت موجودات البلاد من القطع الاجنبي وخاصة عن طريق الاستيراد ، وقد كانت البورجوازية الوطنية أضعف من أن تتمكن من حماية صناعتها تجاه منافسة البضائع المستوردة ·

وقد كان للضعف الذاتي للبورجوازية الاثر الكبير في هذا الوضع · وخلال هذه الفترة حققت البورجوازية نجاحات كبرى في التنمية الاقتصادية ففي عام ١٩٤٩ بلغ حجم رؤوس أموال الشركات المساهمة الصناعية ٨٠ مليون ليرة سورية من أصل ٩٦ مليون ليرة سورية التي هي مجموع حجم رؤوس أموال الشركات المساهمة ولكن هذا يعتبر ضئيلا جدأ بالنسبة للأموال التي تجمعت بالقطع الاجنبي خلال الحرب · وفي عام ١٩٤٩ وصلت القدرة التموينية أوجها وبدأت فترة ركود في الاقتصاد الوطني ·

ولقد تم في هذه الفترة وضع الاطار العام لعمل نظام رأسمالي ففي عام ١٩٤٥ صدر قانون الموظفين الأساسي وفي عام ١٩٤٧ صدرت مجموعة ملاكات الدولة لتنظيم الجهاز الاداري للدولة الناشئة وتم في عام ١٩٤٩ تنظيم الاطار الحقوقي الرأسمالي للعلاقات بين الناس بصدور قانون العقوبات والقانون المدني وقانون أصول المحاكمات وقانون التجارة ·

٢ ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ حيث أمكن للبورجوازية الكبيرة المتعاونة مع عملاء سلطات أمبريالية كانت تريد احتلال مكان غيرها وجعل سورية من مناطق نفوذها أمكنها أن تفتح الباب على سلسلة من الانقلابات العسكرية لنمو رأسمالي في البلاد في ظل

ديكتاتورية عسكرية وتحاول استجلاب رؤوس الاموال الاجنبية ولكن نضال الجماهير الشعبية أنهى هذه المرحلة .

ان ارتباط البورجوازية الكبيرة بالاستعمار والاقطاع هو وراء هذه المرحلة . وقد برزت سياسات اقتصادية جديدة مكنت من مواقع البورجوازية الكبرى فمنعت الحكومة استيراد كثير من البضائع الاجنبية التي تصنع في سورية وفرضت رسوماً جمركية عالية نسبياً على المواد الكمالية وأعفت استيراد الآلات والأدوات والمواد الاولية من الرسوم الجمركية ووضعت نظاماً خاصاً لرخص الاستيراد والتصدير ومنحت المصانع المؤسسة حديثاً والشركات المساهمة اعفاءات ضريبية ضمن شروط خاصة وخفضت عام ١٩٥٣ معدل الفائدة وتم بالتدريج شراء جميع شركات الخطوط الحديدية الاجنبية وشركات المياه والكهرباء الاجنبية وانتزعت حق اصدار النقد السوري من مصرف سورية ولبنان الفرنسي وأقرت تأسيس المصرف المركزي وحددت بصورة احتكارية أسعار بعض البضائع كالغزل والاسمنت والسكر واستدعت لجنة من المصرف الدولي للانشاء والتعمير لدراسة الاقتصاد السوري وتقديم قروض للتنمية . كل هذه الاجراءات تحدد الاطار الاقتصادي العام لنظام رأسمالي يعمل بالتعاون مع الامبريالية العالمية التي لا تؤثر على عملية التنمية والتصنيع فقط بل وعلى عملية التثمير والتمويل اذ أن:

١ ــ السيطرة الجزئية بل المتنامية للبورجوازية الوطنية في الحكم وتدخلها في ادارة الاقتصاد الوطني وضغط القوى الديمقراطية والمعادية للاستعمار وصل درجة اقامة قطاع حكومي رأسمالي .

٢ ـ وجود بقايا اقطاعية واستعمارية في الاقتصاد الوطني ٠

٣ ـ انقسام البورجوازية المحلية الى بورجوازية وطنية وبورجوازية كومبرادور ٠

٤ ـ النشاط الفردي المدعوم من قبل الدولة ٠

٥ ـ الطابع الفردي او العائلي للمؤسسات الزراعية والصناعية ٠

٦ ـ انقسام العالم الى معسكرين أي وجود سوقين اقتصاديين يتنامى فيه المعسكر الاشتراكي ويتحطم المعسكر الرأسمالي ٠

كل هذه الشروط ترفد الشروط الرأسمالية العامة ٠

ولقد تمكنت البورجوازية الصناعية والتجارية والعقارية نتيجة مشروعات التنمية والتطورات الاقتصادية لتنظيم اقتصاد رأسمالي في البلاد ، من تقوية مواقعها في السلطة وتطوير القطاع الخاص بقوة ٠ ومع تزايد غنى البورجوازية كان الاقطاع يتحول الى بورجوازية عقارية وزراعية وتجارية وكان العمال والفلاحون يزدادون فقراً وقد شهدت الفترة صراعات اجتماعية حادة في الريف والمدينة (كاضرابات الجامعة واضرابات الحرفيين وأرباب الصناعة ضد شركات النسيج الكبرى عام ١٩٥٣ واضراب العمال وصراعات الريف وخاصة في أرياف حماه والجولان) ٠

٣ ـ ١٩٥٤ـ١٩٥٧ في هذه المرحلة بدأت القوى التقدمية تظهر بقوة على مسرح السياسة ، وقويت حركة التنمية الحكومية بينما اشتدت المؤامرات السياسية على القطر مما حدا بالبورجوازية الى تهريب أموالها الى الخارج واستنزاف

موجودات البــلاد من القطع النادر من خلال ذلك ومن خلال عدوان السويس •

وقد شهدت هذه المرحلة مداً ثورياً للحركة الشعبية تميزت به فقد شاركت الفئات الدنيا من البورجوازية الوطنية في الحكم في عـام ١٩٥٤ بعد انقلاب عسكري أعاد ديمقراطية نسبية للبلاد ومع انه جرى في ذلك العام اتفاق بين هذه الفئات وفئات البورجوازية الكبرى والاقطاع الا أن نفوذ هذه الفئة ازداد في الحكم باستمرار في السنوات التالية كما ارتفعت قوة حركة التحرر الوطني وازداد نمو الحركة باستمرار فازدادت الحماية الجمركية ووضعت موازنة استثنائية للتنمية الاقتصادية عام ١٩٥٥ لم تنفذ الا جزئياً بسبب الاعتداءات الاستعمارية ومؤامراتها وآل تطور حركة التحرر الوطني الى نبذ قروض المصرف الدولي للانشاء والتعمير والاستعاضة عنها بالتعاقد مع تشيكوسلوفاكيا لتأسيس مصفاة للبترول وتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكتيكي مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٧ وقد ازداد انتاج المنتوجات الصناعية في سورية بشكل ملحوظ ونظم انتاج بضائع عديدة كانت سابقاً تأتي من الخارج فقط وارتفع عــدد أفراد الطبقة العاملة وارتفع مستواها الفكري والتنظيمي(١) •

وقد توسعت الملكية الصناعية في هذه الفترة توسعاً هائلا بسبب تثمير الاموال الواردة من الارباح في الصناعة مجدداً وقد بلغت الاموال المستثمرة في الصناعة الكبيرة عام ١٩٥٦ حوالي

(١) وجيه السمان ـ التصنيع في الاقليم الشمالي •

٢٥٦ مليون ليرة بعد أن كانت حوالي ٥٠ مليون ليرة عام ١٩٤٧ كما ساعد في ذلك اتساع القروض التي تقدمها المصارف لتمويل رأس المال المتغير وقد ارتفعت مصروفات الدولة في النطاق الصناعي وازداد عدد المؤسسات الصناعية الى ٥٠٠٨ مؤسسة[١] وازداد حجم الانتاج الصناعي ازدياداً كبيراً ٠

هذا وان تطور الصناعة بعد الحرب يؤول من ناحية الى زيادة حدة الصراع الطبقي وكلما دخلت الرأسمالية بصورة أسرع وأقوى في سورية وغيرّت بشدة مجموع نظام العلاقات الاجتماعية كلما ظهرت التناقضات بصورة أعمق وأحدّ بين التطور السريع للرأسمالية وبقايا الاقطاع ، وكلما زادت حدة التناقضات الطبقية عموماً ٠ ولهذا كثرت مؤامرات الاستعمار المتحالف مع الاقطاع الداخلي وزعماء العشائر للقضاء على الحكم الوطني في سورية طوال سنوات ٥٦ ـ ٥٧ وبدأت البورجوازية السورية ترتجف بين مؤامرات الاقطاع وحصر الاستعمار وتطور الطبقة العاملة ٠

وقد كسبت البورجوازية أكبر المكاسب من الاصلاحات التي جرت كما أن الاستقلال الوطني أدخل غير قليل من الامور الايجابية في حياة السكان ٠

وقد ازداد باستمرار نفوذ الجماهير الشعبية في التجمع القومي الحاكم وآل هذا أكثر فأكثر الى لجوء البورجوازية لتهريب أموالها لخارج البلاد ٠ ومما زاد في نفوذ هذه الجماهير مؤامرات الاقطاع والاستعمار لقلب الحكم مرات متعددة والاعتداء الاستعماري على قناة السويس ودعم الاتحاد السوفياتي الصلب للبلاد العربية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ٠

---

(١) نشرة وزارة الاقتصاد الوطني عام ١٩٥٦ ٠

أن ازدياد هذا النفوذ أخاف البورجوازية الوطنية على سلطتها فسارعت للاتفاق مع مصر لانقاذ حكمها وهكذا تم في شباط ١٩٥٨ اتحاد سورية ومصر باسم الجمهورية العربية المتحدة وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تطور حركة التنمية والتصنيع في القطر ٠

لقد ازدادت منذ عام ١٩٥٤ حدة التناقضات بين الانتاج الصناعي والسوق بسبب تطور الانتاج الصناعي المتصاعد وحدود السوق الرأسمالية الثابتة نسبياً[1] ٠ لكن هذا التناقض لم يظهر بشكل واضح بسبب الازمة الاقتصادية وسوء المحصول الزراعي عام ١٩٥٥ والمصروفات العسكرية الكبرى أعوام ١٩٥٥-١٩٥٧ وقد حاولت البورجوازية الوطنية توسيع هذه السوق عن طريق الاتحاد الاقتصادي مع الاردن ولكن الانقلاب الرجعي هناك قضى على هذه المحاولة ٠ كما حاولت توسيع هذه السوق على حساب الاقطاع مستندة الى جماهير الحرفيين والمثقفين وصغار التجار والعمال ولكنها على الرغم من بعض التدابير لم تستطع أن تقر اصلاحاً زراعياً نظراً لضعفها وترددها وارتباطها بالنشاط الزراعي وملكية الارض وخوفها من نمو الحركة العامة ومساندة الاستعمار للاقطاع ٠ وقد امتازت هذه الفترة بصراع طبقي خفي عنيف وشهدت عدة مؤامرات من الاقطاع والاستعمار لقلب الحكم الوطني في الوقت الذي كان فيه نفوذ الطبقات الشعبية يزداد دوماً باستمرار ٠

٤ ـ ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ في هذه المرحلة التي تمثل مرحلة الوحدة مع مصر أخذ الاقطاع والبورجوازية الكبيرة بالاضمحلال وقويت البورجوازية المتوسطة والصغيرة واختتمت

---

(١) انماء سورية الاقتصادي ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ٠

هذه المرحلة بضربة قاصمة للبورجوازية الكبيرة وعمت القوانين الاشتراكية والاصلاح الزراعي والتأميم ٠

وقد حمل هذا الاتحاد البهجة والامل والفرحة الى قلوب الملايين في البلاد العربية واعتبر مقدمة ومثلا لاتحادات ثالثة ٠ فالقومية العربية واقع موضوعي ذو محتوى تقدمي وديمقراطي والجماهير العربية الواعية لا تفصل بين أهداف التحرر الوطني وبين أهداف التحرر الاجتماعي ٠ ان تأسيس الجمهورية العربية المتحدة جعل منها أهم دولة في الشرق الاوسط سواء من حيث عدد السكان والاهمية السياسية والقومية أم من المركز الجغرافي وحل جزئياً مشكلة احتياج سورية الى رؤوس الاموال وأسواق التصريف والقوى العاملة الاختصاصية ٠

ولقد أثار تأسيس الجمهورية العربية المتحدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة فمن الناحية السياسية الخارجية أدى تأسيسها الى زوال السيادة للدولة السورية وأصبحت سورية تشكل الاقليم الشمالي منها فقط أما في السياسة الداخلية فان مصر كانت تقوم على نظام الحزب الواحد بينما تتعدد الاحزاب في سورية وقد حلت الاحزاب السورية نفسها وضيق على الحريات الديمقراطية وانشقت حركة التحرر الوطني ٠ اضافة الى ذلك جلب تأسيسها ثورة في اصلاح جهاز الحكم فوضع دستور مؤقت ينظم شكل الحكم الجديد ٠ وأما المشاكل الاقتصادية فكانت أعقد وأوسع خاصة في النشاط الصناعي والمزاحمة التي تزداد صعوبة وعمقاً بسبب اختلاف أحجام المؤسسات الصناعية ودرجة تطورها في كلا الاقليمين ٠ أضف الى ذلك أن الاقليم المصري دخل منذ أمد طويل طور الصناعة الثقيلة بينما ما زال الاقليم السوري في طور الصناعة

الخفيفة ، وان الاحتكارات الصناعية في مصر حتى عام ١٩٥٨ كانت مرتبطة بالاحتكارات المصرفية بينما كانت فقط بعض المؤسسات الصناعية السورية تتمتع بوضع احتكاري . وفي نطاق الزراعة فقد كان الاصلاح الزراعي في مصر مطبقاً منذ عام ١٩٥٢ بينما كانت بقايا الاقطاع ما تزال جاثمة على رقبة الاقتصاد السوري . وفي نطاق المصارف كانت المصارف المصرية مؤمم أكثرها الى جانب بنك مصر الذي يندمج فيه رأس المال الصناعي والمصرفي ويسيطر على أكبر الشركات الصناعية في مصر بينما لم يكن لسورية بعد نظامها المصرفي الوطني المتطور عدا عن المواقع الواسعة للاستعمار في نظامها المصرفي والتأميني . أما من الناحية الاجتماعية فكان هناك اختلاف واسع ، ففي مصر كان الاقطاع قد تلقى ضربة قاصمة منذ عام ١٩٥٢ بينما ما زالت له قوة في الاقتصاد والحكم في سورية وكانت السلطة في مصر بيد البورجوازية الاحتكارية بينما كانت في سورية بيد البورجوازية الوطنية .

وقد حلّت هذه التناقضات لصالح البورجوازية المصرية أولا والبورجوازية السورية ثانياً . فلقد أصدرت الحكومة في بداية الوحدة قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ القاضي باستملاك أراضي الاقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين وأرفقت هذا القانون بقانون العمل الزراعي وقانون توسيع المصرف الزراعي وقانون تنظيم الغرف الزراعية وقانون تأسيس وزارة الاصلاح الزراعي وقانون توسيع وزارة الزراعة وشجعت تأسيس جمعيات تعاونية ومدّها بالقروض اللازمة . ولحظت مدة خمس سنوات لتنفيذ عمليات الاصلاح الزراعي وبذلك تراجع نفوذ الاقطاع كثيراً في الاقتصاد والحكم وأفسح

الطريق بصورة أوسع أمام البورجوازية وقد شهدت البلاد السورية موسماً زراعياً سيئاً وقت ذلك كما ان الأحداث السياسية في المنطقة والتناقض بين العراق والعربية المتحدة واغلاق الحدود بين سورية والأردن والعراق أثّر ذلك كله على حركة التصدير ٠

وقد تمّ في سورية إبان الوحدة العديد من الاجراءات الاقتصادية الهامة التي دفعت بالتنمية الاقتصادية خطوات كبرى الى الأمام فقد أدت حرية التجارة بين القطرين الى مضاعفة صادرات سورية الى مصر بين أعوام ١٩٥٧ـ١٩٦٠ وكان الميزان التجاري لصالح سورية ، وكذلك عمل قانون الاصلاح الزراعي على توسيع السوق الداخلية عن طريق زيادة القوة الشرائية للفلاحين ودعّم تأسيس المصرف الصناعي الشركات الصناعية وآلت برامج الاستثمارات التنموية والصناعية والاجراءات المالية المتخذة الى تطوير عمليات التنمية الاقتصادية والصناعية في القطاع العام خاصة ٠ وأدت الى زيادة حجم رأس المال الوطني وخاصة في الصناعة كما أدى لارتفاع أفراد اليد العاملة في البلاد وزيادة الوعي والتنظيم بين أفرادها ٠ وقد منع الاضراب وزادت حدة الاستغلال وغنيت البورجوازية وتحقق جو مناسب لرأس المال الصناعي[1] وقد ازداد عدد الفروع المصرفية وازداد التسليف المصرفي من ٤٦٤ر٤ مليون ليرة عام ١٩٥٧ الى ٦١٧ر٦ مليون ليرة عام ١٩٦١[2] بينما انخفض الانتاج الزراعي بعامل سوء المواسم وعدم استكمال تنفيذ الاصلاح الزراعي[3] ٠ وفي عام ١٩٦١ صدرت مجموعة من القوانين

---

(١) النشرة الاقتصادية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١٩٦١/٢ ٠

(٢) النشرة الدورية لمصرف سورية المركزي ـ السنة الثالثة ـ العدد ٩ ٠

(٣) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦٠ ٠

هدفت لتحطيم مواقع الاحتكار في الاقتصاد الوطني والقضاء على الرأسمالية الكبيرة المستغلة وتشمل هذه القوانين تأميم جميع المصارف وشركات التأمين في الاقليمين والتأميم الكامل أو الجزئي لمجموعة كبرى من الشركات الصناعية المساهمة ـ ومشاركة العمال بنسبة ٢٥٪ من الارباح واشراكهم بمجالس الادارة وفرض ضريبة عامة على الدخل واعفاء الفلاحين المستفيدين من قانون الاصلاح الزراعي من نصف أثمان الاراضي والفوائد ، هذه القوانين دفعت بالبورجوازية السورية الكبيرة للتعاون مع الاقطاع ضد السلطة السياسية للدولة ، واستفاد هؤلاء من سخط قطاعات واسعة من الشعب العربي في سورية وفئاته بسبب الصعوبات الاقتصادية وكبت الحريات الديمقراطية فقادوا انقلاباً في ايلول ١٩٦١ بدعم الاستعمار العالمي واستطاعوا فصل الوحدة السورية والمصرية واستعادت سورية وجودها السياسي والاقتصادي ٠

٥ ـ ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ في هذه المرحلة عادت سيطرة البورجوازية الكبيرة الى الحكم وعادت للتعاون مع الاقطاع بعد خصام طويل ، وذلك في ظل الانفصال البغيض الذي فصم عرى الوحدة بين سورية ومصر ـ حاولت البورجوازية الكبيرة في هذه الفترة الغاء التأميم والحد من الاصلاح الزراعي الا أن المد الثوري والغليان الشعبي كانا لها بالمرصاد ٠ مما أدى الى فشل مخططاتها الى حد ما ، وقد انتهت هذه الفترة باستعادة البورجوازية طابعها المعادي للاقطاع ، الا انها طمعت في استعادة مراكزها في السيطرة الكلية على الاقتصاد والسياسة ٠ وقد وصلت هذه التناقضات في نهاية هذه المرحلة ذروتها ٠

لقد قاد الانفصال الى نشوء تناقضات جديدة ، فتحطيم مكاسب العمال والفلاحين أدى الى سخط شديد على التحالف البورجوازي الاقطاعي الاستعماري ، كما ان اضطهاد الفئات الوحدوية والاشتراكية خلال تلك الفترة زاد في حدة الازمة وشهدت البلاد ازدياداً في هرب رؤوس الاموال الذي بدأ عام ١٩٦٠ ووضعت البورجوازية أموالها خارج البلاد وأصبحت تمارس نشاطها بأموال المصارف ـ وشهدت البلاد فترة اضرابات ومظاهرات أثرّت تأثيراً كبيراً على سير الانتاج الاقتصادي ونموه وتعددت الوزارات وكانت أبرز أحداث هذه الفترة تعديلات ٢٨/٣/٦٢ في الجيش وبالتالي التعديل الجزئي لمراكز السلطة السياسية .

وقد أعادت القوى التقدمية والوحدوية تجمع قواها خلال عام ١٩٦٢ وتجاوزت الكثير من خلافاتها وقامت في صبيحة الثامن من آذار ١٩٦٣ بحركة عسكرية أعادت القوى التقدمية والوحدوية الى قيادة السلطة السياسية للدولة فأصبحنا نعيش المرحلة الحالية في البناء الاقتصادي .

ان الغاية من هـذه الرسالة تقديم الحقائق في اطـار موضوعي عن واقع الاقتصاد السوري في الفترة الواقعة بين الاستقلال السياسي لسورية وبين مرحلة ذروة التناقضات التي حتمت قيام الثورة التقدمية في مطلع عام ١٩٦٣ متوخية تقصي الحقائق وتحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تتبع تطور علاقات الانتاج الرأسمالية في القطر ، واثبات حتمية

الثورة على نظم الاستغلال وجشع رأس المال والاقطاع وعلى تحالف القوى الرجعية في القطر مع الرجعية العربية ٠

وتتجلى أهمية المسألة المبحوثة في التأثير المتبادل بين علاقات الانتاج والبنية الفوقية ، مما انعكس على دور الحكومات التي تعاقبت على دفة الحكم وفي طريقة تواجدها والاسباب الدافعة الى ذلك والاسلوب الذي تم فيه تخدير الجماهير من خلال رفع الشعارات المزيفة ومعاناة الطبقات الفقيرة والسياسات المتبعة ، وكيفية عمل الحكومات المتعاقبة على ترسيخ المفاهيم المضللة في الديمقراطية والحرية ٠

ولتحقيق هذه الغاية كان لا بد من محاولة لالقاء الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عند الحصول على الاستقلال ، ومن ثم التطرق بالتحليل الكافي لشتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لكشف مساراتها وتطورها مع التركيز على الجانبين الأساسيين للبنية التحتية للمجتمع وهما القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ٠ وبعد ذلك لا بد من الربط بين البنية التحتية والبنية الفوقية وتسليط الضوء على التأثير المتبادل بينهما ٠ الامر الذي يفسر لنا طبيعة الاحداث السياسية والوقائع التي مر بها القطر ، ويكشف التناقضات ويعريها ، ويسبر أغوارها وذلك لاثبات حقيقة أساسية فرضت نفسها على المجتمع في القطر السوري وجعلتها قانوناً من قوانين التطور التاريخي ، وهي حتمية الثورة على الاوضاع المتردية بعد أن بلغت التناقضات أوج حدتها ٠

ولم تكن المهمة المطروحة سهلة وذلك ليس بسبب نقص المراجع وانما على العكس بسبب وفرتها وغزارتها من جهة

وتباين مواقع أصحابها وانتماءاتهم الطبقية والفكريــة من جهة أخرى ، ولقد اقتضى الامر في البداية الاطلاع على جميع المراجع المتوفرة بشكل غير منتظم وكيفما اتفق وذلك بغية استيعاب الوقائع والحوادث والامور الموضوعية التي لا يختلف فيها اثنــان لاستيعابها وتخزينها بطريقة منهجية ، وكذلك تصنيف هذه المراجع ضمن الفئات التالية :

١ ـ مجموعة المراجع النظرية المبنيّة على الفكر الاشتراكي وأغلبها مترجم من اللغة الروسية ٠

٢ ـ مجموعة المراجع العربية التي تنطلق مــن مواقع الفكر البورجوازي والتي تعبر بصورة أو بأخرى عن هــذه المواقع ، وهذه المجموعة يمكن تصنيفها أيضاً في ثلاث فئات :

آ ـ فئة المراجع الحكومية والمعبرة عن الاتجاه الرسمي للمسؤولين الحكوميين ٠

ب ـ فئة المراجع التي قدّمها مختصون من ذوي الرغبة الواضحةُ في ترسيخ المفاهيم المضللة في أذهان قرائها والداعية بشكل صريح الى تمجيد النظام الرأسمالي واعتبار خلوده من البدهيات ٠

ج ـ فئة المراجع التي يظن أصحابها في أنفسهم الموضوعية الا أنهــم يخدمون النظــام الرأسمالي والطبقات الاقطاعية والبورجوازية المسيطرة وذلك بسبب خلفيتهم الفكرية التي نجمت سواء عن دراستهم في بلدان الغرب أو عن تأثرهم بالمراجع البورجوازية الاخرى ٠

- مجموعة المراجع التي انطلق مؤلفوها من مواقع الفكر الاشتراكي أو التقدمي وهذه يمكن تصنيفها في الفئات التاليـة :

آ - فئة المراجع النابعة من موقف الدفاع عن الطبقات المسحوقة بالاعتماد على مبادىء الاشتراكية العلمية وللأسف فقد كانت هذه الفئة من المراجع نادرة أو تركز على الجوانب السياسية أكثر مما تتعرض للجوانب الاقتصادية ، أو انها تبحث في مواضيع جزئية لا تتوفر فيها صفة الشمول .

ب - فئة المراجع التي يمكن اعتبار كتابها في مجموعة الاشتراكيين الطوباويين الذين ينطلقون في استهدافهم التغيير من رغبات وأحلام ليس لها أرضية صلبة ولا تتمتع بالمواصفات الثورية وكثيراً ما يتصورون امكانية التغيير بدون الأداة الثورية التي لا بد منها من أجل تحقيق التغيير .

ج - فئة المراجع التي يتمتع كتابها بثورية كافية مع افتقارهم الى العلمية والموضوعية وغلبة الروح العاطفية على كتاباتهم الامر الذي عرضهم في كثير من الحالات الى الوقوع في متاهات الافكار الاصلاحية التي تنفي من حيث النتيجة الصفة الثورية الانقلابية، أو كثيراً ما يقعون في أفخاخ النظريات البورجوازية المطعمة بروح ثورية في الظاهر ورجعية من حيث المحتوى والنتيجة .

وبالاضافة الى ذلك فان غالبية المراجع ذات النفس التقدمي

سواء أكانت مبنية على نظرية الاشتراكية العلمية أو لم تكن ، وعلى الرغم من انها ركزت على هذا الجانب أو ذاك من التناقضات الواقعة أو من رسم هـذه الصورة أو تلك من صور التخلف الاقتصادي أو الاجتماعي في القطر فان أصحابها كانوا يركزون على الجوانب السلبية في الصور التي يعرضونها دون أي تصور للبديل وحتى عند تصور البديل فقد كان خافياً في كثير من الاحيان أن ذلك البديل ينضوي على امكانية حدوث تناقضات أعظم وأشد لم تكن أبعادها واضحة المعالم في عقول أصحابها وذلك بتركيزها على جوانب جزئية من الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية دون استيعاب لتكامل صورة عمليـة الانتاج وعلاقات الانتاج والبنية الفوقية وتفاعلها فيما بينها من جهة وتفاعلها مـع ظروف السياسة الداخلية والخارجية والتيارات الدولية المحيطة بهذا الجزء الاكثر حساسية مـن أجزاء وطننا العربي والتي تتلاقى فيه ، وتتشابك التيارات السياسية العالمية وتتركز فيه صراعات الامبريالية المتنافسة في مناخ الازمة العامة للنظام الرأسمالي ٠

ولم تكن مجموعة الافكار المتناقضة والمتباينة في المراجع المذكورة بحاجة جميعها الى المناقشة والرد عليها فقد كان الرد العملي هو ثورة الثامن من آذار ذاتها التي جعلت كثيراً من الافكار والاقوال والنظريات المغرضة من مهملات التاريخ ٠ غير انه كان لابد من انتقاء أقواها وخاصة الافكار والنظريات التي تمكنت من التسلل الى الاذهان حتى ما بعد ثورة الثامن من آذار والتي تمكن بعضها من أن يعيش لفترة تطول أو تقصر بمقدار ما أتاحه لها ضعف الوضوح النظري في أذهان بعض رفاقنا في هـذا المجال أو ذاك أو ضعف نشر الافكار التقدمية

والنضالية بين صفوف الطبقات الكادحة وبين صفوف المثقفين بالذات وعلى الاخص عن طريق المؤسسات العلمية والتعليمية في القطر٠ ولهذا كان لا بد من الانتقاء في هذا المجال والتركيز على الافكار الأشد خطورة على مراحل البناء الاشتراكي في مسيرة الثورة ٠

نستنتج مما سبق آن الشعب السوري خاض نضالا عنيدا من أجل التحرر من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية وانشاء اقتصاد وطني لتأمين السيادة السياسية للدولة وقد أكد : اف٠اى٠ لينين على أن التحرر الاقتصادي هو المهمة الرئيسية للشعوب المناضلة من أجل حريتها الوطنية كاشفاً القناع عن الايديولوجيات البورجوازية بأنها (٠٠ تندفع الى التحرر الوطني تاركة التحرر الاقتصادي في الظل والتحرر الاخير هو التحرر الرئيسي في الواقع)[1] ٠

(١) مجموعة المؤلفات الكاملة ـ اف ـ اي ٠ لينين ـ جزء ٢٢ ـ ص ١٨٧ ٠

الفصل الاول

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
في سورية
وقت الحصول على الاستقلال السياسي

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
في سـورية
وقت الحصول على الاستقلال السياسي

تعتبر سـورية من الدول المتخلفة اقتصادياً ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تشابه مثيلاتها في الدول النامية والدول حديثة الاستقلال ، ولكن على الرغم من هذا التشابه فان سورية يمكن أن تعتبر في فئة الدول الناميةالاكثر تقدماً من غيرها كما ان لها وضعاً خاصاً يجعلها تتميز عنها على الرغم من الصفات المشتركة بعدة سمات :

فسورية دولة عربية لها موقع جغرافي ممتاز كانت محط الانظار والاطماع منذ القدم بسبب ماضيها المزدهر وتراثها الحضاري العريق كما أن هويتها القومية واضحة ومتبلورة ، وهي ترتبط برباط وثيق مع شقيقاتها العربيات من جميع النواحي وتتفاعل مـع الاحداث التي تصيب الوطن العربي كله ، وتربط مشاكل التنمية فيها بمشاكل التنمية في الاقطار العربية الاخرى التي فرّق الاستعمار شملها بحدود اصطناعية للقضاء على أي أمل للوحدة فيما بينها •

ولقـد تعاقبت على سـورية الانظمة الاجتماعيـة والاقتصادية التيسبقت النظامالرأسمالي ، كما لعب رأسالمال التجاري فيها دوراً كبيراً منذ أقدم العصور ، مما يدل على أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لها جذور اجتماعية عميقة في هذا القطر ، تعود الى أيام الحضارات القديمة التي قامت على

نظام الرق والاقطاع والربا والتجارة واستغلال الانسان للانسان عموماً •

وخلال ستة عشر عاماً مرت على استقلال سورية السياسي، تحقق تطور هام في القوى المنتجة وعلاقات الانتاج باتجاه العلاقات الرأسمالية ، وتعتبر هذه الفترة من تاريخ سورية من أهم المراحل التي مرت بها ، فمن ناحية كانت أهم الخطوات التي حققتها سورية للوصول الى مستواها الاقتصادي والاجتماعي في نهاية الفترة التي ندرسها ولعدة سنوات بعدها قد تمت بعد الاستقلال ، ومن ناحية أخرى كانت هذه الخطوات تنطوي على تناقضات من أخطر ما عرفته في تاريخها ، تناقضات جعلت من الثورة أمراً محتوماً •

وقد ورثت سورية عن الاستعمار الفرنسي الذي رحل عن أراضيها في ١٦/٤/١٩٤٦ الفقر والأمية والجوع والتخلف في جميع مظاهره الاقتصادية والاجتماعية •

ان كلمات ماركس التالية تنطبق على معظم البلدان التي خضعت لسيطرة الامبريالية « •• ان البؤس الذي سببه البريطانيون لشبه القارة الهندية ، أفظع بما لا يقاس من البؤس الذي عانته هذه البقعة في كل ماضيها الطويل » •

وكان رأس المال الاجنبي ما يزال مسيطراً سيطرة تامة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد السوري •

لقد أرجع لينين ظاهرة انتشار تصدير رؤوس الاموال من البلدان الرأسمالية الى دخول الرأسمالية مرحلة الامبريالية، واعتبر هذه الظاهرة احدى سمات الامبريالية(١) •

---

(١) راجع W. I. Lenin : Der Imperialismus als hochstes Stadium des Kapitalismus in : Ausgewachlte Wrke, B. I.S. 758

وكانت المصارف الاجنبية منفذة للسياسة الامبريالية الهادفة الى تجميد تطور القوى المنتجة[1] . ولم تعمل في حقل التمويل المباشر لاقتصاد سورية الوطني وانما انحصر نشاطها في تسهيل عمليات التجارة الخارجية واستثمار ودائعها في السندات الحكومية وكانت العلاقات التجارية لسورية مؤسسة على التبادل التجاري مع بعض الدول الغربية الرأسمالية بعد أن حرمت طويلا من امكانية تطوير علاقات التجارة الخارجية الطبيعية مع الدول الاخرى ، وكذلك مع شقيقاتها العربيات اللواتي لم يتمكن المستعمر من فصم روابطها الاقتصادية والتجارية على الرغم من سعيه المستمر لوضع الحدود السياسية المصطنعة بينها .

وقد حظيت رؤوس الاموال الفرنسية في الميدان غير الانتاجي بأرباح فاحشة ذات تداول سريع وأخطار قليلة .

وهذا يؤكد بعض ظواهر الامبريالية الفرنسية التي أشار اليها لينين . لقد لاحظ لينين أن الامبريالية الفرنسية (يمكن نعتها بالمرابية)[2] .

وهكذا فقد خلقت الرساميل الاجنبية العوائق الكبيرة في وجه تطور البلاد الاقتصادي ساعدها في ذلك سيطرة العلاقات الاقطاعية وضعف الرساميل الوطنية وتبعثرها وتشتت السوق الداخلية ووقوع النظام النقدي مباشرة تحت سيطرة رأس المال الفرنسي .

يقول تيولبانوف « لا تستطيع أن تفهم العالم المستعمر ، الا

---

(١) م.ف. غاتاولين ـ العلاقات الزراعية في سورية ص ٦ .

(٢) راجع الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ تاليف بير جالية ـ ترجمة فؤاد مرقص ـ دار الحقيقة بيروت ـ ص ١٦ .

وكانت المصارف الاجنبية منفذة للسياسة الامبريالية الهادفة الى تجميد تطور القوى المنتجة[1] . ولم تعمل في حقل التمويل المباشر لاقتصاد سورية الوطني وانما انحصر نشاطها في تسهيل عمليات التجارة الخارجية واستثمار ودائعها في السندات الحكومية وكانت العلاقات التجارية لسورية مؤسسة على التبادل التجاري مع بعض الدول الغربية الرأسمالية بعد أن حرمت طويلا من امكانية تطوير علاقات التجارة الخارجية الطبيعية مع الدول الاخرى ، وكذلك مع شقيقاتها العربيات اللواتي لم يتمكن المستعمر من فصم روابطها الاقتصادية والتجارية على الرغم من سعيه المستمر لوضع الحدود السياسية المصطنعة بينها .

وقد حظيت رؤوس الاموال الفرنسية في الميدان غير الانتاجي بأرباح فاحشة ذات تداول سريع وأخطار قليلة .

وهذا يؤكد بعض ظواهر الامبريالية الفرنسية التي أشار اليها لينين . لقد لاحظ لينين أن الامبريالية الفرنسية (يمكن نعتها بالمرابية)[2] .

وهكذا فقد خلقت الرساميل الاجنبية العوائق الكبيرة في وجه تطور البلاد الاقتصادي ساعدها في ذلك سيطرة العلاقات الاقطاعية وضعف الرساميل الوطنية وتبعثرها وتشتت السوق الداخلية ووقوع النظام النقدي مباشرة تحت سيطرة رأس المال الفرنسي .

يقول تيولبانوف « لا تستطيع أن تفهم العالم المستعمر ، الا

---

(١) م.ف. غاتاولين ـ العلاقات الزراعية في سورية ص ٦ .

(٢) راجع الامبريالية عام ١٩٧٠ ـ تاليف بيير جالية ـ ترجمة فؤاد مرقص ـ دار الحقيقة بيروت ـ ص ١٦ .

اذا حللت دور الرأسمال الاجنبي في كل بلد من هذه البلدان »[1] ·

وعندما حصلت سورية على استقلالها السياسي كان رأس المال الاجنبي ما يزال يملك في سورية :

١ ـ مؤسسات المياه الكبرى ·
٢ ـ مؤسسات الكهرباء ·
٣ ـ الحافلات ·
٤ ـ السكك الحديدية ·
٥ ـ الثكنات العسكرية والجسور وبعض المباني ·
٦ ـ القطاع المصرفي بكامله ·
٧ ـ حق اصدار العملة وكان يتمتع بامتيازه بنك سورية ولبنان ·
٨ ـ قطاع التأمين ·
٩ ـ العملة السورية التي كانت مرتبطة بالفرنك الفرنسي وتتبعه في كل تقلباته ·

وكذلك كان الاستعمار ما يزال يحتفظ بمواقع كثيرة مهدت له السبل للتحكم في الاقتصاد السوري ·

فكانت له علاقات وطيدة مع بورجوازية التجارة الداخلية التي لم يكن من صالحها الحصول على الاستقلال فلم تشترك في معارك التحرير ولم تتحول هذه البورجوازية الى بورجوازية وطنية الا بعد نشوء الجيش العربي السوري وبعد تسلّمها تموينه حيث كان هؤلاء التجار يوزدون البضائع لجيوش الاحتلال قبل الاستقلال ·

كما كانت له علاقة وطيدة مع بورجوازية التجارة الخارجية

(١) راجع : S. Tyulpanov. Das kalonial system des Imperialismus und seim Zerfall, verlag, die wirts chaft. Berlin 1959, s. 39.

بغية تصريف بضائعه الصناعية هذا من جهة ومن جهة أخرى لكي يستمر في جعل سورية مصدراً للمواد الخام ومزرعة تابعة له ٠

وقد اتسمت الزراعة بعد الاستقلال بملامح عدة فكان القسم الاعظم من أراضيها الصالحةللزراعة بوراً وكان الانتاج يكاد ينحصر في محصول واحد هو الحبوب ، ولم تتطور زراعة القطن الا بعد مرور عدة سنوات على الاستقلال ٠

وكانت تسود علاقات انتاج اقطاعية وشبه اقطاعية في الاراضي التي كانت تزرع[1] ٠

لقد عمل الفرنسيون على تشجيع الملكية الخاصة الكبيرة للأراضي وسهّلوا الحيازة الخاصة للأراضي وخاصة بالنسبة لأولئك الذين تعاونوا مع سلطات الانتداب ٠ ان المسح والتسجيل الاجباري لصكوك الحيازة (وهما يشكلان الاصلاح الزراعي المميز في ظل الانتداب) قد ثبّتا حيازة أصحاب الملكيات الكبيرة وذلك نتيجة لعدم اعارة الفرنسيين الى مدة سريان صكوك الحيازة هذه أي انتباه ٠ وان كثيراً من صكوك الحيازة هذه قد تم الحصول عليه بأساليب خداعية ٠ وقد سجلت مساحات واسعة من الاراضي (كانت سابقاً ملكيات خاصة للسلطان عبد الحميد) بملكية الدولة ٠ ولم تنفذ الاجراءات المتخذة في منتصف العشرينات من أجل توزيع هذه الاراضي على المتصرفين الصغار في هذه الاراضي ٠ وسمح الفرنسيون بيع هذه الاراضي أو تأجيرها الى الاقطاعيين والمتنفذين بأسعار منخفضة جداً[2] ٠

---

(١) انماء سورية الاقتصادي ٠ ـ تقرير بنك الانشاء والتعمير الدولي عام ١٩٥٤ ص ١٨٠ ٠

(٢) راجع : SYRIA Nation of the modern world. TABITHA PETRAN page 70, London — Enst Been Limited.

أما القوى المنتجة فقد عرفت فترة من الجمود فيما عدا فترة الحرب العالمية الثانية وكانت الاراضي المروية قليلة جداً تزرع بطرق بسيطة وبدائية ولم تكن الآلات الزراعية معروفة كما لم يكن استخدام السماد معروفاً ، وكانت الملكية الزراعية كبيرة[1] ولها عدة أشكال منها ما يقوم على أساس العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ومنها ما بدرت فيه بوادر التطور الرأسمالي ولكن بشكل بطيء وغير متطور ولا يقوم على أساس استخدام الآلة الحديثة وتشير بعض المصادر الى أن عدد الجرارات العاملة في سورية في عام ١٩٤٢ لم يتجاوز ٣٠ جراراً[2] ، وكان الفلاح يخضع لاستغلال لا يرحم ٠

وكانت قوى الاقطاع مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالاستعمار، فلقد ثار الاقطاع أول الامر في وجه قوى الاحتلال ، الا أن الاستعمار ما لبث أن سكّن روع الاقطاعيين وطمأنهم على عدم ضياع ملكياتهم باحداث ادارة المصالح العقارية وفق نظام حديث لتثبيت ملكيات الاراضي ٠

لقد وصف أحد المستعمرين الفرنسيين (ــ وهو شخصية معروفة لدى الشعب العربي السوري ــ) الجنرال كاترو العلاقة الوطيدة التي كانت قائمة بين الاقطاع والاستعمار الفرنسي بالكلمات التالية المعبرة « أما الملحقات فقد كانت من جهتها هادئة ، فأهل حوران عادوا الى الهدوء بعد أن دفعوا الثمن باهظاً بالمال والرجال عن الخسائر الفادحة التي الحقوها بنا خلال ثورتهم ٠٠ وأما سكان سنجق العاصي فقد ساروا مكرهين وراء ملاكيهم الاقطاعيين الذين تحالفوا مع الانتداب بعد

---

(١) ج فيليرس ــ فلاحو سوريا ولبنان ١٩٥٢ ــ ص ٢٢٤ ٠

(٢) SYRIA nation of the modern world TABITHA PETRAN

فترة من التردد منذ اللحظة التي تأكدوا فيها أن النظام سوف يستتب وان الامتيازات الشخصية التي يتمتعون بهـا لن تمس ٠٠)[١] ٠

ولذلك فان قوى الاقطاع التي كانت أول من حمل السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي ما ابثت أن تحالفت معه ٠ ولذلك لم تشارك في معركة التحرير التي قامت على سواعد الكادحين، الذين قادتهم في اندفاعهم الوطني العفوي والفطري قـوى الرأسمالية الوطنية ٠

وأما الصناعة فلم يكن لها أهمية تذكر بعد الاستقلال لان العمل اليدوي كان هو السائد ولم تكن في سورية صناعات آلية قوية ، بل كانت هناك صناعات تقليدية لا يتعارض وجودها مع مصالح الانتداب أو صناعات ممولة من الانتداب مباشرة ٠

ولئن كان ثمة بعض الصناعات التي ولدت في سـورية في الثلاثينات مستفيدة من الازمة الرأسمالية الدولية في ذلك الحين ، الا أن هـذه الحركة قد توقفت بعد ذلك ، ويصعب ملاحظة التغيير في بنية القوى المنتجة في الصناعة أثناء الحرب فعلى الرغم مـن نمو بعض الصناعات بسبب ضرورة تموين قوات الاحتلال المرابطة في سورية وتأمين الطلب المحلي للسكان بسبب توقف امكانية الاستيراد فان الانتاج الصناعي في تلك الفترة لم يرتفع الا عن طريق زيادة فعالية الطاقات الانتاجية المتوفرة أو زيادة العمل اليدوي أو استخدام وسائل الانتاج المصنوعة محلياً ٠

وقد وجّهت الصناعة نحو منتجات استهلاكية مباشرة وظل

---

(١) « الارض والاصلاح الزراعي في سورية » ص ٢٧ ـ ١٩٦٢ ٠
تاليف عبد الهادي عباس ـ دار اليقظة للتاليف والترجمة ٠

تطور القوى المنتجة خلال فترة الحرب تطوراً وحيد الجانب الى حد بعيد ·

وقد حاول المستعمر أن يقيم علاقات معينة مع بعض الاقليات القومية والدينية لتمكنه من اثارة النعرات الطائفية والعنصرية القديمة فتبقى في يده سلاحاً يشهره متى يشاء ·

يقول تولبانوف « ان جميع علاقات الاستغلال الطبقي في المستعمرات والبلدان الاخرى التابعة كانت تتداخل وتختلط مع التفرقة القومية والعنصرية وحتى الدينية غالباً · ولذا كان الوعي القومي مرحلة أولى للوعي المعادي للامبريالية الذي كان يسبق في الغالب تكّون الوعي الطبقي[1] ·

كما كانت علاقته ببعض عناصر الجيش الذين جمعهم خلال فترة حكمه من عناصر البروليتاريا الرثه علاقة وطيدة وحسنة ولم يكن من السهل ابعاد هذه العناصر حتى تم احداث قانون خدمة العلم وبناء الجيش الوطني وبعد أن حاولت القيام بالعديد من المؤامرات وأعمال البلبله ·

وقد وجدت في سورية بعد الاستقلال بقايا من النظم الاجتماعية التي سبقت عهد الاقطاع وأوضح هذه النظم انتشاراً هي بقايا مجتمعات المشاعة البدائية في مراحلها المتقدمة التي تترافق مع المرحلة الثانية من هذا النظام وهي تبلور تقسيم العمل الاجتماعي بين الرعاة وبين الزراع حيث إن قبائل الرعاة البدوية لا تزال تحافظ على نمط الانتاج القديم ·

كما وجد في سورية نوع من بقايا عهد الرق وقد نشطت في ذلك الحين تجارة الرقيق خاصة في محافظة اللاذقية حيث كان الفقر الهائل يسود حياة السكان الريفيين في تلك المحافظة ·

---

(١) الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ص ٨٣ ـ تاليف س·اي· تولبانوف ـ ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب ·

أما النظام الرأسمالي في فترة الحصول على الاستقلال فلم يكن ذا أهمية تذكر ، الا أن ما يحدد علاقات الانتاج الرأسمالية ما يلي:

١ ـ ان رأس المال الكبير في الصناعة الآلية كان تحت السيطرة الاجنبية بينما كان رأس المال الوطني يتمركز في الصناعات اليدوية وفي الورشات الصناعية التي تدار بأسلوب رأسمالي .

٢ ـ سادت علاقات الانتاج الرأسمالية بصورة رئيسية في الصناعة والتجارة الخارجية في حين أن الزراعة لم يكن يلاحظ فيها الا بذور بسيطة من الاسلوب الرأسمالي لادارة المزارع .

وقد كان تقسيم العمل الاجتماعي بين الصناعة والزراعة ضعيفاً ولئن كانت الصناعة تستجر بعض المواد الخام من الزراعة ، وكانت الزراعة تستخدم بعض منتجات الصناعة اليدوية ، كالآلات البدائية الخشبية ، الا أن علاقة الزراعة الأساسية كانت مع التجارة الخارجية ويعود السبب في ذلك الى رغبة الاقطاعيين في المنتجات الصناعية المستوردة وفي تصدير المنتجات الزراعية وأما الباقي من الانتاج الزراعي فكان يستهلك من قبل المنتجين أنفسهم أو من قبل الاقطاعيين وبذلك ساد أسلوب الاستهلاك الذاتي في الزراعة .

وأما السوق الداخلية فقد كانت تتألف من أسواق محلية منعزلة عن بعضها ومتخلفة الى حد بعيد ولا يربط بينها سوى وسائط نقل بدائية وطرق قليلة حتى إن نفقات نقل الحنطة من الجزيرة الى حلب كانت تزيد عن نفقات نقلها بين استراليا وبيروت(١) .

---

(١) اقتصاديات سورية ـ ص ٢٩ ، ١٩٥٥ تاليف الدكتور احمد السمان .

ان كل هذا يدل على أن البنية الاقتصادية لسورية عند الاستقلال كانت بنية استعمارية شبه اقطاعية ·

وقد ولدت الحرب العالمية الثانية أرباحاً كثيرة عن طريق احتكار بعض السلع وارتفاع أسعار المواد ارتفاعاً فاحشاً وأدت الى تمركز أموال كثيرة في أيدي أثرياء الحرب لم يكن استثمارها رأسمالياً ، وانما تم اكتنازها أو كانت على شكل ديون بالقطع الاجنبي لصالح القطر ·

وهكذا قدمت الحرب العالمية الثانية الامكانية من أجل تطور سريع للقوى المنتجة ولعلاقات الانتاج ، في حين أن البنية الاقتصادية الاستعمارية وشبه الاقطاعية لم تكن قد تغيرت عملياً إبان الاستقلال ·

ولقد كان الطريق اللا رأسمالي للتطور متاحاً من الناحية النظرية في سورية الا أن ما حال دون سلوكه أن مدخرات الحرب والارباح الناتجة عن التضخم كانت جاهزة لتتحول فوراً الى رأسمال كما أن الاستقلال السياسي أطلق مصادر التراكم بصورة فجائية وهذه المصادر كانت غنية ومتمركزة ولا سيما ان نظرية الطريق اللا رأسمالي لم تكن قد تبلورت في أذهان القوى التقدمية في سورية كما ان المعسكر الاشتراكي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان منهمكاً في حل مشاكله الخاصة به ولم يكن ليتاح له أن يخصص أي جهود أو انتباه الى مشاكل نشوء الدول حديثة الاستقلال ·

واذا كانت كل خطوة خطاها تطور الرأسمالية في سورية قد زادت من صعوبة تحقيق الطريق اللا رأسمالي الا أن امكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية بقيت متاحة على الرغم من تلك الخطوات ·

ان كل هذا يدل على أن البنية الاقتصادية لسورية عند الاستقلال كانت بنية استعمارية شبه اقطاعية ·

وقد ولدت الحرب العالمية الثانية أرباحاً كثيرة عن طريق احتكار بعض السلع وارتفاع أسعار المواد ارتفاعاً فاحشاً وأدت الى تمركز أموال كثيرة في أيدي أثرياء الحرب لم يكن استثمارها رأسمالياً ، وانما تم اكتنازها أو كانت على شكل ديون بالقطع الاجنبي لصالح القطر ·

وهكذا قدمت الحرب العالمية الثانية الامكانية من أجل تطور سريع للقوى المنتجة ولعلاقات الانتاج ، في حين أن البنية الاقتصادية الاستعمارية وشبه الاقطاعية لم تكن قد تغيرت عملياً إبان الاستقلال ·

ولقد كان الطريق اللا رأسمالي للتطور متاحاً من الناحية النظرية في سورية الا أن ما حال دون سلوكه أن مدخرات الحرب والارباح الناتجة عن التضخم كانت جاهزة لتتحول فوراً الى رأسمال كما أن الاستقلال السياسي أطلق مصادر التراكم بصورة فجائية وهذه المصادر كانت غنية ومتمركزة ولا سيما ان نظرية الطريق اللا رأسمالي لم تكن قد تبلورت في أذهان القوى التقدمية في سورية كما ان المعسكر الاشتراكي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان منهمكاً في حل مشاكله الخاصة به ولم يكن ليتاح له أن يخصص أي مجهود أو انتباه الى مشاكل نشوء الدول حديثة الاستقلال ·

واذا كانت كل خطوة خطاها تطور الرأسمالية في سورية قد زادت من صعوبة تحقيق الطريق اللا رأسمالي الا أن امكانية الانتقال السلمي الى الاشتراكية بقيت متاحة على الرغم من تلك الخطوات ·

الفصل الثاني

التطور الاقتصادي

القسم الأول

قطـــاع الانتـــاج

الباب الأول

تطـــور الزراعـــة

تعتبر الزراعة القطاع الانتاجي الاكبر في سورية ففيه يعمل القسم الأعظم من الايدي العاملة وفيـه يتولد القسم الاكبر من الدخل القومي كما انمنتجاته تشكل أساساً للصناعة السورية والمبادلات التجارية مع الخارج ·

ويتولد نحو ٧٩٪ من الدخل الزراعي من الانتاج النباتي أما القسم الباقي فيتولد من تربية الماشية ·

وقد ورثت سورية من الحقبة الاستعمارية زراعة خاملة· ولم تكن سورية بالنسبة للمستعمرين الفرنسيين مجرد منطقة سياسية واستراتيجية هامة في الشرق العربي بل كانت أيضاً سوقاً لتصريف منتجاتهم الصناعية وخاصة السلع الكمالية التي كان يعتبر الاقطاعيون أفضل زبائنها وكذلك مصدراً للسلع الغذائية والمواد الخام للدول المستعمرة · وقد كان المرابون والمصدرون من بورجوازية الكومبرادور والذين تمولهم المصارف الاجنبية كثيراً ما يشترون انتاج الفلاحين وهو ما زال في التراب

بأسعار منخفضة و بأسلوب للتسليف لا يعدو كونه نوعاً من الربا الفاحش مستغلين الوضع الاقتصادي السيء للفلاحين .

لذلك فقد كان هم المستعمر الحفاظ على تدفق المحاصيل الزراعية اليه ، مع بقاء علاقات الانتاج الاقطاعية في الوقت نفسه • وكانت هاتان الغايتان متناقضتين نظراً لان الاقطاع مترافق مع الجمود في الانتاج ، الامر الذي أدى الى استمرار بقاء التخلف وضعف في الانتاجية وعدم نجاح المستعمرين في تحقيق ما خططوا له من زيادة في انتاج المحاصيل الزراعية .

وقد عمد المستعمرون الى تشجيع الاقطاع بمختلف الوسائل سعياً لاخماد روح الوطنية فيه وجعله يفضل الاهتمام بمصالحه الطبقية ، وكان من ذلك تثبيت ملكية الاراضي عن طريق مديرية المصالح العقارية ، واتاحة المجال لتوسع الملكية عن طريق شراء أراضي الاوقاف وعن طريق أحكام التصرف التي تبيح تملك أراضي أملاك الدولة لكل من يضع يده عليها خلال خمسة عشرة عاماً مستمرة •

وقد استمر الاقطاع متحكماً بالارض فترة طويلة بعد الاستقلال ، ففي عام ١٩٥٨ حين صدر قانون الاصلاح الزراعي لم يكن في أيدي الملاكين الزراعيين الصغار في سورية سوى ١٤٪ من مجموع المساحات الصالحة للزراعة ومتوسطي الملاك ٣٧٪ والملاك الكبار ٢٩٪ والدولة ٢٠٪ وقد كانت أراضي الدولة عملياً في أيدي كبار الاقطاعيين كذلك[١] •

أما المزارع الرأسمالية فلم تظهر في سورية الا بعد الاستقلال وعندما دفعت الاسعار المرتفعة لبعض البضائع

---

(١) قصة الارض والاصلاح الزراعي ـ وزارة الاصلاح الزراعي ـ المكتب الصحفي •

الزراعية (الحبوب أولا . ثم تلاها القطن) التجار والملاك الزراعيين الكبار الى اقامة مشروعات مروية في الاراضي الزراعية الواسعة في الشمال الشرقي من البلاد وارتبط استثمارها باستثمار القوة العاملة واستخدام التقنية الزراعية .

وتجدر الاشارة هنا الى انه كانت توجد في هذه المناطق مؤسستان زراعيتان رأسماليتان « تزرع الواحدة منهما نحواً من مائة الف هكتار على الاقل »[1] .

وقد نمت الزراعة الرأسمالية والعمل المأجور في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية بسرعة هائلة حيث جنى المستثمرون أرباحاً طائلة ، ولكن هذه الزراعات الرأسمالية رافقها نمو جديد في قوى الاقطاع ، حيث كان رؤساء القبائل في تلك المناطق يعتبرون أنفسهم ملاكاً لتلك الاراضي ، وراحوا يفرضون أتاوات على الرأسماليين الزراعيين على شكل نسبة معينة من الانتاج .

ومما لا شك فيه أن الفلاح كان يخضع لاستغلال لا يرحم سواء أكان في المزارع الرأسمالية أم في أراضي الزراعات التقليدية الواقعة تحت سيطرة علاقات الانتاج الاقطاعية ، وقد طالب الفلاحون السوريون بقانون أو نظام يحمي مصالحهم من استغلال الاقطاع الجشع على الاقل بشكل يمنع تهجيرهم من الارض .

وقد ناضل الفلاحون طويلاً من أجل الحصول على مثل هذا القانون . لكن المجلس النيابي عام ١٩٥٥ وقف ضدهم

(١) الاصلاح الزراعي والانماء في الشرق الاوسط
دراسة عن الاوضاع في مصر وسورية والعراق ـ ص ١١٣ .
تاليف دورين وارنير ـ عرّبه وعلّق عليه خيري حماد .

ورفضه ولم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى اصداره الا بعد ضغط شديد مارسته القوى التقدمية عام ١٩٥٧(١) .

أما قطاع تربية الماشية فانه مايزال يعيش مرحلة التقسيم الاجتماعي للعمل في أقدم مراحله عندما انقسم السكان منذ أقدم العصور الى مزارعين للأرض ومربين للماشية . ومن المعروف أن استقرار المزارعين هو الذي ادى الى نشوء حضارات في المدن والقرى بينما ظل مربو الماشية في أقصى درجات التخلف عبر هذه العصور . ان تربية الماشية ما تزال تعتمد الى حد كبير على قبائل البدو الرعاة الرحل ويندر أن نجد في سورية ارتباطاً بين تربية الحيوان وزراعة الارض بينما نجد عكس ذلك في المزارع الحديثة في الدول المتقدمة وتسود تربية الماشية علاقات انتاج أبوية / بطريركية / . تعتبر من أشد العلاقات تخلفاً .

ولقد عرف الاستعمار كيف يستفيد من هذا النوع من العلاقات لاكتسابه بعض زعماء القبائل الى جانبه بشتى المغريات فقد كان يكفي استمالة الزعيم القبلي لتكون القبيلة برمتها معه مما أتاح له إحداث التفرقة واخماد أنفاس حركات التحرر التي قادها بعض الزعماء المحليين .

أما الصيد البحري فبالرغم من أن سورية تقع على ساحل البحر المتوسط فان صيد الاسماك كان وما زال يعتمد على الطرق البدائية ولم تستخدم مصادر البحر بأية قيمة تذكر في حين كان صيد الاسماك من مياه الانهار وبعض المستنقعات

---

(١) راجع الاصلاح الزراعي في سورية ـ ص ١٠٤ ـ ١٠٦ .
تاليف عبد الهادي عباس ـ دار اليقظة للتاليف والترجمة والنشر ـ بيروت .

كمستنقع الغاب يشكل مصدر رزق للفقراء من أبناء المناطق المجاورة لمصادر المياه وكان يندر أن تصل الاسماك الى الاسواق الحضرية بسبب فقدان وسائل النقل السريعة • أما الصيد البري فقد كان متعة للضباط المستعمرين وزعماء القبائل والاقطاعيين الذين أمعنوا فيه حتى انقرضت حيوانات برية كثيرة بسبب الاسلوب الاستنزافي لهذه الثروات الطبيعية •

وأما الحراج التي لم يكن عند الاستقلال قد بقي منها الا بعض البقاع المتناثرة بعد أن استنزفها الاتراك العثمانيون قبل الحرب العالمية الاولى وأثناءها فقد استمر السكان المقيمون بالقرب من المناطق الحراجية في ابادتها إما بالاحتطاب أو بتحويلها الى مناطق زراعية صغيرة أو بتربية الماعز الذي يستهلك براعمها ويمنعها من النمو مدفوعين بالفقر المدقع والكثافة السكانية الشديدة في تلك المناطق • وبالرغم من انه لا يمكن القول بوجود اقتصاد حراجي في سورية بالمعنى المفهوم الا أن بعض المناطق الباقية من الحراج تعتبر من أجمل مناطق العالم وهي قابلة للاستثمار السياحي الى أبعد الحدود • ومع ذلك فما تزال هذه الامكانية معطلة •

زراعة الأرض :

بالرغم من أن زراعة الارض تشكل القسم الاكبر من الدخل القومي فانها من أشد القطاعات الاقتصادية تخلفاً • وهـذا التناقض الذي تعيشه سورية لا يختلف عن القاعدة العامة التي تنطبق على كافة الاقطار المتخلفة والنامية •

أولا ـ تطور الانتاج والانتاجية :

أ) الانتاج النباتي

اشتهرت سورية منذ القديم بأنها من البلدان المنتجة للحبوب وبصورة خاصة القمح والشعير حيث كانت منطقة حوران ومنطقة ما بين النهرين تمون البلاد المجاورة بما تحتاجه من هذه المحاصيل ، وقد تغيرت هذه الصفة تبعا لتطور الاساليب والفن الزراعي ولظهور أنواع جديدة من المحاصيل ذات المردود الاكبر وازدياد عدد السكان العاملين وازدياد حجم الاستهلاك وتحسين وسائل الري وسبله وتحسين شبكة المواصلات ووسائلها وفرض التمويل والاستثمار أمام بعض المزارعين وملاك الاراضي اضافة الى المناخ ونسبة الرطوبة والجفاف أو قرب الاراضي الصالحة للزراعة من مجاري المياه أو بعدها عنها ثم اعتماد معظم المحاصيل الشتوية على مياه الامطار بالدرجة الاولى والمحاصيل الصيفية على مياه الانهار والآبار ٠

ان لهذه العوامل جميعها الأثر الكبير في تركيب الانتاج الزراعي في سورية ٠

غير أن هذا التطور شابه عدم استغلال الارض الصالحة للزراعة وعدم استغلال الموارد المائية المتوفرة بطريقة صحيحة وتامة بسبب بدائية الطرق المستخدمة وقلة رأس المال والعمل المبذول في الارض ٠

وقد سبقت الاشارة الى أن الزراعة في سورية هي من نوع الزراعة الفسيحة أو غير الكثيفة وهذا النوع يعتبر سمة تخلف في ميدان الزراعة الكثيفة التي تسمح باستخدام تام وصحيح

للمياه والارض المتوفرين كما تتطلب مزيداً من العمل ورأس المال بالاضافة الى ما تتيحه من غلة وفيرة[1] .

ويرجع سبب عدم أخذ سورية بالزراعة الكثيفة والاعتماد عليها الى الحاجة المستمرة والمتزايدة لرأس المال لتحسين الانتاج وتطوير الاستقلال الزراعي ولسوء توزيع الثروة والدخل الزراعيين قبل تطبيق نظام الاصلاح الزراعي ولانخفاض مستوى النظام التسويقي للمنتجات الزراعية وبقاء بعض الاوضاع والعلاقات المتردية بين ملاك الارض والفلاحين والعمال الزراعيين على الرغم مما تضمنته قوانين العلاقات الزراعية والاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي .

ويتوقع خبراء الامم المتحدة في منظمة التغذية الدولية أن تكون زيادة الانتاج الزراعي في سورية حتى عام ١٩٨٥ بنسبة ٨٥٪ في حين أن حاجتها للغذاء خلال هذه الفترة ستصل الى ١٢٠ ٪[2] .

ويشير مكتب الزراعة الامريكي في احصائية له الى أن أقطار آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية كانت قبل الحرب العالمية الثانية مصدّرة للمواد الغذائية ثم أصبحت بعدها دولاً مستوردة لها .

وما من شك في أن الانتاج الزراعي في سورية تطور ولكن بشكل غير مضطرد وكان للمناخ دوره في تطوره وخاصة بالنسبة للمحاصيل الحقلية الشتوية التي تعتمد بالدرجة الاولى

---

(١) المدخل الى الاقتصاد الزراعي ـ د. عبد الصاحب علوان ـ عبد الله عباوي .

(٢) الاقتصاد السوري الحديث ـ الجزء الاول ـ ص ١٢٦ ـ يحيى عرودكي ـ دمشق ١٩٧٢ .

على مياه الامطار ، الا أنه ما من شك في أن للتربة وخصائصها وللدورة الزراعية وأشكال استخدامها الأثر في ذلك التطور.

ولقد عرفت بعض المناطق في سورية أنواعاً تقليدية من المحاصيل ولم يكن من السهل تحويل المزارعين فيها عن زراعتها الى زراعة أخرى تلائم التربة وتتيح الحصول على مردود أكبر من السابق كما ان ضيق يد الفلاح في مناطق أخرى وبدائية وجهله حال دون ذلك ·

ثم ان نظام الحقل الواحد كان سائداً في فترة من الاوقات وفيه كان يستمر المزارع في تكرار زراعة محصول واحد مما يضعف خصوبة الارض غير أن هناك العديد من المزارعين الذين كانوا يتبعون نظام الحقلين بحيث يزرعون قسماً من الارض في عام ويتركون القسم الآخر بدون زراعة ليرتاح ، وفي العام التالي يزرعون هذا القسم ويتركون القسم الاول مما كان يعيد للأرض خصوبتها ويجعلها أكثر عطاء ·

وقد كان نظام الحقل الواحد أكثر شيوعاً عندما كان الاعتماد على المحاصيل التقليدية كالقمح والشعير والبقول· أما بعد ظهور المحاصيل الاخرى كالقطن والشوندر السكري فان نظام الحقلين أصبح أكثر استخداماً ·

المحاصيل الحقلية :

ومن أهم المحاصيل في سورية المحاصيل الحقلية وعلى رأسها القمح والشعير والعدس والحمص والفول· أما المحاصيل الصيفية فيأتي في طليعتها القطن والتبغ والشوندر السكري والخضروات ·

أ ـ القمح : وقد ظل القمح المحصول الاول في البلاد حتى جاء القطن واحتل هذا المركز حتى أصبح يشكل حوالي ٤٥٪ من الصادرات السورية ٠

ولذلك فقد كان اهتمام الاستعمار بمحصول القمح وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية كبيراً حيث أحدثت مصلحة الميرة في عام ١٩٤٢ ومنحت صلاحيات شراء الحبوب المنتجة لمشتقات القمح ونقلها وخاصة من أجل تأمين تموين القوات الاستعمارية المرابطة في سورية ٠ وقد ظلت سورية دولة مصدرة للقمح حتى تحولت منذ أواخر الخمسينات الى دولة مستوردة للقمح(١) وذلك لأسباب عديدة أهمها الجفاف الذي تعرضت له البلاد في عدد من المواسم اعتباراً من عام ١٩٥٨ وكذلك زيادة عدد السكان وانتشار زراعات أخرى في البلاد٠

وفي الوقت الذي تميل فيه المساحة المزروعة الى الثبات النسبي فان التقلب كبير في غلة الهكتار وبالتالي في الانتاج ففي حين وصل انتاج القمح(٢) الى حوالي ٢ر١ مليون طن في عام ١٩٦٣ بمساحة قدرها ٦ر١ مليون هكتار نجد أن الانتاج كان في عام ١٩٥٤ أكثر من ذلك وبمساحة أقل كما أن الانتاج وصل الى الحضيض في عام ١٩٥٨ حيث انخفض الى حوالي ٥٦٢ ألف طن وهو رقم يقل عن انتاج ١٩٤٦ الذي تحقق بمساحة مزروعة لا تزيد على ثلاثة أرباع مساحة عام ١٩٥٨ وهذا يدل على تعرض الانتاج لتقلبات شديدة مما له انعكاسات كبيرة على ميزانية القطع الاجنبي سلباً وايجاباً ٠

---

(١) الاقتصاد السوري الحديث ـ الجزء الاول ـ يحيى عرودكي ـ ص ١٢٨ ٠
(٢) نشرات وزارة الاصلاح الزراعي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠

٢ ـ **الشعير** : أما الشعير فعلى الرغم من خضوعه لنفس العوامل التي تؤثر في انتاج القمح فانه أفضل منه من حيث الانتاجية • وقد انخفض الانتاج[١] منه اعتباراً من عام ١٩٥٥ حيث كان في السنة التي سبقتها حوالي ٥٩٣ الف طن فانحدر تدريجياً حتى وصل الى حوالي ١٥٦ ألف طن في عام ١٩٦٠ ثم عاد الى التحسن والارتفاع تدريجياً حتى وصل الى نحو ٧٨٤ ألف طن في عام ١٩٦٣ • ولقد كان الشعير يوفر الغذاء لقسم كبير من الفلاحين وخاصة عندما كان القمح يصادر ويخصص لقوات الاحتلال والطبقات الحاكمة وكان قسم ضئيل منه يخلط مع التبن لعلف الحيوان غير أن هذه الصورة قد تغيرت تدريجياً بعد الاستقلال وازداد استهلاك السكان من القمح كما زاد استخدام الشعير في العلف •

٣ ـ **الذرة البيضاء** : أما الذرة البيضاء فانها تستخدم في تغذية الحيوانات في حين تعتبر الذرة الصفراء من المواد الصناعية والعلفية بآن واحد حيث يستخرج منها القطر الصناعي / الغلوكوز / في مصنع السكر بحمص • انخفض انتاج[٢] الذرة البيضاء حتى وصل الى حوالي ٣٨ الف طن في عام ١٩٦١ أي ما يعادل حوالي ثلثي انتاج ١٩٤٦ ثم عاد الى الارتفاع تدريجياً وبصورة بطيئة •

٤ ـ **الذرة الصفراء** : أما الذرة الصفراء فيقدر وسطي[٣] انتاجها بحوالي ٢٠ ألف طن سنوياً الا أن هذا الرقم بدأ ينحدر اعتباراً من ١٩٥٦ حتى انخفض الى أقل من ٨ آلاف طن في

---

(١) نشرات وزارة الاصلاح الزراعي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ •

(٢) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ •

(٣) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ •

عام ١٩٦٣ ، وقد رافق تراجع الانتــاج تراجعاً في المساحة المزروعة أيضاً ٠

٥ ـ العدس والحمص : أما انتــاج العدس والحمص فان المساحة المزروعة فيهما قد ازدادت وحافظت على مستوى مرتفع نسبياً كما حافظ الانتاج فيها على استقرار نسبي ويلاحظ أن انتاج العدس[١] قد بلغ حوالي ٥٨ ألف طن في عام ١٩٥٤ وهــو نفس الرقم تقريباً لعام ١٩٦٣ أما الحمص فقد بلغ انتاجه[٢] في عام ١٩٦٣ خوالي ٧ آلاف طن ولا يختلف كثيراً عن انتاج ١٩٤٦ ٠

٦ ـ الأرز : ولم يكن الارز من المزروعات التقليديــة في سورية غير أن الدولة سعت بعد الاستقلال الى تطوير زراعته وكان من الممكن لهذه السياسة أن تستمر لولا أن اعترضها الجفاف فبدأ هذا المحصول يفقد أهميته في سنوات الجفاف حتى انحدر الى ٤٠٠[٣] طن فقط في عام ١٩٦٠ ثم ارتفع الى ١٠٠ طن في كل من عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ٠

اثر سياسة الدولة على المحاصيل الحقلية :

ويبدو أن العوامل المناخية لــم تكن الوحيدة التي كانت تؤثر على انتاج هــذه المحاصيل فسياسة الاستيراد والتصدير أو بالاحرى فقدان هذه السياسة كان لها أثر كبير على الانتاج ٠ ومن مطالعة العديد من التقارير المرفوعة الى الجهات المختصة في أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات وبعد

(١) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠
(٢) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠
(٣) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠

الرجوع الى محاضر جلسات مجلس النواب يتبين أن الحكومة كانت تتبع سياسات مرتجلة وفيها الكثير من التناقض الامر الذي يوحي بوجود مصالح آنية تتغير من حين الى آخر للتجار المصدرين وبوجود ارتباط قوى بين هذه المصالح الآنية وبين قرارات وزارة الاقتصاد المتخذة بشأن اطلاق التصدير أو السماح به والكميات المسموح بها وما الى ذلك بحيث إن كثيراً من القرارات كانت تتخذ دون الاخذ بالاعتبار مصلحة البلاد وتطوير الانتاج مما كان ينعكس في كل مرة على ما يلي القرار المتخذ من مواسم لاحقة ، كذلك فقد كان لاسعار شراء الحبوب وتحديدها من قبل الدولة أثر كبير على المواسم التالية ولم تكن هذه الاسعار توضع في ضوء سياسة واضحة لتشجيع الانتاج بقدر ما كانت تستهدف التوفير في النفقات • وكان يلاحظ بهذه الفترة ومن خلال تتبع القرارات الصادرة ومناقشات مجلس النواب بشأنها تحول السلطة تدريجياً من مواقع الاقطاع إلى مواقع الرأسمالية حيث كان تجار المحاصيل الزراعية هم المستفيدين مباشرة من القرارات المتخذة •

المحاصيل الصيفية :

١ ـ **القطن** : أما القطن فلم يكن له شأن يذكر في الاربعينات وتتفق الاقوال على أن الارتفاع المفاجيء في أسعار القطن العالمية ابان حرب كوريا قد دفع المزارعين بحماس منقطع النظير الى زراعة القطن بحيث ازداد انتاجه بصورة مفاجئة في أوائل الخمسينات فارتفع من حوالي[١] ١٤ ألف طن فقط في عام ١٩٤٦ الى ٢٢١ الف طن في عام ١٩٥٤ واستمر في

---

(١) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ •

التزايد حتى وصل الى ٤١٠ آلاف طن في عام ١٩٦٣ وأصبح بحق المحصول الاول في البلاد ٠

وقد ترافق مع انتشار مزارع القطن على شواطيء الفرات وروافده نشوء علاقات رأسمالية جديدة في الزراعة السورية القائمة على أساس استصلاح الاراضي البور كما ترافق ذلك مع نشوء الاقطاع الجديد في المناطق ذاتها من خلال سيطرة شيوخ القبائل وفرض الاتاوات على الانتاج ، وتطور الأمر بسرعة حتى أصبح شيوخ القبائل ذاتهـا من زراع القطن وأصحاب المشروعات حتى إن تعبير / شيوخ القطن / كان من التعابير المألوفة في أواسط الخمسينات بمفهوم لا يختلف كثيراً عن تعبير / شيوخ البترول / المألوفة في هذه الايام ٠

غير أن ذلك الحافز الشديد لانتاج القطن دفع الكثيرين من المزارعين الى انتاجه في المناطق البعلية التي لم تقدم المردود نفسه لذلك فقد بدأت الدولة تسعى الى عـدم الترخيص بزراعته في المناطق التي لا يكفي فيها هطول الامطار لتحقيق انتاجية معقولة ٠

٢ ـ التبغ : وأما التبغ فلزراعته دور كبير في الاقتصاد الوطني لأن ما يزيد عن ٧٠ ألف عائلة تعتمد بشـكل أساسي في معيشتها على هـذه الزراعة وقد سارت الدولة في اتجـاه حصر زراعته بتراخيص تعطى من قبـل ادارة حصر التبغ والتنباك التي حصر بها تسويقه وانتاجه مما يؤمن للدولة موارد هامة تتحقق عن طريق هذا الحصر ٠ وقد تدنى محصول

التبغ[1] تدريجياً من حوالي ٧ آلاف طن في عام ١٩٤٦ الى ٤ر٣ ألف طن في عام ١٩٥٨ ثم وصل الى الحضيض في عام ١٩٦٣ حيث وصل الى ٧٨٦ طن أي حوالي ١١٪ فقط من عام ١٩٤٦ . وعلى الرغم من أن انتاج عام ١٩٦٣ المنخفض يعود الى أسباب طارئة منها وهي اصابة المحصول بمرض العفن الازرق غير أن التراجع التدريجي يعود الى قلة الطلب العالمي على التبغ الشرقية . وقد ترافق انخفاض الانتاج مع تراكم المخزون الذي لا يجد سوقاً للتصريف وقد جرت محاولات لتجربة زراعة التبغ / فرجينيا / وكان نجاحها محدوداً الا انه مشجع .

٣ ـ **الشوندر السكري** : أما الشوندر السكري فلم يكن له أيضاً شأن يذكر حتى أواسط الخمسينات وأوائل الستينات فصناعة السكر قد أسست في سورية أول الامر على أساس تكرير السكر الخام المستورد وبدأت شركة سكر حمص بتشجيع الفلاحين على زراعة الشوندر وقدمت لهم تسهيلات كثيرة حتى ارتفع الانتاج[2] من حوالي ٥ آلاف طن في عام ١٩٤٦ الى ٥١ ألف طن في عام ١٩٥٤ ثم الى ٨٧ ألف طن في عام ١٩٦٣ .

ان تطور زراعة الشوندر السكري بعد تطور زراعة القطن وما تلاه بعد ذلك من تطور ملحوظ في زراعة الفستق السوداني الذي أصبح من المحاصيل التصديرية الهامة وكذلك التوسع في زراعة الخضروات وعلى رأسها البطاطا والبندورة والبصل يعتبر تحولا جذرياً في اتجاه تنويع المحاصيل وعدم الاقتصار على محصول واحد كما هو الحال بالنسبة لأغلب

---

(١) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ .
(٢) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ .

الاقطار النامية فاذا ما أضفنا الى ذلك تحسين انتاج الاشجار المثمرة وعلى رأسها الزيتون والتوسع الذي طرأ على زراعة التفاح والكرز فان هذا يعتبر من مزايا القطر العربي السوري تجاه غيره من الاقطار النامية من حيث تنوع المحاصيل الزراعية. غير أن البلاد ما تزال مفتقرة الى المزيد من أغراس التفاح والفواكه وعلى الاخص الحمضيات التي يمكن أن تنجح في بلادنا الى مدى بعيد باعتبارها من فواكه بلدان البحر الابيض المتوسط.

ب ـ الانتاجية :

ولا يعتبر وسطي غلة الهكتار من المحاصيل الزراعية سيئاً في سورية ولئن كانت غلة الحبوب أقل بنحو ١٠ ـ ٢٠ ٪ من المتوسط العالمي وأدنى بكثير من متوسط أوربا الا أن هذه الغلة تعلو كثيراً عن متوسط غلة الهكتار في آسيا والجدير بالذكر ان غلة الهكتار من القطن هي أعلى بكثير من المتوسط العالمي وتقترب من متوسط الغلة في الولايات المتحدة. ومن الممكن تتبع ازدياد انتاجية العمل منذ الاستقلال السياسي عن طريق تتبع وسطي الاراضي المزروعة بمعدل اليد العاملة الواحدة.

ان نمو الانتاج يعود على الارجح الى الزيادة في استخدام الآلات الزراعية والى زراعة مساحات جديدة.

ولولا التوسع الافقي السريع في الزراعة لانخفضت انتاجية العمل على مستوى القطر.

وبالطبع فان للظروف المناخية الأثر الكبير كالصقيع والفيضان ولسورية وضع خاص بالنسبة للجفاف حيث تعتبر

بلاداً جافة يكون الهطول فيها غير متكافيء في الزمان والمكان ، وتعتمد الزراعة السورية بالدرجة الاولى على الامطار الموسمية حيث تتأرجح من عام الى عام تأرجحاً كبيراً وغالباً ما تكون أقل من الحاجة كما إن الصيف الطويل لا تهطل فيـه قطرة واحـدة ٠

ولئن كان من المؤكد أن ضعف الغلة الوسطي للهكتـار ووقوعها تحت المستوى العالمي يعود بالدرجة الاولى الى علاقات الانتاج السائدة فان هذا التقلب السنوي في هذه الغلة يعود بالدرجة الاولى الى تباين معدلات الهطول ٠

ومن الواضح أن مشكلة زيادة الارض المروية هي مشكلة بالغة الحدة في سورية ٠ ومجرد التقدم الطفيف في هذا الميدان يعني زيادة الانتاج السلعي للمنتجات الزراعية وتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد ٠

ان توسيع شبكة الري من شأنه أن يقلل مساحة الاراضي المتروكة سنوياً للراحة ويزيد من الاراضي المزروعة بنظام الدورة الزراعية بصورة أشـد كثافة ، كمـا ان الاستخدام الواسع للري يسمح بزراعة أصناف زراعية متنوعة وسريعة النضج خلال الموسم الزراعي كله فيقلل بالتالي من البطالة الموسمية للسكان الزراعيين ٠

وعند سقاية أراض جديدة يمكننا أن نوسـع مساحة المراعي الاصطناعية ونزيد من انتاج العلف كما نزيد من كميـة أحواض الميـاه الضرورية جداً للمواشي وخاصة في سنوات الجفاف ٠

وتملك سورية امكانات طبيعية كبـيرة لتوسيع مساحات

الاراضي المروية وهي تستطيع على أساس الموارد المائية المتوفرة لديهـا من الانهار فقط أن تروي ما يصـل الى ٢ر١ مليون هكتــار •

وتتوفر أيضاً في سورية المياه الجوفية الغزيرة التي يمكن زيادة استخدامها بتكاليف غير باهظة •

ان ري الاراضي سيكون لـه أثر هائل على زيادة الانتاجية ، فالمتعارف عليه أن انتاجية الارض المرويـة تبلغ أكثر من خمسة أضعاف انتاجية الاراضي البعلية ، كما انها تمتاز بامكانية دخول الدورة الزراعية لعدد مـن المحاصيل المتعاقبة في العام الواحد ، ولذلك فان مستقبل سورية الزراعي يقوم على أساس الاستفادة من مواردها المائية •

جـ ـ تربية المواشي :

تعتبر الثروة الحيوانيـة ومنتجاتها جزءاً مـن الثروة الزراعيـة وانتاجها لان من يهتم بتربية المواشي وغيرها من الحيوانات الاهلية التي يستفاد من لحومها وحليبها وصوفها وجلدها وريشها هم المقيمون في الريف بحكم استعمالهم لبعض هذه الحيوانات في أعمالهم الزراعية ولكونها تشكل مع صيد الحيوانات البريـة مورداً لسكان الريف لقاء قيمة جلودها وفرائها وقرونها • يضاف لذلك أن أكثر المنتجات الحيوانية كاللحوم والحليب والعسل تعتبر من أهم المواد الغذائية ذات الطاقة الحرارية المرتفعة اللازمة لحياة الانسان وتمثل مصدراً من مصادر المواد الخام التي يقام عليها العديد من الصناعات الغذائية والخفيفة كالنسيج والجلود ومحفوظات الالبان وغيرهـا •

وتملك سورية ثروة حيوانية جيدة اذا قيست بمساحة أرضها الزراعية وعدد سكانها • الا أن استثمار هذه الثروة ما يزال يسير بشكل غير منتظم وبعيداً عن الاستفادة من التطور والتقدم العلميين •

ويضم القطر السوري مساحات جيدة من المراعي التي تنبت فيها الحشائش اعتماداً على ميـاه الامطار خلال موسم قصير وهي موجودة في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية وبالتالي فانها تخضع للظروف الجوية وأحوالها ففي مواسم الجفاف أو في المواسم التي يتعرض فيها المرعى للصقيع المبكر يهلك العشب مما يدفع رعاة المواشي ومعظمهم من البدو الى الرحيل لمناطق يتوفر فيها الكلأ لمواشيهم وغالباً ماتتعرض هذه المواشي للعطش أو البرد أو لقلة التغذية أو الاصابة ببعض الامراض نتيجة هذا التنقل •

وقد كان من الافضل تأمين ملاجيء في مراكز المياه الدائمة مع توفير احتياطي كاف من العلف خصوصاً وانـه من الممكن انشاء مثل هذه الملاجيء بتكاليف معقولة •

وقد أشار تقرير بعثة بنك الانشاء والتعمير في عام ١٩٥٤ الى ضرورة اقناع المزارعين بزراعة المواد العلفية للماشية على أن يزرعوا قسماً من أراضيهم البور بالاعشاب والبقول وأن يحولوا الاراضي المجدبة الى مراع صالحة وكذلك أن يشجع أيضاً على عمليات حفظ الاعلاف وتخزينها وقد عمدت الدولة في سبيل استقرار الأغنام وتنميتها في البادية الى عقد اتفاقية خاصة بهذا الشأن مع برنامج الغذاء العالمي ، يتناول بالاضافة

الى ذلك تشجيع زراعة الاعلاف في المناطق المروية والممطرة بغية ادخال مهنة تربية الحيوان في النظام الزراعي ٠

١ ـ الأغنام :

وقد تطور عدد الاغنام من حوالي[١] ٣٦٠٠ ألف رأس في عام ١٩٤٦ بانخفاض مستمر عبر سنوات الجفاف حتى وصل العدد الى حوالي ٢٦٠٠ ألف رأس في عام ١٩٥٠ ثم عاد الى الارتفاع التدريجي حتى وصل الى حوالي ٦٠٠٠ ألف رأس في عـام ١٩٥٨ حيث عـاد الى التراجع في سنوات الجفاف ١٩٥٨ــ١٩٦١ حتى وصل العدد الى حوالي ٣٨٠٠ ألفرأس في عـام ١٩٦٢ ويتضح من ذلك أن معدلات هطول الامطار وخاصة في مناطقالبادية تؤثر تأثيراً مباشراً علىاعداد الاغنام٠ ومن ناحية أخرى فان سقوط الثلوج والصقيع في الشتاء كثيراً ما تعرض الاغنام للتلف ٠

غير انه من الملاحظ في الانتاج الزراعي عموماً أنالاعوام التي ينخفضفيها الانتاج النباتي نتيجة الجفاف يزداد الانتاج من اللحوم والاحشاء والجلود ممـا يظهر الرقم العام لقيمة الانتاج الزراعي أقـل تقلباً من المفعول الحقيقي للجفاف ، وهذا طبيعي لان الجفاف يؤدي الى كثرة الذبح في الاغنام ٠

وقد منعتصدير اناثالاغنام خاصةالنوعالولود منها بغية زيادة هذه الثروة التي اشتهرت سورية بالعناية بها لتخصص معظم الفلاحين منـذ القدم بتربية الاغنام الذين يستوردون الصغيرة منها مـن البلدان المجاورة كتركيا ويتولون تربيتها

(١) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠

وتغذيتها من أجل تأمين حاجات التموين المحلي من اللحوم والاستفادة من صوفها ولبنها وتصدير قسم منها الى البلدان المجاورة وخاصة لبنان والاردن والكويت وتشكل قيمة الصادرات من الاغنام أحد البنود الهامة في موارد البلاد من العملات الاجنبية حيث بلغت عام ١٩٦٣ مبلغ ١٩٫٥ مليون ليرة سورية ولعل ما يساعد على نمو الثروة الحيوانية في سورية كون الاغنام متحررة من الاصابة بالامراض الرئيسية التي تصيب بقية الحيوانات .

٢ ـ الماعز :

أما الماعز فهو من الحيوانات التي كانت تشكل ثروة أساسية في القطر والتي تغطي حاجات كثيرة من اللحوم والالبان لقلة تكلفته بالنسبة للفلاح وعدم تعرضه للأمراض الرئيسية التي تصيب المواشي غير أن سياسة الدولة قد سارت منذ أواخر الخمسينات الى الحد منها ومن تربيتها نظراً لانها تقضي على الثروة الحراجية وبراعمها الناشئة ولذلك نلاحظ أن عدد الماعز الذي ارتفع تدريجياً من[1] ١١٣٠ ألف رأس في عام ١٩٤٦ الى ١٩٣٧ ألف رأس في عام ١٩٥٦ بدأ ينخفض تدريجياً كذلك حتى وصل الى حوالي ٥٨١ ألف رأس في عام ١٩٦٣ .

٣ ـ المجموعة البقرية :

وتأتي تربية الابقار والعجول والثيران بعد الاغنام والماعز من حيث الاهمية وقد كان يعتمد على هذه الحيوانات في حراثة الاراضي الزراعية أكثر من كونها مصدراً للألبان ومشتقاتها ولذلك نلاحظ الجمود النسبي في اعدادها منذ فترة الاستقلال

---

(١) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ .

حيث كان التوسع في زراعة الارض مترافقاً مع تزايد الآلات الزراعية وليس مع تزايد هـذا الحيوان ومع أن الميـل في الخمسينات بدأ يسير في اتجاه تربية الابقار من أجل لحومها وألبانها الا أن هذا الاتجاه كان بطيئاً جداً ٠

وعلى هـذا الاساس فقد ارتفع عـدد الابقار والعجول والثيران من حوالي[1] ٣٧١ ألف رأس في عـام ١٩٤٦ حتى وصل الى حوالي ٥٠٠ ألف رأس في عام ١٩٥٨ ثم استمر على جموده وبلغ نحو ٤٦٩ ألف رأس في عام ١٩٦٣ ٠

أما الجاموس فقد كان من الحيوانات التي تعيش بشكل خاص في منطقة الغاب وقد تراوحت أعداده بين ٦ ـ ٧ آلاف رأس خلال الفترة بين١٩٤٦ـ١٩٥٥[2] ثم بدأت هذه الاعداد تنخفض تدريجاً بشكل ترافق على الارجح مع استصلاح أراضي الغاب حتى وصل عددها الى حوالي الفي رأس في عام ١٩٦٣ ٠

٤ ـ المجموعة الخيلية :

وتستخدم في الريف حيوانات هامة أخرى في أعمال النقل والجر والحراثة وعلى رأسها الابل والخيول والبغال والحمير وقد بـدأ يضعف استخدامها في بعض المناطق نتيجة توفر الوسائط الحديثـة كالتراكتورات والسـيارات والعربات الملحقة بها ٠

وبعد أن كان عدد الابل عام[3] ١٩٥٩ في حدود ٢٥ ألف رأس فانه انخفض حتى وصل عام١٩٦٣ الى نحو ٦ آلاف رأس٠

---

(١) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠

(٢) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ ٠

(٣) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣

ولقد قضت الآلة عملياً على هذا الحيوان الصبور الذي كان من الصــور المحببة في الريف السوري والبادية ، وكان من أسباب انقراض هذا الحيوان في سورية تصديره وخاصة الى ليبيا بكميات كبيرة ، حيث يفضل لحمه على اللحوم الاخرى .

وكذلك فانه بعد أن كان عدد رؤوس الخيل في حدود ٨٤ ألف رأس[1] عام ١٩٥٩ فانه أصبح عام ١٩٦٣ نحو ٦٧ ألف رأس .

ومثل ذلك البغال حيث انخفض عددها من ٧١ ألف رأس في عام ١٩٥٩ الى ٦٦ ألف رأس عام ١٩٦٣[2] .

أما الحمير فقد انخفض عددها أيضا من /٢٠٦/ آلاف رأس في ١٩٥٩ الى /١٩٠/ ألف رأس في رأس في عام ١٩٦٣[3] .

٥ ـ الدجــاج :

ويعتبر انتاج سورية من الدواجن وبصورة خاصة من الدجاج محدوداً جداً وقد ظهرت في سورية عام ١٩٥٨ وما بعده نزعة لدى بعض المواطنين لاقامة مداجن فنية الا أن معظمها توقف فيما بعد بسبب ارتفاع تكاليف التغذية والحاجة لاستيراد الصيصان مما كان يشكل عبئاً على أصحابها يضاف الى ذلك قيام مداجن كبيرة في البلدان المجاورة وخاصة في لبنان استطاعت أن تزاحم الى حد ما تلك المداجن الصغيرة .

وقد ظل عدد الدجاج في شبه جمود مستمر بحيث تراوح

---

(١) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ .

(٢) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ .

(٣) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ .

بين ٢ ـ ٣ ملايين دجاجة خلال الفترة بين ١٩٤٦ الى ١٩٦٠[١] وبدأ يظهر الارتفاع اعتباراً من ذلك بصورة ملحوظة ووصل الرقم الى حوالي ٣ر٨ مليون دجاجة في عام ١٩٦٣ أما البيض فان التقلبات في انتاجه كانت ملحوظة خلال الفترة التي ندرسها وقد كان عدده المنتج يتأرجح بين ٣٨ مليون بيضة و ١٤٤ مليون بيضة بين ١٩٤٦ ـ ١٩٥١ وارتفع هذا العدد الى ٢١٧ مليون بيضة في عام ١٩٥٢ ثم استمر في الانخفاض التدريجي حتى عام ١٩٥٩ حيث انخفض الى حوالي ١٠٥ ملايين بيضة وبعد ذلك بدأ بالارتفاع التدريجي من جديد حيث وصل الى حوالي ٢٨٦ مليون بيضة في عـام ١٩٦٣ • وما من شك في أن تنشيط هذه الثروة يمكن أن يوفر لسورية مصدراً جيداً من اللحوم المساعدة للحوم الضأن التي تستهلكها ، اضافة الى حصولها على كميات من البيض والاستغناء عن استيراد بقية احتياجات الاستهلاك المحلي من هذه المادة الغذائية الرئيسية من الخارج •

٦ ـ خلايا النحل :

تعتبر تربية النحل من الاعمال التي يهتم بها أهل الريف للحصول على العسل • وقد نمت هذه المهنة من عام لآخر وقد كان عدد الخلايا الموجودة في سورية عام ١٩٥٩ /٦٩/ ألف خلية ثم انخفض هذا العدد الى /٤٦/ ألف خلية عام ١٩٦١[٢] •

الا أن احتياج سورية لمادة العسل يفوق ما ينتجه هـذا العدد من الخلايا مما يضطرها الى استيراد جانب من احتياجاتها من العسل من الخارج •

---

(١) منشورات وزارة الزراعة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ •

(٢) منشورات وزارة الاصلاح الزراعي ـ ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣ •

٧ ـ المنتجات الحيوانية :

وفي مقدمة المنتجات الحيوانية في سورية اللحوم والحليب والسمن والجبن والزبدة والصوف والبيض والعسل والشرانق الحريرية ويوضح الجدول التالي تطور هـذه المنتجات تبعاً لحجمها المقدر بالطن كما وردت في الاحصاءات الرسمية لدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ٠

السنة	الحليب ١٠٠٠ طن	السمن	الجبن	الزبدة	العسل	شرانق الحرير
١٩٥٩	١٥٩	٣١٨٥	٧٣٦٥	٤٢٠	١٨٢	٣٦٤
١٩٦٠	١٣٣	٢٠٧٢	٤٢٠١	٤١٩	٧٤	٥٠٧
١٩٦١	١٦١	٢٥٤٢	٤٩٦٢	٤٩٦	١٠٤	٣٢٩
١٩٦٢	٢٦٥	٥٧٦٦	١٢٧٦٦	٤٣٨	١١٧	٢٦٤
١٩٦٣	٥٣٩	١١١٦٨	٤٧٦٩١	٢٤٧١	٢٠٧	٢٠٧

يلاحظ من هذه الاحصائية ارتفاع في أحجام الانتاج ومع ذلك فان الطلب الداخلي على هـذه المنتجات كان يفوق حجم الانتاج المحلي ٠

أما بالنسبة للصوف فان كمية انتاجه مرتبطة بكميـات ما نحصل عليه من الاغنام المتوفرة في سورية وتلك التي يجري استيرادها بالاضافة الى ما يستورد من الخارج بشكل خاص ثم يتم غسله وتحضيره ليعاد تصديره الى الخارج اذ تشكل هذه الصادرات بنداً هاماً من بنود قائمة الانتاج السوري المرغوب في الاسواق الخارجية ٠

مما تقدم تتجلى بوضوح ظاهرة عدم الاستقرار في تربية الماشية في سورية وخاصة الاغنام والابقار التي كانت سائدة

والتي لا تزال حتى الآن بحيث كان عدد هذه الحيوانات يسجل في بعض الاعوام ارتفاعاً بينما سجل في أعوام أخرى انخفاضاً ملموساً ولا خلاف بأن للأحوال المناخية ولتوفر الكلأ دوراً بارزاً في هذا الوضع الا أن هذا يعني فقدان خطة مدروسة وثابتة لزيادة الثروة الحيوانية المذكورة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بتوفير المياه أم بتوفير الاعلاف أو المأوى ولا شك بأن توفير مثل هذه المتطلبات أصبح غير صعب التحقيق في ظل التقدم العلمي والتطور التقني اللذين تحققا في بلدان أخرى ٠

ان الاخذ بمثل هذه الخطة التي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار دعم انشاء الجمعيات التعانية وتشجيعها لمربّي الاغنام والابقار والدواجن وتقديم العون الكافي لها وكذلك في توفير الرعاية الصحية للثروة الحيوانية والتوسع في اقامة محطات التربية والاكثار وتعميمها في أنحاء سورية واهتمامها باجراء البحوث والتجارب وتقديم الارشادات الكافية لمربّي الحيوانات من شأن ذلك كله الاسهام في تحقيق زيادة كافية في هذه الثروة الهامة في سورية ونموها ٠

ان هذه الثروة من شأنها توفير ايراد ثابت وربح مستمر بالاضافة الى الدورة السريعة لرأس المال الموظف فيها ثم ان من شأن زيادة عدد هذه الحيوانات الاسهام في توفير كميات اضافية من الاسمدة الطبيعية التي يحتاج اليها القطر في توسيع بعض الزراعات الضرورية لديه ٠

اذن فان زيادة الانتاج الحيواني تتطلب زيادة عدد الحيوانات المنتجة بأنواعها المختلفة أولا ومن ثم تحسين المردود

الاقتصادي لهذه الحيوانات ورفعه عن طريق تحسين أساليب التربية والتغذية والرعاية الصحية ثانياً .

ثم ان نظام تربية الاغنام المتبع والذي يعتمد بالدرجة الاولى على المراعي الطبيعية حينما تكون الاغنام في البادية أو على بقايا المحاصيل الزراعية عندما تعود الى المعمورة لا يضمن بأي حال من الاحوال توفير التغذية الكافية لهذه الاغنام وجعلها عرضة الى تقلبات شديدة من حيث العـدد والانتاج وهكذا نلاحظ انه في موسم ١٩٥١ـ١٩٥٢ كان عدد الاغنام في سورية حوالي ٥ر٣ مليون رأس وراح هذا العدد يتزايد حتى وصل في عام ١٩٥٨ الى ما يقارب ٦ مليون رأس ثم عاد الى التناقص فوصل العدد في عام ١٩٦١ الى أقل من ٣ ملايين رأس وبعدها عاد الى الارتفاع من جديد فظاهرة عدم الاستقرار هذه تعرض الثروة الغنمية وخاصة في السنين الماحلة الى هبوط كبير بالانتـاج والى نقص كبير في رأس المـال نفسه لان المجاعة بالاضافة الى كونها تخفض الانتاج فانها تسبب موت عدد كبير من هذه الاغنام إما مباشرة أو بسبب الضعف والهزال الذي يعرض الحيوان لهجمات الاوبئة السارية والامراض الطفيلية .

وأما الابقار فانها تمتاز بتأقلمها مـع الظروف البيئية المحلية وبوجود أفراد منها ذات ادرار لبني جيد يبشر بامكانية الاستفادة من هـذه المجموعة للحصول على عرق متخصص في انتاج الحليب .

وأما بالنسبة للدواجن فهي مـن أحسن الحيوانات في الاستفادة وسرعة تحويل المنتجات الزراعية الى أغذية بروتينية ذات قيمة عالية كاللحوم والبيض كمـا أن تكاثرها السريع

وامكانية تنظيم هذا التكاثر والتحكم به على مدار السنة دفع كثيراً من الدول الى الاهتمام والتسابق في تنمية تربيتها وتطويرها حتى وصلت الى ما هي عليه الآن حتى انه يمكن القول بأنها أصبحت من أهم الصناعات الزراعية ذات المردود الاقتصادي السريع ٠

ونستطيع أن نعزو تأخر هذه الصناعة وعدم نموها في سورية على الرغم من توفر الامكانات اللازمة لنجاحها بشكل يفوق بكثير امكانات الاقطار العربية المجاورة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار فلقد تجاوز انتاج لبنان مثلا[1] خمسة عشر مليوناً من الفراريج سنوياً مع العلم ان الاردن ينتج ما لايقل عن خمسة ملايين فروج في العام كما ان مؤسسة الدواجن في مصر قد ساهمت الى حد كبير في حل أزمة اللحوم فيها ٠

لقد أثبتت تجارب كثير من البلاد أن الانتاج الاقتصادي التجاري للدواجن لا يكون مربحاً الا اذا وظفت رؤوس الاموال الكبيرة واستثمرت على نطاق الانتاج المركز الكبير وان تنفيذ هذه المشاريع على نطاق صغير سيكون نصيبه الفشل لان صافي الربح من وحدة صغيرة لانتاج فروج أو بيض ضئيل جداً وان العائد من هذه المشاريع لا يكاد يكفي لسد حاجات القائمين عليه ٠

لذلك فان ضخامة رأس المال الموظف لهذه المشاريع يعتبر من العوامل الأساسية في نجاحها حيث تستطيع أن تنتج أعداداً كبيرة من الفروج أو البيض مما يخفف من تكلفة الانتاج فيزداد الاقبال عليها ويكثر تصريفها وتتراكم أرباحها ٠

---

(١) الانتاج الحيواني في سورية د ٠ خليل رمزي ٠

وتشير الدراسات الاقتصادية التي جرت في نطاق الامم المتحدة ان الزيادة في الرفاهية المادية للسكان لا بد أن يصاحبه ارتفاع في حجم الاستهلاك الفردي من المنتجات الحيوانية ولذلك كان لا بد من أن يزداد ويتطور هذا الفرع من الفروع الاقتصادية على نحو يمكن معه الحصول على أكبر كمية ممكنة من هذه المنتجات المذكورة ٠

لذا يتضح مدى الحاجة الى تطور الثروة الحيوانية من أجل الارتقاء بالانتاج الحيواني منها والحصول على مزيد منه يتلاءم وحاجات الاستهلاك المحلي التي تتزايد من عام لآخر نتيجة العديد من العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها سورية :

٨ ـ الثروة السمكية :

من أهم الموارد الطبيعية في سورية هي ثروتنا البحرية ومياهنا الاقليمية في البحر الابيض المتوسط التي يبلغ عرضها / ١٨٠ / كيلو متراً ٠

ويسكن الساحل السوري وجزيرة أرواد مواطنون من أمهر رواد النشاط البحري سواء أكان ذلك من حيث الصيد البحري من سمك واسفنج وحيوانات بحرية أم من حيث صنع وسائل النقل البحري وتسييرها على أن ضعف وسائل الصيد البحري في الساحل السوري ومستواها البدائي جعلت مواردنا من صيد السمك مورداً ضئيلا جداً مع أن الاسفنج السوري هو من أجود أنواع الاسفنج في العالم ٠

على الرغم من توفر المصادر السمكية في سورية فان استثمار هذه الثروة ما زال متخلفاً ويعتمد على طرق بدائية

مما يسبب ضياع خيرات كبيرة على البلاد في حين انه من الممكن تطوير استثمار هـذه المصادر لزيادة انتاجها من الأسماك وطرحها للاستهلاك في الاسواق بأسعار رخيصة ٠

ويعتبر شاطيء المتوسط المصـدر الرئيسي لها وهناك مصادر أخرى في الداخل كبحيرة حمص وخزان سـد الرستن بمساحة ١٥١٠ هكتاراً ونهر الفرات ونهر العاصي بطول ١٩٨١ كم وكان من قبل وادي الغاب ومستنقعاته من هذه المصادر ٠

ويعتبر الساحل السوري فقيراً بالأسماك الطبيعية حيث لا تزيد كمية الاسماك المصادة منه سنوياً عن ٦٠٠ طن وان كان ثمة امكانية لمضاعفة هذه الكمية بتحسين وسائل الصيد كما ان استغلال المصائد البحرية الدولية يتطلب خبرة فنية عالية وامكانات وتجهيزات حديثة وهي غير متوفرة لذا فان أسهل الطرق لزيادة الانتاج السمكي في البـلاد هو استثمار تجمعات المياه الداخلية من بحيرات وأنهار وخزانات وسدود لزرع الاسماك فيها وتربيتها على أسس فنية واقتصادية ٠

ويمكن مضاعفة الانتاج السنوي من الاسماك بالاعتماد على مزارع السمك من ناحية وعلى توزيع الاسماك المحسنة على تجمعات المياه وحماية هذه التجمعات من وسائل الصيد المحرمة وتنظيم عمليات الصيد ومراقبتها ٠

وبتحسن وسـائل الصيد وتنمية الحيوانات البحرية

وصيانتها يمكننا أن نجني من ثرواتنا البحرية موارد كبيرة من شأنها أن تؤمن للشعب قسماً كبيراً من الغذاء البروتيني بأسعار زهيدة بالاضافة الى اسهام هـذا المورد بتأمين قسم لا بأس به من موارد الدخل القومي ·

د ـ الحـراج :

ان أراضي الحراج وأراضي المراعي صالحة للاستثمار للزراعة العلفية وللحصول على الاخشاب ولتربية الحيوانات ·

الا أن الاستفادة من ثروتنا الحراجية ضعيفة جداً وتبلغ أراضي الحراج حوالي ٤٧٦ ألف هكتار أي ٣٪ من مجموع مساحة الاراضي في سورية ولكن هـذه المساحة الكبيرة مـن الاراضي ليست مغطاة بكاملها بالحراج نتيجة اهمال التحريج أو نتيجة السياسات القديمة الفاشلة في استثمار الحراج ·

واستثمار الحراج يحتاج الى سياسـة حراجية علميـة وجريئة فاستعمال الحراج للفحم زال بعد اكتشاف البترول والكهرباء ولكن استعمال الاخشاب للمساكن والسكك الحديدية وصناعات الورق والخشب المضغوط والكبريت وأعمدة الهاتف وغيرها لا زال ذا أهمية كبـيرة وامكانات داخلية وخارجية عظيمة والسياسة الحراجية العلمية يجب أن تتجه الى استبدال الاشجار ذات النمو السريع بالاشجار التقليدية ·

وفيما يلي سنحاول أن نلقي بعض الضـوء على القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في مضمار زراعة الارض ·

ثانياً ـ القوى المنتجة في زراعة الارض

١ ـ السكان الزراعيون واليد العاملة الزراعية :

في بداية فترة الاستقلال كان السكان الزراعيون يشكلون نحو ٧٠٪ من مجموع سكان القطر غير أن الاحصاءات تشير الى تراجع مستمر في هذه النسبة برغم التزايد المطلق حتى أصبح عدد السكان الريفيين مقاربا لعدد السكان غير الزراعيين منذ مطلع الستينات • ويمكننا أن نعتبر أن هذا التحول في نسبة السكان الزراعيين الى مجموع السكان كان مرافقاً لتطور علاقات الانتاج الرأسمالية في القطر عموماً بدلالة قول كارل ماركس (ان من طبيعة نمط الانتاج الرأسمالي انه يقلل نسبة السكان الزراعيين تجاه غير الزراعيين) •

ومع ذلك فان زمن العمل الفعلي بالنسبة لليد العاملة الريفية يلعب دوراً هاماً حيث تنتشر البطالة الموسمية والمقنعة في سورية لان عدد المشتغلين بالريف أكبر من الحاجة اليهم وان ذلك ناجم عن أن الاراضي التي تفلح وتزرع على شكل قطع صغيرة أصغر مما تستطيع فلاحته الايدي العاملة المشتغلة فيها وقد أشار الى ذلك العديد من الباحثين في كتاباتهم عن الاقتصاد السوري •

٢ ـ الاراضي :

تدل الاحصاءات على أن التزايد في عدد السكان الزراعيين كان ملحوظاً ، برغم تراجع نسبتهم من مجموع السكان ، غير أن الزيادة المستمرة في وسائل الانتاج كانت أسرع من زيادة عدد المشتغلين في الزراعة الامر الذي يدل على تحسن في

الانتاجية مع ازدياد رقعة الاراضي المروية وتزايد استخدام الآلات الزراعية والعمل المأجور وتحسن التسميد ووسائل المكافحة ، وقد رافق هذا الاتجاه تطور الرأسمالية في الزراعة التي لم يكن يعيقها الا العلاقات شبه الاقطاعية في مناطق الزراعات التقليدية والتي كا نيسودها نظام المشاركة مع استخدام التقنية البدائية والاعتماد على الحيوان في الفلاحة والجر ٠

ولعل نمو علاقات الانتاج الرأسمالية كان قد ارتفع منذ فترة الحرب العالمية الثانية التي كان من آثارها ندرة السلع الزراعية مما أدى الى استثمار أجزاء متزايدة من الاراضي البور بعد أن كانت رقعة الاراضي المستثمرة قبل الحرب العالمية شبه جامدة فارتفعت من ١٫٧٥ مليون هكتار عام ١٩٣٨ الى ٢٫٣ مليون هكتار عام ١٩٤٥ ٠

الا أن النمو الكبير عرفته سورية بعد الاستقلال السياسي حيث ارتفعت الاراضي المستثمرة الى أكثر من ستة ملايين هكتار في عام ١٩٦٣ ٠

وتجدر الاشارة الى أن الاراضي المستثمرة تشكل ثلاثة أرباع الاراضي الصالحة للزراعة كما تشير الى ذلك الاحصاءات الرسمية الا أن حوالي ٣٩ ـ ٤٢ ٪ من الاراضي المستثمرة ما تزال تترك للراحة سنوياً ، وتحتل الاراضي المروية مكانة خاصة في الزراعة السورية حيث ان غلة الهكتار تعادل ٣ ـ ٦ أضعاف غلة الهكتار في الاراضي البعلية كما في زراعة القطن حيث تتراوح غلة الهكتار بين ١ طن و ١٫٧ طن في الهكتار المروي وبين ٠٫٣ طن و ٠٫٥ طن في الهكتار البعلي ٠

وقد رافق النهضة الزراعية بعد الاستقلال ازديـاد في رقعة الاراضي المروية فارتفعت من ٢٨٤ ألف هكتار في عام ١٩٤٦ الى حوالي ٥٠٩ ألف هكتار في عام ١٩٥٣ ثم توقفت بعد ذلك في الاراضي المروية وارتفعت في الاراضي البعلية وبذلك انحدرت نسبة الاراضي المروية الى ٩٪ من مجموع الاراضي المستثمرة في أواخر الخمسينات بالرغم من الزيادة الناجمة عن تطبيق مشروع الغاب وغيره من المشاريع الحكومية التي سقت حوالي ٤٨ ألف هكتار حتى عام ١٩٥٣ [1] أي حوالي ١٧٪ مـن الاراضي المروية في ذلك العام ويقـدر الخبراء الزراعيون أن الموارد المائية المدروسة يمكن أن توصل الاراضي المروية الى حوالي ١٫٥ مليون هكتار أي حوالي ٢٥٪ مـن الاراضي المزروعة ، كما أشـير في الخطة الخمسية للأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ الى أن المشروعات الحكوميـة عندما تنتهي سوف تزيد في رقعة الاراضي المروية بمقدار ٢٥٤ ألف هكتار.

ومن المعروف أن سـورية واسعة المساحة بالنسبة لعدد سكانها الا أن أكثر من ٥٣٪ من الاراضي عبارة عن أحراج ومراع وجبال وصحار وتبلغ مساحة هـذه الانواع ٩٫٩ مليون هكتار عام ١٩٦٣ منها ٥٫٤ مليون هكتار من المراعي. وهذه المساحات الهائلة في المراعي تصلح لثروة حيوانية كبيرة اذا ما أحسنا استثمارها بالزراعات العلفية المناسبة كما ان مساحات الحراج هي طاقـة كامنة كبيرة لثروة خشبية توفر المـواد الاساسية لصناعات كثيرة كما يمكن أن تكون مصدراً للأخشاب اذا سار التحريج بصورة أسرع من اقتطاع الاخشاب.

---

(1) The Economical Goverlopmenatl SYRIA, p. 41

وكذلك فان الزراعةالبعلية مسيطرة علىأسلوب الزراعة، فمقابل ٥ر٠ مليون هكتار سقي ، نجد ٦ر٢ مليون هكتار بعل مزروعة ، وحوالي ٣ ملايين تترك بوراً للراحة ، وقد أظهر العلم وتجارب الخبراء ان عمليــة التبوير ليست ضرورية ولا حتمية بل انها في بعض مظاهرها تضرّ بالارض من حيث تعريضها اطبقات الارض السطحية الى بعض التلف في الخصائص الانباتية ويمكن تغطية هذا الضرر الذي يصيب الارض اذا أدخلت تربية الحيوان في المزرعة السورية على مقياس واسع ٠

كذلك فان الزراعة الواسعة المخصصة للحبوب والبقول تشغل ٧٦٪ من الاراضي في حين تشغل الزراعة الكثيفة ٢٤٪ من الاراضي المستثمرة كما يشير الى ذلك الجدول التالي[1] :

نــوع المحاصيل	أسلوب الزراعة	المساحة	قيمة الانتاج في الهكتار
حبــوب	واسعة	١٩٥١	١٥٢
بقول جافـة	واسعة	٢٤٧	٢١٩
محاصيل صناعية	كثيفة	٣٢٦	١١٥٥
خضـراوات	كثيفة	١٢٣	١٣٢٩
أشـجار مثمرة	كثيفة	٢٥٧	٦٢٠

ويتبين أن غلة الهكتار في الزراعة الكثيفة تعادل ٣ـ٦ أضعاف قيمة انتاج الهكتار في الزراعة الواسعة ٠

واذا استعرضنا مناطق الثروة الزراعية والحيوانية في سورية نلاحظ :

١ ـ ان الباديــة السورية التي تبلغ مساحتها حوالي

(١) ـ المجموعة الاحصائية الزراعية ـ وزارة الاصلاح الزراعي ٠

/ ١٠٠ / ألف كيلو متر مربع لا يزيد فيها معدل هطول الامطار عن / ١٢٥ / مم بالسنة ولذلك فهي احدى المناطق الاصعب استقراراً في الانتاج الزراعي والحيواني ولكنها تدخر من حيث مياهها الجوفية ومجاري السيول الكبيرة فيها امكانات واسعة لتحويلها الى مناطق صالحة لتربية الاغنام والعناية بالبادية في انتاج العلف والقضاء على الرعي الجائر وقلع جذور الاعشاب التي هي احدى العوامل الهامة لاجتذاب رطوبة الهواء ٠

٢ ـ وأما مناطق الزراعة النصف جافة التي تقع غربي البادية والتي تتراوح أمطارها بين /٢٥٠/ و /٣٥٠/ ملمتراً في السنة فتبلغ مساحتها حوالي / ٣ / ملايين هكتار وهي تصلح لزراعة الحبوب وخاصة الشعير على أسلوب الزراعة الجافة ومع ادخال الزراعة المكننة مع التسميد الكافي وتطبيق الدورة الزراعية المناسبة لهذه المنطقة يمكن تحسين انتاجية هذه المنطقة أيضاً وتربية الحيوانات وبصورة خاصة الاغنام وتعيش الاغنام بمزارع هذه المنطقة على رعي أرض الحصد وبعض المزروعات البقولية ويقدر الخبراء الزراعيون انه بالامكان انماء الثروة الحيوانية بهذه المنطقة أيضا بمردود جيد ٠

٣ ـ وأما المناطق الزراعية في سورية التي تتراوح أمطارها بين ٣٥٠ ـ ٥٠٠ مم بالسنة هي سهول الجزيرة وحلب وحماه وحمص وحوران فان الانتاج الزراعي في هذه المناطق لا تحدده كذلك كميات الامطار بقدر ما تحدده ظروف الانتاج وفقدان طرق المواصلات وضعف الملكية الموزعة ولذلك فان آفاق نمو انتاجية هذه المنطقة أيضاً كبير جداً بعد ادخال التحسينات الفنية والاجتماعية عليها ٠

٤ ـ وكذلك المنطقة الاكثر رطوبـة التي تلي منطقة السهول غرباً والتي تتراوح بين /٥٠٠/ و /٨٠٠/ ميلمتراً سنوياً والتي تسمى بالمنطقة الزراعية الخصبة فانها تغطي أكبر غلة مـن المحاصيل البعلية الرئيسية كالقمح والشعير والقطن والشوندر السكري والذرة البيضاء والسمسم وفي هذه المنطقة أيضاً يعاني الانتاج الزراعي الازمات وعدم الاستقرار بسبب وضع الفلاحين غير المستقر ·

٥ ـ وأما المنطقة الساحلية التي تسمى بالمنطقة الرطبة بالنظر لكثرة أمطارها فهي واسعة وخصبة وذات جو معتدل في أغلب فصول السنة وهي تصلح لانتاج أجود أنواع الخضراوات والفواكه والحمضيات باستطاعتها أن تلبي حاجات السـوق الداخلية والخارجية ·

ان سهولة الانتاج الزراعي في هذه المنطقة بوسائل بسيطة جعل الضغط السكاني فيها كبيراً خاصة في سفوح التلال وتنتج هذه المنطقة ثلاثة أرباع انتاج التبغ السوري الجيد ·

٣ ـ التقنية المستخدمة :

حلت الآلات الزراعية بالتدريج محل أدوات الانتـاج البدائية فارتفع عدد الجرارات من ٢٤٦ جراراً في عام ١٩٥٢ الى ٥٩٨٠ جراراً في عام ١٩٦٠ ثم الى ٦٦٩٨ جراراً عـام ١٩٦٣ · أمـا الحصادات والدراسات فقد ارتفع عددها من ١٢٠ عام ١٩٥٢ الى ١١٠٠ عام ١٩٦٠ ثم الى ١٧٣٣ عـام ١٩٦٣(١) ·

ولا شك في أن تزايد استخدام الآلة هو ظاهرة تدل على

(١) المجموعة الاحصائية الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة ·

تطور الرأسمالية في الزراعة السورية على حساب العلاقات الاقطاعية .

ولكن على الرغم من الفوائد الواضحة للانتاج الآلي فان نطاق استخدام الآلات الزراعية في سورية ما يزال ضيقاً جداً .

كما ان القسم الاعظم من الآلات الزراعية كان متمركزاً في أيدي الملاكين الكبار والفلاحين الاغنياء وكان القسم الاعظم منها يستخدم في محافظة الحسكة حيث تتوفر المزارع الكبيرة التي تنتج على أساس رأسمالي .

وتظل العقبة الاولى في وجه تطور الآلات الزراعية هي الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمنتج الاساسي وظروفه المعيشية القاسية . فالفلاح السوري يعيش في عوز دائم فهو لا يكاد يسّد حاجاته الحياتية الماسة وهو لا يستطيع من أجل فلاحة قطعة صغيرة من الاراضي أن يستخدم التقنية الحديثة ولا يستطيع أن يشتري الاسمدة والبذور الجيدة ناهيك عن انه لا يعرف الاساليب العلمية لفلاحة مزرعته وهو مضطر الى فلاحة أرضه بأدوات بدائية لا تعطي نتائج جيدة فيظل في عوز دائم وفقر شديد[1] ، مما يؤثر بالتالي مباشرة على انتاجية العمل وعلى محصول المنتجات الزراعية ونوعيتها .

وقد قدرت بعثة المصرف الدولي للانشاء والتعمير مساحة الاراضي التي تستعمل فيها الآلات الزراعية في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ بحوالي ٧٥٠ ألف هكتار ، ولما كان من المعروف بالنسبة للزراعة المروية أن العمل اليدوي الكثيف والبستنة

---

(١) مجلة الجندي ـ عدد ١٩٦٥/٣/٩ .

هو السائد فيمكن القول بأن ٤٢٪ من الاراضي البعلية المزروعة كانت تستخدم فيها هذه الآليات ·

وقد انتشر النظام الرأسمالي في المزارع الواسعة في دير الزور والجزيرة وقرب حلب ، وهذه المناطق هي التي كان يتمركز فيها استخدام الآلات ·

ومن الواضح ان هناك فجوة عميقة تقوم بين استخدام الآلات الزراعية في بعض المناطق وبين الآلات اليدوية البدائية المصنوعة محلياً ، ويمكن ازالة هذه الفجوة بالعمل على تطوير البدائية وتحديثها بدلا من تركها تموت تدريجياً ، وهذا الاسلوب يحتاج الى استثمارات قليلة ويأتي بمردود كبير نسبياً(١) ·

وثمة مشكلة أخرى تعيق تطور مكننة الزراعة هي النقص في الكوادر الفنية اللازمة لاستخدام الآلات الحديثة وصيانتها وتصليحها وكذلك النقص في ورشات الصيانة والقطع التبديلية ·

ان تعدد نماذج الآلات واختلافها والجهل السائد بالخصائص الفنية لهذه الآلات ، كل هذه الأمور تجعل تصليحها أكثر صعوبة نتيجة استخدام هذه الآلات بشكل لا يتلاءم مع تصميمها في غالب الاحيان ·

أضف الى ذلك صعوبة المواصلات اللازمة لنقل هذه الآلات الى المناطق التي يمكن اصلاحها فيها وكذلك وسائط النقل اللازمة لنقل المحاصيل الزراعية الى مرافيء التصدير ·

كذلك مشكلة غلاء المحروقات اللازمة لتشغيل هذه الآلات

---

(١) The Economic Development of Syria Report of amission organized by the international Bank for reconstruction and development, page 73-74.

وخاصة في الفترة التي سبقت بنـاء المصفاة السورية عـام ١٩٥٩ ·

ولا شك في أن العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية تقف عائقاً كبيراً أمام تطور الانتاج الزراعي كما ان نسبة الاستغلال العاليـة التي يتقاضاها الاقطاعي من الفلاحين بالاضافة الى تسلط المرابين عليهم ، كل هذه عوامل تقف في وجـه مكننة الزراعة يضاف اليها ضعف النظام التعاوني وتهرب القطاع المصرفي من الاقراض لصغار المنتجين ·

ونتيجة لهذه المشاكل التي تقف عائقاً أمام مكننة الزراعة نجد أن استخدام حيوانات العمل والجر ما يزال واسع الانتشار وتمتلك سورية عدداً كبيراً من هذه الحيوانات وهذا يؤكد أن مناطق الزراعات الواسعة في شرقي سورية اعتمدت أساساً على الآلات بينما ما زالت مناطق الزراعات التقليدية تعتمد على القوى الحيوانية ·

٤ ـ **التسميد والري :**

يعتبر السماد والماء من أهم المـواد المساعدة في زراعة الارض ·

أما بالنسبة للسماد فما يزال الاعتماد على الاستيراد هو الأساس الأول وحتى بالنسبة للسماد الطبيعي فانه لا يستخدم في سورية في المكان الذي يجب استخدامه فيه فالروث الحيواني كما هـو معروف يفيد الارض جيـداً لكن فلاحنا السوري يستعمله مادة لتوليد الحرارة ·

وتدل الاحصاءات على ارتفاع مستمر في استيراد الاسمدة

ومواد المكافحة حيث ارتفع الاستيراد من حوالي ٦ر١١ ألف طن عام ١٩٥٣ الى حوالي ٢ر٤٨ ألف طن في عام ١٩٦٠[١] كما ارتفعت قيمتها من ٨ر٢ الى ٣ر٩ مليون ليرة سورية وهنا يلاحظ تطور الرأسمالية في الزراعة حيث ازدادت الكميات المستوردة من هذه المواد أربعة أضعاف .

غير أن هذه الصورة تبدو أكثر اشراقاً اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع نسبة التركيز في هذه الاسمدة حيث تشير الإحصاءات الى أن المحتوى الغذائي لهذه الاسمدة قد ازداد حوالي ستة أضعاف .

ومع ذلك ما تزال الحاجة الى السماد كبيرة حيث إن متوسط ما يصيب الهكتار الواحد من المحتوى الغذائي للأسمدة لا يتجاوز ٢ كغ وان الاراضي السورية تعاني نقصاً خطيراً في السماد وخاصة الآزوتي ، ولهذا فقد وضع في الخطة اقامة مشروع مصنع للسماد الآزوتي يعتمد على آزوت الهواء و بنزين المصفاة، غير أن اقامة هذا المشروع تعثرت كثيراً .

وأما بالنسبة للماء فان اعتماد الزراعة على الامطار مازال قوياً وما زال الصراع مع الطبيعة مستمراً للحصول على المياه السطحية والجوفية بواسطة الضخ أو عن طريق الاستفادة من الفارق في الارتفاع بين مستوى الماء ومستوى الارض المروية بما في ذلك الاستفادة من قوة جريان الماء كما هو الحال في استخدام النواعير .

وتدل عملية الحصول على الماء بواسطة الضخ على تطور

---

(١) المجموعة الاحصائية لوزارة الزراعة .

العلاقات الرأسمالية في حين أن السقي بالراحة يسود فيه الانتاج البضاعي البسيط ·

وقد ارتفعت الاراضي المروية بواسطة المضخات في الفترة الواقعة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ من ٤٩٪ الى ٦٩٪ من مجموع الاراضي المروية مما يدل على تغلب القطاع الرأسمالي على القطاعين الاقطاعي والفلاحي ·

وتقف أمام هذا التطور عراقيل شديدة تسببها ندرة المصادر المائية ويشير تقرير المصرف الدولي للانشاء والتعمير عام ١٩٥٤ الى الوضع الخاص الذي يتمتع به مالكو المضخات في المناطق الشحيحة بالامطار وانه غالباً ما يكون مالك المضخة غير مالك للأرض وانه يحصل مقابل الماء على ٤٥ ـ ٦٠ ٪ من الانتاج ·

ويستحوذ مالك المضخات على قسم كبير من الفارق في الغلة بين الاراضي المروية والبعلية ·

وهذه العملية تسودها علاقات رأسمالية مع مركز احتكاري الا أن هذا الاحتكار قد تصعب معالجته اذا عرفنا أن كثيراً من مالكي انشاءات الري يحتلون الاراضي الواقعة على ضفاف الانهار وان كان الكثيرون منهم ليس لهم أية علاقة بالانتاج الزراعي ·

وتشير بعض مصادر وزارة الاصلاح الزراعي الى أن كبار ملاك الاراضي كانوا قد تمكنوا من السيطرة حتى على انشاءات الري الحكومية · ان أقل ما يمكن أن يتطلبه المواطن من حكومته هو اجلاء هؤلاء الملاكين عن مناطق ري المشروعات الحكومية وتحويل المنشآت الحكومية والمؤممة الى قطاع عام

زراعي والعمل على اقامة منشآت للري بالتعاون بين الدولة وبين التعاونيات الزراعية بحيث تتمكن هذه التعاونيات من تملك بعض المضخات والانشاءات المشابهة ٠

ويبدو أن حفر الآبار الارتوازية التي تحتاج الى طاقة بسيطة في الضخ هي أفضل أسلوب لذلك ٠

ثالثاً ـ علاقـات الانتـاج :

أ ـ ملكية الاراضي :

من المعروف أن علاقاتملكية وسائل الانتاج تشكلالجانب الأساسي في علاقات الانتاج عموماً وفيما يلي سنحاول أن نلقي بعض الضوء على توزيع ملكية الاراضي وتطورها خلالالفترة التي ندرسها ٠

يشكل الملاكون الكبار ١٥٪ من العاملين في الزراعة يحظون بـ ٦٠ ٪ مـن الدخل العام للزراعة أمـا الفلاحون المتوسطون فيشكلون ١٠٪ من العاملين في الزراعة يحظون بـ ١٠ ٪ من الدخل بينما كان الفلاحون المعدومون والفلاحون ذوو الملكية الضئيلة الذين يشكلون ٧٠٪ لا يحظون الا بحوالي ٣٠٪ من الدخل الزراعي ٠

ان المالك الكبير الذي كان يؤجر قطع الارض للفلاحين لم يكن مهتماً بزيادة الانتاج الزراعي في أرضه لانها تتطلب نفقات كثيرة وهو لا يثق في أن أرباح المزرعة المستغلة على أساس رأسماليستفوق مبلغ الريع ووسائلالابتزاز الاقطاعية الاخرى التي ينالها بدون أي جهد أو نفقات من جانبه ٠

وتشح المصادر حول توزيع الملكيات في سورية وما هو

متاح منها يصعب الاعتماد عليه • وهناك تقديرات رسمية الا انها لا تعدو حدود التقديرات • الا أن هذه التقديرات تكفي للتأكيد على أن الملكيات الواسعة للأراضي هي السائدة وتشير نشرة دوائر المصالح العقارية في عـام ١٩٤٥ التي أوردها يوسف حلباوي في أطروحته الى توزيع الملكية عام ١٩٤٥ الى مـا يلي :

فئـــة الملكيـــة	بالهكتارات	بالنسبة المئوية
ملكيات صغيرة تقل عن ١٠ هكتار	١١٥٧٣٥٠	١٥ ٪
ملكيات متوسطة من ١٠ ــ ١٠٠ هكتار	٢٦٢٦٧٠٠	٣٣ ٪
ملكيات كبرى أكثر من ١٠٠ هكتار	٤١٢٧٣٠٠	٥٢ ٪
	٧٩١١٣٥٠	١٠٠٪

ومن هنا نستنتج أن ملكية الدولة التي وضـع زعماء القبائل أيديهم عليها هي جزء من البند الثالث من هذا الجدول•

وقد أشارت نشرة البنك الصناعي المصري عام ١٩٥٦ رقم /٤/ وكذلك كتيب الجمهورية العربية المتحدة ــ سماتها الاقتصادية للدكتور عبد الرزاق حسن ونصوح الدقاق الى جدول مشابه حول توزيع الملكية في عام ١٩٥٦ كما يلي :

فئـــة الملكيـــة	بالهكتارات	بالنسبة المئوية
ملكيات صغيرة تقل عن ١٠ هكتارات	١ر١	٥ر١٣٪
ملكيات متوسطة من ١٠ ــ ١٠٠ هكتار	٩ر٢	٥ر٣٦٪
ملكية كبيرة أكثر من ١٠٠ هكتار	٣ر٢	٣٠٪
ملكيـة الدولـة	٦ر١	٢٠٪
	٩ر٧	١٠٠٪

فاذا ما كانت أرقام الجدولين السابقين يمكن الاعتماد

عليهما وبالتالي التوصل الى مقارنة ما حدث خلال عشر سنوات بعد الاستقلال لوجدنا أن عملية تمايز معينة قد حدثت على حساب صغار الملاك ولصالح الملاك المتوسطين كما حدث تراجع في الملكيات الكبيرة قد يكون عائداً للارث ·

ويبدو أن الارقام التي يمكن الاعتماد عليها نشر أكثرها في تقرير مصرف الانشاء والتعمير حول توزيع الملكيات في الجزء الذي تم تحريره من الاراضي الزراعية والذي بلغ في عام ١٩٥٢ حوالي ٢ر٢ مليون هكتار[١] ·

توزيع الملكية عام ١٩٥٢ في الاراضي التي تم تحديدها وتحريرها

ملكية صغرى ٪		ملكيات متوسطة ٪		ملكيات كبيرة ٪	
أقل من هكتار	١ ٪	١ ــ ٢٥ هكتار	١٧٪	١٠١ـ٥٠٠ هكتار	٢٤٪
٢ ــ ٥ هكتار	٥ ٪	٢٦ـ٥٠ هكتار	١١٪	٥٠١ـ١٠٠٠هكتار	٩ ٪
٦ ــ ١٠ هكتار	٧ ٪	٥١ـ١٠٠ هكتار	١٠٪	أكثر من ١٠٠٠ هكتار	١٦٪
المجمــوع	١٣٪	المجموع	٣٨٪	المجموع	٤٩٪

ومن هذا الجدول نستطيع أن نستنتج أن عدداً يزيد على ٢٢٠٠٠ من المالكين يملك كل منهم أقل من هكتار وان عدداً يقل عن ٣٥٢ مالكاً يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ هكتار ·

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى أن هذا التقسيم انما هو بورجوازي يخفي الحقائق ·

وضمن ظروف سورية يمكن أن نعدّ الفلاح الذي يملك بين ٥ ــ ٢٥ هكتاراً مــن الفلاحين المتوسطين وأولئك الذين

---

(١) تقرير مصرف الانشاء والتعمير ـ حول توزيع الملكيات ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ ·

يملكون ما بين ٢٥ ـ ١٠٠ هكتار من الفلاحين الكبار • أما الذين يملكون ١٠٠ هكتار فما فوق فليسوا فلاحين على الاطلاق وعلى هذا الاساس يمكن لنا أن نرتب الجدول أدناه كما يلي :

صغار الفلاحين يملكون	٦ ٪
فلاحون متوسطون يملكون	٢٤٪
فلاحون كبار يملكون	٢١٪
ملاكون كبار يملكون	٤٩٪

وليست هناك أية معلومات واضحة عن الفلاحين غير المالكين ويشير كتاب الجمهورية العربية المتحدة تاريخ وحقائق وأرقام عام ١٩٥٨ الى أن الاصلاح الزراعي قد كشف النقاب عن أن ٥ر١٪ من المالكين كانوا يملكون ١٦٪ من الاراضي القابلة للزراعة وكان ثمة زعيم قبيلة واحد ـ يتصرف بـ/ ١٠٠٠٠٠/ هكتار في محافظة الجزيرة وعشر مالكين فقط يملكون ٧٠٪ من الاراضي المروية في تلك المحافظة •

وأخيراً مما لا شك فيـه أن الاصلاح الزراعي كان خير وسيلة للحد من ملكيات الاقطاعيين • هـذا بالاضافة الى أن القانون[1] ليس مجرد عملية اعادة توزيع للملكية بل انه يهتم بكثير من المشاكل بهدف رفع مستوى القرية عموماً ان هذه التدابير كحفر الآبـار واقامة المحطات الارشـادية والمزارع النموذجية وأعمال التجارب ومكافحة الامية وتدريب الاعضاء التعاونيين على تشغيل الآلات الزراعيـة وتشجيع الحرف الريفية ، كل هـذه الامور لا شك في انهـا ايجابية اذا كان امتدادها عبر الريف كافياً •

(١) صدر قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٦١ تاريخ ٢٧ ايلول ١٩٥٨

وقد نص هذا القانون على تحديد سقوف للملكية الزراعية وعلى استيلاء مؤسسة الاصلاح الزراعي على المساحات الزائدة لتوزيعها على الفلاحين في القرية التي توجد ضمنها هذه المساحات واختير النهج التعاوني منطلقاً لتطبيق عملية الاصلاح الزراعي في مجالي الانتاج والاستثمار .

لقد كان صدور هذا القانون تتويجاً لنضال القوى التقدمية الوطنية في صراعها مع قوى الاقطاع الوطنية ويمثل انتصار فكرة العدالة والمساواة والعمل البناء بمواجهة التعامل السائد آنذاك والمعتمد على سيطرة رأس المال واحتكار فئة محدودة من المواطنين لجهود الآخرين واستغلالها .

كما ان الاستيلاء على الفائض من الملكية الزراعية التي حددها القانون وتوزيعها على الفلاحين المعدمين والفقراء وقيادة الفلاحين وتوجيههم من أجل زيادة الانتاج وتحسينه لم تكن سوى وسائل لتهيئة الظروف المناسبة لترعرع الاهداف الاجتماعية والمادية التي قصدها القانون ونوها . ومن أجل ترقية الانسان في الريف باعتباره ممثل القوة البشرية الكبيرة في المجتمع ولانه قابل للتفاعل والتطور الفكري والعاطفي والانطلاق نحو أستكمال متطلبات بيئته الاجتماعية والاقتصادية اذا ما أتيحت له الظروف الملائمة لذلك .

الا أن الصعوبات ما لبثت أن ظهرت لان تطبيق هذا القانون في سورية كان يجري لاول مرة بعد أن ساد الاقطاع فيها حقبة من الزمن وبعد أن أتيح لاربابه أن يتسلموا السلطة ويستخدموها لاغراضهم ومنافعهم الطبيعية وجاء أيضاً تطبيقه في وقت كانت فيه الظروف المناخية في سورية سيئة جداً بشكل

وقد نص هذا القانون على تحديد سقوف للملكية الزراعية وعلى استيلاء مؤسسة الاصلاح الزراعي على المساحات الزائدة لتوزيعها على الفلاحين في القريــة التي توجد ضمنها هــذه المساحات واختير النهج التعاوني منطلقاً لتطبيق عملية الاصلاح الزراعي في مجالي الانتاج والاستثمار .

لقد كان صدور هذا القانون تتويجاً لنضال القوى التقدمية الوطنية في صراعها مع قوى الاقطاع الوطنية ويمثل انتصار فكرة العدالة والمساواة والعمل البناء بمواجهة التعامل السائد آنذاك والمعتمد على سيطرة رأس المال واحتكار فئــة محدودة من المواطنين لجهود الآخرين واستغلالها .

كما ان الاستيلاء على الفائض من الملكية الزراعية التي حددهــا القانون وتوزيعها على الفلاحين المعدمين والفقراء وقيادة الفلاحين وتوجيههم من أجل زيادة الانتاج وتحسينه لم تكن سوى وسائل لتهيئة الظروف المناسبة لترعرع الاهداف الاجتماعية والمادية التي قصدها القانون ونوها . ومن أجل ترقية الانسان في الريف باعتباره ممثل القوة البشرية الكبيرة في المجتمع ولانــه قابل للتفاعل والتطــور الفكري والعاطفي والانطلاق نحو استكمال متطلبات بيئته الاجتماعية والاقتصادية اذا ما أتيحت له الظروف الملائمة لذلك .

الا أن الصعوبات ما لبثت أن ظهرت لان تطبيق هــذا القانون في سورية كان يجري لاول مرة بعد أن ساد الاقطاع فيها حقبة من الزمن وبعد أن أتيح لاربابه أن يتسلموا السلطة ويستخدموها لاغراضهم ومنافعهم الطبيعية وجاء أيضاً تطبيقه في وقت كانت فيه الظروف المناخية في سورية سيئة جداً بشكل

انعكست معه نتائجها على الانتاج الزراعي والحيواني مدة ثلاث سنوات ونيف فأتاحت الفئات المعارضة للقانون والتي تضررت من جرائه بما نزع منها من الاراضي الزائدة على الحدود المبينة فيه وأن تستغل هذه النتائج وتندد بالقانون وتعتبر انخفاض مستوى الانتاج حصيلة لتطبيقه . ثم ان هذه الفئات بدأت بوضع العراقيل وخلق المشكلات أمام ادارة الاصلاح الزراعي واللجان المختصة التي أوكل اليها أمر تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعي مما كان يؤخر عملية الاستيلاء وتنفيذ تلك الاحكام وزاد في الصعوبات فقدان الكوادر الفنية التي كان لا بد من توفيرها من أجل المساعدة على الانتقال من مرحلة الاقطاع الى مرحلة المزارع التعاونية والملكيات الصغيرة .

ولقد كان لهذه الاسباب وغيرها وفي مقدمتها السياسة التي كانت تمر بها المنطقة العربية آنذاك وبصورة خاصة تجربة الوحدة مع مصر أثرها في بطء عمليات الاستيلاء على المساحات الزائدة عن الحدود التي نص عليها قانون الاصلاح الزراعي والتي بلغت أكثر من ٥ر١ مليون هكتار .

وقد تآمرت الطبقة الاقطاعية مع الرأسماليين بعد تناقض طويل بينهما ، في التمهيد لحركة الانفصال التي تمت بين سورية ومصر في ٢٨ أيلول ١٩٦١ والتي كانت تستهدف من جملة ما تستهدف ، وأد هذا القانون واسترجاع ما أخذ منها من أراض والابقاء على ما بحوزتها منها .

وبالفعل فقد وجدت هده الفئات في الحكم الذي قام على إثر تلك الحركة فرصتها الذهبية لوضع العصي في عجلة الاصلاح الزراعي ونجحت الى حد ملحوظ في تجميد أحكامه

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦١/٩/٢٨ وصدور القانون رقم ٨٨ المتضمن تعديل أحكام قانون الاصلاح الزراعي في النصف الاول من عام ١٩٦٣ ٠

وزعت الدولة الاراضي المستولى عليها على الفلاحين واستفادت قرابة ٦٠٠٠٠ أسرة فلاحية من التوزيع كما شمل القانون توزيع ١ر٥ مليون هكتار من أراضي الدولة على الفلاحين تستفيد منها حوالي ٥٠٠٠٠ أسرة الا أن في مقدمة ما يعاب على هذا القانون انه أفاد أقل من ثلث الأسر الفلاحية أما الباقي من هذه الاسر فلم يصبه أي شيء كما ان عبء نفقات لجنة الاصلاح الزراعي تقع بكاملها على الفلاحين، وان كان قد عوض عن ذلك المرسوم الصادر في ٢٠ تموز ١٩٦١ الذي خفض سعر الارض فيه الى النصف ٠

وقد خلا القانون من المعالجة الواضحة لمسألة مصادرة قطع الاراضي الزائدة من الملاكين ولم يفرق بين الاراضي التي أصبحت خصبة بعد اصلاحها من قبل أصحابها وبين الاراضي المستثمرة بأسلوب بدائي كما وان لهذا القانون جانباً سلبياً آخر هو اعطاء مالكي الارض الحق في أن يحددوا بأنفسهم قطع الارض التي يريدون الاحتفاظ بها ٠

وقد سمح القانون لمالكي الاراضي البعلية بالاحتفاظ لأنفسهم بالحد الاعلى المقرر لهذه الفئة وهو ٤٦٠ هكتاراً اذا ما حوّلوا نصف أراضيهم البعلية الى مروية الا أن كبار الملاك نتيجة لنقمتهم على صدور هذا القانون قاموا بفك تجهيزات الري لعدم ثقتهم بالسلطات من ناحية وفي محاولة للنيل من هذا القانون من ناحية أخرى٠ وقد انخفضت بالتالي الاراضي

المروية الى ٤٧٦ ألف هكتار عام ١٩٥٩ بعد أن كانت ٥٩٥ ألف هكتار عام ١٩٥٨(١) ٠

مرت ثلاث سنوات على صدور هـذا القانون وعصفت بسورية ردة الانفصال بالاضافة الىالاوضاع السياسية المتقلبة التي حالت دون تطبيق هذا القانون حيث لم تنزع من ملكية الاراضي التي كان مقرراً الاستيلاء عليها سوى ٨٢٣ ألف هكتار أي ٥٣٪ من مساحة الاراضي المصادرة(٢) ٠

وفي ٢٨ كانون ثاني ١٩٦٢ نشر مرسوم بتعديل قانون الاصلاح الزراعي ، وقد أثار تعديل هـذا القانون استياء الشعب وقامت مظاهرات الاحتجاج في معظم المدن السورية الا أن الحكومة الانفصالية استطاعت في ٢٠ شباط ١٩٦٢ الحصول على موافقة المجلس التأسيسي على فرض التعديل وقد انحصرت هذه التغييرات في ابقاء مساحات كبيرة من الاراضي في أيدي الملاكين الكبار كما سمح لزوجاتهم وأولادهم مهما بلغ عددهم امتلاك مساحات من الارض أيضاً ٠

وقد نص التعديل على توزيع الارض مجاناً على الفلاحين وأخذت الدولة على عاتقها دفع التعويضات للملاكين في غضون عشر سنوات بدلا من ٤٠ سنة بحجة استثمار المبالغ التي ستدفع في تطوير مختلف فروع اقتصاد البلاد ٠

ولكن على الرغم من ادعاء الحكومية بمجانية الارض الا أن التعديل لم يعد يصيب سوى ١٠٠ من الملاكين الكبار بدلا من ٣٢٤٠ ملاكاً كما كان وارداً في القانون رقم ١٦١ واقتصرت

---

(١) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٦١ ـ وزارة الزراعة ـ دمشق ٠

(٢) المجموعة الاحصائية الزراعية السنوية لعام ١٩٦٢ ـ وزارة الزراعة ـ دمشق ٠

الاراضي الخاضعة للمصادرة على مساحة ٢٠٠٠٠٠ هكتار فقط وقام عدد كبير من الملاكين بطرد الفلاحين مستفيدين من حماية السلطة لهم ٠

وسمح القانون لكل مالك أن يتنازل لكل من أزواجه وأولاده بما يعادل ٨٪ من المساحة التي يحق له الاحتفاظ بها اضافة للحد الاعلى وكذلك سمح بتجاوز هذا الحد من قبل الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية وذلك بالنسبة للأراضي التي تقوم باستصلاحها كما سمح للجمعيات الزراعية العلمية أن تمتلك مساحة من الاراضي الزراعية أكثر من الحد الاعلى اذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق أغراضها ٠

وبعد حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ شكلت لجان لاعادة النظر في التشريعات التي أصدرها المجلس التأسيسي في الميدان الاقتصادي والغي قانون ٢٠ شباط ١٩٦٢ بموافقة الحكومة في ٣٠ نيسان ١٩٦٢ وقامت الحكومة بالاسراع في نزع ملكية الاراضي وتوزيعها على الفلاحين وقد تمت فعلا على نطاق واسع روزع في شهر نيسان ١٩٦٢ ــ ٨٧٠٤٠ هكتاراً[١] على ٦٠٦٥ أسرة فلاحية ٠ ٠

وهكذا فان قانون الاصلاح الزراعي الصادر عام ١٩٥٨ تعرض في غضون فترة قصيرة للتعديل ثلاث مرات ولكن لم يجرؤ أي حكم في ظروف احتدام الصراع الطبقي على الالغاء الكامل لقانون الاصلاح الزراعي بل انحصر ذلك في وقف التحولات الزراعية وفي المحافظة الكاملة على الاوضاع القائمة في القرية كما حدث في التعديل الذي أجرته حكومة الدواليبي ابان الانفصال ٠

---

(١) الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٦٢/٥/٧ ٠

لقد عزمت البورجوازية السورية الكبيرة التي جاءت الى السلطة بعد الانفصال على التخلص من المراسيم الثورية التي منها قانون الاصلاح الزراعي الا انها لم تجرؤ على ذلك خشية الاصطدام بمقاومة الفلاحين التي كانت تساندهـا الطبقة العاملة والفئة المثقفة التقدمية • وبغض النظر عن الفئات السياسية البورجوازية التي قادت دفة الحكم فان القوانين التي اتخذتها لـم تتضمن اعادة تقسيم حقيقي لاراضي الاقطاعيين لصالح طبقة الفلاحين ولـم تتضمن تغيرا جذرياً للعلاقـات الاجتماعية الاقتصادية في الريف فالمشكلة الفلاحية ليست مجرد مسألة علاقات اقتصادية واجتماعية ولكنها مجموعة كاملة من المشكلات المتشابكة الاخرى تشمل التخلف التقني والانتاجية الشديدة الانخفاض للمزارع ذات الملكية الصغيرة وعدم ثقافة السكان كل هذه المشكلات يمكن أن تحل بنتيجة اصلاح جذري لهيكل القرية الاقتصادي والاجتماعي وهـذا ما لم يستطع الاصلاح الزراعي الاضطلاع بـه ، فالارض يجب أن تقدم بالدرجة الاولى للفلاحين مـن ذوي الملكيات الضئيلة الا أن تسلمهم لها في هذا الظرف يزيد المشكلة تعقيداً لانهم غالباً لا يملكون فرص الحصول على الآلات الضرورية للعمل وهم بالتالي مضطرون الى التخلي عن الارض التي استحصلوا عليها لعدم تمكنهم من فلاحتها وبذل كل الجهود الضرورية لها •

٢ ـ العلاقات الزراعية :

في عهـد السلاطين العثمانيين تأصلت جذور الاقطاع في سـورية عندما كان السلاطين ووزراؤهم وكبـار موظفيهم يقتطعون مساحات شاسعة من الارض يتصرفون فيها كيفما

شاؤوا بالاضافة الى ما سجله السلاطين بأسمائهم من القرى والمساحات المزروعة التي آلت للدولة بعد زوال الحكم العثماني وأصبحت تعرف باسم أملاك الدولة ·

وكان من نتيجة ذلك قيام العديد من التناقضات داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذا القطر التي أدت بعد الاستقلال الى المطالبة بوضع حد لها وكانت أولى مبادرات العمل بهذا الصدد ما تضمنه دستور ١٩٥٠ المادة /٢٢/ من ضرورة سن تشريع خاص لتحديد الحد الاقصى لتملك الارض واستثمارها وتشجيع قيام الملكيات الصغيرة والمتوسطة والعمل على حماية الفلاح ورفع مستوى معيشته ، الا أن هذه المطالب لم تر النور بسبب عدم الاستقرار السياسي ولاستمرار سيطرة الطبقتين البورجوازية والاقطاعية على مقاليد الحكم ·

ومع اشتداد ساعد القوى الوطنية التقدمية في سورية خلال الخمسينات كان يبرز موضوع اعادة تنظيم العلاقات الزراعية بشكل أو بآخر ، ولئن كان تطبيق الاصلاح الزراعي يعتبر من اجراءات التنمية الزراعية فهو الى جانب كونه يهدف الى اعادة توزيع الملكيات الكبيرة لصالح الفلاحين والمعدمين فانه يرمي الى الاخذ بالاجراءات التي من شأنها مساعدة المزارعين وتحسين ظروف الانتاج وظروف الائتمان وشروطه والتسويق وزيادة خدمات الارشاد والتدريب الزراعي أي انه عملية اجتماعية اقتصادية بآن واحد ·

ان القطاع الزراعي تتجاذبه مجموعة من العوامل تؤثر فيه بحيث تبدو معه قضية اعادة تنظيم العلاقات الزراعية وكأنها واحدة في أكثر البلدان النامية ذلك أن عقدة القضية

الزراعية تكمن في التنمية الاقتصادية للأراضي الزراعية وفي التشغيل التام للأيدي العاملة في الريف ثم ان الانتاج الزراعي وان كان يتطور على أساس القوانين الاقتصادية نفسها التي تسير وفقها شتى فروع الاقتصاد الوطني الا أن العلاقات الزراعية تتميز بعدد من الخصائص التي تنعكس على الاقتصاد الزراعي كله وعلى تنظيم الانتاج الزراعي بشكل خاص كارتباط العمل والمعيشة في الريف نتيجة الصلة الوثيقة بين الفلاح والارض واندماج الادارة والملكية في الزراعة وعدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها نظراً لاختلاف صفات المحاصيل من موسم لآخر ومن منطقة لاخرى وصعوبة تحديد كمية الانتاج الزراعي بسبب عدم امكانية التحكم بالعوامل الجوية والظروف الطبيعية ومقدار خصوبة الارض وعدم امكانية استبدال الارض بوسيلة انتاج أخرى وكون الانتاج الزراعي يتناول كائنات حية يجعلها أكثر تعرضاً للأخطار والاضرار وضعف مرونة الطلب والعرض في السلع الزراعية ـ نتيجة للخصائص التي تتميز بها عن المنتجات الصناعية وسلعها • ثم ان التخصص في الزراعة يتم على أساس المناطق وليس على أساس العمل كما هو في الصناعة لان موسمية العمل لا تسمح للعامل الزراعي بتركيز جهوده في عمل معين •

ويبرز في قطاع الزراعة تناقض واضح في ظل العلاقات الاقطاعية بين مزايا الانتاج الكبير وبين العلاقات الانتاجية فيه ، ففي حين يؤدي عدم تقسيم الارض الى ملكيات صغيرة لتسيير تطوير الزراعة فيها والاستفادة من حجم الانتاج الكبير فان ابقاء الملكيات الكبيرة في ظل النظام الاقطاعي من شأنه أن يلحق خللا في النظام الاجتماعي بصورة مستمرة نتيجة

التناقضات التي تسوده بسبب العلاقات اللا انسانية التي يقوم عليها هذا النظام بين غالبية الملاك واجراء الارض ٠

وقد واجهت سورية المشكلة الزراعية بكل تناقضاتها وظروفها وأبعادها ومنعكساتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المدى القريب والبعيد وكان لها في النتائج الطيبة التي حققتها بلدان أخرى كالدول الاشتراكية بعد اعادتها النظر في العلاقات الزراعية التي كانت قائمة لدى كل منها ومعالجتها وفق الاسس والمبادىء الاشتراكية كان لها نموذج يحتذى وحافز قوي للمبادرة في السير على طريق مشابه في معالجة تلك المشكلة ووضع الحلول الملائمة النابعة من تلك الأسس والمبادىء ٠

وقد أعادت سورية النظر في وضع العلاقات الزراعية القائمة وأصدرت قانون تنظيم العلاقات الزراعية في ايلول ١٩٥٨ برقم ١٣٤ ويعتبر هذا القانون في حد ذاته خطوة تقدمية في أحكامه التي تناولت مختلف جوانب الحياة الفلاحية وعلاقات الفلاحين مع مالكي الارض كمنع العقود الدائمة مدى الحياة وتحديد حصة صاحب الارض بما لايزيد على ٢٠٪ من الانتاج الاجمالي للأرض البعل و ٣٣٪ للأرض المروية ٠ ولكن تخصيص هذه العلاقات بين المالك والفلاح لم تستأصل علاقات الانتاج الاقطاعية من جذورها ، بل ان أسلوب الريع العيني قد اكتسب صيغة قانونية معترفاً بها ، وان كان القانون قد أتاح المجال لتحول الاقطاعيين الى رأسماليين زراعيين حيث سمح هذا القانون لاصحاب الارض بالحصول على حصة أعلى

في حال تقديمهم الاجهزة الآلية وتوفير المياه للأرض المروية والقيام بتنظيف القنوات ٠

ومن الصيغ التقدمية في هذا القانون انه منح مستأجر الأرض حق الحصول على التعويض في حال طرده من الارض التي زادت قيمتها نتيجة ما أنفقه الفلاح فيها من نفقات خلال وجوده فيها مدة لا تقل عن ست سنوات من تاريخ انفاق المال على الارض ٠

وتناول القانون أيضاً حقوق العمال الزراعيين وواجباتهم فنص على أن العلاقات بين أرباب العمل والعمال الزراعيين تقوم وفقاً للاتفاق بينهما كتابياً أو شفهيا ووفقا لاتفاق كتابي مع العمال المؤقتين وفئات العمال الإخرى كما حرم على العمال ربط أنفسهم بعقود مدى الحياة ٠

وتناول أيضاً الاجور والعطل الرسمية وتأليف النقابات وغيرها ٠

ومن الواضح أن البورجوازية لم تكن حازمة أو جادة في صراعها مع الاقطاع حيث كان يربطها بالاقطاع موضوع ملكية وسائل الانتاج ، وكان طرح مشكلة الاصلاح الزراعي قابلا لان يتحول الى طرح مشكلة الملكية عموماً ، لذلك فان عدد المزارع الكبيرة في سورية كان محدوداً جداً حيث لم تستطع البورجوازية السورية أن تحقق شمولا نوعياً في تطوير المشروعات الوطنية على الرغم من أن الحكومة السورية في بداية الخمسينات كانت تمثل مصالح البورجوازية الوطنية المتوسطة والكبيرة المرتبطة بآلاف الروابط الاقتصادية مع الملاكين ورؤوس الاموال الاجنبية ٠

لذلك كان التلكؤ في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ملحوظاً ، ولذلك أيضاً كان هدف البورجوازية في تحويل علاقات الانتاج الاقطاعية الى علاقات رأسمالية في الزراعة واضحاً عن طريق الاعتراف القانوني من حيث المبدأ بأساليب اقطاعية وعلاقاتها كنظام المشاركة ، ولكن تلا ذلك الحافز الاقتصادي أمام الاقطاعي لتراكم رأس المال في الارض ٠

وفي رأينا أن هذه الحوافز كانت أقل من أن تحدث تطوراً ملحوظاً في هذا الاتجاه ، حيث ظلت العلاقات الاقطاعية هي السائدة في أراضي الاحتفاظ ، بالاضافة الى أن تطبيق الاصلاح الزراعي حتى عام ١٩٦٣ لم ينفذ الا جزئياً ولم يحل عملياً الا جزءاً ضئيلا من المشكلة الزراعية ٠

فاذا ما فكرنا في اتجاه السعي الى اقامة علاقات انتاج اشتراكية عن طريق ما قرره القانون من اقامة تعاونيات زراعية في مناطق الاصلاح فاننا نجد أن هذه التعاونيات هي تعاونيات خدمات وهي بعيدة عن أن تكون تعاونيات انتاجية كالمزارع الجماعية التي انتشرت في البلدان الاشتراكية ٠ وهي حتى في مجال عملها المحدود لم تلق التشجيع والدعم الكافيين ٠

ويرجع ذلك كله بالدرجة الاولى الى عدم الوضوح الفكري في مشكلة الارض ، وتردد البورجوازية في طرح مشكلة الملكية والتخوف من اقامة علاقات اشتراكية حقيقية في الارض ، وتسليم القضية أولا وآخراً الى البيروقراطية لتنفيذها ٠

رابعا ـ المشاكل العامة للزراعة السورية :

على الرغم من أن الزراعة مصدر أساسي من مصادر دخل سورية وتلعب الدور الاول في تجارتها الخارجية وتشكل مصدر الرزق للقسم الاكبر من السكان الا انها تبقى متخلفة وتبقى سورية معها بلداً زراعياً متخلفاً .

مع كل ذلك فان سورية تستورد كميات كبيرة ومتزايدة من المنتجات الزراعية وخصوصاً المنتجات الغذائية التي يمكن توفير قسم كبير منها عن طريق الانتاج المحلي .

كما ان سورية تعتمد على محصول أو محصولين للتصدير الى الخارج مما يجعلها تحت تأثير تقلبات الاسعار العالمية وخاصة انها تصدر مواد أولية تميل أسعارها العالمية الى الانخفاض بينما تستورد منتجات مصنعة ترتفع أسعارها العالمية باستمرار .

فيجب اذن أن نولي القطاع الزراعي مزيداً من الاهتمام لان انتاجنا الزراعي فضلا عن ضعف مستواه يتصف بعدم استقراره وتفاوته في المكان والزمان وذلك ناتج بصورة رئيسية عن العوامل الطبيعية وخصوصاً المناخية منها التي لا تعتبر ملائمة تماماً الا في مناطق محدودة وتتصف دائماً بالتقلب وعدم الاستقرار .

كما ان الموارد الطبيعية / أرض وماء / المتوفرة ليست مستغلة بصورة كاملة . لان حوالي ربع الاراضي القابلة للزراعة لا يزال غير مستثمر كما ان قسماً كبيراً من الموارد المائية تذهب هدراً .

ومع ذلك فان من أهم مشاكل الزراعة السورية شح الطبيعة وقساوة الظروف المناخية السائدة في معظم المناطق

وتخلف الانسان في صراعه مع الطبيعة وفي عجزه عن تطويرها والسيطرة عليها واستغلاله لمواردها وفق أسس علمية وفنية واقتصادية سليمة ٠

ان مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية في سورية كانت تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تقف في طريق التنمية الزراعية ولقد برز سوء توزيع الاراضي الزراعية بصورة واضحة بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي بدءاً من عام ١٩٥٩ وقد اتضح من الاقرارات أن ٣٢٤٠ مالكاً كانوا يملكون ويتصرفون بمساحات من الاراضي المروية والبعلية غير المستثمرة قدرت بحوالي / ٢٣٧٥٠٠٠ / هكتاراً في حين كان يصيب الاسرة الريفية الواحدة وسطياً من المتبقي من الاراضي ٧ هكتارات ٠ ولم تحقق الملكية الزراعية الكبيرة في سورية المزايا التقنية التي يفترض تحقيقها نتيجة لكونها كبيرة لان الملاك ينظرون الى الارض ويتعلقون بها باعتبارها عقاراً ولا ينظرون اليها باعتبارها عملاً أو زراعة ومعظمهم يعاني من ضعف المستوى الثقافي والتقني ، كل ذلك أدى الى ضعف استثمار الارض بشكل اقتصادي وعلمي لذلك كان لا بد من ادانة هذا النظام والقضاء عليه بدءاً من تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ٠

ومن العناصر البارزة والمسؤولة عن التخلف الزراعي نظام الشيوع بشكله البدائي وفي ظل نظام اجتماعي يقوم على الملكية الزراعية الفردية وذلك لما لهذا النظام من عيوبه التقنية ومحاذيره الاقتصادية والاجتماعية المتعددة فهو يجمع سيئات نوعي الملكية الفردية والجماعية ولا يتمتع بمزاياها ٠

ففي المجال الاقتصادي يحول التوزيع الدوري للأرض

دون تكثيف الزراعة ويتعارض مع كل مجهود فردي يميل الى اصلاح الارض بصورة أساسية ، وفي الميدان التقني فان تمزيق وحدة الارض وخلق قطع مفرطة في الصغر يعرقل استخدام الوسائل التقنية الحديثة ويزيد التكاليف الزراعية ، وفي الميدان الاجتماعي فان اعادة تخصيص الارض بصورة مستمرة يخلق مشاكل كثيرة ويثير خصومات سيئة النتائج ٠

وثمة عيب رئيسي آخر من عيوب الزراعة السورية نجده في علاقات الاستثمار الزراعي السائدة التي تتجلى في الانفصام بين مالك الارض وبين العمل الزراعي فمن يملك الارض لا يزرعها ومن يزرع الارض لا يملكها ٠

فالمالك الكبير لا يخصص عادة الدخل الذي يحصل عليه لتحسين الطاقة الانتاجية للأرض والمزارع ليس لديه الحافز الكافي ليعمل على تطوير وزيادة انتاج سيذهب معظمه للمالك وتبقى الارض بين طرفين ، طرف يستغل الفلاح يأخذ من الارض ولا يعطيها وطرف ينهكه البؤس ويقدم للأرض عمله ويعجز عن تقديم رأس المال اللازم ٠

ويلعب الانسان الدور الايجابي الحاسم في تطوير الانتاج فجهوده وكفاءاته يشكلان الباعث الحقيقي لتقدم الانتاج الزراعي ٠ ويتوقف أمر تطوير الزراعة على القوة العاملة الواعية المجهزة بالوسائل والاساليب التقنية الحديثة ٠

ان نسبة كبيرة من سكان ريفنا الذين هم في سن الانتاج يعانون من البطالة بأشكالها المختلفة الدائمة والمقنعة والموسمية والتكنولوجية ، فالفلاح الذي يشتغل في الارض البعلية لايعمل أكثر من ٥ ــ ٦ أشهر في السنة في أحسن الحالات ٠ ان هذا

الفائض البشري يشكل أحد العوامل الرئيسية للهجرة الى المدينة وانخفاض الاجور · بالاضافة الى ذلك يعاني الفلاح من قلة المهارة والاختصاص كما يعاني من آفات التخلف الثقافي بكل صوره نتيجة الظروف الاجتماعية التي سادت هذا البلد خلال حقبة طويلة من الزمن ·

ان مجرد تشغيل هذا الفائض في اليد العاملة قد يؤدي الى مجرد تحويل البطالة الظاهرة الى بطالة مقنعة اذا لم يرافق ذلك زيادة في كمية العمل الفعلي المنتج وفي تحسين نوعية هذا العمل وزيادة فعاليته ·

ان استخدام الآلات الحديثة وأدواتها وتطبيق التقدم العلمي في ميدان الزراعة والتسميد وفق أسس علمية ومدروسة كل ذلك يستوجب مزيداً من التعلم والتأهيل والتخصص ويتطلب حداً أدنى من المعلومات العملية والنظرية كما يتطلب عقلية جديدة ومفاهيم جديدة بالنسبة للعاملين في الحقل الزراعي ·

بالاضافة الى ذلك فان الطرق الزراعية وأساليبها المتبعة بعيدة كل البعد عن الطرق التقنية والعلمية الحديثة وأساليبها · وفيما يتعلق بمكننة الزراعة فعلى الرغم من أنه طرأ تحول ملحوظ في هذا المضمار إلا أن قطاعنا الزراعي لا يزال يعاني نقصاً كبيراً في استعمال الآلة ··

وأيضاً فان استبدال أصناف من القطن بأصناف أخرى أكثر ملاءمة لظروفنا البيئية يؤدي الى زيادة المردود بصورة كبيرة ·

كما ان التسميد يأتي في طليعة العوامل التي تزيد الانتاجية والمردود شريطة أن تستعمل في الوقت والمكان

المناسبين ولا تزال سورية تعاني من نقص كميات الاسمدة المستعملة وفي كيفية استعمالها ٠

كما يفتقر التسويق الزراعي في سورية الى حسن التنظيم ولا يزال يعاني ثغرات تقنية كثيرة فيما يتعلق بأجهزته وطرقه ووسائله والتخطيط له كما انه كان وسيلة لاثراء فوضوي سريع بالنسبة لفئة من كبار التجار والمولين والوسطاء خصوصاً بالنسبة للمصدرين على حساب المزارعين الكادحين والمنتجين الحقيقيين ٠

وتحسين الوضع الزراعي في سورية يقتضي تخصيص مساحات أكثر لادخال زراعات جديدة الى البلاد وتنويع الانتاج الزراعي شريطة ألا يؤثر ذلك على كمية الانتاج من المحاصيل الحالية وخاصة القطن واستدراك ذلك بتكثيف الزراعة واستعمال الطرق الفنية والعلمية الحديثة وأساليبها لزيادة مردود الارض وبذلك نستطيع في الوقت نفسه أن نزيد صادراتنا من المحاصيل الحالية وأن ننوع زراعتنا ونوفر ما ندفعه من القطع لاستيراد المواد الغذائية من الخارج ٠

ان الثروات الزراعية في سورية تأتي في مقدمة الثروات التي تستحق العناية والتطوير أولا بالنظر لانها واسعة ومتنوعة وغير مستثمرة بدرجة كافية وثانياً لأنها بخلاف الثروة المعدنية موارد دخل تتجدد على الدوام ولا سيما ان تطوير الزراعة على الاساليب الحديثة أصبح مطلباً دولياً هاماً لامداد عدد السكان المتزايد في العالم بمواد الغذاء النباتي والحيواني ٠

كما ان طريقة استغلال الارض من ملكية اقطاعية واستثمارات صغيرة وطريقة استعمال المياه بالري المستديم أو الري بالرش أو الري بالحياض وأنواع الزراعة (كثيفة

أم واسعة ، أشجار أم محاصيل) كلها صفات أساسية تمسولها من الاثر الاقتصادي ما يفوق كمية الارض أو كمية المياه مأخوذة بشكلها المجرد ٠

وتتلخص أسباب الهدر في استعمال الطاقات الزراعية بنقص السكان وسوء توزيعهم على المحافظات وسوء الاساليب الزراعية وضعف المكننة وقلة المياه اللازمة للري وسوء توزيع وجود المياه الجغرافي وعدم التساوي والتوازن في انتشار مياه الامطار جغرافياً ٠

ولو أن سورية أرادت القيام باستثمار أراضيها القابلة للزراعة بطريق الري فانها تحتاج الى ما يقدر بـ ١٠٠ مليار م٣ في حين أن مجموع مواردنا المائية أقل بكثير ٠

كما ان رأس المال الموظف في الزراعة قليل وضعيف بالنسبة الى المساحات الكبيرة من الاراضي الموجودة في القطر ، ويظهر ضعف رأس المال الموظف في الثروة الحيوانية بشكل خاص فأراضي الزراعة والمراعي الموجودة في سورية تسمح بتحميل الارض أضعاف ما عليها من الثروة الحيوانية ٠

وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال فترة الحكم الوطني لم يمكن القضاء على التقلبات الزراعية الموسمية التي تطبع مجموع الحياة الاقتصادية في القطر بطابعها بل عمقت آثار هذه التقلبات ٠

لقد كان القطاع الزراعي في الماضي منعزلا الى حد ما عن القطاعات الاقتصادية الاخرى ويرجع ذلك الى سيطرة الاقتصاد الطبيعي فيه الى حد كبير ولذلك كانت آثار التقلبات الزراعية

الدورية تقتصر الى حد كبير على هـذا القطاع ولكن تحول الزراعةالسورية باتجاه زراعة رأسمالية بالارتباط معالسوق الدولية أي مع الامبريالية ربط القطاع الزراعي أكثر فأكثر مـع القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة منها القطاع التجاري • وقـد أدى هذا الى توسع نطاق آثـار التقلبات الزراعية الدورية ومدها الىمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (التجارة الداخلية ـ التجارة الخارجية ـ التسليف ـ القطع الاسعار ـ الهجرة الخ •••) •

ان النمو الرأسمالي في الزراعة لم يحاول حل المشاكل الزراعية الاساسية بل هدف الى تحقيق الربح السريع ولذلك فان التنمية الاقتصادية في فترة الحكم الوطني لم تستطعزيادة الانتاج بشكل متكامل ومنسق بل أدت الى ركود زراعي نسبي رافقته ملامح ايجابية حيناً وسلبية حيناً آخر ، فقـد حظي الانتاج النباتي من المحاصيل الصناعية والفواكه والخضار بالازدياد في تطوره العام ، وذلك على حساب الانتاج النباتي من الحبوب والبقول وهو أمر جيد نظراً لارتفاع الاسعار النسبي للمجموعة الاولى بالمقارنة مع المجموعة الثانية ولكن الانتاج الحيواني عانى من تراجع مستمر وهـو أمر بالغ السوء •

انالانتاجالزراعي العام باتجاهه الاجماليالنباتيوالحيواني وعلى الرغم من بعض التطورات الداخلية فيـه هو في وضع ركود نسبي واذا كانت المساحات المزروعة قد ازدادت خلال فترة الحكم الوطني فهذا يعني أن الغلة الزراعيـة للهكتار الواحد قد تدنت الى حـد كبير نتيجة للاستنزاف الرأسمالي للأرض والهادف الى الربح السريع •

واذا كان عدد السكان في القطر وبالتالي حجم الاستهلاك قد زاد باستمرار فان التناقض بين سير اتجاه الانتاج الزراعي العام وسير اتجاه الاستهلاك قد ازداد وتعمق وقد انعكس ذلك على تركيب التجارة الخارجية والميزان التجاري وعلى تركيب المدفوعات وميزان المدفوعات أيضاً ٠

لقد أدى تمتع سورية باستقلالها الى غنى البورجوازية الكبيرة وازدياد أملاكها الزراعية ومزارعها الرأسمالية ودخلت الزراعة في ميدان نشاطها الاقتصادي كذلك اغتنى كثير من الاقطاعيين وازداد استعمالهم للآلات الزراعية وخاصة نتيجة لعمليات زراعة القطن ووضع اليد على الكثير من أراضي الدولة وقد نشأت خلال هذه الفترة عدة صناعات وارتفع مجموع رأس المال الصناعي الاسمي وساعدت الحرب الكورية وارتفاع أسعار القطن العالمية على توسيع زراعة القطن وعلى صناعة الحلج وتجارة الاقطان وارتفاع الدخل القومي عموماً في هذه الفترة وبدأت سورية تحاول الاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية لدعم التطور الاقتصادي بالارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية ٠

ان مجالات النشاط الاقتصادي في سورية واسعة وخصبة ومتنوعة ولا تزال هناك ثروات وطاقات طبيعية وبشرية غير موظفة يمكن تجنيدها في سبيل رفع مستوى الاقتصاد السوري ورفاهية الشعب ٠

وتحظى سورية بمساحة واسعة من الاراضي القابلة للزراعة والتحريج ومراع للأغنام ٠ ان أغلب هذه المساحات وان كانت لا تتمتع بالوقت الحاضر بنصيب وافر من الري

المستديم غير أن الامكانات وافرة لزيادة الاراضي المروية وبتحسين الافادة من الاراضي البعلية بتطبيق الاساليب الحديثة في الزراعة الجافة زراعة الحبوب من جهة وبتوسيع امكانات الري من جهة ثانية ·

ان تمليك الاراضي للفلاحين وانقاذهم من العلاقات الزراعية القديمة معناه تعزيز كرامة الشعب وحفزه على زيادة الانتاج ومضاعفة حماسه يرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولذلك يعتبر تمليك الفلاحين للأراضي الزراعية حجر الزاوية في سياسة سورية الاجتماعية والاقتصادية والدفاعية ·

ان تدهور الانتاج الزراعي في سورية الذي كثيراً ما نعزيه لعدم استقرار هطول الامطار في سورية سببه بالدرجة الأولى الظروف الاجتماعية السيئة التي يعيشها قسم كبير من الفلاحين الذين لا يملكون الارض · وقد اتضح بنتيجة البحث الذي قام به الخبراء الزراعيون ان الانتاج الزراعي السوري الذي يقوم على أسس فنية واجتماعية سليمة لهو وافر الريعية وفي استطاعته بالرغم من انتشار الاراضي البعلية أن يؤمن للبلاد الاكتفاء الذاتي من حيث المواد الغذائية ·

ويمكن في سورية الغنية بالأراضي الزراعية اضافة الى استعمال الوسائل الكبرى الحديثة كالآلات الحديثة والاسمدة وأقنية الري ووسائل المكافحة الآلية لرفع الانتاجية للقطاع الزراعي أن تستعمل وسائل بسيطة أيضاً يمكنها أن تدعم انتاجية الزراعة بدون تكاليف باهظة كالعناية والمحافظة على دسامة الارض ورطبوتها والصيانة وانشاء السدود الصغيرة واقامة مصدات الرياح وتخصيص قسم من جهود الفلاح للأرض

ولتربية الحيوانات وذلك بتزويد القرى بالمضخات اليدوية . وان هذه الوسائل لا تحتاج الى أموال كبيرة ويمكن تنظيم اقامتها عن طريق التعاونيات الفلاحية . وهذه الوسائل البسيطة لن تغير بالطبع من نمط الاقتصاد الوطني ولكنها قد تكفي بحد ذاتها لمنع تدهور الانتاج الزراعي والحيواني وهجرة الفلاحين الى المدن .

لقد كان الانتاج الزراعي في ريفنا ضعيفاً وكذلك المردود كما ان قسماً كبيراً من ثرواتنا الطبيعية غير مستثمرة أو معطلة أو ضعيفة المردود وسبب كل ذلك التخلف الذي سببه النظام الاقطاعي والقبلي والرأسمالي الذي كان مسيطراً اضافة الى أن إغفال طبيعة الانسان في حبه لتملك الارض وحرصه على مصلحته المادية المباشرة . وان الحد من المبادرة الفردية واضعاف الحافز الشخصي بصورة واضحة في بعض الدول (الصين الشعبية) لا يزال يقلل من سرعة تطور الانتاج . ويذكر السيد كارديلي عندما يتحدث في كتابه (مشاكل السياسة الاشتراكية في الارياف) عن كومونات الصين الشعبية بأنه (بينما يعمل شخص واحد في الارض فان ثلاثة آخرين يراقبونه) . كما ينوه الاستاذ رينيه دومون في المحاضرة التي القاها في الجزائر عن المزارع الحكومية بقوله (لا يجوز مثلا أن يكون هناك اثنا عشر مسؤولا في مزرعة وثمانية عمال وألا يعمل المسؤولون شيئاً بل يعتبرون أنفسهم مشرفين لا يتنازلون القيام بالعمل اليدوي المنتج) . علاوة على ما سبق فان آثار التخلف ومظاهره تبدو واضحة في الميدان الاجتماعي والصحي

والثقافي . إنها تتجلى في وجود الأمية وسوء التغذية وارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض متوسط العمر والشروط السكنية السيئة في الريف . وقد أظهر النظام الاقطاعي والقبلي والرأسمالي عجزاً وتخلفاً واضحين في الميدان الانتاجي والاجتماعي والتقني ، وانه يدين نفسه بالنتائج التي ولدها وخلفها في الريف وقد بدأ هذا النظام بالتداعي بعد صدور قوانين العلاقات الزراعية وقوانين الاصلاح الزراعي في عامي ٥٨ ـ ٦٣ التي وجهت اليه ضربة مؤلمة الا انها لم تكن مميتة . ان الاصلاح الزراعي بوضعه الراهن يساهم باعطاء الارض لمن يزرعها ولكنه لا يحقق ذلك نهائيا وبصورة كاملة كما انه يضيق نطاق استغلال الانسان للانسان ولكنه لا يلغيه ثم انه يحرر عدداً كبيراً من فقراء الفلاحين من الكثير من أشكال السيطرة والتحكم ولكنه لا يحرر جميع الفلاحين من جميع أنواع السيطرة والتحكم .

ان ريفنا العربي لا يزال بحاجة الى مزيد من الاجراءات الاشتراكية الكفيلة بالغاء الاستغلال بكافة أشكاله نهائياً واقتلاعه من جذوره وتحسين مستوى معيشة فقراء الفلاحين الذين يشكلون الاكثرية الساحقة من أبناء هذا القطر .

فأي تنظيم جديد لقطاعنا الزراعي يجب أن يهدف الى تحقيق تحسين الانتاجية وزيادة الانتاج وضمان استمرار تطوره وتخفيض تكاليفه وتحسين تسويقه واعطاء الارض لمن يزرعها فعلا ومباشرة والغاء العمل المأجور ومنع تأجير الارض أو بيعها لغير الفلاحين وتأمين دخل يتناسب مع حاجة الفلاح ومع عمله ومجهوده وتنظيم الفلاحين في جمعيات تعاونية

انتاجية تقوم على أسس متماسكة متينة وتأمين تمويلها وتأمين الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية واتساع مزارع الدولة • ان اعادة النظر بتنظيم ريفنا على أساس المبادىء السابقة يمكن أن يحقق تغييراً جذرياً وأن يقلب ملامح الريف من ملامح ظالمة بدائية متخلفة الى ملامح اشتراكية انسانية عصرية عادلة وان يحول الحاضر المتخلف البشع الى مستقبل متطور جميل •

مما تقدم عرضه نستطيع أن نستنتج أن القطاع الزراعي يعتبر القطاع الذي يقدم أكبر مساهمة في الدخل القومي الا انه أكثر القطاعات الاقتصادية تخلفاً ويتجلى هذا التخلف في نقاط عديدة اذا عرفناها وتمكنا من حصرها • أمكن لنا تحديد الطريق الى القضاء عليها وإتاحة المجال للتنمية الزراعية وأهم مظاهر التخلف هذه :

آ ـ بقاء مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة غير مستثمرة •

ب ـ بقاء مساحات واسعة من الاراضي المستثمرة غير مزروع ، يترك بوراً ضمن دورة زراعية مدتها سنتان •

ج ـ الضعف الشديد في استغلال الموارد المائية بحيث تمر الأنهار الزاخرة في صحاري قاحلة دون أن ترويها ، وأحياناً تغرقها في فيضاناتها وتقضي على جذور الاستقرار الحضاري مرة بعد أخرى • وهذا مايؤدي الى غلبة الزراعات البعلية على المروية •

د ـ اعتماد الانتاج الزراعي النباتي والحيواني اعتماداً شديداً على الامطار وعوامل الطقس المختلفة الامر الذي يؤدي الى تقلب شديد في مستوى الانتاج ومستوى معيشة السكان من عام الى آخر . والواقع ان الفلاح السوري يبقى باستمرار واقعاً تحت عاملين رئيسيين هما المطر والسعر العالمي للمنتجات الزراعية ويعيش من جراء ذلك عاماً في رخاء وأعواماً في جوع .

هـ ـ ضعف تنوع المحاصيل الزراعية والاعتماد على أنواع محدودة منه الامر الذي يضاعف تأثير العوامل المناخية وأثر الاسعار العالمية .

و ـ الانفصام الكلي بين قطاعي الانتاج النباتي والانتاج الحيواني .

ز ـ انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في الريف واقتصار العمل على مواسم قصيرة في السنة أو على ساعات قليلة من النهار ، بالاضافة الى البطالة الظاهرة .

ح ـ انعدام المرافق والخدمات في الريف وبدائية نمط الحياة وانخفاض مستوى المعيشة للسكان الريفيين وزيادة الفوارق الحضارية بين المدينة والريف .

ط ـ ولعل أخطر جوانب التخلف هو التخلف في العلاقات الزراعية ذاتها بل ان تخلف هذه هذه العلاقات هو السبب الأساسي في كافة مظاهر التخلف الاخرى .

وأهم جوانب تخلف علاقات الانتاج هي التالية :

١ ـ ان علاقات الاقطاع التي جاوزها الزمن والتي تتيح للاقطاعي أن يأخذ من الارض دون أن يعطيها لا تسمح بتطوير القوى المنتجة وتحافظ على البدائية الكاملة في وسائل الانتاج ومستوى الخبرة المتردي للمنتجين ·

٢ ـ تنامي العلاقات الاقطاعية بدلا من ضمورها وذلك في المناطق التي سعت فيها الرأسمالية الزراعية التي تنتشر في الاراضي البور فجابهتها القوى العشائرية وفرضت عليها الاتاوات الامر الذي جعل النمو في المناطق الزراعية قائماً على علاقات انتاجية هجينة بين الرأسمالية والاقطاعية ·

٣ ـ تمركز ملكية الاراضي الزراعية في أيدي حفنة صغيرة من المالكين الذين عملوا وعمل أسلافهم على تراكم هذه الملكية بشتى الاساليب اللا أخلاقية ·

٤ ـ ضعف الملكيات الزراعية للفلاحين الصغار والمتوسطين ·

٥ ـ عدم جدية الرأسمالية الوطنية في صراعها مع الاقطاع بالرغم من حدة التناقضات بينها ·

٦ ـ غلبة الانتاج الزراعي الصغير برغم الملكيات الزراعية الواسعة ·

٧ ـ سواد العلاقات العشائرية في قطاع تربية الماشية والاعتماد على التنقل مع البدو وراء الكلأ والمرعى ·

٨ ـ عدم استثمار الثروة السمكية وضمور هذا القطاع ضموراً كلياً واعتماده على الأساليب البدائية ·

وبالرغم من ذلك كله يمكن تتبع انتشار الرأسمالية في الزراعة انتشاراً أفقياً وعمودياً الامر الذي كان له أثر كبير على تقدم الانتاجية وتطور وسائل الانتاج . الا انه يلاحظ كذلك أن التقدم كان يتم ببطء شديد وضمن ظروف معيقة وعراقيل شديدة . وبطبيعة الحال فان تقدم الرأسمالية الزراعية يعتبر أرقى في سلم التطور الاجتماعي ، الا أن ثماره كانت أبعد ما تكون عن متناول الفلاحين الكادحين .

وقد تعرض المؤتمر القطري الاول لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد في ايلول ١٩٦٣ للتطبيق الاشتراكي والثوري للاصلاح الزراعي واعتبر نظام المزارع الجماعية على الرغم من الصعوبات التي يلاقيها هي الطريق الاصح وهي وحدها المنسجمة ، مع المنطق الاشتراكي الثوري ، كما يجب أن يعطى الاصلاح الزراعي الاولوية على جميع المشروعات الاخرى ، ولا يرى المؤتمر بأساً من توقيف الكثير من المشاريع الاخرى وتحويل اعتماداتها لمصلحة تطبيق الاصلاح الزراعي بصورة سريعة لان خطر الابطاء في التنفيذ يفوق بمراحل كثيرة تلك الاخطاء التي يمكن تداركها خلال العمل وخلال التجربة .

كما تعرض المؤتمر القطري العادي الثاني لحزب البعث العربي الاشتراكي المنعقد بين ١٨/٣ و٤/٤/١٩٦٥ للاصلاح الزراعي ورأى ضرورة انهاء الاعمال في الاصلاح الزراعي بصورة ادارية يشترك فيها الحزب والفلاحون لتحقيق الاستقرار في قطاع الزراعة ولتستطيع الدولة أن تتحول لمهمات جديدة تتعلق بتنظيم الانتاج في الريف شريطة أن يستعد الحكم لهذه الخطوة في مجالي التحويل والتعاون . كما أكد المؤتمر على

ضرورة تصفية النظــام الاقطاعي والعلاقات الرأسمالية في الريف • وأيضاً نرى أن تكون أشــكال الاستثمار الزراعي متباينة أيضاً ولكن ضمن الاطار الاشتراكي • ودعا الى انشاء مؤسسة عامة للانتاج الزراعي تلحق بوزارة الاصلاح الزراعي مهمتها استثمار منطقة الجزيرة حسب خطة زراعية واجتماعية تراعى فيها الظروف الخاصة لهذه المنطقة • كما أكد المؤتمر على ضرورة بذل جهد واســع من قبل حكومة الثورة لزيادة الإنتاج الزراعي وأن يكون تطوير الزراعة هو الهدف الرئيسي لجهود التنمية في مراحلها الاولى بوضع الخطة اللازمة لزيادة رقعة الارض المروية ولزيادة الانتاج لتحقيق الاستقرار في القطاع الزراعي • كمــا دعا لاعادة تنظيم وزارة الزراعة والعناية بالتعليم الزراعي وتطويره •

وقد لخص المنهاج المرحلي منهج الثورة في حقل الثورة الزراعية بما يلي :

١ ــ تكوين قطاع زراعي اشتراكي يشمل أراضي الاستيلاء وأملاك الدولة وأراضي التعاونيات الزراعية •

٢ ــ استكمال أعمال الاستيلاء والتوزيع في أراضي الاصلاح الزراعي •

٣ ــ اخضاع أراضي أملاك الدولة لقانون الاصلاح الزراعي •

٤ ــ توحيد كافة التعاونيات في وحدات استثمارية كبــيرة وتجميعها •

٥ ـ اتاحة الفرصة للجمعيات التعاونية الزراعية (خارج نطاق الاصلاح الزراعي) للانضمام بصورة اختيارية الى القطاع الزراعي الاشتراكي .

كما أكد على أن تطوير الزراعة في بلادنا بامكانه أن يؤدي الى زيادة كبيرة في الدخل القومي . فهنالك امكانية كبيرة لزيادة الانتاج الزراعي تتحقق بالقضاء على الامية في الريف وتجديد طرق الانتاج ووسائله وزيادة التجهيزات الانتاجية في القطاع الزراعي ويتطلب ذلك تطبيق خطط تفصيلية في مختلف مجالات الزراعة أهمها :

١ ـ التوسع العمودي في الزراعة وتحسين الانتاجية بزيادة استعمال الآلات والاسمدة وتحسين البذور ومكافحة الحشرات .

٢ ـ التوسع الافقي وذلك بزيادة رقعة الارض المزروعة وبتحويل الزراعة البعلية الى زراعة ري .

٣ ـ تعير حكومة الثورة اهتماماً خاصاً لتنمية الثروة الحيوانية في البلاد .

الباب الثاني

تطــور الصناعــة

أولا ـ مراحل تطور الصناعة السورية :

تعود الصناعة الآلية الاولى في سورية الى أوائل الثلاثينات من هذا القرن وكانت الحرب العالمية الاولى قد ساعدت على تطور البورجوازية السورية عن طريق توريد الجيوش ونتيجة تراكم الارباح بسبب احتكار السلع الاستهلاكية حيث نشأت فئة من التجار تكونت لديها ثروات متراكمة فلما جاء الاحتلال الفرنسي قطع صلات هذه البورجوازية بمصادر الرزق السابقة غير أن اغراق السوق السورية بالسلع الاستهلاكية المستوردة وتغلغل رأس المال الاجنبي خاصة في المصارف وبعض منشآت توليد الطاقة ساعد على تطور العلاقات السلعية النقديــة في البلاد ، وفي الوقت نفسه حدثت عوامل ساعدت على تنمية اليد العاملة عدداً ونوعاً فقد عاد الجنود من الحرب العالمية الاولى كما ان الارمن الذين طردهم الاتراك كان يوجد بينهم عمال مهرة وصناع بدؤوا يقيمون صناعات حرفية وخاصة في مضمار الصناعات المعدنية واصلاح المحركات .

وقد قدمت الازمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي في الاعوام ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ امكانية كبرى لتطور الصناعة السورية من وجهات النظر التالية :

١ ـ كان توقف المعامل المنتجة في أوربا عن طلب المواد الخام أمراً أدى الى ضعف الطلب عليها وانخفاض أسعارها وعلى هذا الاساس فان التجار السوريين الذين كانوا يجنون أرباحاً من وراء تصدير هذه المواد كانوا مضطرين للسعي من أجل تصنيع هذه المواد بأنفسهم هذا من جهة ومن جهة أخرى كانوا مدفوعين باغراءات السعر المنخفض لهذه السلع ٠

٢ ـ كذلك فان أسعار البضائع الاوربية ، ومنها الآلات، قد انخفض أيضاً لعدم وجود الطلب عليها الامر الذي شجع التجار السوريين على شراء الآلات والتحول من بورجوازية تجارية الى صناعية ٠

٣ ـ نظراً لصعوبة تأمين الاموال النقدية في الصناعات الاوربية أثناء الازمة ، فقد اضطر الامبرياليون للخروج على مبادئهم القاضية بعدم بيع وسائل الانتاج الى الاقطار المتخلفة مما حدا بهم الى قبول بيع بعض المصانع والآلات ٠

٤ ـ ان سلطة الانتداب الامبريالية قد سمحت باقامة بعض فروع الصناعات التي لا تزاحم منتجاتها أو تلك التي تساعدها على تحقيق أغراضها فمعامل الاسمنت السوري أنشؤوا بها الثكنات العسكرية والمعتقلات وكذلك معامل المعلبات أطعموا بها جيوشهم المرابطة ٠ أما صناعة النسيج فعلينا أن نذكر أنها اعتمدت أيضاً على استيراد الخيوط الرفيعة من انتاج أوربا ٠

وهكذا نشأت في الثلاثينات الفروع الصناعية الاولى من خلال الازمة الدولية ومع ذلك فقد بقي للانتاج اليدوي الغلبة في قطاع الصناعة ٠

أما الحرب العالمية الثانية التي عزلت البلاد عن العالم

فقد أعطت دفعة جديدة لحركة التصنيع البورجوازية حيث كان على قوات الحلفاء أن تؤمن استهلاكها من الطعام واللباس من الانتاج المحلي مما أدى لازدياد الطلب على تلك المنتجات وبالتالي ارتفعت الاسعار الى تسعة اضعافها • وقد ساعد تحويل الانتاج السلمي الى انتاج حربي في أوربا على تطوير الصناعات الاستهلاكية[1] في عدد من الاقطار النامية ، ومنها سورية بالتأكيد ، مما ساعد على ازدهار الصناعات الآلية والحرفية معاً كما ازدادت حدة المضاربات بالمواد الغذائية وحصل المحتكرون على أرباح خيالية وقد قدرت ديون الحلفاء تجاه البورجوازية السورية مقابل تموين جيوشها بنحو ٦٠٠ مليون ليرة سورية[2] • ان هذه الطاقة المالية الكبيرة ساعدت على نشوء صناعات جديدة وقد نشأت بعد الحرب مباشرة ٤٠ شركة مساهمة يبلغ رأسمالها حوالي ٨٠ مليون ليرة سورية[3] •

ونتيجة حصول هذا القطر على استقلاله السياسي في ١٧ نيسان١٩٤٦وجلاء القوات المحتلة من أراضيه ونتيجة للدمار الذي خلفته الحرب فيمعظم بلدان أوربا واستمرار الطلبعلى السلع المختلفة وعدم قدرة المصانع الباقية في مختلف بلدان العالم على تلبية الطلبات المتزايدة ، نتيجة ذلك كله تنادى فريق منالاثرياء لاقامة عدد منالمصانع لانتاجالسكر والزجاج والاسمنت والغزل والمنسوجات المختلفة •

وهكذا بدأت البورجوازية السورية تتحول من قطاع

(١) ا • خارا : الصناعة في سورية ص ١٧٤ و ١٧٥ •
(٢) ي•ف• اسفور ص ١٣٧ يقدرها ب ٥٠٠ مليون ليرة سورية
أحمد مراد في محاضرته عن الاقتصاد السوري يقدرها ب ٦٠٠ مليون ليرة سورية •
(٣) ي•ف اسفور ص ٣١ و ٣٢ •

التجارة الى الصناعة وبدأ استيراد وسائل الانتاج ينمو ويتعاظم فتضاعفت أرقام الاستيراد بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ فارتفع استيراد الحديد من مليوني ليرة سورية عام ١٩٤٤ الى ١٦ مليون في عام ١٩٤٦ كذلك ارتفع استيراد الآلات من مليون ليرة سورية الى ١٢ مليون في الفترة نفسها ٠

ان قيام هذه المشروعات ومبادرة الحكومة الى دعمها عن طريق العديد من التشريعات والتدابير التي اتخذتها سواء أكان ذلك في نطاق توفير التمويل اللازم أم في الحرية الجمركية قد شجع مواطنين آخرين على القيام بانشاء مؤسسات صناعية أخرى خاصة بعد أن ظهرت في الافق بوادر حرب عالميـة جديدة ٠ وفي عام ١٩٥١ ابان نشوب الحرب الكورية التي ذكرت الكثيرين بالارباح الخيالية التي جناها بعضهم خـلال الحرب العالميـة الثانية ، وأمام هذا التحول نحو التصنيع والتوسع في الاستثمار الزراعي كان لابد من حماية الانتاج الوطني عن طريق اتخاذ سياسات بهذا الشأن في ظل الاتحاد الجمركي القائم مع لبنان وبموافقة حكومة البلدين الا أن ذلك لم يكلل بالنجاح بالرغم من المساعي التي بذلت ممـا أدى الى الغاء هـذا الاتحاد في ١٣/٣/١٩٥٠ بعد أن رفض لبنان الأخذ بسياسة الحماية وأصر على اتباع سياسة حرية التجارة والنشاط الاقتصادي ، وذلك لتمركز بورجوازية الكومبرادور فيه(١) ٠

وقد انفردت سورية بمعالجة قضاياها ومستقبل الصناعة والزراعة فيها فاتخذت العديد من الاجراءات للحد من الوساطة التجارية ولتشجيع مبادرات الاتصال مع الدول الاجنبية مباشرة

---

(١) الاقتصاد السوري الحديث ـ الجزء الاول ـ يحيى عرودكي ص ٢٤٩ ٠

لاستيراد البضائع وتخفيض تكاليف المستوردات وخاصة بالنسبة للمواد الاولية اللازمة للصناعة والزراعة ثم بمنع استيراد عدد من السلع التي أصبح القطر ينتج ما يماثلها أو يقوم مقامها ورفع معدلات الرسوم الجمركية على أنواع أخرى تزاحم غيرها ٠

وقد منحت المشاريع الصناعية مزايا من الناحية الضريبية سواء أكان من ناحية الاعفاء من ضريبة دخل العقارات أم من ضريبة دخل الارباح أم من الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للآلات أو الادوات المستخدمة أم من مواد البناء اللازمة لاقامتها[1] ٠

ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ الذي تضمن تسهيلات خاصة لاقامة المشاريع الصناعية وتشجيعها وتمكين الصناعات الناشئة حتى تتمكن من الوقوف أمام المزاحمة الاجنبية ولتشجيع رؤوس الاموال الوطنية على التوظيف في هذه الصناعات ومن هذه التسهيلات :

١ ـ اعفاء المؤسسات الصناعية من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات عما تملكه من انشاءات وآلات وأدوات صناعية ٠

٢ ـ اعفاء الآلات والادوات الجاهزة ومواد البناء المعدة للانشاء التي تستوردها المؤسسات الصناعية لحاجة مشروعها الصناعي ٠

٣ ـ اعفاء المؤسسات الصناعية من ضريبة الدخل عن المبالغ الاحتياطية التي تخصص من الارباح للتوسع في تأسيسات العمل الصناعي ٠

---

(١) ي٠ف٠ اسنور ص ١٣٧ ٠

٤ ـ اعفاء المصانع والمعامل الجديدة التي تنشأ بعد صدور القانون من ضريبة التمتع ست سنوات من تاريخ بدء استثمارها •

٥ ـ اعفاء المؤسسات القائمة من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات من تاريخ البدء بالاستثمار •

وقد شجع صدور هذا القانون أصحاب رؤوس الاموال الوطنية والعربية وبعض الاجنبية على توظيف أموالهم في عدد من المشاريع الصناعية في سورية كان لها أثرها على الموارد الاقتصادية •

وفي عام ١٩٥٢ صدر مرسوم آخر برقم ٢٤٥ بشأن وضع علامة فارقة على بعض المنتجات للحيلولة دون غشها ولحماية المنتجات الوطنية التي اشتهرت بها سورية وخاصة المنتجات المعدة للتصدير ، للحيلولة دون دخول بعض المنتجات الاجنبية الى سورية تحت شعار علامات فارقة تعود لبلاد أخرى •

وفي عام ١٩٥٣ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ بشأن مكافحة الغش في بعض المنتجات الصناعية •

وقد انتهجت الحكومات المتعاقبة سبلا متعددة لحماية الانتاج الصناعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع كرفع الرسوم الجمركية بمعدلات عالية على عدد من المنتجات التي يوجد ما يماثلها من الانتاج الوطني كالغزل والاقمشة القطنية والحريرية وباعفاء المواد الاولية اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية كالخيوط المعدنية أو اخضاعها لرسوم مخفضة كالآلات التي أخضعت لرسم لا يتجاوز ١٪ كما منعت دخول بعض السلع الاجنبية التي يوجد انتاج وطني مماثل لها

كالملبوسات الداخلية والمنسوجات القطنية كما حدث من دخول الآلات الصناعية المستعملة الى القطر ٠

وتشير الاحصاءات المتوفرة عن تطور القطاع الصناعي في سورية إلى أن قيمة الاستثمارات فيها كانت في عام ١٩٤٥ حوالي ٢٥ مليون ليرة وان عدد الشركات الصناعية المساهمة كان خمس شركات برأسمال قدره /٢٢/ مليون ليرة وقد ارتفع في عام ١٩٥٠ الى /٢٤/ شركة برأسمال بلغ نحو / ١٠٠ / مليون ليرة ، ثم وصل عام ١٩٥٧ الى /٤٨/ شركة رأسمالها الاجمالي /١٦٤ر٣/ مليون ليرة سورية[1] ٠

ان ظروف الحرب العالمية الثانية لم تكن كظروف الحرب الاولى ففي الحرب الاولى تحولت أكثر الارباح التجارية الى مواد استهلاكية مستوردة تنعم بها الاقطاع في حين أن الحرب العالمية الثانية عندما انتهت كان الغالب فيها بحكم المغلوب وكانت أوربا مدمرة الى درجة انها لم يكن في وسعها أن تمنع نشوء البورجوازيات الوطنية ولم تتمكن القوى الامبريالية من استعادة نشاطها قبل مرور ٣ ـ ٤ سنوات كانت فرصة للبورجوازية السورية ٠

غير أن الظروف الموضوعية في سورية لم تتح للبورجوازية الوطنية الناشئة أن تنطلق بكل قواها ويكفي أن نذكر أن الارباح المتراكمة قد بلغت في نهاية الحرب حوالي ٦٠٠ مليون ليرة سورية في حين أن رساميل الشركات الجديدة لم تزد على ٨٠ مليون ليرة سورية وان رساميل كافة الشركات المساهمة في عام ١٩٤٩ لم تزد على ٩٦ مليون ليرة سورية وان

---

(١) الاقتصاد السوري الحديث ـ الجزء الاول ـ يحيى عرودكي ـ ص ٢٥٠ ٠

مجموع رأس المال الموظف بقطاع الصناعة بكامله لم يتجاوز في عام ١٩٥٤ مبلغ /٢٢٥/ مليون ليرة سورية على حسب قول محمد سعيد الزعيم وهو أحد كبار الصناعيين السوريين ٠ وعلى هذا الاساس فقد استخدم قسم كبير من هذه الارباح في شراء السلع المستوردة ، وقد لعبت بورجوازية الكومبرادور دوراً كبيراً في هذا الاتجاه ، على أن هذا النمو السريع في القوة المنتجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يلبث أن وقع في ما يشبه الازمة الاقتصادية الرأسمالية وقد اصطدم الانتاج الصناعي بضعف القوة الشرائية المحلية بين صفوف الطبقات الكادحة كما اصطدم باصرار الطبقات الغنية على تفضيل السلع الاجنبية ويتحدث بعض الصناعيين ومنهم سعيد الزعيم عن فترة تقع بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ يعتبرونها فترة عسيرة مرت بها الصناعة السورية وكان عام ١٩٤٩ عام أزمة حقيقية غير أن عام ١٩٥٠ عاد بالانتعاش من جديد الامر الذي يدل على أن العلاقات الرأسمالية بدأت تسود الاقتصاد السوري من خلال بدء ظهور الازمات الاقتصادية الدورية وقد كان انقلاب عام ١٩٤٩ مرتبطاً من جهة بالامبريالية ولكنه من جهة أخرى كان بحق من صنع البورجوازية السورية فقد أوقف الانقلاب مشروع قانون فرض ضريبة الدخل كما صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣٩ الذي سمح باقراض الشركات الصناعية قروضاً طويلة الاجل من مؤسسة الاصدار بفائدة لا تزيد على ٣٪ وقد اقترضت هذه الشركات استناداً الى هذا المرسوم حوالي /٢٤/ مليون ليرة سورية وهو مبلغ كبير بالنسبة لرأس المال الموظف في الصناعة انذاك ٠ ولقد كانت هذه القروض تحمل الطابع التضخمي لانها نشأت من اصدار نقدي جديد

وكانت بذلك على حساب الشعب السوري بأكمله ولصالح البورجوازية وحدها ٠

ولقد سعت البورجوازية الصناعية فور وثوبها الى السلطة الى تحقيق مطامحها في حماية منتجاتها فأنهت الاتحاد الجمركي مع لبنان وأقامت سداً منيعاً من الحواجز الجمركية تجاه السلع المستوردة المنافسة وقضت بذلك على آمال بورجوازية الكومبرادور المتمركزة في لبنان وانتهت في عام ١٩٥٠ تلك المعركة الضارية بين البورجوازية الوطنية في سورية وبين بورجوازية الكومبرادور اللبنانية واستولت البورجوازية السورية على السوق فبدأت تمنع استيراد بعض السلع منعاً نهائياً كما تجعل استيراد بعض السلع الاخرى بحكم المستحيل اقتصادياً ٠

وفي عام ١٩٥٢ عمدت البورجوازية الى اعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب المختلفة لعدد من السنوات التي تلي تأسيسها ومن ذلك الاعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات ٠

ونتيجة هذه الاجراءات سرعان ما قضي على أزمة عام ١٩٤٩ ٠

كذلك يمكن أن نعتبر اقامة مرفأ اللاذقية عملا من صنع البورجوازية الوطنية السورية نجم عن صراعها مع بورجوازية الكومبرادور اللبنانية ٠

وفي عام ١٩٥٤ شاركت الفئات الدنيا من البورجوازية الوطنية في الحكم بعد انقلاب عسكري أعاد ديموقراطية نسبية للبلاد وازدادت الحماية الجمركية ووضعت موازنة استثنائية للتنمية عام ١٩٥٥ لم تنفذ الا جزئياً بسبب الاعتداءات

والمؤامرات الاستعمارية وآل تطور حركة التحرر الوطني الى ما تم بعد ذلك من نبذ قروض المصرف الدولي للانشاء والتعمير والاستعاضة عنها بالتعاقد مع تشيكوسلوفاكيا لتأسيس مصفاة للبترول وتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكتيكي مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٧ ٠

وفي عام ١٩٥٤ بدأت الكثير من الصعوبات التي كانت حتى ذلك الحين غير ظاهرة ابان فترة النمو السريع ، تتضح بشكل لا لبس فيه مع ميل معدل النمو نحو التراجع مؤقتاً بعد قيام جميع الصناعات الممكن قيامها حتى ذلك الحين فالارباح الكبيرة نتيجة الانتاجية المرتفعة لرأس المال التي بلغت قيمتها في مجموع الصناعات الرئيسية ٥ ـ ٢ مرة من مجموع تكاليف الاجور لم تكن لتتناسب مع الاجور المنخفضة للطبقة العاملة كما ان ارتفاع القدرة الانتاجية بالنسبة للسوق نتيجة التوسع غير المخطط اضطرت الدولة الى تقديم المزيد من الحماية الجمركية لها مما ترتب عليها ردود فعل شديدة لدى جماهير الشعب الكادحة التي تحملت الاعباء الاقتصادية الناجمة عن هذه الصعوبات على شكل أسعار مرتفعة ونوعية رديئة ٠

كل ذلك بأمل تمكن هذه الصناعة من الوقوف بوجه المزاحمة الاجنبية وكان الميل الى الربح الشديد والسريع لدى الصناعيين واضحاً ومفهوماً نتيجة قصر النظر المعروف عن العقلية التجارية التي كانوا يتمتعون بها ٠

وقد أدى نشوء هذه الصناعات وتطورها الى توقف الصناعة الحرفية عن النمو فيما عدا تلك التي تمكنت من ملاءمة نفسها مع الاوضاع الآلية الجديدة السائدة في الصناعة ، كما ان عدم مرونة القطاع الزراعي في تلك الفترة وعدم تمكنه من استيعاب

المزيد من القوى العاملة خلق اتجاهاً واضحاً نحو الهجرة الى المراكز الصناعية دون أن تتمكن الصناعة من استيعابهم ·

وهكذا نرى أن قانون دورية الازمات الرأسمالية ما لبث أن عاد الى فعل مفعوله في عام ١٩٥٥ فتراجع الانتاج الزراعي في ذلك العام أدى الى تقلص القوة الشرائية مما خفض الطلب بسرعة على الانتاج الصناعي الامر الذي أعطى هذه الازمة طابع أزمة فيض في الانتاج ، وكان قد قوى من حدة الازمة زيادة الاندفاع في الانتاج الصناعي بتمويل متزايد من المصارف تدل عليه زيادة الاعتمادات المصرفية المعطاة للصناعة بين الاعوام ١٩٥٠ الى ١٩٥٤ ·

على أن تحسن الموسم الزراعي في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ أدى الى تحسين القوة الشرائية الامر الذي أتاح عودة الازدهار الى الصناعة · ولقد ساعدت الاجراءات التي اتخذت لحرية الانتاج الوطني وتشجيع الاستثمار الصناعي ، على مزيد من الاقبال على اقامة مؤسسات جديدة للتصنيع وخصوصاً بالنسبة للمنتجات الزراعية كالقطن والحبوب والخضار والفواكه والشوندر السكري ·

وقد كان لقيام الوحدة مع مصر دور المنشط لاقامة المزيد من المشاريع الصناعية وذلك لمواجهة متطلبات السوق الجديدة الواحدة والتي أصبح تبادل السلع الوطنية داخلها يتم معفياً من الرسوم الجمركية ·

واذا كان القطاع الخاص في تلك المرحلة هو الذي قام بمعظم النشاط في عملية التصنيع فان دور القطاع العام بعد ذلك كان أبرز وضوحاً فقد قام بتنفيذ مشروع مصفاة البترول

في حمص وباشر أعمال المسح والبحث والكشف عن البترول في المنطقة الشرقية من سورية وأقام بعض مراكز توليد الطاقة الكهربائية .

ان التطور السريع في الصناعة بعد الحرب قد أدى الى زيادة حدة الصراع الطبقي فدخول الرأسمالية الى سورية بصورة سريعة وقوية غيّر بشدة نظام العلاقات الاجتماعية ، كما أدى الى زيادة التناقضات بصورة أعمق وأكثر حدة بين التطور السريع للرأسمالية وبقايا الاقطاع وزاد من حدة التناقضات الطبقية عموماً .

ولهذا كثرت مؤامرات الاستعمار المتحالف مع الاقطاع الداخلي وزعماء العشائر للقضاء على الحكم الوطني في سورية طوال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ وبدأت البورجوازية السورية ترتجف بين مؤامرات الاقطاع ومحاصرة الاستعمار وتطور الطبقة العاملة .

وقد ازداد باستمرار نفوذ الجماهير الشعبية في التجمع القومي الحاكم وآل هذا أكثر فأكثر الى لجوء البورجوازية لتهريب أموالها لخارج البلاد ومما زاد في نفوذ هذه الجماهير مؤامرات الاقطاع والاستعمار لقلب الحكم مرات متعددة والاعتداء الاستعماري على قناة السويس ودعم الاتحاد السوفياتي الصلب للبلاد العربية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً .

ان ازدياد هذا النفوذ أخاف البورجوازية الوطنية على سلطتها فسارعت الى الاتفاق مع مصر لانقاذ حكمها وقد اتفقت مصالحها في ذلك الوقت مع مبادىء القوى التقدمية الوحدوية التي دعمتها في ذلك وهكذا تم في شباط ١٩٥٨ اتحاد سورية

ومصر باسم الجمهورية العربية المتحدة وبذلك بدأت مرحلة جديدة في تطور حركة التنمية والتصنيع في سورية ·

وقد استهدفت البورجوازية الوطنية الكبيرة اتباع سياسة الاستغلال المستمر التي تحدد أجوراً منخفضة لليد العاملة لرفع قدرة منتوجات الصناعة السورية على المزاحمة في الاسواق الداخلية والخارجية فزادت انتاج الكميات دون زيادة الاجر مما أدى الى انخفاض القوة الشرائية في السوق الداخلية ·

ويلاحظ أن الصناعة السورية منذ نشأتها كانت ذات حيوية كبيرة ترافقها مرونة واسعة أدت الى استمرار في معدلات النمو المرتفعة بشكل عام على الرغم من الظروف التي تضطر من حين لآخر لمعاناتها نتيجة العوامل المختلفة المتعلقة بالصعوبات التسويقية ·

وفي عهد الوحدة أصبح للصناعة وزارة خاصة بها ، وقد أحدثت في عام ١٩٥٨ ثم تلت ذلك خطوات أخرى أهمها احداث هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ترتبط بوزير الصناعة وكانت أول الهيئات المحدثة الهيئة العامة للبترول والتي اختصت بالاشراف على استثمار النفط السوري والتنقيب عنه والهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية ، كما تم احداث المصرف الصناعي السوري في عام ١٩٥٩ بقصد تمويل الشركات الصناعية وتقديم المساعدات والقروض لها ·

كذلك يتميز عهد الوحدة بالدور البارز الذي بدأ يلعبه القطاع العام اعتباراً من انشاء مصفاة بترول حمص ، كما يتميز بالاخذ بالمفاهيم العلمية والفنية للتخطيط والادارة التي تشمل دراسة المشاريع وتصميمها على ضوء امكانات

التسويق المحلية والخارجية وطرق الانتاج المستخدمة فيها ومستوى اليد العاملة والمستلزمات الاخرى المستخدمة في هذا الانتاج ، وقد أحدثت لهذه الغاية أيضاً وزارة خاصة سميت وزارة التخطيط .

وشهد هذا القطر في السنوات الثلاث للوحدة فترة اقبال شديدة من القطاع الخاص على اقامة المنشآت الصناعية الاستهلاكية في ظل الرعاية والحرية التي كانت أجهزة الدولة تمنحها للانتاج المحلي وفي ظل سياسة التقشف والحد من الاستيراد التي اتبعتها لمعالجة عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ما أصاب القطر من نقص محاصيله الزراعية الشتوية كالقمح والشعير بسبب قلة الامطار والجفاف الذي امتد عدة سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ وأدى الى انخفاض في قيمة الصادرات وحجمها .

واستطاعت هذه المنشآت الجديدة أن تسد حاجة القطر من عدد المصنوعات التي كانت تستورد من الخارج كالغزل والمنسوجات القطنية والحريرية والملبوسات المصنوعة والسكاكر والمعجنات والسمن والزيوت والاسمنت والزجاج والاسلاك والاحذية وغيرها .

ان الوحدة التي تمت عام ١٩٥٨ بين مصر وسورية ، وان كانت ثمرة نضال الكادحين في القطر السوري الا أن البورجوازية السورية كانت أول المستفيدين منها .

فقد كان قانون الاصلاح الزراعي من شأنه أن يزيد القوة الشرائية للفلاحين الامر الذي يزيد من امكانية تسويق

المنتجات الوطنية وتخفيض القدرة الشرائية للاقطاع الذي يطمح في استيراد السلع الكمالية ٠

وتمكنت البورجوازية السورية من غزو أسواق مصر فقد كانت صادرات سورية الى مصر أكثر من مستورداتها منها كما أن التصدير السوري الى مصر تضاعف في عـام ١٩٦٠ عن مستواه في عام ١٩٥٧ هذا مع ملاحظة أن صادرات سورية الى مصر من القمح قد توقفت في هذه الفترة بسبب الجفاف ٠

وساهم انشاء المصرف الصناعي في عام ١٩٥٩ وزيادة الاعتمادات المصرفية القصيرة الاجل في تنشيط الصناعة السورية وقد دخل في هذه الصورة بعض الرساميل المصرية مما زاد في السيولة لدى الصناعة السورية وقد نشأ ذلك عن كون اليد العاملة السورية تتقاضى أجوراً أعلى منها في مصر مما جعل الرأسمال المصري يحجم عن اقامة الصناعات في سورية ومزاحمة بورجوازيتها وفضل الدخول عن طريق التمويل المصرفي ٠

لقد استوردت الى سورية بعض الاساليب التمويلية المتبعة في مصر ومن ذلك الزام المصارف والمؤسسات بشراء سندات الدولة لتمويل المشروعات وزيادة اللجوء الى المصرف المركزي لاصدار العملة لانشاء الصناعات وتنفيذ المشروعات الانمائية٠ ولقد كانت فائدة البورجوازية السورية من ذلك غير مباشرة اذ أدت الى زيادة الطبقة العاملة لقوتها الشرائية مما زاد في امكانية تصريف السلع الوطنية ٠

يضاف الى ذلك عـدد من العوامل التي كانت الى صالح البورجوازية السـورية نتيجة العديد من الاجراءات منهـا اصدار قوانين منع الاحزاب وزيادة تسهيلات استيراد الآلات

وتقييد السلع الاستهلاكية والانفاق المتزايد على مشروعات الطرق الامر الذي أدى الى تخفيض التكاليف من جهة وزيادة القوة الشرائية للطبقة العاملة من جهة ثانية ٠

وعلى الرغم من هذه العوامل التي كانت لصالح البورجوازية الصناعية السورية فقد كانت ثمة عوامل تقف ضدها لصالح البورجوازية المصرية فقد كانت الصناعة المصرية أكثر تمركزاً ، فوصلت الى مرحلة الاحتكار كما كانت اليد العاملة المصرية الرخيصة تتيح انتاجاً بكلفة أقل في مصر منها في سورية كما كانت بعض الصناعات في سورية ما تزال في طور الصناعة اليدوية كصناعة الاحذية وتواجهها صناعة آلية تزاحمها في مصر ٠ وقد ضعف موقف البورجوازية السورية بالتدريج نظراً لتحول السلطة الفعلية الى ممثلي البورجوازية المصرية في الاجهزة الحكومية والبيروقراطية ٠ كذلك كان من العوامل السلبية سنوات الجفاف وما أدت اليه من ضعف القوة الشرائية بالاضافة الى التناقضات السياسة التي قويت مع الاقطار المجاورة في تلك الفترة وأدت الى تقلص امكانية التصدير الى مصر والعراق ولبنان ٠

غير أن تفاعل العوامل السلبية والايجابية خلال فترة الوحدة كانت ثمرته غلبة العوامل الايجابية فقد نما الانتاج الصناعي نمواً ملحوظاً وزادت الاستثمارات الصناعية وارتفع عدد الطبقة العاملة يدل على ذلك الجدول التالي :

	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٠
الانتاج الصناعي	١٠٠	١٢٧	١٤٤
الرساميل الصناعية للقطاع الخاص	١٠٠	١٣٩	١٥٣
منها رساميل الشركات المساهمة	١٠٠	١٥٤	١٨٥
عـدد العمـال	١٠٠	١٠٩	١١٩

وفي عام ١٩٦٠ بلغ رأسمال الشركات الصناعية المساهمة (١٨٨ر٦) مليون ليرة سورية وعددها (٧٥) شركة بينما كانت في عـام ١٩٥١ (٢٦) شركة رأسمالها (١٠٣ر٥) مليون لـيرة سورية وفي عـام ١٩٥٧ كانت (٤٨) شركة رأسمالها (١٦٤ر٣) مليون ليرة سورية أي ان الزيادة خلال سنوات الوحدة كانت بنسبة ١٤ر٦٪ من حيث رأس المـال و ٥٦ر٢٪ من حيث عدد الشركات ٠

كما ان انتاج الصناعات الرئيسية في سورية زاد في نهاية عام ١٩٦١ بنسبة ٥٥٪ عمّا كان عليه في عام ١٩٥٦ وزاد عدد الشركات الى ٧٧ شركة رأسمالها حوالي ٢٠٤ مليون ليرة سورية ٠

ولكن عـام ١٩٦١ كان عاماً عسيراً على البورجوازيـة الصناعية السورية فقد صدرت فيه قوانين التأميم بالنسبة للمصارف وشركات التأمين وزيدت الضرائب التصاعدية حتى ٩٠٪ كما أممت المصانع الكبرى كلياً وجزئياً ومنح العمال حق الحصول على ٢٥٪ من الارباح ٠

ان هذه الضربة التي وجهت الى البورجوازية الصناعية جعلتها تعود الى أقصى قواعد الرجعية وتلتقي من جديد مع الاقطاع الذي ساهمت هي في الاجهاز عليه عندما صدر قانون

الاصلاح الزراعي كما جعلها تلتقي مع الاستعمار البريطاني الذي كان يطمح في اقامة مشروع سورية الكبرى ومشروع الهلال الخصيب في ظلال الاستعمار البريطاني • وهكذا فقد عقد تحالف غير مقدس بين الامبريالية والاقطاع انضمت اليه البورجوازية الوطنية المطعونة واستفادت من نقمة القوى التقدمية الوطنية على أساليب الحكم المستوردة من مصر فتزعمت بواسطة عملائها المنبثين في الجيش حركة انقلابية أدت الى الانفصال الذي حطم أول تجربة للوحدة العربية ثم تمكنت من اصدار تشريعات وتعديلات تشريعية عديدة الغت عملياً هذه القوانين التقدمية •

غير أن انفصال الجمهورية العربية المتحدة قد أعاد الى سورية فوراً كل التناقضات التي كانت موجودة في سورية قبل الوحدة والتي تخلصت منها هذه البورجوازية من خلال الوحدة كما دخلت في الصورة تناقضات جديدة قامت على أساس تدمير مكاسب الفئات الكادحة والاستمرار في اضطهاد القوى الوطنية والتقدمية التي تصدت للانفصال •

ويلاحظ أن عدد الشركات الصناعية المساهمة في فترة الانفصال سرعان ما انخفض من ٧٧ شركة عام ١٩٦١ رأسمالها (٢٠٤) مليون ليرة سورية الى ٦٥ شركة عام ١٩٦٣ رأسمالها ١٩٤ مليون ليرة سورية •

وعلى الرغم من ذلك فان الرقم القياسي لانتاج الصناعات الرئيسية يدل على ازدياد الانتاج كما يبين ذلك الجدول التالي بالنسبة لعام ١٩٥٦ •

الانتـــاج	العـــام
١٥٥	١٩٦١
١٦٧	١٩٦٢
١٧٣	١٩٦٣

ان هذا يدل على أن البورجوازية السورية ظلت خائفة خلال فترة الانفصال فلم تستثمر رؤوس أموال جديدة بالاضافة الى تصفية بعض شركاتها ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانها عمدت الى السعي للاستفادة الى أقصى حـد ممكن من موجوداتها الثابتة مما حدا بها الى زيادة انتاجها من مؤسساتها القائمة • ان هـذا هو تفسير التناقض الملحوظ بين زيادة الانتاج والتراجع في تكوين رأس المال •

والواقع ان فترة الانفصال على قصرها لم تكن تنعم بأي يوم من الاستقرار فلم تمض بضعة أشهر حتى قامت حركة تقدمية في ٢٨ آذار ١٩٦٢ ولم تكلل هـذه الحركة بنجاح مباشر •

ان هذه الحركة التي حركتها القوى التقدمية أصلا وقفزت الى سدتها عناصر البرجوازية الوطنية ، هذه الحركة لم تحقق أهدافها الاصلية الا انها حركت البورجوازية الوطنية في اتجاه تنازلات وتساهلات لامتصاص النقمة الشعبية كما تحطمت من خلالها أحلام الامبريالية البريطانية. وقد حاولت البورجوازية الوطنية أن تستعيد صورتها القديمة باعتبارها بورجوازية معادية للاقطاع والامبرالية فأعيد تأميم المصارف كما أعيد قانون الاصلاح الزراعي ووجهت ضربة الى الجناح اليميني من البورجوازية الوطنية حيث أممت الشركة الخماسية كما

أعيدت مكاسب الطبقة العاملة ومنها حقها في ربع الارباح • ولكن كل هـذه المحاولات لم يعد من الممكن أن تقنع القوى التقدمية بصدق نوايا البورجوازية •

مما سلف قوله يتبين أن الصناعة في سورية قد تطورت بشكل طبيعي متزايد التأثير من حيث الاتساع والعمق في البنيان الاقتصادي السوري حيث ازداد عدد المؤسسات الصناعية الرئيسية في سورية من خمس مؤسسات صناعية فقط في عام ١٩٤٥ الى ٦٥ شركة مساهمة صناعية في عام ١٩٦٣ وازدادت الرساميل المدفوعة من ٢٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٤٥ الى ١٩٤ مليون ليرة عام ١٩٦٣ وارتفع الدخل الصناعي الى ٣٤٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ كما ارتفع الانتاج الصناعي بنحو ٥٥٪ بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٣ •

غير أن الارقام الاحصائية تشير الى أن معدل النمو خلال الفترة التي مرت على الصناعة السورية لم يكن واحداً في مختلف هذه الصناعات وعبر مختلف المراحل •

ويعود ذلك بطبيعة الحال الى كل ما يترافق مع الطريق الرأسمالي للتصنيع من تناقضات •

ثانياً ـ تطور الفروع الصناعية :

يمكن تقسيم البنية الاقتصادية للصناعة السورية كما يلي:

آ ـ الصناعة الاستخراجية •
ب ـ توليد الطاقة الكهربائية •
ج ـ صناعة الغزل والنسيج •
د ـ صناعة مواد البناء •

هـ ـ الصناعات الكيماوية •
و ـ الصناعات الغذائية •
ز ـ الصناعات الهندسية والمعدنية •

آ ـ الصناعة الاستخراجية :

بالرغم من اكتشاف بعض المواد من ثروات الارض الباطنية كالنفط والفوسفات والملح والكبريت والحديد والكروم والرصاص والنحاس والفحم البني في مختلف المناطق فان استثمار هذه الثروات لم يتم ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى ضعف هذه المصادر الطبيعية وكون أغلبها باستثناء النفط والفوسفات والملح غير مربح تجارياً هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان ضخامة الاستثمارات قد وقفت عقبة في وجه الحكومة ولم تكن البورجوازية مهتمة باستخراجها مادام استيرادها يبقى أرخص بالنسبة لها وقد اقتصرت الصناعة الاستخراجية حتى عام ١٩٦٣ على استخراج الجير الاسفلتي بكميات ضئيلة ومقالع الاحجار لبناء المساكن غير أن الامل بالبترول كان بدأ يتضح بعد أن تأكد اكتشافه بفضل المعونة السوفيتية وهو موجود بكميات صالحة للاستثمار وقد أصبح من المعروف أن الشركة البريطانية التي كانت قد نقبت عن البترول في السابق قد اكتشفته ثم أخفت ذلك حيث شكت بأن البترول السوري يعتمد على مصادر بترول الموصل نفسها في العراق الذي كان تحت سيطرتها •

ان التصنيع الصحيح لا بد وأن يعتمد على الصناعة الاستخراجية وبناء الصناعة التحويلية على دعامتها ومن الخطأ الفادح أن يعتمد التصنيع على الصناعات التحويلية التي تقوم

على استيراد المواد الخام كما هو الحال بالنسبة لاغلب الصناعات السورية التي أقامتها البورجوازية السورية مدفوعة بعامل الربح وحده ولا بد من بذل كل الجهود من أجل تطوير الصناعات الاستخراجية ٠

ب ـ توليد الطاقة الكهربائية :

يقوم توليد الطاقة الكهربائية في سورية على أساس القوة الحرارية الناجمة عن حرق المازوت ولم يكن ممكناً قبل بناء سد الرستن توليد طاقة كهربائية من المصادر المائية ٠ ان تزايد توليد الطاقة هو في حد ذاته مؤشر لنمو الصناعة ذاتها وقد عرف توليد الطاقة نمواً متزايداً بشكل سريع جداً بحيث تضاعف ثلاث مرات تقريباً خلال السنوات العشرة ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ٠

ومن الملاحظ في سورية أن كثيراً من الشركات الصناعية قد أقامت وحدات خاصة بها لتوليد الكهرباء في أوائل عملية التصنيع نظراً لضعف المؤسسات الحكومية غير أن نسبة المرافق والمصانع الخاصة في توليد الطاقة بدأت تقل بعد أن سعت البورجوازية الى تطوير الاستثمارات الحكومية في هذا المجال وان كانت أهميتها ما زالت تعادل ثلث الطاقة المولدة تقريباً غير أن من الملاحظ أن القدرة المولدة تقل عن الاستطاعة المركبة الى حد كبير وتكاد لا تتجاوز ثلثها الامر الذي يشير الى أن مشكلة التصنيع ليست في ضعف رأس المال وحده وانما تتجلى في ضعف التنظيم ولا شك في أن الحاجة كبيرة الى شبكة ارتباط تصل مختلف مراكز التوليد والاستهلاك بعضها ببعض وتختصر الهدر

والضياع في الطاقةكما يستفاد بها من التفاوت الزمني في ساعات الاستهلاك الاقصى بين مختلف مناطق القطر ٠

ج ـ صناعة الغزل والنسيج :

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الرئيسية في سورية وتشمل حلج القطن وغزل الصوف والحرير الاصطناعي والطبيعي والخيوط الخليطة أو الممزوجة بالخيوط الكيماوية المستوردة وكذلك يعتبر التريكو وصناعة الملابس الداخلية والجوارب من أشهر فروعها كما اشتهرت المنسوجات القائمة على الخيوط الوطنية والمستوردة وخاصة الجوخ والمنسوجات المفننة بالصباغة والتهيئة والطبع ٠ ان صناعة الغزل والنسيج هي من الصناعات الرابحة لان استهلاكها داخلي في الغالب غير أن أهم ما يؤخذ عليها اعتمادها على الخيوط المستوردة وخاصة الخيوط الصوفية في حين أن الصوف السوري ما يزال يصدر صوفاً خاماً ولم يجد من يستخدمه في الصناعة السورية٠ وبالرغم من وجود عدد كبير من الشركات المتوسطة والكبيرة في هذا القطاع فان الصناعة الحرفية في هذا المضمار منتشرة الى مدى واسع وتعتمد عائلات كثيرة عليها في حياتها حيث تنتشر الانوال العربية في المنازل الى مدى بعيد ٠

ومن الجدير بالذكر أن أكبر الشركات الصناعية هي الشركة الخماسية التي كان يعتبر مالكوها من أكبر عناصر البورجوازية الصناعية في سورية والذين كانت لهم أكبر الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين ٠

د ـ صناعة مواد البناء :

تشمل صناعة مـواد البناء صناعة الاسمنت والزجاج والخشب المعاكس والبلاط والموزاييك والمرمر •

وتعتبر صناعة الاسمنت من أقدم الصناعات في سورية حيث تعود الى الثلاثينات من هذا القرن ومن الملاحظ في هذه الصناعة انه بالرغم من اقامة عدد من المصانع الجديدة في حلب وحمص وحمـاه واللاذقية ودمشق فان كافـة المعامل تعمل بطاقتها نظراً للاقبال الشديد عليها بسبب حركة البناء وان الحاجة ملحة الى عـدد جديد من المصانع غير أن إحجام البورجوازية عن الاستثمار الصناعي منذ التأميم الذي جرى في عهد الوحدة قد جعل البلاد بعد ذلك بحاجة ملحة الى الاسمنت لفترة طويلة •

أما الزجاج فيعتمد على مصنع آلي حديث أقيم لغرض تغطية حاجة الشرق الاوسط بكامله غير انه عانى لمدة طويلة من عدم تصريف انتاجه بسبب الصعوبات السياسية مع الاقطار المجاورة •

أما بشأن صناعة الاخشاب فقد أقيم معملان صغيران في دمشق للخشب المعاكس ومعمل ثالث حديث في اللاذقية وقد كان هـذا المعمل يطمح للاستفادة من أحراج اللاذقية غير أن سياسة الدولة في حماية الحراج وقفت في وجهه فبدأ يعتمد على الاخشاب المستوردة وقد عانى هـذا المعمل من صعوبات مالية وتسويقية وتنظيمية •

وفيما عـدا ذلك تنتشر الصناعات الحرفيـة واليدوية للبلاط وصقل الرخام ومستلزمات البناء الاخرى •

هـ ـ الصناعات الكيماوية :

تأتي صناعة النفط في طليعة الصناعات الكيماوية وقد تم بمعونة من تشيكوسلوفاكيا انشاء مصفاة حمص في عام ١٩٥٩ بطاقة تكريرية تصل الى مليون طن سنوياً وتعتمد على تكرير البترول العراقي المار عبر سورية ولهذه المنشأة أهمية كبرى نظراً لانها تعتبر أول منشأة أقامتها الدولة وتعتبر دعامة من دعائم القطاع العام ·

وهناك عدد من مصانع الصابون والكبريت وأغلبها مصانع صغيرة تعتمد على الموارد المستوردة ·

وقد انتشرت في دمشق بعض المصانع الحديثة لدباغة الجلود قامت الى جانب منشآت حرفية كثيرة ويعتمد القسم الاعظم من هذه المصانع على الجلد البقري المستورد· ولا تتزود بأكثر من ١٠٪ من حاجتها من الجلد من السوق المحلية هذا في الوقت الذي تصدر فيه الجلود السورية الخامية وخاصة جلود الماعز الثمينة ·

كذلك فقد قامت في سورية صناعات للأحذية المطاطية بطاقات تزيد على حاجة السوق المحلية بالاضافة الى عدد من المنشآت التي تقوم على تصنيع المواد البلاستيكية بتصنيع الحبيبات البلاستيكية المستوردة ·

وهكذا يتبين أن الصناعات الكيماوية بأكملها تقوم على استيراد المواد الخام من الخارج ·

و ـ الصناعات الغذائية :

ان من أهم الصناعات الغذائية صناعة طحن الحبوب وهي صناعة تقليدية ترتبط بالانتاج الزراعي التقليدي في القطر؛ وفي حين قامت بعض المطاحن الحديثة في المدن الكبرى ، ماتزال تنتشر المطاحن البدائية في الارياف لتلبية حاجات الفلاحين شأنها شأن معاصر الزيتون ٠

أما صناعة الزيوت النباتية فقد أصبحت من الصناعات الغذائية الرئيسية في القطر وقد قامت على أساس زراعة القطن. ويستخرج فيها زيت بذر القطن كما يعتبر الصابون والعطور من منتجاتها الثانوية وقد قامت هذه الصناعة على مقربة من محالج الاقطان الكبيرة في مدينة حلب التي تعتبر السوق الرئيسية للقطن ٠

ومن الصناعات الغذائية الهامة صناعة السكر التي قامت على أساس السكر الخام المستورد وقد تمكنت هذه الصناعة من تطوير زراعة الشوندر السكري الى حد ما ٠

وهناك أيضاً صناعة المعلبات التي تعتمد على الخضراوات والفواكه ثم اتجهت اتجاهاً قوياً نحو تصنيع البندورة ٠

هذا ويمكن اعتبار صناعة التبغ من متممات الصناعة الغذائية وهي صناعة قديمة جداً تعود الى أيام الامبراطورية العثمانية وتقوم على أساس التبوغ الشرقية التي تزرع في محافظة اللاذقية ثم تصنع في حلب ودمشق ٠ ان آلات هذه الصناعة قديمة جداً وتعود الى ما قبل الحرب العالمية الاولى ولمّا كان التبغ محتكراً من قبل الدولة من حيث الزراعة

والصناعة والاستيراد والتصدير فان منشآت التبغ تعتبر من أقدم منشآت القطاع العام •

ز ـ الصناعة الهندسية والمعمارية :

تعتبر من الصناعات الهندسية والمعمارية القديمة الصناعات اليدوية لانتاج الآلات الزراعية التقليدية وخاصة من الخشب غير أن هذه الصناعة سارت نحو الانقراض وبالمقابل فقد نشأت صناعات بسيطة لصنع بعض الآلات الزراعية كالمضخات وكذلك نشأت بعض الصناعات الصغيرة لانتاج المسامير والسلاسل وما اليها وقد نشر الارمن في سورية حرفة خراطة المعادن فتصنع في سورية كثير من قطع التبديل عن طريق تقليدها كذلك نشأت صناعة هندسية كهربائية تعتبر خطوة متقدمة فأصبحت سورية تنتج البرادات والغسالات وبعض الاواني والأدوات المنزلية • كما تطورت في سورية صناعة الاثاث المعدني ومنها مدافيء المازوت والحمامات وقد قامت في سورية منشأة كبيرة نسبياً للانشاءات المعدنية تمكنت من صنع الخزانات والمراجل الكبيرة للاستخدام الصناعي ولا شك انها تعتبر نواة لتطور الصناعات المعدنية • غير أن عيب هذه الصناعة هو اعتمادها على استيراد المواد الاولية اعتماداً كلياً •

ثالثاً ـ المشاكل العامة للصناعة السورية :

مما سلف قوله يتبين أن سورية ، باعتبارها دولة تطورت فيها حركة التحرر الوطني ، قد واجهت بناء صناعة وطنية وتطويرها بزيادة الخبرات المادية كماً وكيفاً ورفع المستوى المادي والاجتماعي والثقافي لمجموع الجماهير وبزيادة الانتاجية

وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الاستعمارية والقضاء على العلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية القائمة ·

غير أن انشاء صناعة وطنية وتطويرها لا يمكن فصله عن حل المشكلة الزراعية بشكل ديمقراطي باعتبارها نقطة الانطلاق للتصنيع[1] كما ان انشاء صناعة وطنية وتطويرها لا يمكن أن يتم الا عن طريق البحث عن الثروات المعدنية والبترولية واستخراجها وتصنيعها ، وانشاء قطاع عام للصناعة الوطنية وتطويره على أسس ديمقراطية يقضي على مواقع الاستعمار في الاقتصاد الوطني ويساعد في تطوير انتاجية العمل وتأمين السوق اللازمة للصناعة عن طريق تحرير العمال والفلاحين من شروط الاستعباد وتحسين أوضاعهم المعاشية والفكرية والقضاء على آخر بقايا الاقطاع لصالح جماهير الفلاحين ·

الا أن تحقيق الاستقلال السياسي بقيادة البورجوازية الوطنية جعل منها أداة لانشاء الصناعة وفق طريق التصنيع الرأسمالي ·

وقد لخص برتسمان أهم صفات الاسلوب الرأسمالي في التصنيع بما يلي[2] :

آ ـ يتم التصنيع الرأسمالي بقيادة البورجوازية ·

ب ـ يؤدي التصنيع الرأسمالي الى ريعية اقتصادية مرتفعة

---

(١) راجع التصنيع في البلدان النامية ـ ص ١٦٦ ـ ١٦٨ ·
تاليف مارتين بروتسمان ـ ترجمة الدكتور مفيد حلمي ·

(٢) التصنيع في البلدان النامية ص ٢٥ ـ ٢٦ ·
تاليف مارتين برتسمان ـ ترجمة الدكتور مفيد حلمي ·

ســواء في الانظمة الجزئية أم في مجمل نظام الاقتصاد القومي وذلك بالمقارنة مع أساليب الانتاج السابقة ٠

جـ ـ يخلق التصنيع الرأسمالي عملية تكرار الانتــاج التي تشمل مجموع الاقتصاد القومي ٠

د ـ ان مصدر التراكم للتصنيع الرأسمالي يتجسد في الاستغلال الرأسمالي لعمال الاجرة ونهب الفلاحين الكادحين والفئات الوسطى في البلاد وتدميرهم ٠

هـ ـ لا يتم نمو الانتاج الصناعي الرأسمالي بصــورة ثابتة وانما تنتابه أزمات دورية لفيض الانتاج ٠

ويرجع التقدم الاقتصادي والصناعي الى النشاط الفردي المدعوم من قبل الدولة فقد قامت الحكومات بتشجيع الصناعة وحمايتها جمركياً من المنافسة وأمدّتها بالقروض الصناعية الحكومية الا أن السيطرة غير الكاملة للبورجوازية الوطنية في الحكم ووجود بقايا اقطاعية واستعمارية في الاقتصاد الوطني أثرّت على عملية التثمير والانتاج وجعلتها محفوفة بالتناقضات ٠

لذلك وبالرغم من كل التطور السريع نسبياً الذي عرفته الصناعة السورية فان النشاط الصناعي بقي كما كان عبر القرون المتلاحقة الثالث من حيث الاهمية بعد الزراعي والتجاري وهي التي اشتهرت بهما سورية عبر القرون بفضل اتساع أراضيها الزراعية ومركزها الاستراتيجي باعتبارها منطقة استراتيجية تشكل المنطلق الى مختلف الاتجاهات ٠

ان الصفة الزراعية التي تغلب على الاقتصاد في سورية هي أثر من آثار الاستعمار والتصنيع هو السبيل الأكيد لمحاربة

التخلف وتوفير العمالة ورفع المستوى العلمي والفني للمواطنين وتزايد الدخل واندفاع الأمــة نحو محو التبعية واستكمال أسباب القوة والتقدم ·

وقد بقيت الصناعة في سورية لا تمثل الا قطاعاً ضئيل الاهمية بجانب القطاعات الانتاجية الاخرى سواء أكان ذلك بالنسبة لعدد المشتغلين في الصناعة الى مجمــوع العاملين في الاقتصاد القومي أم بالنسبة لما تسهم به الصناعة في تكوين الدخل القومي حيث لم تتجاوز هذه النسبة ١١٪ في عام ١٩٦٣ علماً أن هذه النسبة تصل في الدول الصناعية الى ٨٠ أو ٨٥٪ من مجموع الدخل القومي ·

كما ان الصناعات القائمة هي صناعات خفيفة في مجموعها وأغلبها منشآت صغيرة بسبب ضآلة رؤوس الاموال المستثمرة في كل منها وحل أغلبها محل مشروعات حرفية تطورت بعض الشيء تحت ضغط الظروف حتى تحولت الى مشروعات صناعية متعددة ·

وهذه المشروعات لم يكن بالامكان قيامها واستمرارها الا بفرض حمايــة جمركية عالية تحد مــن منافسة الصناعات الاجنبية لها ·

ونتج عن ذلك كله ضعف الانتاجية في القطاع الصناعي وارتفاع أسعار السلع المصنعة محلياً ·

وكان سبب ضعف الانتاجية عــدم متابعة الاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة حيث إن أغلب المشاريع الصناعية تستعمل آلات وأدوات قديمة ·

فصناعة النسيج مثلا التي تعتبر من أهم الصناعات على الاطلاق في سورية تقل فيها انتاجية العامل بـ ٢٠ مرة عن انتاجية العامل في الولايات المتحدة ·

ولعل ضعف خبرة العامل الفنية في سورية تساهم أيضاً في انخفاض الانتاجية فضعف الخبرة الفنية بين أوساط العاملين بصورة عامة في المؤسسات الصناعية وعدم ادخال التحسينات الجديدة على نطاق واسـع على الآلات والادوات المستعملة في مختلف الصناعات السورية ساهم وما يزال يساهم في انخفاض الانتاجية وارتفاع الاسعار ·

ان صناعة الغزل والنسيج السـورية هي من احـدى الصناعات وأكبرها في سـورية ومع ذلك فان اليابان التي تستورد القطن السوري وتدفع نفقات شحن القطن ذهابـاً واياباً من سورية الى اليابان تبيعنا المنسوجات القطنية بأسعار أقل من أسعار نسيج القطن المصنع محلياً ·

تدخل الدولة :

ومهما يكن من أثـر القوانين والتشريعات التي صدرت لصالح الصناعة والتصنيع فانها كانت تشريعات تنظيمية ومشجعة أكثر منها تشريعات انمائية بالمعنى الحديث للتنمية الصناعية فالمؤسسات الصناعية التي قامت في ظلها لـم تكن تستهدف خلق قطاع صناعي له أهدافه ومناهجه المرسومة وله برامجه ومراحل تنفيذه ضمن الاطار العام للاقتصاد الوطني، لذا كان من المألوف أن تنشط عملية التصنيع سنة وتتوقف أخرى وأن تشاهد حركة التصنيع مندفعة تارة وجامحة تارة أخرى وأن يكون مؤشرها تقلبات السوق وحجم الارباح التي

يحققها أصحابها دون أن يربطها بأهداف التنمية رابط • وكان من الواضح أن البورجوازية كانت تريد تسخير تدخل الدولة لصالحها دون أن تجعلها تتدخل في شؤونها •

التخطيط :

ولقد اتجهت الدولة الى التخطيـط لتحقيق مآرب البورجوازية في اقامة مرافق صناعية أساسية تخدم الصناعة التحويلية ، ويظهر أول برنامج استثماري ١٩٥٥ ــ ١٩٦٠ بلغت اعتماداته / ٩٨٦ / مليون ليرة سورية[1] كان نصيب القطاع الصناعي ١٢ مليون ليرة بسبب تأثير القطاع الخاص على الحكومات الوطنية المتعاقبة ويعبر ذلك عن الاتجاه الرسمي لترك النشاط الصناعي يسير بعيداً عن هذه البرامج •

وقد أصبح هــذا البرنامج أساساً للميزانية الاستثنائية التي صدرت بالقانون رقـم ١١٦ لعام ١٩٥٥ أو ما سمي ببرنامج السنوات السبع وقد ارتفع نصيب القطاع الصناعي الى ١١٧ مليون من أصل المبلغ الاجمالي الوارد والبالغ ٦٦٠ مليون ليرة • الا أن هذا البرنامج توقف بعد فترة قليلة بسبب حرب السويس عــام ١٩٥٦ والحشود التركية على الحدود السورية عام ١٩٥٧ •

وخلال سنوات الوحدة وضع برنامج التصنيع الاول تضمن مبلغ ٥٦٠ مليون ليرة موزعة بين كافة المشروعات • غير انه صدر قبل هذا البرنامج البرنامج الانمائي الاقتصادي لسنوات ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ باعتمادات قدرها ٢١٤٠ مليون ليرة ولم يكتب لهذا البرنامج الحظ في التنفيذ اذ وضعت الخطة الخمسية الاولى

---

(١) التخطيط والتنمية ــ د• محمد العمادي ــ دمشق ١٩٦٦ •

١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ تضمنت مبلغ ٢٧٢٠ مليون ليرة منها ٥٠٩ مليون من أجل المشاريع الصناعية بما في ذلك الطاقة الكهربائية والبترول والتعدين ٠

وقد انفق خلال فترة الخطة على قطاع الصناعة والوقود والطاقة كما يلي :

في عام ١٩٦٠	١٢٣ مليون ليرة
في عام ١٩٦١	١٤٣ مليون ليرة
في عام ١٩٦٢	١٢٨ مليون ليرة

وقد خصص القسم الاعظم من هذه الاستثمارات لمرافق الصناعة التي تخدم الصناعات التحويلية وهي التي تتمركز في يد القطاع الخاص ٠

بنية القطاع العام :

اذا تجاوزنا المرحلة القصيرة التي مر بها التأميم في أواخر عهد الوحدة ثم عودة الملكية الى القطاع الخاص فقد كان القطاع الخاص وعلاقات الانتاج الرأسمالية هي السائدة ومع ذلك فلم يكن القطاع العام ، برغم تناثره وعدم تماسكه قطاعاً لا يمكن أن يهمل شأنه وأهميته ٠

وتذكر الاحصاءات ان القطاع الخاص قد قدم حوالي ٨١٪ من الاستثمارات في القطر كما ان العمال النقابيين الذين يزيد عددهم عن ٦٢ ألف في عام ١٩٦٠ كان منهم أكثر من ١٧ ألف في القطاع الحكومي ٠ وبالطبع فان هذا الرقم يتضمن بعض مستخدمي الدولة وعمال البلديات والمشتغلين بتصليح الطرق غير أن قسماً كبيراً منهم يعمل في الحقيقة في مضمار

الانتاج ويمكن أن نقول بأن ٢٠٪ من رأس المال المستثمر في الصناعة هو من القطاع العام ويمكن أن نصنف القطاع العام الى الانواع التالية :

١ ـ ما ورثه القطر السوري من الامبراطورية العثمانية :

ومن أهم هذه الصناعات مقالع الاحجار والممالح وقد نجم ذلك عن كون الاراضي ملكاً للسلطان ثم أصبحت ملكاً للدولة غير أن الاساس في استثمار هذه المصادر هو أسلوب التلزيم وليس فيها انتاج مباشر للدولة كذلك تعتبر صناعة التبغ المحصورة بالدولة من هذا النوع من الصناعات التي تشكل مورداً هاماً لميزانية الدولة وانكانت هذه الموارد قد خصصت للانفاق العادي وليس للتنمية كما انها لا تدار بالاسلوب الاقتصادي وانما بالروتين الحكومي ٠

٢ ـ تاميم الرساميل الاجنبية :

في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ وعندما كان للبورجوازية السورية دور وطني واضح عمدت الى تأميم الاجزاء التي كانت معطاة بامتياز لمعامل التبغ كما أممت منشآت توليد الطاقة الكهربائية ومؤسسات المياه الكبرى ٠ ولم يكن تأميم مصادر الطاقة والماء مجرد شعور وطني وانما كان له علاقة بمصلحة رأس المال حيث تحتاج الصناعة الى الكهرباء والماء باستثمارات ينفقها الشعب ٠ كما ان هذا التأميم كان أقرب الى الشراء منه الى التأميم حيث تم نتيجة مفاوضات طويلة وعويصة وقد كلف سورية حوالي ٢١ر١ مليون ليرة سورية ٠

٣ ـ اقامة الصناعات الحكومية :

وهذه الصناعات تعتمد الى حد بعيد على المساعدات الاجنبية والتسهيلات الائتمانية الخارجية ومنها مصفاة حمص وبعض المنشآت الجديدة لتوليد الطاقة وهناك أيضاً مشروعات للتوسع في بعض الصناعات الحكومية التي تملكها . ويمكن أن يعتبر من هذه الصناعات المطبعة الرسمية التابعة لوزارة المالية . ومنشآت مؤسسة معامل الدفاع التي تنتج بعض سلع للاستهلاك المدني .

ان دور هذا النوع من منشآت القطاع العام سيتعاظم ويزداد ، وهو في الواقع أمل مستقبل الصناعة السورية . ولا شك انها ستصبح أهم بكثير من المنشآت التي أممت وأعيدت الى أصحابها أثناء الانفصال .

ومن الجدير بالذكر ان منشآت القطاع العام كلها لا تدار بعقلية اقتصادية من جهة حيث تطبق عليها غالباً أساليب الروتين الحكومي ومن جهة أخرى فهي تعمل باعتبارها وحدات لا رابطة بينها وليست هناك خطة لتنسيق فعاليتها بحيث تنشط كما لو كانت مملوكة لجهة واحدة . ولهذا فان نشاطها لا يختلف عن نشاط المنشآت الفردية من حيث علاقتها بالسوق التي تسودها فوضى النظام الرأسمالي وآلية العرض والطلب والازمات الاقتصادية الدورية .

التمويل :

ان مشكلة التمويل الصناعي كانت موجودة مع بداية التحول نحو الصناعة الحديثة في سورية . وصاحبته في جميع المراحل التي مر بها . وقد تم في البدء برؤوس الاموال التي

تجمع معظمها أثناء الحرب العالمية الثانية . الا أن هذه الاموال لم تكن كلها قد توجهت نحو الصناعة من جهة ومن جهة ثانية لم يكن القسم الذي استثمر في المشاريع الصناعية يكفي وحده لاقامة المشاريع التي كانت سورية تتطلع أليها . كما انه لم يكن يتوفر التمويل اللازم لدى العديد من المواطنين الذين يرغبون في طرق باب الصناعة لتوفر الخبرة العملية أو التخصص العلمي لديهم .

وكانت المصارف هي الموئل الوحيد لهم . لكن تجاوب هذه المصارف كان محدوداً لان معظمها فروع لمصارف أجنبية لم يكن من سياستها تشجيع اقامة صناعات تزاحم منتجات البلاد التابعة لها . وقد وجدت الحكومات الوطنية الحاجة ماسة لمعالجة هذا الوضع فأصدرت القانون رقم ١٣٩ لعام ١٩٤٩ الذي سمحت بموجبه لوزارة المالية بكفالة قروض الشركات الصناعية المساهمة لآجال طويلة ومتوسطة بفائدة ٣٪ مع اشتراط عدم زيادة القرض عن نصف رأس مال الشركة المقرضة ولعب هذا التشريع دوراً بارزاً في التصنيع ، ومن الواضح أن هذه القروض كانت تضيخمية تمت باصدار عملة جديدة وعلى حساب الشعب بأكمله .

ومع ازدياد حركة التصنيع وتزايد الحاجة الى رؤوس الاموال اللازمة في هذا المجال فقد تم احداث المصرف الصناعي بموجب القانون ١٧٧ لعام ١٩٥٨ برأسمال قدره ١٢ مليون ليرة وقد ساهم فيه القطاعان العام والخاص واختص بتقديم القروض لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة وسمح له بالاسهام في تأسيس الشركات الصناعية الوطنية وشراء أسهمها وبابداء

المشورة الفنية لارباب الصناعات وتعاطي سائر الاعمال المصرفية المتعلقة بالصناعة وقد استطاع هذا المصرف أن يقوم بالاعمال التي أنيطت به وبلغ حجم القروض التي منحها عام ١٩٦٠ (٢١) مليون ليرة ويلاحظ أن معظم توظيفاته كانت في صناعة الغزل والنسيج ، ولعدد محدود من الشركات ٠ وكذلك الحال بالنسبة لاقراض المصارف التجارية للصناعة حيث ارتفع من حوالي ٥٥ مليون ليرة عام ١٩٥٤ الى حوالي ١٦٩ مليون ليرة عام ١٩٦٣ ٠ وكانت هذه القروض مخصصة للشركات الكبرى دون الصناعات الحرفية ٠

التسويق :

واجه تسويق المنتجات بعض الصعوبات مما اضطرت الى توقيع اتفاقات تجارية مع لبنان والاردن عام ١٩٥٢ ثم انضمت الى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتشجيع تجارة الترانزيت المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية عام ١٩٥٣ ٠ ثم عقدت مع العراق اتفاقية ١٩٥٨ للتعاون الاقتصادي ومع السعودية اتفاقية للتجارة ٠

وقد تضمنت هذه الاتفاقات اعطاء بعض المنتجات والسلع الاستهلاكية تسهيلات في الاستيراد والتصدير وتخفيضات في الرسوم الجمركية عند تبادلها بين الدول المتعاقدة ٠

وقد صدرت تشريعات ابان سني الوحدة مع مصر تسمح بتبادل السلع ومنها الصناعية من منتجات البلدين معفاة من الرسوم ومن اجازات الاستيراد ٠

وكانت سورية من أوائل الدول العربية التي ساهمت في عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢ ٠

وقد تم انشاء صندوق خاص لدعم صناعة الغزل والنسيج القطني في عام ١٩٥٥ مهمته تقديم المعونات والمساعدات للصادرات نظراً لما تلقاه من مزاحمة شديدة في أسواق البلدان العربية ٠

أما على الصعيد الداخلي فقد واجه تسويق المنتجات الصناعية مزاحمة المنتجات الاجنبية لعدم قدرة المنشآت الصناعية أن ترتقي بامكاناتها المادية والفنية الى مستوى المنتجات الاجنبية المماثلة ٠ ولم يكن هناك بد من رفع الرسوم الجمركية على هذه المستوردات ثم اتخاذ تدابير منع الاستيراد لتوجيه حركة الطلب على الانتاج الوطني ٠

مشكلة الانتفاع بالطاقة القائمة

يلاحظ بالنسبة للصناعات السورية الموجودة في الفترة التي ندرسها ان فيها امكانات احتياطية كبيرة غير مستفاد منها وقد أشرنا في مكان سابق من هذه الدراسة الى أن البورجوازية الصناعية في مرحلة معينة من القلق تمكنت من زيادة الانتاج بشكل ملحوظ بالرغم من انها أحجمت عن تثمير أموالها في الصناعة وهذا أحد مؤشرات قدرة الصناعة على زيادة انتاجها بدون استثمارات جديدة ٠ اننا اذا تجاوزنا صناعة الاسمنت والمصفاة فاننا نلاحظ أن ضعف الانتاجية الفعلية بالقياس الى الانتاجية النظرية والممكنة تعتبر مرضاً مزمناً من أمراض الصناعة السورية وقد قدرت نسبة الانتفاع بالطاقة[١] بأقل من ٣٦٪ في الكهرباء و ٢٠٪ بحلج الاقطان و ١٩٪ في الصابون و ٦٥٪ في السكر و ٤٠٪ في الزيوت النباتية و ٥٠٪ في صناعة

---

(١) الاقتصاد السوري ـ د ٠ احمد رجائي ـ امالي لمعهد اذار للتثقيف الفلاحي ٠

المعلبات ويمكن القول بصورة عامة أن الانتفاع بالطاقة في مجموع الصناعة لا يتجاوز ٣٠ـ٤٠ ٪ وهذا يعني أن الصناعة السورية كانت قادرة على مضاعفة انتاجها فوراً بدون استثمارات جديدة ٠

ان هذا الوضع لـه أسباب متعددة أهمها ضعف السوق الداخلية والقدرة الشرائية للسكان وكذلك وجود المزاحمة الرأسمالية التي أدت الى زيادة الاستثمارات في أكثر القطاعات بدون حاجة حقيقية للاقتصاد فيها غير أن وضع الحماية الجمركية فيها كان يعطيها وضعاً أقرب ما يكون الى احتكار السوق المحلية الامر الذي كان يستجر مزاحمة رأس المال لها لتقاسم هذه الارباح التي بقيت على رغم ذلك محدودة بسبب ضعف امكانات السوق الداخلية وعدم القدرة على التصدير في الوقت نفسه ٠ وقد كان يمكن لو وجدت خطة اقتصادية سليمة وكانت علاقات الانتاج علاقات اشتراكية أن يخصص جزء كبير من هذه الاستثمارات الى صناعات أخرى وعلى هذا فان أفضل خطة تقترح بالنسبة للصناعة القائمة هو التوقف عن الترخيص بها حتى تتوسع السوق الداخلية وتستوعب طاقتها الانتاجية وهذا يقتضي تطوير التسليف الصناعي بحيث يسمح بزيادة الانتاج كما يتطلب ادخال نظام الورديات الى الصناعات القائمة والسعي الى تحسين تنظيم العمل ورفع مستوى الانتاج بحيث يكون قادراً على المزاحمة للسوق الخارجية بتكلفة أقل ونوعية أفضل كما ان من الممكن التفكير بتصنيع منتجات أخرى غير المنتجات التقليدية بحيث تتلاءم مع الاسواق الخارجية ٠

البنية الاقليمية للصناعة السورية :

ان التوزيع المكاني للصناعة السورية بالصورة التي كان عليها الوضع خلال الفترة التي ندرسها كان له أسباب متعددة أهمها القرب من مصادر المادة الخام أو القرب من السوق الاستهلاكية أو توفير المرافق اللازمة للصناعة وخاصة الماء والكهرباء والطرق ٠

وقد توافرت أكثر هذه الشروط في المناطق التي تعتبر جزءاً من الهلال الخصيب في غرب سورية وشمالها ٠

وكانت الطرق التجارية القديمة قد أدت الى تطور مدن كبيرة نسبياً أصبحت مراكز تجارية هامة وخاصة دمشق وحلب اللتين عرفتا في القديم تطور الصناعات الحرفية التقليدية ٠ ان التوزيع غير المتكافيء للقوى المنتجة في الزراعة ينعكس الى حد بعيد على توزيعها الصناعي وان كانت الصورة تختلف قليلا عندما نلاحظ تطور الزراعة الواسعة في المناطق الشرقية بدون وجود أي نوع من الصناعات حيث ارتبطت صناعة تصنيع القطن فعلا بالمركز التجاري لهذا المحصول وهو حلب ولم تقم أية صناعة في المناطق الشرقية لحلج الاقطان أو طحن الحبوب على الأقل في تلك المناطق هذا بغض النظر عن المثلث الكبير في وسط سورية والذي يشكل البادية السورية التي يلاحظ فيها شدة تعرضها لتقلبات المناخ بحيث قد يأتي عام تمتليء فيه بالخضرة والكلأ وتأتي أعوام بعدها من الجفاف وربما أمكن التفكير في الاستفادة من فائض الكلأ في السنوات الخصبة وحفظه لسنوات الجفاف كما يمكن التفكير بالسعي لتطوير مدينة تدمر لتصبح مركزاً تجارياً وصناعياً هاماً في البلاد وتتحول الى عقدة

مواصلات رئيسية نظراً لموقعها المتوسط في القطر الأمر الذي يجلب اليها صناعات مختلفة ·

كذلك فان ضعف الكثافة السكانية في المناطق الشرقية وفي البادية السورية بالاضافة الى أنها جعلت سوق التصريف محدودة فانها أدت الى ارتفاع تكاليف اليد العاملة ولهذين السببين فقد كان الاستثمار في الزراعة أكثر ملاءمة لرأس المال في الصناعة خاصة وان الزراعة في تلك المناطق تعتمد على السوق الخارجية أكثر منها على السوق الداخلية · وهكذا فقد أدت عوامل كثيرة الى فقدان الرابطة الاقتصادية عموماً بين شرق البلاد وغربها وهذا هو العامل الاكثر تأثيراً في ضعف تكون السوق الداخلية ·

وحتى اذا ما أخذنا الشريط الحضاري في غرب سورية بالدراسة فاننا نجد تقطعاً شديداً وضعفاً في الاستمرار بحيث نلاحظ أن الصناعة تتمركز في بضعة مراكز ثقل هي دمشق وحلب وحمص وتفصل بين كل من هذه المدن مسافات متباعدة لا تقل عن ١٧٠ كيلو متراً ·

فاذا ما تأملنا توزع اليد العاملة على ضوء احصاء العمال المنتسبين الى النقابات وجدنا أن النقابيين في دمشق وحلب وحمص يشكلون ٧٤٪ من مجموع العمال النقابيين ويتوزع الباقي على المساحات الشاسعة الاخرى ويلاحظ مثلا أن المحافظات الشرقية التي تشكل ٤٢٪ من المساحة لا يوجد فيها أكثر من ٦٪ من النقابيين ، وحتى محافظة حمص نظراً لجعل البادية السورية ملحقة بها فانها تشكل ٢٣٪ من القطر ويوجد فيها ١٢٪ فقط من النقابيين والقسم الاعظم منهم بالطبع متمركز في المدينة ·

وهكذا يتبين لنا أن التوزيع المكاني للصناعة السورية قد لا يكون ملائماً بالنسبة لكل صناعة فردية على حدة أي ملائماً لمصلحة رأس المال الفردي ولا يتلاءم على الاطلاق في صورته العامة مع حاجات القطر كله وما هذا الا نتيجة من نتائج تناقض مصلحة الرأسمالية مع مصلحة الشعب ٠

وترتسم أمامنا هذه الصورة بشكل مشابه ، أو لعله أكثر وضوحاً اذا ما استعرضنا استهلاك الكهرباء في القطر وقد تبين من دراسة الارقام الاحصائية حول هذا الموضوع أن هناك ٤ محافظات فقط هي دمشق وحلب وحمص وحماه تستهلك ٩٦٪ من الكهرباء التي تنتجها مؤسسات الدولة والمصانع الخاصة ويبقى ٤٪ فقط لما يتبقى من القطر يضاف اليها ما لم يدخل في الحساب من المحركات الصغيرة التي تقيمها بعض البلديات بغرض الانارة فقط ٠

ومن هنا نستنتج انه يجب أن تبذل جهود كبرى من أجل تحسين صورة التوزع الاقليمي في الصناعة وبالتالي تطوير المناطق الاكثر تخلفاً ٠

نستنتج مما تقدم أنه على الرغم من أن الصناعة كانت قد قطعت شوطاً لا بأس به عند قيام الثورة الا أنها كانت ما تزال تكتنفها مظاهر الضعف والتخلف وأهم هذه المظاهر :

آ ـ انها تعتبر من الصناعات الخفيفة أو بالاحرى من الصناعات الاستهلاكية حيث لم تتطور فيها صناعات ثقيلة أو أساسية كالتعدين وصناعة الآلات والصناعات البتروكيميائية وما يزال انتاج وسائل الانتاج متناهياً في الضعف ٠

ب ـ ان قسماً هاماً منها يعتمد على استيراد المواد الاولية في حين أن كثيراً من خاماتنا ما يزال يصدر بدون تصنيع ·

جـ ـ هناك عدد كبير من المؤسسات الصناعية الحرفية والصغيرة وأغلبها يعتمد على العمل اليدوي ·

د ـ ان توزيع الصناعات جغرافياً على المناطق هو توزيع غير عادل فالصناعات تتمركز في دمشق وحلب وحمص في حين أن المناطق الاخرى ما تزال محرومة من الصناعات ·

هـ ـ كان قسماً هاماً من مصانعنا لا يستفيد من طاقاته الانتاجية استفادة كاملة وكانت ما تزال لديه طاقة معطلة يمكن عن طريقها زيادة الانتاج ·

و ـ تفتقر الصناعة الى الخبرة وهناك حاجة ماسة الى عدد كبير من الفنيين والمهندسين الصناعيين والعمال المهرة ·

وقد أكدت تقارير مؤتمرات الحزب على هذه الجوانب ، وخاصة المؤتمر القطري الأول الذي جاء فيه ما يلي :

« ان نظرة عامة الى القطاع الصناعي في قطرنا يمكن أن تعطينا فكرة عن أن الصناعة في سورية هي صناعة صغيرة أولا وغير متطورة ثانياً وخفيفة واستهلاكية ثالثاً ، فهي غير اقتصادية لانها صغيرة وهي لا يمكن أن تتطور بحيث ترتفع الى مستويات تكنيكية عالية لان نسبة الارباح التي تعطيها معقولة بسبب طابعها ولانها آمنة في ظل الحماية الجمركية التي تأتي على حساب المستهلكين من جماهير الشعب الكادحة وهي لا تغطي سوى قطاعات الانتاج الخفيف الاستهلاكي المريح وسريع المردود · وهي عاجزة كلياً عن خلق الظروف الموضوعية لنشوء

صناعة أساسية ان قيادة النشاط الاقتصادي أمر غير ممكن الا اذا تم تحويل هذا القطاع الى ملكية عامة للشعب بأسره . وان الاشتراكية هي وحدها التي تتيح الظروف الموضوعية لانشاء صناعة عصرية وتنمية الاقتصاد في بلد متخلف حيث أن البورجوازية الوطنية عاجزة ومستغلة في آن واحد » .

وقد اعتبر المنهاج المرحلي لحزب البعث العربي الاشتراكي ترسيع القطاع الصناعي بأسرع وبأوسع ما يمكن هو الهدف الذي يجب أن تعبأ من أجله الجهود وفي كافة المستويات وأن تلتزم الثورة بما يلي :

١ ــ أحكام الرقابة المالية على القطاع الصناعي العام .

٢ ــ اعادة النظر بجميع القوانين الناظمة لشؤون الصناعة بما يساعد على زيادة الاستثمارات الصناعية .

٣ ــ تطوير المهارة الفنية والادارية لليد العاملة بشتى الوسائل الحديثة .

٤ ــ الاهتمام بشؤون الصناعات اليدوية والتقليدية .

٥ ــ ايجاد أسواق جديدة للصناعات الوطنية في الخارج وزيادة حجم التبادل التجاري .

٦ ــ التوسع في التنقيب عن النفط لاستثمار كامل المخزون وتنظيم الانتاج وفق خطة عامة .

٧ ــ التوسع في تصنيع النفط لاقصى الحدود .

٨ ــ التوسع في التنقيب عن الغاز الطبيعي وتأسيس المشاريع اللازمة لاستثماره .

٩ ـ الكهربة الكاملة للبلاد هدف تسعى الثـورة لتنفيذه ما بوسعها ٠

١٠ـ تضمين برنامج التصنيع الصناعات التي تنتج السلع الانتاجية خاصة للتطور الزراعي ٠

١١ـ تأسيس مشاريع لتصنيع المنتوجات الزراعية خاصة منتوجات التصدير لسد حاجة الاستهلاك المحلي من تلك المنتوجات وتنويع الصادرات وتصنيع جزء كبير من السلع المستوردة لتوسيع استثمار مواردنا المحلية وتخفيض نسبة البطالة وزيادة الدخل القومي والتوفير في استخدام موجودات البلاد من العملات الاجنبية ٠

الباب الثالث

تطـور البنـاء والتشييد

ان الانشاءات العمرانية في سـورية تشهد بتطور راق للبناء وفن العمارة في تاريخ سـورية الحديث وقـد عرف العمران نهضة كبيرة منذ الاستقلال السياسي بشكل لم تعرفه سورية من قبل ، وخاصة اعتباراً من عام ١٩٥٠ .

وتعود هذه النهضة بصورة رئيسية الى الأسباب التالية :

١ ـ التوسع السريع في الانشاءات الصناعية وتوسع المنشآت القائمة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الانفصال الجمركي عن لبنان .

٢ ـ تحول عمليات التجارة الخارجية الخاصة بسورية من أيدي اللبنانيين الى أيدي السوريين وما نجم عن ذلك من اقامة المتاجر .

٣ ـ الامكانية الناجمة عن التطور السريع لصناعة مواد البناء تلك الصناعة التي تمت أيضاً بسبب الطلب المتزايد عليها في قطاع البناء .

٤ ـ التزايد في غنى الطبقات التي تعيش على الاستغلال وتصاعد طلب هذه الطبقات على المباني الحديثة .

٥ ـ الريعية الكبيرة والمردود العالي لرأس المـال في أعمال البناء والتشييد وخاصة بسبب رخص اليد العاملة التي تعتمد على أشباه البروليتاريا من الفلاحين الذين يملكون قطعاً صغيرة من الارض لا تكفي لمعيشتهم ويعملون موسمياً في صناعة البناء في المدن ٠

٦ ـ تحقق دخل مستمر ومضمون من تأجير المساكن خاصة بسبب عامل ديني معين يمتنع بسببه أصحاب الاموال عن التعامل بالفوائد مما يجعلهم يفضلون هـذا النوع من الموارد ٠ كذلك فان الاقطاعيين وغيرهم من الطفيليين قد اعتادوا على هذا النوع من الموارد التي تأتي بدون عمل ٠

٧ ـ تزايد الهجرة من الريف الى المدينة وما يولده من طلب مستمر على المساكن ٠

٨ ـ تركيز خطة الدولة على اقامة المرافق العامة والانشاءات المدعمة للهيكل الاقتصادي كالطرق والجسور والسدود وأقنية الري والمطارات والموانيء والمباني العامة وغيرها ٠

وقد عرفت صناعة البناء نهضة ملحوظة بشكل خاص أيام الوحدة فقد ارتفعت المساحة الطابقية المرخصة في المنشآت الصناعية والتجارية بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠ بنسبة ٤١٪ كمـا ارتفعت المساحة الطابقية المرخصة لبناء المساكن بنحو ٥١٪ خلال نفس الفترة وقد بيّن تقرير المصرف الدولي للانشاء والتعمير ان الاستثمارات في قطاع المساكن تشـكل ٨٠٪ من مجموع الاستثمارات العمرانية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ وهـذا يدل على أن البناء الاستهلاكي يسير بسرعة أكبر من البناء الانتاجي ٠ ان هذا الميل هو في الحقيقة أكبر

بكثير مما تشير اليه الاحصاءات إن المساكن الريفية لا تحتاج الى ترخيص وهي بالتالي غير محصورة احصائياً كذلك فان كثيراً من المباني السكنية التي تشيد على أطراف المدن تبنى بدون ترخيص على شكل مخالفات ممنوعة قانوناً الا انها تتم باتساع ملحوظ خاصة بواسطة المهاجرين القادمين من الارياف .

وتشير احصاءات الدخل القومي لعام ١٩٥٦ كما هي مبيّنة في نشرات مديرية الاحصاء الى أن قيمة الانتاج في المباني بما فيها المباني غير المرخصة تتوزع كما يلي :

المباني السكنية	
منها مباني ممتازة	٣ر٥ ٪
مباني حديثة أخرى	٠ر٣٤٪
مباني بسيطة	٣ر٢٤٪
مباني مرتجلة	٢ر٢٦٪
المباني التجارية	٣ر٩ ٪
المباني الصناعية	٩ر٠ ٪
	١٠٠٪

ومن هذا البيان يتجلى الحجم الكبير للمباني البسيطة والمرتجلة التي غالباً ما يبنيها ساكنوها بأيديهم . كذلك يتجلى ضعف نصيب الابنية الصناعية .

وليس هذا بالخلل الوحيد في قطاع البناء . ان التوزيع المكاني للمباني والتشييدات يزيد من الهوة بين مستوى المحافظات المتطورة والمحافظات الأقل تطوراً .

وتدل الاحصاءات على أن دمشق وحلب وحمص واللاذقية تستحوذ على ٨٩٪ من المباني التجارية والصناعية وعلى ٩٠٪ من المباني السكنية المرخصة ويتوزع الباقي على المحافظات الاخرى • ان هذه النسبة قد تدل على أن المحافظات الاخرى هي التي يبنى فيها القسم الاكبر من المباني غير المرخصةولكن هذا يؤكد حقيقة التخلف في باقي المحافظات • ان هـذا هو جانب من جوانب الخلل في التناسق بين المستوى الحضاري للمحافظات السورية • على أن هذا الخلل في التوزيع المكاني لا يقتصر على التفاوت بين المحافظات وانما يحمل بين ثناياه تفاوتاً بيّناً ضمن المحافظة الواحدة وبين الاحياء ضمن المدينة الواحدة وتدل الاحصاءات على أن مراكز المحافظات تتطور في هـذا المضمار أسرع من مراكز المرافق الامر الذي يعمق الفوارق بين الريف والمدينة • فلقد تبين أن مراكز المحاقظات تستأثر بنحو ٨٩٪ من المباني الصناعية والتجارية وحوالي ٩٢٪ من المباني السكنية •

وكذلك الامر في مضمار الانشاءات والتشييدات التي تخرج عن مفهوم المباني فان القسم الاعظم منها يتمركز في الاقاليم الاكثر تحضراً كالشريط الممتد بين دمشق وحلب وقد أقيمت السدود على نهر العاصي وسدّت أقنية الري في الغاب وتم اصلاح شبكة الطرق في غربي سـورية وتوسيعها في حين ما زالت المناطق الشرقية تسودها الطرق الترابية ويتم عبور الانهار بالعبارات العائمة أو عبر الجسور الرومانية القديمة في حين أن المناطق الشرقية تفتقر الى الجسور والطرقوالمرافق الاخرى •

أزمة السكن :

على الرغم من التطور السريع الذي عرفه قطاع البناء والتشييد وعلى الرغم من أن النصيب الاكبر من عمليات البناء يستأثر به البناء السكني ، وعلى الرغم من تمركز المباني السكنية في مراكز المحافظات الكبرى يلاحظ بالنسبة لهذه المدن بالذات تناقض عجيب بين واقعين أولهما وجود أزمة سكن خانقة وثانيهما توفر عرض كاف من المساكن للشراء والاستئجار يتيح لاي انسان ، نظرياً على الاقل ، الحصول على المسكن .

وليس هذا بالتناقض المنطقي وانما هو تناقض ذيالكتيكي ينجم عن طبيعة نمط الانتاج السائد وعن الملكية الخاصة للأراضي والعقارات .

فاذا ما تأملنا العلاقات الاجتماعية في مضمار السكن فان الازمة السكنية تتجلى للعيان أزمة خانقة للطبقات الكادحة والواقعة تحت نير الاستغلال كما تتجلى نهضة عمرانية في فن العمارة والترف للطبقات الطفيلية والمستغلة .

وثمة بعض الاقتصاديين الذين ينظرون نظرة سطحية من البرج العاجي للاقتصاد السياسي كالدكتور حلباوي الى الحركة العمرانية في سورية حيث يقول ، (ان المساحات المعمورة في دمشق وحدها قد ارتفعت من ٦٠ ألف متر مربع في عام ١٩٣٨ الى ٢٠٠ ألف متر مربع في عام ١٩٥٠) ، ثم يفسر ذلك (أن ميل الانسان الشرقي لتملك مسكن خاص به ورغبته في تثمير أمواله في المساكن أمر معروف منذ القديم) . غير أن بعض الاقتصاديين الآخرين ومنهم المهندس قضماني لا يرون ذلك وقد كتب في مجلة العمران عن العمال الذين يسكنون مع كامل

أسرهم في غرفةواحدة ويوجد أيضاً منهم من تكون أجرة الغرفة الواحدة غالية بالنسبة لدخلهم فيستأجرون نصف غرفة بحيث أن الغرفة الواحدة التي تضم أسرتين تقسم غالبــاً بستارة مهترئة وفي كثير من الاحيان تؤجر أجزاء مــن الغرف تقاس بالأمتار المربعة بحيث أن المستأجر لا يحصل على أكثر من مساحة تكفيه ليمد عليها فراشه وفي الصيف عندما يأتي العمال الموسميون الى المدينة تؤجر لهم مساحات متواضعة من أرض الدوار أو السطح ، وما أكثر ما تؤدي هذه الشروط المعيشية الى الانهيار الاخلاقي والصحي ٠

ان شروط السكن في سورية وخاصة في المدن الكبرى حيث يعتبر البناء أكثر تطوراً من غيره ، يتجلى في واقع قائم وهو فيض في المباني الفاخرة وافتقار شديد الى المباني المتوسطة والبسيطة وان الازمة السكنية لا يعاني منها الا أولئك الذين يعيشون من الدخل المحدود وهكذا فاننا نجد من جهة المساكن خالية معدة للايجار أو البيع بأثمان باهظة ومن جهة أخرى نجد عدداً ضخماً من الناس الذين ينحشرون في علب السردين ٠ وليس هذا فحسب فكثيراً ما نرى أناساً يستأجرون المساحات الضيقة على أساس ساعات محددة من اليوم بحيث يسكنونها بأسلوب الورديات ٠ ان الحركة العمرانية كانت حركة خاصة بالطبقات الراقية ٠ ان مثل هــذه الظروف لا توجد الا في الشروط الاجتماعية التي يطلق عليها اسم الاقتصاد الحر ، أي حرية المعاناة والألم لبعض الناس والسعادة للبعض الآخر ٠

ان النهضة العمرانية وخاصة في مضمار بناء المساكن قد أدت الى تكوين فئة اجتماعية من الطفيليين تتألف من جماعتين :

١ ـ جماعة المضاربين ، بالعقارات ويتجلى نشاط هؤلاء في مراقبتهم المستمرة لعمليات التوسع في المدن وتنظيم الاحياء حيث يتصلون بالموظفين المسؤولين العارفين بمخططات التنظيم ويعرفون أسرار هذه المخططات قبل أن تعرف من قبل الآخرين ثم يسعون الى شراء الاراضي والعقارات التي سوف يتقرر وقوعها على حافة شارع سيشق أو في منطقة تقرر تجميلها ولا تقع ضمن ما تخصص للمرافق العامة ٠ وما أن يتقرر رسمياً تنفيذ المخططات حتى ترتفع أثمان أراضيهم وعقاراتهم وهكذا فان كل من يعتزم اقامة مبنى جديد يصطدم بهؤلاء الذين يحتكرون هذه الاراضي ٠ ان هذه العلاقات تعيق الاستثمارات في الاعمال الصناعية والتجارية وقطاع الاسكان ٠

٢ ـ ملاك العقارات ، ان هؤلاء الملاك الذين ينحدر أغلبهم من الأسر الاقطاعية لا يختلفون في صفتهم الطفيلية عن الاقطاعيين في الريف حتى لو صغرت المساحات التي هي في ملكيتهم وان الكثيرين منهم يمتلكون الاراضي ولا يعمرونها بانتظار ارتفاع أثمانها التي ترتفع فعلا من سنة الى أخرى ومن المعروف في سورية أن ثمن الارض يشكل ٤٠ ـ ٦٠ ٪ من قيمة المباني الجديدة وهذا عنصر هام من تكلفة البناء يعيق الاستثمارات في هذا القطاع وبالتالي يعتبر سبباً هاماً من أسبا بأزمة السكن ٠

وفي الواقع فان هذه الفئة من ملاكي العقارات في المدن سواء أكانوا من الوارثين الأثرياء أم من المضاربين لا يمكن أن ينظر اليهم الا على أساس كونهم نوعاً من الاقطاعيين غالباً ما يغفل الباحثون عن النظر اليهم على هذا الاساس عند تعرضهم للبحث عن مشكلة الارض والاقطاع ٠

ولقد رافق الحركة العمرانية نشوء فئة واسعة من مالكي العقارات المبنية الذين يعيشون من وراء تأجير مساكنهم دون أن يقوموا بأي عمل منتج ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن نمو العلاقات الدولية للقطر والتوسع في السفارات والقنصليات وزيادة الاجانب المقيمين من خبراء دوليين وغيرهم كل هذا أدى الى وجود عدد من الملاكين يؤجرون الدور المفروشة بمبالغ باهظة للأجانب الذين لا يعرفون قوانين الدولة وحقهم في تخمين الدور غير المفروشة على الاقل • وبالطبع فان الحكومة تغض الطرف عن هذا الموضوع باعتبار هذا المرفق يعتبر من مصادر القطع الاجنبي والموارد السياحية في القطر غير أن الامر يجب أن يعالج بحيث يوضع تشريع معين لامتصاص جزء من هذه الموارد لصالح الخزينة والا تترك هذه الموارد بكاملها لهؤلاء الطفيليين •

ولقد نظم القانون العلاقات بين المؤجر والمستأجر على أساس الحرية في القيمة التأجيرية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الترخيص باقامة البناء الجديد أما البناء الذي يزيد عمره عن هذه المدة فقد أخضعته لحق المستأجر في تخمين العقار والقيمة التأجيرية بحيث لا تزيد عن ٥٪ • ان هذه الفترة المحددة بخمس سنوات هي الحافز الرئيسي لتشييد المباني وعرضها للتأجير ولا شك في أن تحديد هذه الفترة من الحرية سوف يبقى الحل الوحيد الممكن مادام الموضوع متروكاً نهائياً في يد القطاع الخاص وطالما لم تفكر الدولة تفكيراً يذكر لتحمل مسؤولية توفير المساكن لذوي الدخل المحدود • غير أن الملاكين لا يعدمون الوسائل التي تجعلهم يعطلون عملياً المفعول القانوني للنص الذي يسمح للمستأجر بالتخمين •

والأعجب من ذلك كله التناقض الفاضح بين نوعين من التخمين للعقارات المبنية وكلاهما يثبت في وثائق الدولة واحدهما هو التخمين المالي الذي يدفع المالك الضريبة على أساسه وهو عادة منخفض الى درجة مضحكة وتسجل القيمة التخمينية في دوائر المالية ولا يطرأ عليها أي تغير عبر السنوات الطويلة أما النوع الثاني فهو التخمين القضائي عند وجود خلاف بين المؤجر والمستأجر وتراعى فيه القيمة المتزايدة للعقارات نتيجة مرور الزمن واحتكار الاراضي وتثبت هذه القيم في أحكام القضاء التي تحدد قيماً تزيد أحياناً عن عشرة أضعاف القيمة التخمينية التي تحصّل الضرائب أساسها ٠

ولقد طرحت ضغوط ذوي الدخل المحدود على الدولة مشكلة تقع مسؤوليتها تجاههم الامر الذي أدى الى احداث مؤسسة سميت بمؤسسة الاسكان غير أن السنوات التي تلت احداث هذه المؤسسة أثبتت فشل هذه التجربة من عدة نواحي أهمهـا :

١ ـ ان السياسة كانت ترمي الى التمليك لا التأجير وعندما سكن المستفيدون في هذه المساكن امتنع أغلبهم عن الاستمرار في دفع الاقساط لانها بالفعل فوق طاقتهم وكانت النتيجة أن شحت موارد المؤسسة ومنعتها من الاستمرار ٠

٢ ـ ان الاسلوب الذي سارت عليه هذه المؤسسة من تلزيم بناء مبانيها للمتعهدين وذلك بالاسلوب الاداري القديم أفقدها صفة المؤسسة ذات الطابع الاقتصادي وكان عليها أن تشيد المباني بذاتها ٠

٣ ـ ان المباني التي أطلق عليها اسم المساكن الشعبية كانت محدودة جداً ولا تكاد تذكر ولا يمكن القول بأنها أحدثت أي أثر في حل المشكلة ٠

ان خير طريق لحل مشكلة السكن بالنسبة لذوي الدخل المحدود هو اقامة المباني الحكومية وتأجيرها لهم وليس هذا الحل بعسير خاصة وان البلديات والاوقاف تمتلك مساحات هامة من أراضي المدن ، كما ان البلديات تستملك عادة كثيراً من المساحات عندما تخطط لتنظيم أحياء معينة من المدن غير أن الدولة عادة تلجأ الى بيع أملاكها للقطاع الخاص وتزيد بذلك من حدة الازمة السكنية بالاضافة الى ان هذا الطريق يعتبر رجوعاً في علاقات الانتاج الى الوراء وتحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة وهذا أمر معيب بالنسبة لدولة زعمت أنها طرحت الحل الاشتراكي في أواخر عهد الوحدة وقامت ببعض التأميمات التي لا شك في أن لها صفة تقدمية ٠

غير ان الحل الاشتراكي هو الحل المتكامل ومن الواضح أن الحل الذي طرح في فترة الوحدة قد كان جزئياً ومبتوراً وخلّف ثغرات لا حصر لها في النظرية والتطبيق ٠

ان الحل الاشتراكي يتطلب كما سلف القول ان تسير الدولة في اتجاه بناء المساكن وتأجيرها لذوي الدخل المحدود عن طريق مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على أساس الربح والخسارة فتقيم المباني على أراضي ملكية الدولة والبلديات والاوقاف أو في المناطق البعيدة عن مركز المدينة ، وكذلك فمن المفيد التفكير بوضع خطة لاقامة بؤر حضارية في مراكز متوسطة بين القرى المتناثرة تكون مراكز لمدن جديدة تتوزع

توزعاً متكافئاً بين مختلف المناطق • كما ان الحل الاشتراكي يتطلب تشجيع اقامة التعاونيات السكنية حيث يمكن لذوي الدخل المتوسط أن يساهموا في اقامة مساكن يوفرون بها أرباح الملاك العقاريين والمتعهدين كما ان من المفيد الاستفادة من تجارب بعض الاقطار الاشتراكية التي شجعت التعاونيات السكنية لذوي الدخل المحدود عن طريق جعلهم يساهمون بأنفسهم في أعمال البناء وتقدم لهم الدولة الخبرة في التنظيم والتصميم •

وأخيراً فان من الممكن اقامة مصرف عقاري يجمع المدخرات ويساهم في تشجيع العمران لهذه التعاونيات والافراد الذين يريدون بناء مساكن خاصة بهم ومن الطبيعي أن الحل الاشتراكي في هذه الحالة يقضي بألا يسمح بمنح قروض للمتعهدين والمولين في هذا المجال •

علاقات الانتاج :

يقوم نشاط العمران في سورية على أساس العمل اليدوي اجمالا وخاصة في مضمار المباني ولا تستخدم في قطاع البناء الآليات الكبيرة الا في قطاع التشييدات حيث يمتلك بعض المتعهدين والمقاولين الكبار آليات تستخدم في الحفر والردم والصب وما الى ذلك من أعمال التشييد غير أن انتشار هذه الآليات غير كاف وهو يكاد يكون محصوراً في أيدي المقاولين ويندر أن تملك الدولة شيئاً من هذا فالدولة تعمد الى تلزيم مشروعاتها الى المقاولين من القطاع الخاص ولا تنفذ أي مشروع بذاتها • وحتى المؤسسات الجديدة التي أحدثت في عهد الوحدة لجعلها مسؤولة مباشرة عن اقامة المشروعات

الكبرى كمؤسسة المشاريع الكبرى أو مؤسسة انشاء الخط الحديدي بين اللاذقية وحلب والقامشلي ومؤسسة الاسكان لم تفكر بتنفيذ أي مشروع تنفيذاً مباشراً وانما تنصرف على أسلوب الوزارات التقليدية نفسه . وفي مضمار اقامة المباني يندر أن نرى مشروعاً كبيراً فكل المباني في سورية هي من الطراز الصغير الذي يندر أن يتجاوز الاربعة طوابق وفي كل طابق ٢ـ٤ من المساكن في غالب الاحيان فالعملية اذن بالنسبة لمتعهدي المباني هي عملية صغيرة وتكاد تكون غير ملحوظة بل ان الدولة غالباً ما تغفل عن دور أمثال هؤلاء المتعهدين الذين قد يمارسون نشاطهم في أبنية متعددة وفي أمكنة مختلفة بحيث ان صغر حجم المباني لا يمكن أن يعتبر دليلا على صغر حجم رأس المال المستثمر في هذا المضمار .

ويتبين من دراسة الدخل القومي المعدّ في مديرية الاحصاء عن عام ١٩٥٦ ان نسبة الدخل من قيمة الانتاج كبيرة نسبياً وتبلغ نحو ٤٠٪ في حين أن حصة اهتلاك رأس المال لا تتجاوز ٠٫٨٪ وهذا يدل على ضعف استخدام رأس المال الثابت في إقامة المباني أي ضعف الآلات والتجهيزات . أما الباقي وقدره حوالي ٥٩٫٢٪ فهو قيمة المادة الاولية اللازمة للبناء (لا تدخل قيمة الارض في هذه الحسابات بطبيعة الحال) .

فاذا ما درسنا تكوين هذا الدخل الصافي فاننا نجد أن أجور العمال تبلغ ٨٣٪ وحصة المهندس تبلغ حوالي ٣٪ وحصة الممول حوالي ١٤٪ . ان هذه الارقام تدل على أن حصة العمل المأجور تبلغ نحو ستة أضعاف ربح رأس المال ويندر أن نجد مثل هذه النسبة في أية صناعة أو حرفة أخرى

وما هذا الا دليـل على أن العمل اليدوي هو السائد في هـذا القطـاع .

غير أن ثمة ناحية ملفتة للنظر في هذه الاحصاءات وهي ضآلة نسبة الارباح وهناك تناقض يبدو في البيانات الاحصائية يقوم بين النسبةالعالية للبناء من مجموع الاستثمارات الاجمالية وبين ضآلة حصة الدخل في قطـاع البناء من مجموع الدخل القومي ففي حين تقدر نسبة المباني من مجموع الاستثمارات بنحو ٧٠٪ خلال الخمسينات لم يتجاوز نصيب الدخل في هذا القطـاع من الدخل القومي ٤ ـ ٥ ٪ ويبدو أن حل هـذا التناقض يكمن في ان احصاءات الدخل القومي تحسب أرباح المتعهدين الصغار الذين يقومون بالاعمال الجزئية في قطاع البناء وجعلهم من المعلمين الحرفيين بينما تغفل هذهالاحصاءات حساب أرباح المتعهدين الناجمة عن بيع هذه العقارات بعد بنائها فأغلب الظن أن قيمة الانتاج لقطاع البناء هي كلفة البناء وليست قيمته البيعية التي تتضمن أرباحاً غير منظورة ان هذه العمليات تبقى دائماً بعيدة عن أنظار الدولة وليس هناك أي مجال لفرض الضريبة عليها فليس ممول البناء مقيماً في منشأة مسجلة في أي سجل كما انـه لا يعتبر تاجراً يسجل في غرفة التجارة بالاضافة الى انه عندما يقيم البناء لا يسجل هذا العقار على اسمه وانما يتم الفراغ بعد الانتهاء من البناء ولا يتابع أي مسؤول وحتى الجهاز الاحصائي الارباح الناجمة عن عملية الانتاج هذه ولا يدفع الممول أية ضريبة على هذه الارباح في حين انها عملية رأسمالية مائة في المائة وهي أقرب ما تكون للعملية الصناعية وليست عملية تجارية بحتة ذلك لان الممول هو جزء لا يتجزأ من عملية الانتاج الرأسمالية في هذا

وما هذا الا دليـل على أن العمل اليدوي هو السائد في هـذا القطـاع ٠

غير أن ثمة ناحية ملفتة للنظر في هذه الاحصاءات وهي ضآلة نسبة الارباح وهناك تناقض يبدو في البيانات الاحصائية يقوم بين النسبة العالية للبناء من مجموع الاستثمارات الاجمالية وبين ضآلة حصة الدخل في قطـاع البناء من مجموع الدخل القومي ففي حين تقدر نسبة المباني من مجموع الاستثمارات بنحو ٧٠٪ خلال الخمسينات لم يتجاوز نصيب الدخل في هذا القطـاع من الدخل القومي ٤ ـ ٥ ٪ ويبدو أن حل هـذا التناقض يكمن في ان احصاءات الدخل القومي تحسب أرباح المتعهدين الصغار الذين يقومون بالاعمال الجزئية في قطاع البناء وجعلهم من المعلمين الحرفيين بينما تغفل هذه الاحصاءات حساب أرباح المتعهدين الناجمة عن بيع هذه العقارات بعد بنائها فأغلب الظن أن قيمة الانتاج لقطاع البناء هي كلفة البناء وليست قيمته البيعية التي تتضمن أرباحاً غير منظورة ان هذه العمليات تبقى دائماً بعيدة عن أنظار الدولة وليس هناك أي مجال لفرض الضريبة عليها فليس ممول البناء مقيماً في منشأة مسجلة في أي سجل كما انـه لا يعتبر تاجراً يسجل في غرفة التجارة بالاضافة الى انه عندما يقيم البناء لا يسجل هذا العقار على اسمه وانما يتم الفراغ بعد الانتهاء من البناء ولا يتابع أي مسؤول وحتى الجهاز الاحصائي الارباح الناجمة عن عملية الانتاج هذه ولا يدفع الممول أية ضريبة على هذه الارباح في حين انها عملية رأسمالية مائة في المائة وهي أقرب ما تكون للعملية الصناعية وليست عملية تجارية بحتة ذلك لان الممول هو جزء لا يتجزأ من عملية الانتاج الرأسمالية في هذا

القطاع فهو يقودها ، ويوجهها ويبقى على تماس دائم بها؛ وبتعبير أصح فهو يراقب عملية الاستغلال وهذا الاستغلال يمارسه المول تجاه من يطلق عليهم اسم المتعهدين أيضاً غير انهم هم المعلمون الحرفيون في قطاع البناء وهم خاضعون لعملية الاستغلال سواء بسواء ·

ان أهمية هذه الناحية تزداد عندما نعلم أن ٩٠٪ من المساكن في المدن مخصصة للبيع عادة · ومن خلال تقصي بعض الحقائق في سوق العمران تبين أن هؤلاء المولين يحصلون على ربح وسطي لا يقل عن ١٥٪ من القيمة البيعية للمبنى أو المسكن فاذا ما قسنا هذه النسبة على ما تذكره احصاءات الدخل القومي عن قيمة الانتاج في هذا القطاع يمكننا أن نقدر أرباح المتعهدين بحوالي ٢٥ مليون ليرة سورية سنوياً ·

ومن الجدير بالذكر ان دورة رأس المال في قطاع البناء هي في الواقع أسرع بكثير مما قد تبدو للعيان وفي سورية بشكل خاص فمن الملاحظ في سورية أن المساكن تباع أجزاء من المباني بحيث يندر أن نرى مبنى كاملا يملكه انسان واحد وانما يملك كل ساكن فيه شقة واحدة وغالباً ما يسكنه بذاته · وهذا يعني أن المول عندما يعمد الى اقامة مبنى كثيراً ما يبيع المشتري حقاً في المبنى الجديد الذي لم يشيد بعد فيتقاضى منه جزءاً من الثمن وعندما ينجز المسكن يسلّمه اياه ويتقاضى بقية الثمن في حين أن المبنى لم ينجز منه الا الهيكل وبعض المساكن تنجز تباعاً أحدها وراء الآخر وذلك بأموال المشترين أنفسهم حيث يقبض المول من الاول ويكمل للثاني وهكذا على التوالي الامر الذي يدل في خاتمة المطاف على أن رأس المال الاصلي في أي مبنى قد لا يبلغ ١٥٪ من القيمة البيعية لهذا

المبنى في حين أن الارباح من اقامة المبنى قد تبلغ ١٥٪ أيضاً وهذا يعني أن الربح يصل الى ١٠٠٪ من رأس المال في الظروف العادية جداً خاصة وان الفترة اللازمة لاقامة أي مبنى تقل عن السنة الواحدة عادة ومن هنا يبدو سرعة دوران رأس المال ونسبة الربح العالية اذا قيست بالمال المستثمر • ان هـذه النسبة العالية تتيح للممولين الاقتراض من المصارف حيث أن دفع فوائد تتراوح بين ٧ ــ ٩ ٪ يبقى مجزياً بالنسبة لهذه الفوائد العالية ولذلك يمكن القول بأن رأس المال الموظف ، اذا استبعدت منه القروض المستخدمة ربما كان أقل من النسبة المذكورة بكثير • ان هذه الحقيقة تفسر هذا التكالب على العمل بهذا الاسلوب كما انها تفسر كثيراً من المشاكل التي حصلت في عمليات من هذا النوع من أكثر حوادث افلاس أمثال هؤلاء الممولين وهربهم وضياع حقوق الناس الذين دفعوا لهم سلفاً على مساكنهم وهذه أمـور تنجم عن واقع العلاقات الانتاجية والتمويلية في هذا القطاع لان طبيعة العلاقات المتشابكة فيها تغري الممول بتوسيع أعماله الى حد يفوق الى مدى بعيد جداً طاقته التمويلية الاصلية •

أما في قطاع البناء والتشييد فقد عرف القطر منذ الاستقلال حركة عمرانية سريعة اعتمدت على مقالع الاحجار في المناطق الشمالية وعلى الاسمنت في المناطق الجنوبية الا أن أغلب المساكن في الريف هي ذات طبيعة بدائية وتبنى باللبن والطين ولا تعمر طويلاً •

وعلى الرغم من ذلك فان للأبنية الريفية أفضلية كبرى على أبنية المدن وخاصة من الناحية الصحية • ففي المدن تضيق المساحات وتكثر الطبقات كما تعاني المدن أزمة سكنية خانقة

ومن أهم أسباب هذه الازمة ارتفاع أسعار الاراضي التي تصل الى أكثر من ٥٠ ٪ من قيمة البناء الذي يحتاج الى معالجة لحل هذه المشكلة ٠

ومن أهم أسباب أزمة السكن اعتماد البناء في المدن على المواد المستوردة كالحديد للباطون والخشب المنجور ، وكذلك التمديدات الصحية الامر الذي يزيد في تكاليف مباني المدينة خاصة وان أسعار هذه المواد في السوق الدولية ترتفع باستمرار ويشجع المصرف العقاري على الحركة العمرانيـــة بتقديمه القروض لاعمال البناء ٠

أما أعمال البنـــاء والتشييد لاقامة المصانع والمتاجر والمستودعات والطرق والجسور والسدود فتزداد نشاطاً يوماً بعد يوم وتضطر الدولة لتخصيص مواد البناء لها ٠

القسم الثاني ـ قطاع التداول

الباب الأول

النقــل والمواصــلات

يشمل قطاع النقل والمواصلات السكك الحديدية والنقل على الطرق ونشاط الموانيء والمطارات ونقل البترول عبر الأراضي السورية • وسنبحث فيما يلي فروع هذا القطاع •

١ ـ النقل بالسكك الحديدية :

ان السكك الحديدية الموجودة خلال الفترة التي ندرسها في الاراضي السورية قديمة وقــد بنيت قبل انتهاء عهــد الامبراطورية العثمانية وذلك على أســاس ربط أجزاء تلك الامبراطورية بعضها ببعض ولذلك فهي غير منظمة بحيث تخدم أغراض النقل والمواصلات في القطر السوري بحدوده الحالية • وقــد كان لبناء هــذه الخطوط أهدافاً عسكرية أكثر منها اقتصادية كمــا تجلت فيها مطامع الامبرياليين الالمان الذين كانوا متحالفين مع السلطنة العثمانية ولهذا فان الكيان الجغرافي في القطر السوري الحالي الذي قررت الامبريالية حــدوده بمعزل عن أبنائه ، لم يبق من تلك الشبكة القديمة الا أجزاء متقطعة وعلى سبيل المثال فان الخط الممتد من الغرب الى الشرق في شمال سورية ينقطع أحياناً ليدخل في الحدود التركية ثم

يعود ليدخل سورية وهكذا كما ان الخطوط الاخرى في وسط سورية وجنوبها تقف في وسطها حدودنا مع لبنان والاردن ٠

كما ان هذه البقايا من الشبكة على نوعين منها العريض ومنها الضيق ٠ وثمة ٥٤٣ كيلو متراً من الخطوط العريضة و ٣٠١ كيلو متر من الخطوط الضيقة ٠ ومن الجدير بالذكر أن الخطوط العريضة هي جزء من خط الشرق السريع الذي يصل بين برلين وبغداد وتفرعاته ٠ أما الخطوط الضيقة فهي جزء من خط الحجاز القديم الذي دمره الانكليز في الاراضي الحراجية وبقيت أجزاء منه في سورية والاردن ٠ وبغض النظر عن تشتت هذه الشبكة فان أطوالها تعتبر قليلة جداً بالنسبة لمساحة القطر ففي حين توجد في بلجيكا مثلا حوالي ١٦١ كيلو متر من السكك الحديدية لكل ألف كيلو متر مربع والمانيا الديمقراطية ١٥٠ كيلو متر فان حصة سورية أقل من ٥ كيلو مترات في كل ألف كيلو متر مربع وهنا تتجلى المهمة الضخمة الملقاة على عاتق سورية لتطوير اقتصادها في هذا المضمار ٠ وعلى الرغم من ذلك فان للسكك الحديدية أهمية خاصة نظراً لانها جزء من القطاع العام وهنالك مشروع تضمنته الخطة الخمسية الاولى لمد خط حديدي طويل يربط بين ميناء اللاذقية في الغرب ماراً بحلب مركز التجارة الرئيسي للحبوب والاقطان كي يصل الى القامشلي في أقصى الشمال الشرقي في سورية ماراً بأراضي الزراعات الواسعة وبحيث يرتبط مع مشروع الفرات الذي ستقوم عليه حضارة كاملة في المناطق الشرقية غير أن السنوات الطوال قد مرت على انشاء المؤسسة المكلفة بهذا الخط دون أن تقوم بعمل يذكر وعلى الرغم من أن العقد قد وقع مع الاتحاد السوفيتي من أجل ذلك

منذ عـام ١٩٥٧ ٠ أما بالنسبة للخط العريض الذي يشكل جزءاً من خط قطار الشرق السريع بين برلين و بغداد فقد بني بالتعاون مع الالمان قبل الحرب العالمية الاولى وقد دمر جزء منه أثناء تلك الحرب وحين حددت حدود سورية في عام ١٩٢٢ باتفاقية تركية فرنسية كان من المفروض آن يكون الخط الحديدي شمال القطر والواقع بين حلب والقامشلي في الاراضي السورية غير أن الحدود قد وضعت بشكل متداخل بحيث لم يكن الخط عملياً لاحدى الدولتين وقد شكلت في ذلك الحين شركة تركية فرنسية لادارة الخط وبعد الاستقلال تسلمت سورية ادارة الجزء الخاص بها من الخط ولعل هذا الوضع المؤلم هو الذي أجبر سورية على آن تفكر ببناء خط حديث يوازي تقريباً هذا الخط وربما بلغت تكاليفه ٤٠٠ مليون ليرة سورية وما هذا إلا مثال على تخطيط الامبريالية لافقار الشعوب واجبارها على أن تنفق نفقات طائلة لمواجهة ظروف وضعتها الامبريالية فيها ٠

ان أغلبية البضائع التي تنقل على هذا الخط حالياً هي بضائع التجارة العابرة بين تركيا والعراق وتبذل جهود كبرى للاستفادة منه لنقل البضائع السورية وقد نجحت سورية بعد أن تطورت الزراعات في شرق البلاد وارتباط أغلب الحاصلات الزراعية في المنطقة الشرقية بالتصدير عبر حلب في نقل هذه البضـائع حتى حلب بالقطار ثم نقلها بالسـيارات الى مرفأ التصدير غـير أن الصعوبات ما تزال كبيرة بسبب العلاقات السيئة مع تركيا واضطرار القطارات للتوقف عند كل نقطة حدود في الخط المتداخل وتغير قاطراتها حيث تجرها القاطرات التركية في الاراضي التركية والسورية في الاراضي السورية

وما أكثر الحالات التي عاد فيها التجار الى المحطات لنقل بضائعهم بالسيارات بسبب ضياع الوقت وضعف كفاءة الخطوط .
أما الخط الجنوبي العريض فقد بني على أساس امتياز منحته السلطة العثمانية لشركة فرنسية في عام ١٨٥١ لتربط بين بيروت ودمشق كما منح امتياز آخر لبناء خط بين رياق وحماه في عام ١٨٩٥ كما منح امتياز ثالث في عام ١٩١١ لبناء خط يرتبط بخط بغداد الذي يربط بين حمص وطرابلس وقد ظلت هذه القطع المختلفة من الخطوط تدار من قبل الشركات الاجنبية حتى جاء عام ١٩٥٥ وهو بداية مرحلة كانت فيها البورجوازية الوطنية تحكم بمشاركة جزئية مع بعض القوى التقدمية . في هذه الفترة كانت هناك اتجاهات قومية لتعريب رأس المال الاجنبي وقد أممت سورية هذه الخطوط ودفعت التعويضات للشركات بحيث كان هذا التأميم أقرب ما يكون الى الشراء وتنقل على هذا الخط حالياً بضائع التجارة العابرة بين لبنان والعراق وكذلك بعض البضائع التي تنقل بين بيروت ووسط سورية كالسكر الخام المستورد الى معمل سكر حمص .

أما سكة حديد الحجاز فقد بناها السلطان عبد الحميد بحجة تسهيل الحجاج وبغية كسب شعبية لدى المسلمين الا انه كان يخفي وراء ذلك رغبة في مد سيطرته الفعلية على الجزيرة العربية وتسهيل نقل القوات اليها وقد بني هذا الخط بين ١٩٠٣ و ١٩٠٩ بمسافة طولها ١٥١٧ كم وقد دمرت أجزاء من هذا الخط أثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها وخلال الثورة العربية . وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي تبذل لاعادة هذا الخط بعد أن أصبح عربياً بكامله غير أن السعودية تتظاهر برغبتها في ذلك كما وافقت على لجنة مشتركة لاعادة بنائه بين

سورية والاردن والسعودية على أساس تقاسم التكاليف برغم أن الجزء الذي سوف يمدد ويستصلح يقع بكامله في الاراضي السعودية وبالرغم من ذلك فان السعودية تعرقل هذا العمل لانها تخشى أن يكون هذا الخط مجالا لتغلغل القوى التقدمية العربية فيها وخاصة من سورية ٠

ولما كانت ملكية هذا الخط هي على شكل وقف خيري فان الدولة السورية تولته منذ عام ١٩٤٥ ، ويستخدم هذا الخط غالباً للركاب وشحن بعض البضائع الى الاردن ٠

ويستثمر النقل بالسكك الحديدية بخسارة مستمرة لان استخدامها مرتبط بجارات سورية ولأن بعض الاجزاء الواقعة في هـذه البلاد المجاورة تالفة كما ان الوسائل الآلية أصبحت قديمة وبالية يضاف الى ذلك اختلاف عرض السكك وقدمها الامر الذي يؤدي الى بطء السير عليها لدرجة أن بعض المسافات لا يمكن السير عليها بأكثر من ١٢ كم في الساعة ٠

ان جعل هـذه الشبكة قابلة للاستثمار المفيد يجعل من الضروري اصلاحها وتحديثها واقامة عدد من الوصلات وربطها بعضها ببعض بحيث تلائم التوزع الجغرافي لعوامل الانتاج في سورية وعلى سبيل المثال فان المدينتين الكبيرتين دمشق وحلب اللتين تتمركز فيهما الفعاليات الاقتصادية ينعدم بينهما الاتصال بالسكة الحديدية وكذلك فان مرفأ اللاذقية قد أصبح ثغر سورية التجاري وما يزال غير متصل بباقي المناطق الا بطريق السيارات أما المناطق الشرقية فانها اذا استخدمت هذه الشبكة تضطر الى عبور الحدود التركية عدة مرات وعلى الرغم

من ذلك فانها لا تقطع الا جزءاً من الطريق نحو مرفأ الصيدين حيث ينتهي طريقها الى حلب ·

وعلى الرغم من كل هذه العيوب والصعوبات فقد بذلت جهود لا بأس بهـا لزيادة استخدام القطارات في النقل بحيث ازداد ما شحن عليها من بضائع في عـام ١٩٦٠ ثلاث مرات ونصف عما كان عليه في عام ١٩٤٩ وكان ذلك الى حـد ما متوافقاً مع التراجع في نقليات الركاب الذين ازداد استخدامهم للسيارات بسبب البطء الشديد وعدم ملاءمة الخطوط لاحتياجات تنقلات الركاب ·

غير أن هـذا التطور السريع كان يقابله بنفس الوقت انهيار مرير في وسائط النقل والآليات والعربات المستخدمة خـلال الفترة التي ندرسها فبين الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ نقص عدد القاطرات الى النصف وعربات الركاب الى الثلثين والشاحنات الى النصف وكذلك حصل نقص في العربات الاخرى بحيث انخفض مجموع العربات من ٣٣٢٠ الى ١٧٦٠ عربة ولا شك أن ذلك يعود الى تنسيق هذه الآليات دون أن يستعاض عنها بآليات جديدة فاذا ما عرفنا أن الاصلاح في الخطوط لم يكن يجري الا بشكل يسمح فقط بالاستمرار في استخدامها دون اجراء اصلاحات جزئية فان هذا من جهة يفسر الخسائر المستمرة في استثمار هذا المرفق كما انه يشير الى انه سيأتي يوم ليس ببعيد ينتهي فيه هذا المرفق نهائياً اذا لم يتم تدارك أمره · وهكذا فان مشكلة المحافظة على هذا المرفق قد تكون أهم من توسيعه واستكمال نواقصه · وقد رصدت الحكومة في الخطة الخمسية الاولى مبلغ ٤٧٢ مليون ليرة لتجديد هـذا

الخط ولاعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي ومد الخط الحديدي بين اللاذقية وحلب والقامشلي واقامة وصلة بين حمص وطرطوس واقامة خط بين دمشق وحمص غير أن هذه الخطة لم ينفذ منها شيء يذكر خلال الفترة التي ندرسها في هذه الرسالة . وفي رأينا أن الخط المنوي اقامته بين دمشق وحمص يجب أن تعطى له أفضلية أولى لأن دمشق لا تتصل ببقية المحافظات في الشمال والشرق والغرب الا بواسطة طريق للسيارات شديد الازدحام أما خط اللاذقية حلب القامشلي وخط طرطوس حمص فسيكون لهما فائدة كبرى في ربط المزارع الواسعة في شرق البلاد مع البحر الابيض المتوسط وربط البحر الابيض المتوسط بالعراق للاستفادة من الترانزيت العراقي وقد وضعت الخطة على أساس رصد القسم الاكبر من الاعتماد ، أي حوالي ٤٠٠ مليون ليرة سورية لهذين المشروعين وعلى أساس انجازهما بمعونة الاتحاد السوفيتي في حوالي عام ١٩٦٦ ولكن ذلك لم يتحقق . غير انه يمكن القول بأن خط طرطوس حمص يمكن أن يعتبر امتداداً لسياسة البورجوازية السورية التي عزمت على اقامة مرفأ في طرطوس وربطه بالداخل عن طريق سكة الحديد وذلك استمرار في سياسة منافسة لبنان والاقلال من أهمية مرفأ بيروت الذي تستخدمه كل من العراق والاردن وسورية أيضاً في استيراد بضائعها عن طريقه ولا شك في أن هذه السياسة كان لها ما يسوغها عند اقامة مرفأ اللاذقية ووضع حد لتحكم بورجوازية الكومبرادور في لبنان بالبضاعة السورية غير ان متابعة السير في هذا الاتجاه يعتبر مبالغة في

تصعيد الحرب الاقتصادية بين البورجوازيتين بشكل لن يكون لصالح العرب خاصة وان هناك سكة حديدية تصل بين ميناء طرابلس في لبنان وبين حمص ولا تحتاج الا لبعض الاصلاحات ومن الضروري الاخذ بعين الاعتبار ان سكان طرابلس كانت قلوبهم وما زالت مع سورية وقد تجلى ذلك في شتى المناسبات. ان من المفيد أن يبنى الاقتصاد في سورية بشكل يتلاءم مع طبيعة تركيبه الا أن المصالح الضيقة والاقليمية للبورجوازية المحلية يجب أن تستبعد من الصورة فسورية لا يمكن فصلها عن العالم العربي ولا يمكن أن يجري اعمارها على هذا الاساس ويجب ألا نغفل عن ضرورة الاخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي العربي وضرورة تعميقه .

٢ ـ النقل بالطرق البرية :

لقد أدى النمو السريع في الانتاج الزراعي والصناعي الى تزايد الحاجة بشكل متصاعد الى وسائط النقل البرية ولا شك في أن ضعف امكانات النقل بالسكة الحديدية قد أدى الى الاعتماد وبصورة رئيسية على النقل بالسيارات فقد تضاعف عدد السيارات بين عام ١٩٥٣ و ١٩٥٩ وخاصة الشاحنات حيث ارتفع عددها من ٤٧٤٢ في عام ١٩٥٣ الى ١٢٧٧٨ شاحنة في عام ١٩٦٣ .

وقد تطورت وسائط النقل بالطرق البرية كما يلي :

	١٩٥٠	١٩٦٣
السيارات التاكسي	٨١٣	١٤٥٠
السيارات الخاصة السياحية	٣٣٣١	٢١٦٤٥
الباصات العمومية	١٠٧١	١٥٨٢
الباصات الخاصة السياحية	٥٧	٢٦٧
سيارات الشحن العمومية	٢٦٣٠	٤٨٨٠
سيارات الشحن الخصوصية	١٦٥٥	٧٨٩٨

ويلاحظ في هذه الزيادات الكبرى ارتفاع مذهل في عدد السيارات السياحية الخاصة غير أن هذا الامر وان كان يدل على ارتفاع مستوى المعيشة لدى قسم متزايد من السكان من الفئات الثرية الا أن ما يسوغه أيضاً هو أن قسماً كبيراً من هذه السيارات تستخدم عملياً للنقل العمومي على شكل سيارات نقل / تاكسي / في المدن وما بين المدن ولا ريب في أن هـذا الاسلوب في مخالفة القانون كان منتشراً الى حد بعيد .

أما بناء الطرق فقد عرف أيضاً نهضة كبيرة وقـد ظلت الطرق حتى عام ١٨٦٣ طرقاً ترابية وفي العام المذكور بنيت أول طريق بين دمشق وبيروت لعربات تجرها الخيل وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى كان في سورية مالا يزيد عن ٣٠٠ كيلو متر فقط من الطرق المعبدة أما استخدام الاسفلت في الطرق فلم يبدأ الا في عام ١٩٢٨ .

وعندما بدأت الحرب العالمية الاولى كان لا يوجد في سورية أكثر من ٤٠٠ كيلو متر من الطرق الاسفلتية ارتفعت في نهاية الحرب الى ١٦٤٤ كيلو متر وقد ساهم في هذه الزيادة وجود الغايات العسكرية لدى القوات المحتلة وخلال الفترة بين نهاية

الحرب العالمية الاولى ونهاية عام ١٩٦٢ ارتفع طول الطرق الاسفلتية من ١٦٤٤ كيلو متر الى ٤٧٦٣ كيلو متر أي بمعدل قدره حوالي ١٨٥ كيلو متر سنوياً • ويدل هذا التوسع على تطور السوق الداخلية وعلى تزايد الاستفادة من موقع سورية الجغرافي باعتبارها عقدة ترانزيت دولية •

ويعود هذا التطور السريع في وسائط النقل والطرق الاسفلتية الى أن الاستثمارات اللازمة في النقل بالطرق أقل بكثير منها بالنقل في السكك الحديدية على الرغم من أن اهتلاكها أكبر وأسرع وان صيانتها تكلف على المدى البعيد أكثر من النقل بالقطارات • وقد قابل نمو الطرق الاسفلتية تراجع في الطرق المعبدة لان قسماً كبيراً من هذه الطرق يجري تغطيتها بالاسفلت تدريجياً بالاضافة الى شق طرق جديدة ، والملاحظ أن أغلب الطرق ترتفع بنفس الوقت في نفس المستوى فالطرق الترابية تعبد كما أن المعبدة تتحول الى اسفلتية •

ولا شك في أن البورجوازية الوطنية كانت تسعى دائماً الى تحميل الحكومة نفقات اقامة الطرق ليخف عليها تكاليف الانتاج لان تحسن الطرق يزيد في دخلها عن طريق تخفيض تكاليفها وعلى حساب الشعب بأكمله ولكن من ناحية أخرى كان للهجرة من الريف إلى المدينة أثر كبير في سعي الحكومة الى تشغيل العاطلين عن العمل من القادمين من الارياف كما صرح بذلك وزير المواصلات في عام ١٩٦٠ فأشار الى أن المشتغلين في انشاء الطرق قد ارتفع الى حوالي ٣٠ ألف مشتغلاً •

وعلى الرغم من هذا التطور السريع نسبياً في أطوال الطرق فان مستواها وتناسبها في المساحة يبقى متخلفاً اذا ما قيس

بالاقطار المتطورة فاننا اذا حسبنا جميع الطرق الاسفلتية والمعبدة والطرق الترابية الصالحة للسير خلال كافة فصول السنة فاننا لا نجدها تصل عام ١٩٦٣ أكثر من ٧٦٠٠ كيلو متر أي حوالي ٤١ كيلو متر في كل ألف كيلو متر مربع أي أقل من العشر بالقياس الى أوربا ويعود هذا الوضع المتخلف الى أسباب كثيرة أهمها ان مراكز الحضارة في سورية متباعدة فيما بينها كثيراً ولا يكاد يفصل بينها سوى القرى المتناثرة بحيث يكون هناك امتداد حضاري يسمح بتشعب هذه الطرق عند وجودها ولا شك في أن هذا القصور في مد الطرق يؤدي بدوره الى ضعف تطور السوق الداخلية وهذا هو السبب فيما نلاحظ من التفاوت الكبير في أسعار المواد بين مدينة وأخرى .

ولا شك في أن الضغوط الامبريالية على سورية وجعلها في مواجهة عدو خطير قد جعلها تنفق الكثير من الاموال من أجل بناء الجيش الوطني الامر الذي يحجب هذه الاموال عن تنمية الاقتصاد ، ويضاف الى ضعف القدرة التمويلية ان قسماً كبيراً منها يضيع في أرباح المتعهدين وأكثرهم يغش حتى في موادها ومواصفاتها وكمياتها بحيث تجد الطريق الذي ينتهي تشييده غالباً يعود فيهترىء بسرعة وكأنه لم يجر عمل عليه .

ويلاحظ بالنسبة لانتشار الطرق خلال المحافظات وجود تباين واضح بين المسافات ونسبتها من المساحة وفي حين ترتفع النسبة الى حوالي ٢٧٢ كيلو متر لكل ألف كيلو متر مربع في محافظة اللاذقية بسبب كثافتها السكانية المرتفعة نجد هذه النسبة تنخفض الى ١٢ كيلو متر فقط في حمص التي تضم جزءاً كبيراً من البادية السورية أما دمشق فتصل فيها كثافة

الطرق الى حوالي ٦٣ كيلو متر وحلب الى ٥٥ كيلو متر وهذا ما يعادل ضعف متوسط القطر تقريباً ٠

ومن الملاحظ أن الانسان كلما سار باتجاه الشرق كلما واجـه التخلف في الطرق يزداد ، وكثيراً ما تغش احصاءات الباحثين في هذا المضمار فاذا كانت مسافة طويلة من الطرق مخربة في بعض المواضـع فانها تصبح معطلة بكاملها وكأنها غير موجودة ومن المعروف بالنسبة للطرق التي تصل بين المحافظات الشرقية وحلب سيئة للغايـة وكثيراً ما تتخرب في الشتاء وتتعرض للطوفان كما ان الشاحنات الحديثة هي أضخم مما تتحمله الطريق ٠

ان سوء أوضاع الطرقات مع تباعد المسافات يؤدي الى ارتفاع نسبة كلفة الشحن من القيمة العامة للبضائع وتقدر تكاليف الشحن بحوالي ٣٣٪ من قيمة الشعير المصدر و ٢٠٪ من صادرات القمح التي تنقل من الجزيرة الى اللاذقية ويزيد من هذه التكاليف أن اتجاه سير قوافل السيارات هـو اتجاه واحد على الغالب حيث تنقل الصادرات من المحافظات الشمالية غالباً الى المرفأ وغالباً ما تعود فارغة ويعود السبب في ذلك الى الضعف الشديد للكثافة الانتاجيـة في المحافظات الشرقية فهي محافظات منتجة وغير مستهلكة وهذا يؤدي الى أن الشاحنات تتقاضى عملياً ضعف القيمة أو انها ستتقاضى نصف القيمة فيما لو سار الشحن في اتجاهين ٠ وقد أدى الميل العام لانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية في السوق العالمية وارتفاع تكاليف الشحن الى أن المزارعين والفلاحين غالباً ما يبيعون محاصيلهم للتجار في المزرعة ذاتها ويبقون تحت رحمة

هؤلاء التجار يتحكمون في أسعارها . ان هذا الامر كثيراً ما أدى الى تلف البضاعة في أماكن انتاجها ولا شك في أن هذا الوضع يؤدي أيضاً الى جعل الفلاحين يزرعون للاستهلاك الذاتي أكثر مما يزرعون للسوق وهذا ما يعيق تطور السوق الداخلية كما ان هذا الوضع يزيد من التفاوت في الريع التفاضلي للأراضي حسب قربها أو بعدها من الاسواق . ولا شك في أن هذه المشكلة تزداد حدة في سنوات الخصب لان مشكلة النقل مع انخفاض الاسعار نتيجة زيادة الانتاج أمر يتعلق بالمزارعين ففرحهم بجودة الموسم يتحول الى عكسه بسبب مشكلة النقل واذا ما كان المزارع الكبير قادراً على حل هذه المشكلة فان المزارع الصغير والفلاح يعاني من ذلك أشد الضيق لانه لا يجد أحداً من التجار يهتم بمحاصيله اذ ينصرف الجميع الى عقد الصفقات الكبيرة حاصلين بذلك على تنازلات أكثر .

٣ ـ الملاحة الداخلية :

بالرغم من أن سورية تملك أنهاراً هامة وكثيرة وعدداً من البحيرات فان الحديث عن الملاحة الداخلية فيها يكاد يكون معدوماً ويقتصر على العبارات التي تحل محل الجسور وعلى بعض زوارق الصيد البسيطة ولا شك في أن هذه الامكانات موجودة ولكن لم يفكر فيها أحد ولعل من المجدي التفكير في استخدام نهر الفرات والخابور وغيرهما في نقل البضائع بين سورية والعراق وكذلك يمكن الاستفادة من الانهار الاخرى في الملاحة الداخلية اذا ماطورت صناعة السفن ولو بأسلوب بدائي كما ان من الممكن تطوير السياحة في الانهار والبحيرات السورية وتنظيم الرحلات السياحية والنزهات

٤ ـ الموانيء :

كانت سورية تملك ميناء عظيماً استولت عليه تركيا بمساعدة الفرنسيين هو ميناء الاسكندرون وبعد أن فصلت لبنان عن سورية لم يبق لسورية من الساحل السوري الطبيعي الذي يبلغ طوله ٢٢٧٤ كيلو متراً الا ١٧٣ كيلو متراً فقط ولم يكن على هذه المسافة الا موانيء صيد هي اللاذقية وجبلة وطرطوس وبانياس والميناء الصغير في جزيرة أرواد . ولذلك فقد اعتمدت سورية على ميناء بيروت في لبنان كما خصص ميناء بانياس لنقل البترول العراقي ، وقد نشأ ميناء اللاذقية في أوائل الخمسينيات بعد الانفصال الجمركي عن لبنان بحيث أصبح حوالي أكثر من نصف التجارة الخارجية البحرية تمر من خلاله غير أن استخدامه للتصدير أكثر منه للاستيراد وذلك لقربه من المناطق الشمالية التي تأتي منها المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير وعلى هذا فان حوالي ٩٠٪ من صادرات سورية المارة بالمتوسط تمر به في حين أن الاستيراد ما يزال يعتمد على ميناء بيروت بنسبة ٥٠٪ تقريباً وذلك لقربه من دمشق في جنوب سورية وقد بني مرفأ اللاذقية برأسمال ساهمت فيه الدولة بنسبة ٩٠٪ بما قيمته حوالي ١٩ مليون ليرة سورية ثم ارتفعت حصة الدولة الى حوالي ٥٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٩ وقد تم في هذا العام اضافة رصيف للركاب .

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ ارتفع حجم البضائع المارة به من ٥١١ ألف طن الى ١٫٣ مليون طن .

كذلك فقد وضعت خطة لاقامة مرفأ في طرطوس ولا شك

في انــه سيكون من أغلى مرافىء العالم في تكلفة بنائه وذلك لعدم ملائمة الشروط الطبيعية · ان ما قلناه بشأن خط الحديد بين طرطوس وحمص ينطبق أكثر على مرفأ طرطوس وقــد كان يحسم تخصيص هــذه المبالغ الطائلة التي رصدت لهذا المرفأ الى مشروعات أكثر فائدة وريعية ·

٥ ـ نقل البترول عبر الأراضي السورية :

يمر البترول العراقي الذي تملكه شركة نفط العراق عبر سورية منذ عام ١٩٣٤ وهو ينقل الى بانياس على البحر المتوسط وكذلك الى ميناء طرابلس في لبنان ويمر النفط عبر أنابيب كان القصد منها اختصار المسافة بين الخليج العربي والبحر المتوسط ·

ومنذ عام ١٩٤٩ يمر في سورية البترول السعودي الذي تملكه شركة أرامكو الامريكية وتملك الانابيب شركة التابلاين التي كانت بين من كانوا من وراء انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ لتوقيع هذا العقد الذي كانت الجماهير السورية ضده ولم تتجرأ الحكومة على توقيعه قبل الانقلاب · وتنص هذه الاتفاقات بين سورية وهــذه الشركات على تقاس الارباح الناجمة عن اختصار الطريق ، وقد ارتفعت كمية البترول العابرة في الاراضي السورية خلال الفترة بين ١٩٥٤و١٩٦٠ من ١٧ الى ٢٤ مليون طن طويل الى بانياس ·

وفي عام ١٩٥٦ عندما شن العدوان الثلاثي على مصر فجر الوطنيون في سورية هذه الانابيب تعبيراً عن التضامن مع الشعب المصري ، الا أن أنابيب التابلاين لــم تمس نظراً لوقوف أمريكا ضــد بريطانيا وفرنسا واسرائيل في ذلك

العدوان . ان موارد النفط تشكل جزءاً كبيراً من موارد الموازنة في سورية وقد ارتفعت نسبة مساهمتها من حوالي ٦٪ في عام ١٩٥٣ الى حوالي ٢٢٪ في عام ١٩٦١ وقد تخلل هذه الفترة ارتفاع في العائدات نتيجة للمفاوضات التي تمت في عام ١٩٥٦ بعد أن نبهت القوى التقدمية الوطنية الى ما يلحق سورية من غبن في هذه الاتفاقات وكشف أساليب الخداع التي كانت تمارسها شركة نفط العراق تجاه سورية وقد دلت الدراسات التي قدمتها القوى التقدمية والحسابات التي تضمنتها المقارنة بين سعر الطن في ميناء التنورة وقدره ٢ر٠٨ دولار وتكاليف الشحن النظرية حول الجزيرة العربية وعبر قناة السويس بما في ذلك رسوم القناة والبالغة ٠ر٨٤ دولار للطن ، دلت على الغبن الذي يلحق سورية ففي حين أن قيمة الطن يجب أن تحسب على أساس ٢ر٩٢ دولار في البحر المتوسط فانها تباع ب ٢ر٤٥ دولار للطن وليس هذا تنازلا من الشركات التي تدير الخطوط وانما لان هذه الشركات هي في الواقع فروع للشركات الأم التي تملك امتياز البترول في مواقع انتاجه وعلى هذا الاساس فان فارق قيمة النقل البالغ ٠ر٨٤ دولار يحسب على انه ٠ر٣٧ دولار للطن تحسم منه أيضاً تكاليف النقل الامر الذي يؤدي الى غبن الاقطار العربية حوالي ٧٥ مليون دولار سنوياً أي حوالي ٣٧٠ مليون ليرة سورية وهذا معناه أن سورية تحصل على أقل من نصف ما تستحق . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في عام ١٩٥٦ فان المفاوضات لم تؤد الا الى زيادات طفيفة في العائدات ولم تحصل سورية الا على جزء منها خاصة وان الحكومة لم تفاوض من مواقع القوة في ذلك الجو السياسي العاصف في تلك الاثناء .

وعلى الرغم من أن هذه العائدات تشكل مورداً كبيراً للخزينة فانها تستخدم للانفاق العادي للحكومة ولم يخصص منها جزء للتنمية كما انها تشكل قسماً كبيراً من موارد القطع لسورية وتغطي القسم الاعظم من عجز الميزان التجاري ، وهذا معناه انها توضع تحت تصرف القطاع الخاص المستورد للسلع ٠

٦ - الجسور :

ان نهر الفرات وهو أعظم أنهار سورية يسير حوالي ٦٧٦ كيلو متراً في الاراضي السورية بعرض يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ متر ولا يصادف المرء على هذا النهر العظيم سوى جسرين أحدهما يقع على مسافة ٢٦٠ كيلو متر من الاراضي التركية والآخر في دير الزور على مسافة ١٣٠ كيلو متر من الجسر الاول ٠ وقد بني الجسر الاول في الرقة لاهداف عسكرية مؤقتة من قبل الانكليز في عام ١٩٤٢ ثم دمره الفيضان في عام ١٩٥٧ فأصلحه الجيش السوري في عام ١٩٥٩ ، ويتم عن هذا الطريق نقل كل المبادلات التجارية بين الجزيرة وباقي أنحاء سورية وغالباً ما يكون هناك انتظار ساعات طوال لكل عبور ٠ أما جسر دير الزور فقد بني في عام ١٩٢٩ وهو جسر معلق لا يزيد عرضه على أمتار ولا يتحمل أكثر من ١٢ طن ٠ أما على نهر الخابور الذي يبلغ طوله ٣٠٠ كيلو متر بعرض يتراوح بين ٥٠ - ٨٠ متراً وهو نهر سوري بأكمله يسير عبر محافظة الجزيرة فليس عليه سوى جسرين ضعيفين للسكة الحديدية وجسر متهالك قديم عند نبع النهر وهناك جسر رابع دمّر أثناء الحرب ٠

أما على نهر العاصي الذي يمتد ٣٢٥ كيلو متراً في سورية فليس عليه سوى جسر قديم في مدينة جسر الشغور يعود الى عهد الرومان غير أن سد الرستن وسد محردة اللذين بنيا في أوائل الستينات يمكن أن ينظر اليهما جسرين هامين وخاصة أولهما الذي حل محل جسر روماني قديم في مدينة الرستن ٠

وباختصار فان ثمة ١٣ نهراً كبيراً أو صغيراً في سورية يبلغ مجموع أطوالها حوالي ٢١٥٤ كيلو متراً تفصل المناطق الجغرافية عن بعضها وليس هناك من مجال لارتباط هذه المناطق الا بجسور ضعيفة وضيقة الاحتمال فاذا ما أضفنا الى ذلك وجود عدد من الوديان والمخاضات التي قد تتمكن وسائط النقل من عبورها في فترات الجفاف فانها تمتليء بالماء شتاء٠ أدركنا المشكلة ٠

ونظراً لوجود هذه المشكلة ومشكلة سوء الطرق فقد ازدهرت صناعة النقل بالسيارات فنسبة الارباح تتجاوز ثلث الواردات كما بينت ذلك احصاءات الدخل القومي في عام ١٩٥٦ فقد قدرت واردات سيارات الشحن بحوالي ١٢٣ مليون ليرة سورية كان منها أكثر من ٤١ مليون أرباحاً صافية وهو مبلغ يعادل قيمة ألف سيارة شاحنة بأسعار تلك الايام أي حوالي سدس عدد السيارات الشاحنة الموجودة في ذلك العام ، فاذا ما عرفنا أن عدد الشاحنات يتزايد بنحو ١٠٠٠ شاحنة سنوياً يمكننا أن نستنتج أن هذه الزيادات تنبع تقريباً من الارباح خاصة اذا عرفنا أن مالك الشاحنة لم يكن بحاجة الى أن يدفع أكثر من ١٠٪ من قيمتها ويدفع الباقي من مردودها٠

٧ ـ الطيران :

يعتبر مطار دمشق مطاراً من الدرجة الثانية بين مطارات

العالم أما مطار حلب فهو من الدرجة الثالثة ، ولا يستخدم للطيران الدولي الا نادراً وهناك مطارات صغيرة في القامشلي ودير الزور وتدمر وحميميم قرب اللاذقية تستخدم للطيران الداخلي بطيارات قديمة وقد عرفت ميزانية شركة الطيران السورية عجزاً مستمراً ولقد أصبحت أوضاع المطارات والطائرات في سورية متخلفة الى حد لا يتناسب مع مكانة سورية الدولية وأهميتها وقد كان من الواضح خلال الفترة التي ندرسها وجود حاجة ملحة الى مطار دولي في دمشق من الدرجة الاولى يسمح بهبوط الطائرات الضخمة[1] ، وكذلك كانت الحاجة واضحة الى امتلاك بعض الطائرات النفاثة حيث لم يبق من الدول المتقدمة أو المتخلفة دولة لا تمتلك أسطولا كبيراً من الطائرات .

٨ - النقل البحري :

ان الصادرات المارة عن طريق البحر والواردات ما تزال تنقل بالبواخر الاجنبية ولا تملك سورية أية سفينة لنقل بضائعها وقد أحدثت مؤسسة للنقل البحري خطط لها أن تبدأ بتنسيق عمليات الاستيراد والتصدير بحيث تنقل البضائع السورية على اختلاف مالكيها بشحنات كبيرة ، الامر الذي يخفف من تكاليف الشحن هذا على أمل أن تتمكن هذه المؤسسة بالتدريج من امتلاك بعض السفن غير ان هذا الامر لم يتم على الاطلاق وبقيت سورية لا تمتلك سوى بعض السفن الشراعية وزوارق الصيد ولا شك في أن حجم التجارة الخارجية السورية يستحق أن تمتلك سورية بعض البواخر .

---

(١) ومن الجدير بالذكر انه قد تم في عام / ١٩٧ / بناء مطار دولي في دمشق يسمح بهبوط الطائرات الضخمة ولا يزال العمل مستمراً فيه حتى اليوم .

وأخيراً اذا نظرنا الى قطاع النقل والمواصلات نجد أنه قد عرف نشاطاً قوياً نتيجة ازدياد الانتاج والحاجة الى وسائل نقل اضافية ولكن على الرغم من ذلك نجد من مظاهر تخلفه :

١ ـ ضعف الاعتماد على السكك الحديدية التي أصبحت لدينا بالية وقديمة وتبذل الدولة الآن جهوداً جبارة لمد خطوط سكك حديدية جديدة واصلاح القديمة وتزويدها بعربات وقاطرات جديدة ٠

٢ ـ ضعف شبكة المواصلات البرية وخاصة الطرق المزفتة وتآكل أكثرها ٠

٣ ـ ضعف اسطولنا البري من سيارات شاحنة وباصات فأكثرها قديم ويكلف قطع تبديل غالية ٠

٤ ـ عدم وجود أسطول بحري تجاري في ملكية القطر السوري واعتمادنا على السفن الاجنبية في الاستيراد والتصدير ٠

٥ ـ ضعف تطور الملاحة الداخلية على الانهار والبحيرات الصالحة للملاحة ٠

٦ ـ وجود عدد قليل جداً من الجسور في المناطق الشرقية الامر الذي يؤدي الى توقفات مؤقتة في المواصلات بين الجزيرة والمنطقة الشرقية بالاضافة الى اطالة المسافات في أحيان كثيرة ٠

وقد تعرض المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار لهذا القطاع وأقر ضرورة رفع مستوى الطرق الحالية بحيث تصبح على درجة كبيرة من الكفاءة الفنية وتكفل أقصى درجة من الأمان والسلامة وراحة الركاب والسرعة كما أكد ضرورة زيادة

أطوال الطرق المعبدة لتغطي حاجات البلاد من الخدمات ولسد احتياجات حركة المرور ولتساير التطور الاقتصادي ومشاريع خطة التنمية وأيضاً ضرورة تنفيذ مشروع كامل المطرق الريفية يتم بموجبه ربط جميـــع القرى والارياف بالطرق الرئيسية لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية وكذلك رفع مستوى الفنيين والافراد الذين يعملون في صناعة الطرق من الوجهتين العلمية والفنية وانجاز مشروع الخط الحديدي بين اللاذقية والقامشلي وتحسين وتطوير الشبكة القائمة واكمال جسري دير الزور والرقة وانشاء جسري قره قوزان والميادين وانشاء جسور على الخابور والعاصي ونهر الكبير الشمالي وانشاء مراكز لمراقبة حمولة المركبات وتزويدها بالآلات اللازمة لضبط الحمولة ولمنـــع المخالفات وأيضاً تعديل التشريعات المتعلقة بالمواصلات وتنظيم السير بما يكفل سلامة المواطنين • وتعميم شبكات الاتصال الهاتفي الآلي بين المدن والارياف وتطوير النقل الجوي في الداخل والخارج وزيـــادة الاهتمام بشؤون النقل البحري •

الباب الثاني

التجـــارة

التجارة الخارجية : تشير احصاءات التجارة الخارجية الى أن حركة الاستيراد والتصدير خلال الفترة التي ندرسها قد تطورت تطوراً كبيراً • وفي الحقيقة لا يمكن معرفة أية معلومات عن تجارة سورية الخارجية قبل عـــام ١٩٥١ حيث كانت سورية ولبنان تشكلان وحدة جمركية وكانت مستورداتهما وصادراتهما مندمجة معاً ولذلك فسنقتصر في هذه الدراسة على الفترة بين الاعوام ١٩٥١ ـ ١٩٦٣ •

الصـــادرات : ارتفعت قيمة الصادرات السورية من حوالي ٢٧٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى ٧٢١ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ غير أن هذه القفزة الكبيرة لم تكن في الواقع مستمرة في الارتفاع تدريجياً وانمـــا كان الاستمرار في الارتفاع من أول الفترة حتى عام ١٩٥٧ حيث وصلت قيمة الصادرات الى ٥٤٨ مليون ليرة سورية ثم عادت الى الانخفاض التدريجي حتى وصلت الى نحو ٣٩٥ مليون ليرة سورية فقط في عام ١٩٦١ وهو مستوى يقارب عام ١٩٥٣ أي قبل ثماني سنوات ويعود ذلك الى الموسم الزراعي السيء خـــلال فترة سنوات الجفاف الاربعة وبعد ذلك حدثت القفزة في عام ١٩٦٢ بسبب الموسم الزراعي الذي لم تعرف البلاد مثيلاً له من قبل

ثم استمرت حركة الصادرات بنفس القوة في عـام ١٩٦٣ ويعود ذلك الى أن موسم القطن للسنة السابقة يصدر عادة في مطلع كل سنة تالية • ان هذا الاتجاه في تزايد قيمة الصادرات بغض النظر عن تراجع سنوات الجفاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانتاج المحلي وتكّون فوائض منه للتصدير غير ان هـذه الزيادةفيالقيمة لا تسير في نفس التناسب مع ازدياد الكميات• ففي الوقت الذي زادت فيه القيمة بحوالي مرتين ونصفخلال الفترة التيندرسها ازدادت الكمية المصدرة بحوالي ست مرات وهذا يدل على انخفاض الاسعار العالمية للمواد المصدرة بحيث أن الزيادات الحقيقية في الكمية لم يكنْ هناك ما يقابلها من زيادة بنفس النسبة •

ان هذا يدل على أن مشكلة سورية الاقتصادية ليست في الانتاجوحده وانما في الأسعار العالميةبشكل خاص فاذا ما ازداد الانتاج في سنة من السنوات فلا يعني هذا بالضرورة ازدياد الرخاء بنفس النسبة لان قسماً كبيراً من الحاصلات الزراعية السورية مخصص للتصدير فاذا ما كانت حصيلة الصادرات نتيجة انخفاض الاسعار العالمية ـ قليلة فان هـذا يؤدي الى وضع تكون فيه البلاد كما لو كانت قد عانت من سوء فيالموسم الزراعي • وتلاحظ هـذه الظاهرة بشكل خاص بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ففي الوقت الذي صدرت سورية فيه حوالي ١ر٠٥٧ مليون طن بقيمة ٤٦٦ مليون ليرة في عـام ١٩٥٤ انخفض التصدير من حيث الكمية في العالم التالي الى أقل من النصف أي حوالي ٤٦٥ ألف طن بينما حصلت سـورية على قيمة لهذه الصادرات أكثر من قيمة صادرات السنة السابقة أي حوالي ٤٧٤ مليون ليرة سورية وعلى الرغم من أن وحدة

الكمية وهي الطن في هذه الحالة لا تعبر تعبيراً كاملا عن طبيعة المواد المصدرة نظراً لاختلاف الحاصلات فيما بينها الا أننا يمكن أن نأخذ بها مع شيء من الاطمئنان نظراً لأن غالبية الصادرات السورية هي من الحاصلات الزراعية كما أن تركيب الصادرات لا يتغير بسرعة من عام الى آخر • وعلى أية حال فان ما لاحظناه بالنسبة لعام ١٩٥٥ من انخفاض في الصادرات وهي سنة كانت في الحقيقة موسم زراعي سيء فان ارتفاع الأسعار العالمية في ذلك العام لم يجعل أثر سوء الموسم كبيراً بالنسبة لها • وتواجهنا صورة معاكسة في عام ١٩٦٢ فعلا حيث وصلت الصادرات الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العام الذي قبله في حين ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٥٥٪ وقد كان يمكن اذن لسورية أن تثرى كثيراً في ما لو حافظت الأسعار على مستواها في ذلك العام • ان انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية أثناء جودة المواسم مع ارتفاع تكلفة النقل نتيجة الضغط على وسائط المواصلات يطفيء في غالب الأحيان قسماً كبيراً من المردود الاقتصادي وجودة المواسم • فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المصدرين لا يتنازلون عن حصتهم من الارباح في التصدير نستطيع أن نستنتج أن مردود انخفاض الاسعار العالمية يعود على الفلاح بالدرجة الاولى الذي يبقى في خاتمة المطاف لا يكاد يشبع لقمة العيش مهما تحسن انتاجه •

وقد أشارت تقارير المؤتمرات الدولية للتجارة الخارجية الى الميل العالمي نحو انخفاض أسعار المواد الزراعية في العالم وهي عادة صادرات الاقطار النامية وكذلك الى ارتفاع أسعار السلع الصناعية وخاصة الآلات وهي عادة واردات الاقطار

النامية من الاقطار المتقدمة • ان سورية تعاني من اثر الاسعار العالمية معاناة كبيرة وتفقد قسماً كبيراً من دخلها القومي بحيث يذهب فريسة لأطماع المحتكرين في السوق الدولية ومن المعروف أن الأسعار العالمية هي من صنع الاقطار الصناعية الامبريالية التي تتحكم فيهـا فتعمل على ازدياد ثرائها وازديـاد افتقار الأقطار النامية •

وقد أشار العالم الاقتصادي السوفياتي تولبانوف الى هذه العلاقة قائلا[1] :

(يتحدد وضـع البلدان النامية غير الملائم داخل اطار السوق الرأسمالية الموروث من المرحلة الاستعمارية بعاملين رئيسيين مترابطين فيما بينهما : عامل داخلي (مستوى انتاجية العمل في قطاعات التصدير فضلا عن تركيب الاقتصاد) وعامل خارجي (سيطرة الاحتكارات الاجنبية على السوق الرأسمالية العالمية) •

وتتألف الصادرات السورية مـن المحاصيل الزراعيـة والمنتجات الحيوانية ويقف في رأس هذه الصادرات القطن الخام والصوف والقمح والشعير والحيوانات الحية • وتتراوح نسبة الصادرات من القطن الخام بين ٤٥ ـ ٥٠ ٪ من قيمة مجمل الصادرات فقد بلغت قيمة الصادرات مـن القطن الخام نحو ١١٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ من أصل ٢٧٧ مليون ليرة سورية كما بلغت نحو ٣٤٩ مليون ليرة سورية في عـام ١٩٦٣ من أصل ٧٢١ مليون ليرة سورية ومن الجدير بالذكر

---

(١) المرجع : الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ص ١٤٥ تاليف سي•اي ـ تولبانوف ـ ترجمة الدكتور مطانيوس حبيب •

أن صادرات القطن السوري كانت تتزايد بصورة مضطردة حتى في سنوات الجفاف لانــه من المحاصيل التي تزرع في الاراضي المروية ·

أما الصوف فهو من المنتجات الهامة وهو يصدر أيضاً على شكل صوف خام وعلى الرغم من ذلك فان قيمة صادراته تبلغ عادة حوالي ٣٠ مليون ليرة سورية وتنخفض وترتفع في كل سنة حسب جودة الموسم الزراعي أو رداءته في العام الذي يسبقه حيث يؤدي الجفاف عادة الى كثرة الذبح فيقل الصوف في العام التالي ·

ويعتبر القمح والشعير من الحاصلات الزراعية التقليدية في سورية فكان التصدير يعتمد عليهما كثيراً ثم أصبحت سورية بلداً مستورداً للحبوب في سنوات الجفاف ففي عام ١٩٦٠ مثلا استوردت سورية ما قيمته ٥٤ مليون ليرة سورية من القمح وكان تصديرها صفراً ذلك العام · والواقع أن سورية كانت دائماً تستورد القمح وتصدره في آن واحد فالقمح السوري مرغوب في الخارج لأنه من نوع القمح القاسي الذي يصلح للصناعة وخاصة صناعة المعكرونة والبسكويت وتستبدل سورية بهذا القمح قمحاً طرياً تستخدمه في الخبز وغالباً ما يخلط مع القمح السوري وهذا ما يفسر لنا عملية الاستيراد والتصدير حتى في سنوات المواسم الزراعية الجيدة ففي عام ١٩٦٢ مثلا صدرت سورية من القمح ما قيمته حوالي ٧٤ مليون ليرة سورية وعلى الرغم من ذلك فقد استوردت ما قيمته حوالي ٢٠ مليون ليرة سورية ·

وقد ظل الاعتماد على تصدير الشعير كبيراً عبر السنوات

وان كانت الأرقام تشير الى انخفاض الصادرات منها في سنوات الجفاف وانعدامها تقريباً فقد كانت الصادرات في عام ١٩٥١ ما قيمته حوالي ٤ ملايين ليرة سورية وفي عام ١٩٥٥ ما قيمته حوالي ٥ر٧ مليون ليرة سورية كما كان التصدير صفراً في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ في حين صدرت سورية في عام ١٩٥٤ ما قيمته حوالي ٥ر٨٥ مليون ليرة سورية وفي عـام ١٩٦٣ ٧٢ مليون ليرة سورية ·

أما الحيوانات الحية فلها أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية السورية عموماً ويلاحظ أن قيمة المستوردات منها تقارب قيمة الصادرات في حين أننا نلاحظ أن الاعداد المستوردة منها أكبر بكثير من الاعداد المصدرة وهذا يعود الى أن سورية هي بلد تسمين للأغنام والمواشي سواء أكان عن طريق مراعيها أم عن طريق عمليات التسمين شبه الصناعية في الخانات · ويتحصل لدى سورية فائض في القيمة بين الاستيراد والتصدير يمكن أن نعتبره معادلا لاستهلاك سورية من اللحوم لان سورية تعتمد الى حد بعيد على استيراد الاغنام بطريق التهريب من تركيا وتسمينها وذبحها وليست قطراً تأسست فيـه اقامة المواشي وتناسلها ·

ان هذا الوضع هو فعلا مثير للقلق بالنسبة لمستقبل التغذية باللحوم في القطر ولا مناص من السعي الى جعل هذا القطر موئلا لتوالد الاغنام وتناسلها واستقرارها في القطر والا بقي تحت رحمة الاقطار المجاورة اذا عمدت فعلا الى مراقبة حدودها يوماً من الايام ومنعت منعاً جدياً تهريب الاغنام منها ·

كذلك فان سورية تعتمد على تصدير الثمار والخضراوات

والجذور والبذور وأغلبها من المحاصيل الزراعية التي تزرع في الاراضي المروية ولذلك نلاحظ نوعاً من الاستقرار والتزايد النسبي على تصدير هذه المحاصيل وقد ارتفعت قيمة الصادرات منها من حوالي ٢٥ر٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٣ الى حوالي ٤٧ر٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ كما لم ينقطع التصدير منها خلال سنوات الجفاف ٠

أمـا المنتجات الصناعية فأهمها منتجات الغزل والنسيج والملابس وقد عرفت هذه المصنوعات نمواً متدرجاً فارتفعت قيمة صادراتها من حوالي ٣٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٣ الى حوالي ٦٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ ٠ ونلاحظ في سلسلة تطور الصادرات من هذه المنتجات قفزة كبيرة خلال السنوات ١٩٥٩ـ١٩٦١ أعقبه انخفاض في عام ١٩٦٢ ثم عودة الى الارتفاع يعود هذا الى أن سنوات الوحدة قد أتاحت التوسع في المبادلات التجارية بين مصر وسورية ٠

ومن المنتجات الصناعية الهامـة أيضاً بعض المنتجات الزجاجية والمعدنية والكيماوية التي كانت تتراوح قيـم صادراتها بين ٥ر٥ مليون ليرة سورية الى ٧ر٧ مليون ليرة سورية في الفترة بين عام ١٩٥٣ و ١٩٥٥ ثم ارتفعت لتتراوح بين ٨ و ١٢ مليون ليرة سورية في الفترة ١٩٥٦ـ١٩٦٠ غير انها انخفضت بعد ذلك تدريجياً وتراوحت بين ٥ ـ ٧ مليون ليرة سورية في أعوام ١٩٦١ـ١٩٦٣ ٠

المستوردات[1] :

تشير أرقام الاستيراد الى ازدياد مضطرد • فقد ارتفعت قيمة المستوردات من حوالي ٤٣٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى حوالي ٨٩٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣وهذا يعني انها وصلت الى أكثر من الضعف خلال اثنى عشر عاماً • وبالرغم من أننا لا نستطيع الاعتماد على مؤشر الكمية بالاطنان بالنسبة للاستيراد وعلاقته بالقيمة نظراً للتنوع الشديد في السلع المستوردة الا انه من الممكن القول بأن سورية قد عانت من التزايد المستمر في ارتفاع قيم أهم الصادرات من وسائل النقل والآلات والأجهزة •

ومن أهم المستوردات السورية المواد الخام للصناعة ومواد البناء والآلات والتجهيزات وكذلك بعض السلع الزراعية التي لا تنتج في سورية • ويستورد السكر الخام بكميات متزايدة لتكريره في الصناعة السورية وقد ارتفع الاستيراد منه من ٣ر٧ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى حوالي ٨ر٢٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ وكانت هذه الزيادة مستمرة ومضطردة بحيث توقف استيراد السكر المكرر اعتباراً من عام ١٩٥٣ وأصبح السكر يكرر كلياً في سورية للاستهلاك المحلي ويعتبر المازوت من السلع الاستيرادية الهامة في القطر ذلك أن القطر لم يكن يملك مصفاة البترول قبل ١٩٥٩ ولذلك فقد ارتفع استيراده من حوالي ٧ر٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى حوالي ٩ر٣٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٨

---

(١) يعتبر الاقتصاد السوري بصورة عامة اقتصاداً حساساً للاستيراد وتاتي هذه الحساسية من العلاقة الوثيقة القائمة بين عملية تجديد الانتاج والاستيراد اذ أن الانتاج يعتمد الى حد بعيد على استيراد الآلات والتجهيزات والمواد الوسيطة •

وكان هذا الارتفاع متزايداً بصورة مستمرة تقريباً وكان هذا التزايد مترافقاً مع تطور صناعة توليد الكهرباء وازدياد استخدام السيارات العاملة على المازوت . أما بعد بناء المصفاة السورية فقد تراجع هذا الاستيراد حتى وصل الى حوالي ٤ر٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦١ . ومن الجدير بالذكر أن استيراد هذه المادة لم ينقطع تماماً وذلك لان مصفاة البترول السورية قد ظلت خلال الفترة التي ندرسها تعتمد على البترول الخام العراقي وهو من النوع الخفيف بحيث أن انتاج المشتقات النفطية كان يشكل فائضاً في البنزين يصعب تسويقه في الخارج وانتاجنا من المازوت يقل عن حاجة الاستهلاك المحلي .

وتعتمد صناعة البناء على استيراد الحديد والخشب والاسمنت الابيض وبعض المواد الاخرى كالتمديدات الصحية وقد ارتفع استيراد الحديد بصورة مستمرة تقريباً بشكل اتفق مع تطور أعمال البناء وذلك من ٣ر٤ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى ٦ر٢٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٠ ثم عاد الى التراجع والارتفاع بعد ذلك تبعاً لتقلب حركة البناء التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقوة الشرائية التي ترتبط بدورها بالمواسم الزراعية وان كانت تليها عادة بفارق زمني قد يبلغ السنة لعوامل متعددة ويتجلى نفس الاثر في ما نلاحظه من تطور استيراد الخشب الشوح الذي ارتفع بصورة مستمرة تقريباً من ٣ ملايين ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى ٢٤ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٠ ثم بدأ يتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً بحركة مترافقة مع حركة استيراد قضبان الحديد .

أما المواد الاولية الصناعية فأهمها الخيوط الحريرية

والألياف النسيجية التي يدل ارتفاع حجم المستوردات منها على مدى اعتماد صناعة الغزل والنسيج السورية على المواد الخام المستوردة • وعلى الرغم من أن التقلبات لم تكن كبيرة في استيراد هذه المواد الا أننا يمكن أن نقول انها كانت حوالي ٢٠ مليون ليرة سورية وسطياً في العام وقد بلغت خلال الفترة التي ندرسها أدنى مستوى لها في عام ١٩٥٥ حيث وصلت الى ١٣٫٣ مليون ليرة سورية وأعلى مستوى لها في عام ١٩٦١ و ١٩٦٢ حيث وصل الاستيراد ٣٠ـ٣١ مليون ليرة سورية • كذلك يلاحظ الاتجاه نفسه بالنسبة لاستيراد الالياف النسيجية ويشير انخفاض الاستيراد في عام ١٩٥٥ بشكل خاص في الالياف النسيجية والخيوط الحريرية الى الازمة الإقتصادية التي مرت بسورية في ذلك العام •

أما الصوف فانه يستورد أيضاً بكميات لابأس بها وخاصة لصناعة الاجواخ والسجاد برغم أن الصوف السوري يصدر خامياً • كذلك تحتاج سورية الى كميات كبيرة من أكياس الخيش التي تستوردها من الهند والباكستان لتعبئة الحاصلات الزراعية وقد بلغت مستورداتنا منها حوالي ١٨٫٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ بينما كانت حوالي ٢٫٥ مليون ليرة سورية قبل اثني عشر عاماً •

كذلك تستورد سورية المحركات والجرارات والحصادات والدراسات والسيارات وأجزاءها والآلات الصناعية وقد بلغ مجموع قيمة ما استوردته سورية من الآلات والأجهزة ووسائل النقل حوالي ٨٨٫٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٣ وارتفعت الى ١٨٣٫٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ ولا شك في أن

سورية سوف تبقى الى أمد بعيد مضطرة الى الاعتماد اعتماداً كلياً على استيراد هذه التجهيزات وملحقاتها • وكذلك تستورد سورية كميات كبيرة من الثمار والخضار والمنتجات الغذائية المختلفة وهي تعتمد في هذا علمياً على التبادل مع الاسواق المجاورة وخاصة الأسواق العربية وقد تضاعفت مستوردات سورية من هذه المواد خلال السنوات العشر الواقعة بين ١٩٥٣ و ١٩٦٣ فقد ارتفع الاستيراد من الثمار والخضار من ٢٤٫٨ مليون ليرة سورية الى ٤٨٫٢ مليون ليرة سورية ومن المواد الغذائية من ٤٦ مليون ليرة سورية الى ٩٧ مليون ليرة سورية خلال هذه الفترة •

العجز التجاري(١) :

لقد كانت النتيجة الحتمية لتطور الاستيراد باتجاه الارتفاع بشكل فاق الازدياد في التصدير الى تزايد العجز في الميدان التجاري فقد ارتفع من حوالي ١٥٨ مليون ليرة سوزية في عام ١٩٥١ إلى حوالي ٢٧٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ غير أن هذا العجز قد بلغ ذروات أكبر وخاصة في سنوات الجفاف وعلى سبيل المثال فقد وصل الى حوالي ٤١٦ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٠ • وقد أصبحت ظاهرة العجز التجاري السوري من الظواهر الدائمة في اقتصاد سورية وان كانت كمية العجز تختلف من عام الى آخر • ان هذه الظاهرة اذا كانت تعتبر سلبية من وجهة نظر عدم قدرة الاقتصاد السوري على التصدير بما يعادل الحاجة الى الاستيراد فانها يمكن أن تعتبر ظاهرة

(١) يعتبر العجز في الميزان التجاري ظاهرة عامة في معظم البلدان النامية وترتبط هذه الظاهرة بالتخلف الاقتصادي الذي ورثته هذه البلدان من السيطرة الاستعمارية السابقة ومشاكل التنمية بصورة عامة •

ايجابية اذا ما أخذ بعين الاعتبار ازدياد المستوردات من السلع الانتاجية وخاصة من الآلات والتجهيزات ولا شك في انه من الضروري الانتباه الى التوازن في استيراد السلع الغذائية وتصديرها بل وتحقيق فائض في تصديرها على استيرادها كما يجب الانتباه الى ضرورة السعي الى تحويل الصناعة السورية للاعتماد على المواد الخام المحلية وبالتالي تقليص المواد الخام المستوردة الى أقصى حد ممكن •

ان ظاهرة عجز الميزان التجاري على أية حال ليست خطيرة بالشكل الذي قد توحي بـه للباحث فان فائض الاستيراد والتصدير يغطى عادة بمصادر القطع الاجنبي الاخرى التي تتأتى من المصادر غير السلعية وأهمها عائدات البترول وارساليات المهاجرين السوريين المقيمين في الخارج الى أهلهم داخل القطر •

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

تحتل البلدان العربية مكانة بارزة في التجارة الخارجية السورية نظراً لانها ترتبط بروابط القومية الواحدة حيث تقدر الصادرات للبلدان العربية بحوالي ٣٣ـ٤٠٪ من مجمل الصادرات السورية • فقد ارتفعت هذه الصادرات من ١٤٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٣ الى ٢١٠ ملايين ليرة سورية في عام ١٩٦٣ أما المستوردات من الاقطار العربية فقد ارتفعت قيمتها أيضاً حوالي ٩٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٣ الى ١٤٢ مليون ليرة في عام ١٩٦٣ ويلاحظ أن المستوردات قد انخفضت وهذا عائد الى طبيعة السلع المستوردة من الاقطار الشقيقة لانها على الغالب من السلع الزراعية ، ويعتبر الميزان

التجاري السوري مع الاقطار العربية الاخرى ميزاناً رابحاً على الدوام فهو لم يكن خاسراً الا في عــام ١٩٦١ حيث بلغ التصدير اليها حداً متدنياً لم يتجاوز ١٣٨ مليون ليرة سورية، وتأتي في طليعة الاقطار العربية التي تصدر ســورية اليها بضائعها القطر المجاور لبنان ويعود ذلك الى طبيعة العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين القطرين التي لم تتأثر كثيراً بالانفصال الجمركي وقد ارتفعت صادرات سورية الى لبنان من ٥ر٥٩ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥١ الى ٧ر١٠٨ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ أي انها تضاعفت تقريباً خلال الفترة التي ندرسها، وان كانت قد تأرجحت عبر السنوات أما الاستيراد من لبنان فلم يتطور خلال هذه الفترة تطوراً كبيراً حيث ظل الاستيراد يحوم حول رقم ٣٠ الى ٣٥ مليون ليرة سورية وهذا يدل على أن ميزاننا التجاري كان باستمرار ميزاناً رابحاً مع لبنان، غير أن هذا لا يمكن أن يعتبر من الظواهر الايجابية في هذه العلاقات الاقتصادية فغالباً ما تكون صادراتنا الى لبنان من المــواد التي يستوردها التجار اللبنانيون ليعيدوا تصديرها بحكم صلاتهم بالعالم الخارجي بشــكل فاق صلات التجــار السوريين كما أن قسماً كبيراً من مستورداتنا منها يتألف من مواد لا ينتجها لبنان وانما غالباً ما يستوردها لصالح سورية بالذات كذلك فان علاقات التهريب والتجارة غير المنظورة مع لبنان قــد تبلغ في بعض السنوات حجوماً أكبر ممــا تبينه الاحصاءات الرسمية وما ذلك الا بسبب حدود غير محروسة بالمعنى المفهوم لحدود الدول كما ان شعبي القطرين قد تعود كل منهما على ســوق الآخر عبر تاريخ طويل فهما يشكلان في

الواقع شعباً واحداً باعتباره جزءاً من الامة العربية وباعتباره وحدة جغرافية متماسكة .

ويلاحظ في التجارة الخارجية السورية التطور السريع في علاقات التجارة الخارجية مع البلدان الاشتراكية ولم تكن سورية ترتبط بعلاقات تجارية تذكر مع هذه الاقطار قبل عام ١٩٥٤ وقد سجلت الصادرات السورية أول رقم لها الى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٦ بمبلغ قدره حوالي ٤ ملايين ليرة سورية . وفي عام ١٩٥٣ كانت المستوردات من البلدان الاشتراكية أقل من ١٧ مليون ليرة سورية فتطورت بازدياد حتى وصلت الى نحو ١٠٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ غير أن الصادرات الى هذه الاقطار تطورت تطوراً أسرع فارتفعت من ٣ر٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٤ الى أكثر من ٢٤٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ .

أما بلدان السوق الاوربية المشتركة فقد كانت منذ القديم وثيقة الصلة بالتجارة الخارجية السورية فكانت مستورداتنا منها في عام ١٩٥٣ حوالي ١٥٤ مليون ليرة سورية من أصل ٤٦٢ مليون ليرة سورية ، أما صادراتنا الى دول هذه السوق فقد كانت في عام ١٩٥٣ حوالي ١٣٦ مليون ليرة سورية من أصل ٣٧٦ مليون ليرة سورية وقد حافظت صادراتنا الى دول السوق على مستوى مرتفع وان كان يتأرجح حسب قدرتنا على التصدير ووصلت صادراتنا الى ما قيمته ٢٠٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٢ و ١٧٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ ، أما مستورداتنا من دول السوق فقد ظلت تسير في اتجاه تصاعدي حتى وصلت في عام ١٩٦٣ الى حوالي ٢٨٠ مليون ليرة سورية من أصل ٨٩٨ مليون ليرة سورية .

وتلاحظ الصورة ذاتها تقريباً بالنسبة لبقية دول أوروبا الرأسمالية والولايات المتحدة وكندا وذلك لاعتمادنا في مستورداتنا من السلع الصناعية على هذه الاقطار بدرجة كبيرة ٠

اننا اذا استبعدنا العلاقات التجارية مع البلدان العربية والاقطار الاشتراكية والنامية نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع مستورداتنا كانت تأتي في عام ١٩٥٣ من الدول الرأسمالية حيث بلغت حوالي ٣٦٨ مليون ليرة سورية من أصل ٤٦٢ مليون ليرة سورية مجموع المستوردات لذلك العام ٠ ازدادت الى ٥١٠ ملايين ليرة سورية تقريباً في عام ١٩٦٣ من أصل ٨٩٨ مليون ليرة سورية وهذا يدل على انخفاض معين بالنسبة لمجموع المستوردات الا أن الارتفاع المطلق كان كبيراً ، كذلك يلاحظ أن الميزان التجاري مع مجموعة الدول الرأسمالية يعتبر ميزاناً خاسراً باستمرار وبشكل بارز ٠ وفي حين حافظ التصدير الى فرنسا على مستواه نفسه تقريباً وفي حدود ٥٠ مليون ليرة سورية تقريباً وسطياً ارتفع استيرادنا منها من حوالي ٣٢ مليون ليرة سورية عام ١٩٥١ الى حوالي ٦٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٢ ٠ ولا يشير الميزان التجاري مع فرنسا الى عجز يذكر بل كان يشكل فائضاً في بعض السنوات أما بالنسبة لالمانيا الغربية فيلاحظ تزايد الاستيراد منها تزايداً مضطرداً وسريعاً فقد ارتفع الاستيراد منها من ١٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٥١ الى أكثر من ١١٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ في حين أن التصدير اليها لم يرتفع بهذا المقدار حيث لم يزداد الا من ٣ ملايين ليرة سورية عام ١٩٥١ الى ١٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ ٠

مما تقدم يتبين أن بنية التجارة الخارجية في سورية ظلت خلال الفترة التي ندرسها تقوم على أساس تصدير الحاصلات الزراعية لاستيراد السلع الرأسمالية من جهة والكمالية من جهة أخرى كما ان الاعتماد في علاقاتنا الخارجية هو بصورة رئيسية على الدولة الرأسمالية وان كانت العلاقات مع الدول الاشتراكية بدأت تنمو باستمرار نتيجة اتخاذ سورية ملامح معينة من طابع الاتجاه التقدمي للرأسمالية الوطنية وسعيها الى التخلص من ربقة الامبريالية العالمية ونتيجة لسياسة الاقطار الاشتراكية في عدم التحرر الوطني ومساندة شعوب الاقطار النامية في السعي نحو تحقيق استقلالها الاقتصادي •

التجارة الداخلية :

تتميز السوق الداخلية في سورية بأنها سوق ضيقة من جهة ومتنافرة من جهة أخرى ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ضآلة عدد السكان بالقياس الى المساحة وتباعد المناطق الحضارية بعضها عن بعض وضعف القوة الشرائية عند الاغلبية الساحقة من السكان كما ان السوق الداخلية ظلت تسيطر عليها السلع الاجنبية سيطرة شبه كاملة خلال الفترة التي نبحث فيها •

كذلك تتميز السوق الداخلية في سورية بضخامة نسبة الاستهلاك الذاتي من الانتاج وخاصة في الزراعة حيث ينتج الفلاحون استهلاكهم الشخصي واستهلاك حيواناتهم وتأمين بذارهم فلا نجد من ينتج حقيقة للسوق الا أولئك الرأسماليين الذين يستثمرون الاراضي الواسعة في الزراعة والاقطاعيين الذين يستبدلون حصتهم من فائض الانتاج بالسلع الكمالية المستوردة •

وما تزال عمليات المقايضة بالسلع تنتشر في الارياف كما ان كثيراً من السلع يجري التعامل بها في الاسواق الصغيرة بعمليات تقترب من المقايضة وانكانت تتم بالتعامل النقدي.

غير أن البحث في موضوعات السوق الداخلية لا يمكن فصله عن البحث في تطور الرأسمالية لان تطور الاثنين مرتبط ارتباطاً مباشراً وقد تبين من خلال الفصول السابقة كيف انتشرت الرأسمالية انتشاراً أفقياً في الزراعة وكيف سيطرت الرأسمالية على الصناعة والتجارة الرئيسية في البلاد . كما ان عملية التمايز الطبيعي بين صفوف الحرفيين وتحول بعضهم الى صفوف الرأسمالية المتوسطة والقسم الاكبر منهم الى صفوف الطبقة العاملة هي عملية مترابطة مع تطور السوق الداخلية وانتشار العمل المأجور هو تعميق لتقسيم العمل الاجتماعي والتخصص مما يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة المبادلات الداخلية .

وهكذا فاننا نجد أن السوق الداخلية وان كانت تسير في طريق التوسع نتيجة تطور العلاقات الرأسمالية الا اننا يصعب علينا القول بوجود سوق وطنية داخلية واحدة وانما يمكن القول بوجود أسواق متباعدة ذات علاقة قوية فيما بينها الا انه ما يزال لكل منها شخصية خاصة ويزيد من انفصامها عن بعضها ضعف خطوط المواصلات ووسائط النقل ولا أدل على هذا من الاختلاف الفادح بين مستويات أسعار مختلف المدن السورية حيث يلاحظ أن مستوى الاسعار في حلب هو أدنى منه بكثير في دمشق من جهة كما انه أدنى منه في المحافظات الشرقية من جهة ثانية ولكل من هذه الفوارق سبب فبالنسبة

للمحافظات الشرقية ترتفع أسعار المواد الصناعية والمستوردة بسبب طول المسافات اليها وفقدان الصناعة بينما يعلل ارتفاع الاسعار في مدينة دمشق بسبب نشاط الحركة السياحية فيها وكونها عاصمة تتجمع فيها القوة الشرائية للهجاز الحكومي القائم على أساس البيروقراطية المركزية في حين انها مدينة يقّل انتاجها كثيراً عن استهلاكها وخاصة لانها تعتبر واحة في قلب صحراء مترامية الاطراف • أما حلب فانها سوق تجارية واسعة تصب فيها الاغلبية الساحقة من السلع الزراعة الرئيسية وخاصة القمح والقطن كما انها قريبة من مرفأ اللاذقية وتصب فيها أغلب المستوردات بالاضافة الى انها قريبة جداً من تركيا وتنشط فيها حركة التهريب وبالاضافة الى ذلك كلـه فهي محافظة زراعية صناعية أيضـاً فهي تقع في مركز المناطق الزراعية التقليدية التي لم ينضب معين خصوبتها عبر الأجيال•

ومن مطالعة النشرات المتعلقة بتحديد الحد الادنى للأجور لمختلف المهن في مختلف المحافظات نجد تبايناً واضحاً بين الحد الادنى لاجور المهنة الواحدة في المحافظات المختلفة وهذا يدل على أن الاجور متفاوتة بصورة متناسبة عكساً مـع تفاوت الاسعار بحيث يمكن أن نعتبر برغم ذلك أن مستوى المعيشة لابناء مهنة واحدة في المحافظات المختلفة متقارب والا لأدى ذلك الى هجرات مهن معينة من مدينة الى أخرى • ان هذا الواقع يدل على تباين مقومات الاسواق المحلية وعلى عـدم التقائها بشكل يجعل منها سوقاً وطنية واحدة •

كذلك نجد انه برغم انتشار الشركات المساهمة للصناعة

والتجارة في القطر فانه لم توجد سوق للأوراق المالية بالمعنى الصحيح وان كانت ملامح لهذه السوق قد بدأت تتبلور في مدينة حلب والغريب ان هذه السوق بدأت تتكون لها شخصية نسبياً بحيث أصبحت تتعامل الاسهم بمختلف الشركات دون أن تستثنى من ذلك الشركات الدمشقية في حين لم تعرف دمشق هذا النوع من السوق ٠

ان من ميزات سوق وطنية محلية أن تكون فيها الاسعار موحدة أو على الاقل متقاربة بين المناطق وأن تكون ثمة استقرار نسبي في هذه الاسعار حتى في الاسواق الرأسمالية لأن التقلب في الاسعار على المدى القصير جداً هو أمر غير مألوف في تلك الاسواق في حين نجد الأسعار في سورية تتقلب بشكل عنيف بين عشية وضحاها كما اننا كثيراً ما نصادف أن أسعار بعض المواد في المدينة تختلف اختلافاً بيناً عنها في القرى المحيطة بها برغم قصر المسافات ٠

ومن العجيب أن نصادف على سبيل المثال بالنسبة لسلعة معينة تبايناً في مستوى السعر مع تباين في الاتجاه صعوداً أو هبوطاً بين مكانين مختلفين ومن ذلك مثلا نلاحظ في الاحصاءات بالنسبة لزيت الزيتون أن متوسط سعره في عام ١٩٥٦ كان ٢٧٣ قرشاً سورياً المكيلو غرام الواحد في حلب و ٣١٦ قرشاً سورياً للكيلو الواحد في دمشق أما في عام ١٩٥٧ فقد ارتفع في دمشق الى ٣٣٧ قرشاً للكيلو الواحد وانخفض في حلب الى ٢٤٣ قرشاً للكيلو الواحد وهذا مثال على سلع أخرى كثيرة ٠

وعلى الرغم من ذلك كله فان السوق الداخلية كانت تشير نحو التوسع والتطور مترافقة كما سبقت الاشارة اليه مع نمو

العلاقات الرأسمالية • ان نمو التجارة الخارجية ذاتها هو تعبير عن نمو السوق الداخلية وذلك بسبب ارتباط الانتاج المحلي بالسوق الدولية عن طريق تطور سوق داخلية معينة لشراء المواد المعدة للتصدير وبيع المواد المستوردة وتقدر نسبة حجم التجارة الخارجية من الدخل القومي بأكثر من ٦٠٪ في عام ١٩٥٦ كذلك فان من مؤشرات تطور السوق الداخلية ازدياد وسائط النقل وارتفاع عدد البواخر والطائرات التي تؤم الموانيء البحرية والجوية وازدياد حجم البضائع المنقولة من سنة الى أخرى • كذلك من مؤشرات توسع هذه السوق الازدياد السريع في حجم مراسلات البريد والحوالات النقدية البريدية وعدد المشتركين في الهاتف وحجم البرقيات الداخلية والخارجية •

كما تدل على ذلك حركة الهجرة الداخلية وازدياد نسبة سكان المدن وتوسع مدى العمل المأجور •

الأسعار :

ان من الصعب البحث في موضوع الاسعار على مستوى القطر في سورية ما دام الامر يتعلق بعدد من الاسواق ذات الشخصية المستقلة ولذلك فلا بد من اختيار سوق دمشق أو سوق حلب لتقصي حركة السعر •

وتدل الاحصاءات على أن الاسعار في مدينة دمشق قد ارتفعت خلال فترة الحرب بأكثر من ثمانية أضعاف بين بدايتها ونهايتها فقد ارتفع الرقم القياسي من ١٠٠ في عام ١٩٣٨ الى ٨٣١ في عام ١٩٤٥ وقد تجلّى في هذا ارتفاع أعمال الاحتكار التي خلقت طبقة أثرياء الحرب غير ان الحرب مالبثت

أن وضعت أوزارها وبدأت الاسعار تنخفض تدريجياً عاماً بعد آخر حتى انحدر الرقم القياسي من ٨٣١ في عام ١٩٤٥ الى ٥٠٢ في عام ١٩٥٤ ·

وقد استمر هذا الانخفاض التدريجي حتى عام ١٩٥٨ غير ان الاسعار اذا كانت قد انخفضت تدريجياً الا انها لم تعد لمستواها الاصلي ولذلك فقد جرى تعديل الاحصاءات بحيث وضعت سنة أساس جديدة للاسعار اعتمدت متوسط ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ كسنة أساس ، فاذا ما اعتبرنا سنة الاساس تساوي مائة نجد أن الاسعار قد انخفضت تدريجياً حتى وصلت الى ٩٣ في عام١٩٥٨ وبعد ذلك عادت الى الارتفاع تدريجياً متأثرة بندرة السلع في سنوات الجفاف ومع ذلك يلاحظ أن الاسعار في الفترة التي ندرسها قد أظهرت تفاوتاً بسيطاً في الرقم القياسي العام غير أن هذا التفاوت يتزايد بين أصناف المواد حيث لوحظ مثلا انخفاض مفاجيء في أسعار المواد الاولية في عام ١٩٥٨ رافقه ارتفاع مفاجيء في أسعار المواد الغذائية·

وهذا يدل على أن تطور الاسعار يسير تطوراً عفوياً تماماً بدون أي ضابط أو رقيب ·

وقد أشار وزير الخزانة في مطلع الوحدة ببيانه عن الوضع الاقتصادي في سورية عام ١٩٥٧ الى أن التجارة الداخلية لم يكن فيها أي تنظيم قبل عام ١٩٥٢ وان التجارة الداخلية كانت تخضع للاحتكار وجشع التجار ولم تصدر أية تشريعات للحد من ذلك قبل عـام ١٩٥٢ حين خولت وزارة الاقتصاد القيام بعمليات المراقبة لحركة التجارة الداخلية وتتبع الاسعار · وقد جرت محاولات شتى لفرض نظام التسعيرة على بعض المواد

الا أنها كانت دائما فاشلة لدرجة أن تقلبات الاسعار اليومية كانت تبتعد عن التسعيرة الى مدى بعيد ولم يمكن ضبطها لدرجة أن الاسعار الفعلية كثيراً ما تكون لفترات معينة أقل من التسيرة الحكومية الامر الذي يدل على زئبقية تحركات السعر أكثر مما يدل على قصور الجهاز الحكومي عن تتبع الاسعار وتحديدها ·

وقد خطت تجارتنا الخارجية خطوات كبيرة تدل على حاجة البلاد الى المبادلات حيث أن لديها فوائض كثيرة من السلع تريد تصريفها في الخارج كما ان لديها حاجة كبيرة الى سلع لا تنتجها محلياً ·

ونظراً للموقع الجغرافي الهام الذي تتمتع به بلادنا فان كثيراً من البضائع تمر بها في التجارة العابرة /الترانزيت/

وتصدر بلادنا بالدرجة الاولى القطن الخام ونصدر أيضاً الصوف والكسبة وزيت بذر القطن والقمح والشعير والعدس والغزل والمنسوجات والملبوسات أما مستورداتنا فأهمها الحديد والخشب والورق والآلات والمعدات والبن والشاي والنفط الخام لتكريره في المصفاة وسيصل هذا الاستيراد مع ازدياد تكرير البترول السوري في مصفاتنا بعد أن عدلت للتمكن من تصفيته حيث يختلف تركيبه عن البترول العراقي الذي اعتدنا تكريره في السابق ·

ومن أهم البلدان التي نتعامل معها تجارياً البلدان العربية التي نصدر اليها حوالي ٤٢٪ من قيمة صادراتنا ونستورد منها حوالي ١٥٪ من قيمة مستورداتنا ومن أهم البلدان

الاخرى الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وايطاليا وفرنسا واليابان ٠

ويلاحظ في تجارتنا الخارجية زيادة مستمرة في المستورادت على الصادرات ، وتتم تغطية هذه الزيادة عن طريق القطع الاجنبي الذي تتوفر لدينا منه موارد اضافية غير الناجمة عن التصدير وأهم هذه الموارد عائدات البترول وعن طريق السواح وارساليات المغتربين الى أهلهم في القطر ٠

وقد أوصى المؤتمر القطري الرابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في مقرراته انه انطلاقاً من تحرير اقتصادنا من أي تأثير في علاقاتنا الاقتصادية مع كتلة الدول الغربية بالعمل على تقليص العجز الناشيء عن هذه العلاقات التجارية مع هذه الدول وذلك عن طريق توسيع مجال التعاون الاقتصادي مع الدول التي تربطنا بها اتفاقات مدفوعات واستنفاذ امكانية الاستفادة من حد المديونية في هذه الاتفاقات والسعي لزيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بحصر القطع الاجنبي الحر والاقتصار على تحويله الى الخارج في الحالات الضرورية فقط واعادة النظر في العلاقات الثنائية بقصد تشجيع التبادل التجاري ٠ وتشجيع التصدير غير المرئي لمواجهة عمليات التهريب ٠ وتقليص عدد صفقات التجارة الخارجية عن طريق زيادة حجمها ٠ وتطبيق مبدأ التخصص في مؤسسات التجارة الخارجية بشكل علمي وسليم وتدعيم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع الاقطار العربية الشقيقة عن طريق

احكام السوق العربية المشتركة . والسعي لتدعيم الاتفاقات الثنائية مع الاقطار العربية والاشتراكية الصديقة وتطويرها وتوسيع المبادلات والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني معها . ومضاعفة الجهود من أجل تنشيط تصدير وتنويع الصادرات وزيادة نسبة الصادرات من المنتجات الصناعية بحيث يتناسب هيكل التصدير مع هيكل الانتاج .

الباب الثالث

القطاع النقدي والمصرفي :

بقيت سورية بعد احتلالها من قبـل الفرنسيين خاضعة لمنطقة الفرنك وفي ٧ شباط ١٩٤٩ قامت الحكومة السورية بعقد اتفاقية مع الحكومة الفرنسية من أجل تصفية علاقاتها النقدية وتنظيم النقد السوري وتدعيم استقلاله واستقراره وفي أيار ١٩٤٩ أصدرت الحكومة السورية مرسوماً باعتماد الليرة السورية عملة للبلاد وحددت محتواها الذهبي بـ ٤٠٥ر٥١٢ ميلغرام من الذهب الخالص وفي ١١ أيـار ١٩٥٠ أصدرت المرسوم الخاص بتوحيد جميـع النصوص الثانوية المتعلقة بتحديد النظام النقدي في سورية وتنظيمه ٠

غير ان هذه التنظيمات لم تغير كثيراً في الواقع الاساسي وهو ان النقد السوري ظل مرتبطاً بالفرنك الفرنسي كما ان بنك سورية ولبنان وهو مصرف فرنسي كان يتمتع بحق اصدار العملة السورية بامتياز ممنوح له منذ أيام الاستعمار الفرنسي وقد كان صك الامتياز يمنحه هذا الحق لغاية آذار ١٩٦٤ ٠ ومن الواضح أن حق اصدار العملة هو حق خطير ينفي وجود الاستقلال أصلا اذا كان بيد أية سلطة أجنبية فبالاضافة الى أنه يخلق قـوة شرائية عن طريق طبع العملة المفروضة على الشعب بالتعامل الاجباري وهو أمر يعني خلق قـوة شرائية

لهذا المصرف بالذات يستطيع بموجبه أن يشترى أية بضاعة مقابل أوراق مطبوعة لا قيمة لها من الناحية المادية فهي اذن عملية اغتناء بدون مقابل عملياً وهو نوع من حق الاقتراض لهذا البنك الاجنبي ويشكل قرض غير قابل للتسديد عملياً . ومن ناحية ثانية فان اصدار العملة عملية ترتبط بالسياسة الاقتصادية للبلاد ولها علاقة كبيرة بالانتاج والدخل القومي كما ان لها علاقة بسعر الليرة السورية تجاه العملات الاجنبية وما يرتبط في ذلك من عمليات الاستيراد والتصدير حيث أن أي اصدار للعملة اذا زاد عن حد معين يؤدي الى انخفاض قيمة العملة السورية في الخارج وبالتالي يتيح استيراد كمية أقل من السلع المرغوب في استيرادها من السوق العالمية وهذا يعني نقصان القدرة الشرائية لدى مالكي الليرة السورية .

ولقد كانت البورجوازية السورية تعرف هذا وتعرف أثر هذه العملة على الاقتصاد الذي تريد التحكم فيه نهائياً كما كانت تتطلع الى وضع سلاح رهيب تحت تصرفها وهو سلاح تمويل التنمية بأسلوب العجز أي عن طريق ضخ العملة للسوق المحلية لتمويل اقامة مشروعات كبرى تريد أن تحققها عن طريق الدولة لانها تشكل مرافق هامة لخدمة الصناعة والزراعة لا يمكن للبورجوازية أن تقيمها بذاتها كما انها لا تريد أن تجعل تمويلها بيد الدولة عن طريق فرض ضرائب اضافية لان هذا معناه انها هي نفسها سوف تدفع هذه الضرائب في حين كانت تريد أن يتحمل هذا العبء الشعب بكامله عن طريق ما يؤدي اليه ضخ العملة من ارتفاع في الاسعار يتحمل فوارقها المستهلكون .

ولذلك فقد كان أمام البورجوازية أن تكافح بضراوة من أجل تحرير عملتها من التحكم الاجنبي وتحويل حق الاصدار الى مؤسسة وطنية خاصة فهذا الموضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات اعادة تجهيز السندات التجارية المسحوبة من قبل التجار على بعضهم وما يرتبط ذلك بحسم هذه السندات ومن ثم عملية اعادة الحسم التي تعمد اليها المصارف عندما تحتاج الى المال فتعيد مؤسسة الاصدار حسمها لهم ولا شك في أن البورجوازية تريد أن تتوسع في هذا النوع من عمليات خلق القوة الشرائية ووضعها تحت تصرفها بما في ذلك من خلق القوة الشرائية لدى بعضها بعضاً بصورة وهمية عن طريق سندات المجاملة وما اليها ٠

لهذه الاسباب فقد التقت مصلحة البورجوازية في مصلحة البلاد العليا فصدر في ٢٨ آذار ١٩٥٣ نظام النقد الاساسي في سورية وأحدث المصرف المركزي ليحل محل بنك سورية ولبنان كما عدل قانون النقد وتم تنظيم مهنة المصارف والصرافة ٠

ونص المرسوم على أن غطاء أوراق النقد يجب أن يتألف من الذهب والعملة الاجنبية وسندات الحكومة وأوراقها القصيرة الأجل والسلف التي يمنحها المصرف المركزي للحكومة ونص على ألا تقل نسبة الذهب والعملة الاجنبية عن ٣٠٪ من الغطاء ٠

ولم يباشر المصرف المركزي عمله بعد صدور مرسوم ظهوره لان بنك سورية ولبنان كان يتمتع بامتياز اصدار النقد في سورية لغاية آذار ١٩٦٤ وقد نجحت المفاوضات التي جرت بين الحكومة السورية والبنك الرامية الى تصفية الامتياز

وانتهت بتوقيع اتفاق انهاء الامتياز في أول ايلول ١٩٥٥ وباشر المصرف المركزي عمله في أول آب ١٩٥٦ برأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية ·

وتشير الاحصاءات الى أن النقد المصدر قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً بين ١٩٥٣ و ١٩٦١ فقد بلغ في سنة ١٩٥٣ حوالي ٢٨٨ر٤ مليون ليرة سورية ثم ارتفع تدريجياً الى ٤٨٤ر٦ مليون ليرة سورية سنة ١٩٥٧ والى ٦٠٩ر٨ مليون ليرة سورية سنة ١٩٦١ ·

هـذا وان نسبة التغطية من الذهب والعملات الاجنبية انخفضت من ٤٧٪ عام ١٩٥٣ الى ١٩ر٦٪ عام ١٩٦٠ في حين ارتفعت نسبة التغطية مـن السلف التجارية والسندات والقروض الحكومية ارتفاعاً ملحوظاً فقد ارتفعت نسبة السلف التجارية والزراعية والصناعية من ٢٪ عام ١٩٥٣ الى ٢٤ر٦٪ عام ١٩٦٠ كما ارتفعت نسبة سندات القروض الحكومية من ٩ر٥٠٪ عام ١٩٥٣ الى ٥٤ر٨٪ عام ١٩٦٠ ·

أما الكتلة النقدية فقد ارتفع مجموعها مـن ٢٥٢ر٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٣ الى ٦٣٦ر٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٦١ والى ١٠٣٨ر١ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ ·

كما ان العنصرين المكونين للكتلة النقدية قد ساهما معاً في هـذه الزيادة فالنقد المتداول لدى الجمهور ارتفع بشكل متواصل من ٢٧١ر٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٣ الى ٤٦١ر٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٧ الى ٥٨٣ر٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٦١ الى ٧٨٣ر٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ ·

أما الودائع تحت الطلب وهي تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات الحكومية ذات الصفة الاستثمارية فقد ارتفعت من ٨٠ر٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٣ الى ٦ر١٧٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٧ الى ٤ر٣٢٦ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٠ • ثم ارتفعت في عام ١٩٦٢ حيث بلغت ٦ر٣٢٨ مليون ليرة سورية •

أما المصارف التجارية فقد عرفت تطوراً كبيراً خلال الفترة ١٩٥٣ـ١٩٥٩ وقد ارتفع عددها من ١٥ مصرفاً عام ١٩٥٣ الى ٢١ مصرفاً عام ١٩٥٩ وهو العام الذي تم فيه تعريب المصارف • فقد كانت المصارف الاجنبية تهيمن على مجموع النشاط المصرفي ففي ذلك العام كان في سورية سبعة مصارف أجنبية تستأثر بحوالي ثلثي النشاط المصرفي في حين بلغ عدد المصارف العربية التي هي فروع لمصارف عربية مؤسسة في بلدان عربية تسعة مصارف كانت تستأثر بربع النشاط المصرفي وبذلك لم يكن نصيب المصارف السورية الخمسة الباقية من النشاط سوى جزء بسيط •

وكان قانون النقد الأساسي الصادر عام ١٩٥٣ قد حدد الشروط التي يجب أن تتقيد بها المصارف في أعمالها وحدد حداً أدنى لرأس المال مبلغ ٥٠٠ ألف ليرة للشركات المساهمة و ٣٠٠ ألف ليرة لشركات التضامن والافراد وأوجب على البنوك الاجنبية أن تخصص لاعمالها في سورية ما لايقل عن ٥٠٠ ألف ليرة سورية وقد وضع الحد الادنى لرأس المال في عام ١٩٥٥ الى مليون ونصف بالنسبة للمؤسسات على شكل شركة مغفلة أو شركة توصية للأسهم والى مليون ليرة بالنسبة للمصارف العائدة لشركات التضامن والافراد •

ثم رفع الحد الادنى الى ثلاثة ملايين ليرة في عام ١٩٥٩ وتم تعريب المصارف بحيث يتوجب أن يكون ٧٠٪ من أسهم رأسمال المصرف مملوكة من قبل المتمتعين بالجنسبة العربية (من سوريين ومصريين) وفي ٨ آذار ١٩٦١ صدر قانون نص على أن يكون اجمالي رأس المال مملوكاً بصفة دائمة من قبل المتمتعين بالجنسية العربية على أن تساهم المؤسسة الاقتصادية في رأسمال كل بنك بما لا يقل عن ٣٥٪ ٠

وفي تموز ١٩٦١ أممت البنوك وشركات التأمين وحولت أسهم الشركات المعنية ورؤوس أموالها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة وبفائدة ٤٪ ٠

وقد ارتفع اجمالي الموجودات في الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في سورية من ٤٣٦ر٩ مليون ليرة عام ١٩٥٣ الى ٩٦٦ر٨ مليون ليرة عام ١٩٦٣ مع العلم بأنه سجل انخفاضاً نسبياً في عام ١٩٦١ حيث بلغ ٧٥١ر٦ مليون ليرة سورية بسبب انخفاض الودائع من جهة والالتزامات الاجنبية من جهة ثانية ولعل ذلك راجع الى قوانين التأميم التي صدرت في ذلك العام ٠

والواقع ان الزيادة الكبيرة التي حصلت في اجمالي المطاليب قد شملت جميع مصادر التمويل ولكن بتفاوت ملحوظ فاجمالي الودائع ارتفع من ٣٢٤ر٧ مليون ليرة سنة ١٩٥٣ الى ٣٨٦ر٣ مليون ليرة سنة ١٩٥٥ ثم انخفض الى ٢٠٣ر٤ مليون ليرة عام ١٩٥٦ بسبب أزمة السويس لتعود وترتفع تدريجياً الى ٤١٢ر١ مليون ليرة سنة ١٩٦٠ أما في سنة ١٩٦١ فقد انخفض الى ٣٧٤ر٣ مليون ليرة على أثر صدور قرارات التأميم لكنه ارتفع

دفعة واحدة الى ٤٣٥٫٧ مليون ليرة في عام ١٩٦٢ عندما عادت البورجوازية الى نشاطها في عهد الانفصال وجاء الموسم الزراعي الممتاز ، وفي عام ١٩٦٣ هبطت الودائع الى ٢٥٧٫٠ مليون ليرة سورية وكذلك سجل راس المال و الاحتياطي ارتفاعاً كبيرا اذ بلغت ٥٦٫٣ مليون ليرة سورية سنة ١٩٦٣ مقابل ٤٨٫٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٩ و ٤٫٩ مليون ليرة عام ١٩٥٣ ٠

أما الالتزامات الاجنبية من اعتمادات مصرفية تحصل عليها البنوك عادة من مراسليها في الخارج والتي تستعمل بصورة خاصة لتمويل الاستيراد والتصدير فقد ارتفعت من ٦٨٫٦ مليون ليرة عام ١٩٥٣ الى ١٣٨٫١ مليون ليرة عام ١٩٦٠ لكنها هبطت الى ٦٥٫٨ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٢ بسبب الموسم الزراعي الممتاز في ذلك العام وارتفاع قيمة الصادرات وارتفعت في عام ١٩٦٣ الى ١٠٨٫٥ مليون ليرة سورية ٠

أما الاستلاف من المصرف المركزي فقد ساهم الى حد بعيد في دعم سيولة المصارف وتزويدها بالاموال اللازمة لعملياتها وقد ارتفع من ١٧٤٫٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٧ الى ٢٣٧٫١ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ ٠

أما التامينات لقاء الاعتمادات المستندية الواجب ايداعها من قبل المصارف لدى المصرف المركزي لقاء تغطية الاعتمادات المستندية التي تفتحها لزبائنها تطبيقاً لقرار مجلس النقد والتسليف فقد ارتفعت من ١٧٫٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٧ الى ١٢٦٫٣ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ ٠

ويلاحظ أن نسبة الودائع الى اجمالي مصادر التمويل

قد تدنت في السنوات الاخيرة بينما ارتفعت نسبة الاستلاف من المصرف المركزي مما يدل على أهمية المصرف المذكور في النشاط المصرفي وقدرة البورجوازية على استخدام هذا السلاح الخطير ·

أمـا جانب الموجودات من الميزانيـة الموحدة للمصارف التجارية فمن أبرز ما يلاحظ بها الارتفاع الكبير الذي سجله التسليف الى القطاع الخاص اذ ارتفع من ٣ر٢٢٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٣ الى ٦ر٨١٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٦٣ موزعة كما يلي : ٦ر٥٣٩ مليون ليرة سورية للتجارة و ١ر٦٦ مليون ليرة سورية للزراعة و ٩ر١٦٨ مليون ليرة سـورية للصناعة و ٨ر٨ مليون ليرة سورية للخدمات و ٣ر٢ مليون ليرة سورية للمؤسسات الماليـة و ٩ر٣١ مليون ليرة سورية مختلفة ولا تشمل هذه الارقام التسليفات التي قدمت من قبل المصرف الزراعي والصناعي ·

أما المصرف الزراعي فقد أنشىء أيام الحكم العثماني في سورية وأعيد تأسيسه عام ١٩١٨ وفي عام ١٩٥٧ أعيد النظر في نظامه الأساسي ورفع رأس ماله من ٤٢ مليون ليرة سورية الى مائة مليون ليرة سورية من أجل تنمية موارده وذلك عن طريق تخصيص مبالغ من ميزانية الدولة العامة وعن طريق تجميع الاحتياطيات ·

وقد منح المصرف الزراعي الحق باصدار سندات تعادل قيمتها رأسماله الفعلي واحتياطاته وتستحق خلال فترة بين خمس وثلاثين سـنة بالاضافة الى قبوله ودائع تحت الطلب ولأجل · وقد بلغت القروض النقدية التي منحها المصرف خلال

عام ١٩٦٣ مبلغ ١١٫٥ مليون ليرة سورية بينما بلغت القروض العينية ٣٫٥ مليون ليرة سورية .

ويزاول المصرف الزراعي اضافة الى تقديم القروض للمزارعين بعض العمليات غير المصرفية مثل التعامل في البذور ومبيدات الحشرات والآلات والمعدات الزراعية المختلفة .

أما المصرف الصناعي فقد أنشىء في عام ١٩٥٨ برأسمال قدره ١٢٫٥ مليون ليرة سورية والغرض من هذا المصرف النهوض بالصناعة في حدود سياسة الدولة الاقتصادية والصناعية والقيام بالاعمال المصرفية الخاصة بها عن طريق تقديم القروض لآجال متوسطة لا تتجاوز خمس سنوات ولآجال طويلة لا تتجاوز عشر سنوات لتوسيع الصناعات القائمة واحداث صناعات جديدة على أن تؤمن هذه القروض برهن عقاري أو غيره من الضمانات الاخرى وقد بلغ اجمالي القروض التي منحها المصرف عام ١٩٦٣ ستين قرضاً قيمتها ٢٥٫٢٣٢ مليون ليرة سورية .

يتضح مما تقدم أن المصارف باعتبارها أداة خطيرة في يد البورجوازية لم تساير في أول الامر رغبة البورجوازية الصناعية بمنحها ما تحتاج اليه من القروض وخاصة القروض قصيرة الاجل ويدل على هذا ارتفاع حصة القطاع التجاري من التسليف وضآلة حصة الصناعة وهذا الامر الذي حدا بالبورجوازية الوطنية الى السعي لاحداث مصرف صناعي متخصص وقد بدأ هذا المصرف يمارس فعالياته غير أنه بتسليفه كامل رأسماله وودائعه تقريباً خلال فترة قصيرة في قروض متوسطة الاجل جعل قدرته على التسليف القصير الأجل

محدوداً للغاية وبالتالي لم يتحول هـذا المصرف الى مصرف صناعي بمعنى الكلمة وانما استفادت من امكاناته المادية مجموعة صغيرة من البورجوازية الصناعية حصلت على تلك القروض دفعة واحدة الامر الذي يعكس صورة التنافس الشديد بين البورجوازية فيما بينها وان قسماً منها هو الذي يسيطر على امكانات الدولة ويسيطر على مرافقها دون غيره ٠

وقد تطرق المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار للنظام النقدي والمصرفي حيث ترى حكومة الثورة أن اللجوء للاقتراض من النظام المصرفي لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلب موارد مالية أكبر مما هو متوفر في الوقت الحاضر ، أمر ينطوي على أخطار جسيمة ٠ اذ أن كل زيادة في حجم الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الانتاج تخلق شحنات تضخمية ذات آثار سلبية على مستوى الدخل الحقيقي للطبقات الكادحة وعلى موجودات البلاد من العملات الاجنبية وعلى قيمة الليرة السورية لذلك ترى حكومة الثورة انه يجب أن تقوى سيطرة الدولة على الاسعار الداخلية وعلى الانتاج وأن تقطع البلاد شوطاً أكبر في توسيع صادراتها وتقليص وارداتها غير الضرورية وفي تحسين وسائل مكافحة التهريب قبل أن تدخل مجال الاقتراض من النظام المصرفي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد٠ والنظام المصرفي بحاجة الى اصلاح جذري :

١ ــ انشاء مؤسسة موحدة للمصارف وتحقيق التخصص المصرفي على أساس القطاعات الاقتصادية ٠

٢ ــ اعادة توزيع وسائل التمويل فيما بين المصارف بعد استكمال تخصصها ٠

٣ ـ تعميم الخدمة المصرفية وتأمين امتدادها الى مختلف المناطق في القطر بحسب حاجتها ومتطلبات قيمتها ٠

٤ ـ اعادة النظر في قواعد التسليف بصورة جذرية وتنظيمها ٠

٥ ـ تأمين الرقابة الفعالة على استعمال التوظيفات المصرفية في الغايات الاقتصادية الممنوحة من أجلها على أسس وقواعد سليمة تكفل حسن استثمار المدخرات الوطنية وحمايتها ٠

٦ ـ رفع المستوى المهني والمسلكي لجهاز موظفي المصارف وتطوير العمل المصرفي ٠

الفصل الثالث

التطور الاجتماعي

233

أولاً ـ صورة الوضع الطبقي :

كان المجتمع السوري خلال الفترة التي ندرسها يتسم بطابع استغلال الانسان للانسان لذلك فانه كان ينقسم بصورة أساسية الى طبقات تستغل الآخرين وتمتلك وسائل الانتاج وتعيش من جهد الآخرين ، تقابلها طبقات تعمل على وسائل الانتاج ولا تملكها وتخضع لاستخدام الآخرين ولا تحصل الا على الناتج الضروري للاستمرار على قيد الحياة ، في حين يذهب القسم الاكبر من ناتج القيمة الجديدة الى فائض القيمة. أي الى جيوب الطبقات المالكة لوسائل الانتاج. وبين هذه المجموعة وتلك هناك فئات يتحدد موقفها قرباً وبعداً من احدى الفئتين بحسب علاقتها بوسائل الانتاج. وان كان من الواضح بالنسبة لمجتمع متخلف وجود مجموعة كبيرة من مالكي وسائل الانتاج الذين يعملون عليها في الوقت نفسه وهم جمع غفير من العاملين لحسابهم والذين لا يستغلون أحداً من حيث الاساس ولا يستغلهم أحد بصورة مباشرة وأكثر هؤلاء هم من صغار الكسبة والحرفيين الذين لا تكفي حجوم ملكياتهم لوسائل الانتاج من أجل العيش من وراء الجهد الذي يبذله العمل المأجور وهم مجبرون على العمل الى جانب عمالهم ان وجدوا . وسنحاول فيما يلي أن نلقي بعض الضوء على هذه الطبقات والفئات .

١ ـ الطبقات المستغلة لغيرها :

حسب طبيعة استغلال الانسان للانسان تنقسم هذه الطبقات الى طبقة الاقطاع وطبقة الرأسماليين . غير اننا

انطلاقاً من التناقض الأساسي المقطر بكامله بين الشعب كله وبين الامبريالية والمرتبطين معهما من الطبقات والفئات الرجعية يتعين علينا أن نميز في هاتين الطبقتين بين القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية وبين الرجعية • وقد عرف تاريخ سورية ان كلا من الطبقتين قد ضمت بين صفوفها أحد هذين النوعين وعلى هذا الاساس فان طبقة الرأسماليين قد تضم بين صفوفها فئات مغرقة في الرجعية كما لم يخل الأمر من اقطاعيين وطنيين حاربوا الاستعمار حتى النهاية •

آ ـ الاقطاع والفئات الرجعية :

ان طبقة الاقطاعيين كانت حتى نهاية الفترة التي ندرسها من الطبقات التي كانت ما تزال جديرة بأن تعتبر طبقة أساسية من المجتمع السوري • ان هذه الطبقة لم يتم القضاء عليها بالاصلاح الزراعي كما كان تغير علاقات الانتاج في الاراضي التي احتفظت بها بطيئاً للغاية وأكثر من ذلك فان هذه الطبقة قد توسعت كثيراً بعد استقلال سورية وذلك عن طريق زعماء العشائر الذين فرضوا الأتاوات على الرأسماليين الزراعيين الذين نشروا الرأسمالية الواسعة في شرق البلاد • ان هذا التطور للاقطاع الجديد انما هو اقطاع بكل معنى الكلمة في حين ان الاقطاع في أراضي الملكيات الزراعية التقليدية انما هو شبه اقطاع نظراً لتميزه بعلاقات انتاج هي في مرحلة التحول الى الرأسمالية كعلاقات المشاركة والمرابعة • ان هذا يدعو الى القول بأن القوى التقدمية برغم انهـا مسؤولة تاريخياً عن حرب طبقية عليها أن تشنها ضد كل قوى الاقطاع فان التركيز في هذه الحرب يجب أن يكون ضد زعماء العشائر الذين يعيدون البلاد بعلاقات الانتاج الى الخلف حين كان لهم تأثير كبير على

الدولة آنــذاك • حتى أنها أحياناً كانت في كثير من الاوقات تضطر لمسايرتهم •

ومن أخطر فئــات طبقة الرأسماليين بورجوازيــة الكومبرادور المرتبطة بالاســتعمار ارتباطاً وثيقاً باعتبارها بورجوازية وسيطة لتصدير الحاصلات الزراعية أو استيراد المنتجات الصناعية الاجنبية ولا بد في هذا المجال من الاشارة الى أن البورجوازية الوطنية عندما عملت على فصل الاتحاد الجمركي مــع لبنان لتأمين الحماية الجمركية لصناعتها عمد هؤلاء الى نقل نشاطاتهم من لبنان الى سورية كما نشأت فئات جديدة مــن بورجوازية الكومبرادور السورية خاصــة وان تشريعات معينة قد صدرت وحتمت على الشركات الاجنبية أن يكون وكلاؤها في سورية من السوريين • على أن تاريخ سورية قد عرف حالات كثيرة تحول فيها الكومبرادور الى بورجوازية وطنية صناعية نتيجة اغراءات الوضع الاحتكاري للصناعة الوطنية في الســوق المحلية ، كذلك فان توسع العلاقات مــع الاقطار الاشتراكية قد أدى الى نشوء فئات من البورجوازيين التجاريين الذين لم يعد ممكناً أن نطلق عليهم اسم الكومبرادور •

ومن الفئات المستغلة لغيرها والتي يجب أن تصنف مــع الرجعية هي الفئات الطفيلية التي يرجع انتماؤها الطبقي الى الاقطاع أو تجد نفسها متحالفة معه بشكل من الاشكال ومن هؤلاء ملاكو العقارات في المــدن ومؤجرو الدور المفروشة للأجانب والمرابون الذين ما يزال القطاع المصرفي عاجزاً عن الحلول محلهم ، والمضاربون بالعقارات وبالاسهم والسندات وقسم من حملة الاســهم الصناعية الذين يعيشون من وراء

الدولة آنـذاك • حتى أنها أحياناً كانت في كثير من الاوقات تضطر لمسايرتهم •

ومن أخطر فئـات طبقة الرأسماليين بورجوازيـة الكومبرادور المرتبطة بالاسـتعمار ارتباطاً وثيقاً باعتبارها بورجوازية وسيطة لتصدير الحاصلات الزراعية أو استيراد المنتجات الصناعية الاجنبية ولا بد في هذا المجال من الاشارة الى أن البورجوازية الوطنية عندما عملت على فصل الاتحاد الجمركي مـع لبنان لتأمين الحماية الجمركية لصناعتها عمد هؤلاء الى نقل نشاطاتهم من لبنان الى سورية كما نشأت فئات جديدة مـن بورجوازية الكومبرادور السورية خاصـة وان تشريعات معينة قد صدرت وحتمت على الشركات الاجنبية أن يكون وكلاؤها في سورية من السوريين • على أن تاريخ سورية قد عرف حالات كثيرة تحول فيها الكومبرادور الى بورجوازية وطنية صناعية نتيجة اغراءات الوضع الاحتكاري للصناعة الوطنية في الســوق المحلية ، كذلك فان توسع العلاقات مـع الاقطار الاشتراكية قد أدى الى نشوء فئات من البورجوازيين التجاريين الذين لم يعد ممكناً أن نطلق عليهم اسم الكومبرادور •

ومن الفئات المستغلة لغيرها والتي يجب أن تصنف مـع الرجعية هي الفئات الطفيلية التي يرجع انتماؤها الطبقي الى الاقطاع أو تجد نفسها متحالفة معه بشكل من الاشكال ومن هؤلاء ملاكو العقارات في المـدن ومؤجرو الدور المفروشة للأجانب والمرابون الذين ما يزال القطاع المصرفي عاجزاً عن الحلول محلهم ، والمضاربون بالعقارات وبالاسهم والسندات وقسم من حملة الاسـهم الصناعية الذين يعيشون من وراء

أرباحها بدون عمل ومنهم أيضاً مالكو نمر السيارات العمومية الذين يؤجرونها بمبالغ باهظة نظراً لان الحكومة قد حددت عدد هذه النمر وجعلت لمالكيها موقفاً احتكارياً يشكل مصدراً للثروة بدون عمل ، كذلك يمكن أن نصنف مع هؤلاء التجار المحتكرين والمهربين ومنهم مهربو المخدرات • وفي الواقع فان هذه الفئات تشكل مجموعة لا بأس بها من السكان وهذا أمر مرتبط بالتخلف الاقتصادي من جهة وموقع سورية الجغرافي من جهة أخرى • ان من أهم مهام القوى التقدمية شل حركة هذه الفئات وخاصة عن طريق الغاء الظروف التي أدت الى تشكلها •

ب ـ طبقة الرأسماليين :

ان أهم جزء من طبقة الرأسماليين هو البورجوازية الوطنية الصناعية ويرجع أصل هذه الفئة الى البورجوازية التجارية وقد ازدادت أعدادها بعد الحرب العالمية الثانية والاستقلال السياسي وتتمركز هذه الفئات في المدن الكبرى وخاصة في العاصمة حيث تتسارع الامور على مسرح الاحداث• وقد ازدادت سلطتها في جهاز الدولة باستمرار حتى جاء وقت خضع فيه جهاز الدولة لها كلياً تقريباً وبدأت بعد مرور بضع سنوات على الاستقلال تتحكم في سياسة الدولة كلياً

وبالرغم من الطبيعة الاستغلالية لكل رأسمالي فانه يمكننا أن نعتبر أن دور البورجوازية الوطنية كان له صفة تقدمية في حينه ، فان تطورها كان مسايراً للحركة الشعبية الديمقراطية المعادية للاستعمار وقد ساهمت البورجوازية الوطنية في ضرب الاقطاع والفئات الرجعية الاخرى من الرأسماليين • كذلك

فان تطور البورجوازية الصناعية قد سار بسورية الى نظام اجتماع أرقى • وعلى هذا الاساس فا نصفتها التقدمية تكمن في أن مصالحها الخاصة قد توافقت على الاقل خلال بعض مراحل التطور في سورية مع مصلحة الشعب غير انها في أوقات أخرى كانت لاتتورع عن الوقوف في وجه مصلحة الشعب العامة عندما تتعارض مع مصالحها وقد عرف تاريخ هذه المرحلة تقلبات كثيرة في حين كانت فيه البورجوازية الوطنية تساوم الاستعمار أو تعود فتصطلح معه ، ولو الى حين ، مع الاقطاع ذاته ويمكن أن نميز ضمن هذه البورجوازية جناحاً يمينياً كان لا يتورع عن استخدام القوة تجاه الطبقة العاملة في نضالها الوطني أو المطلبي وضد المناضلين من أجل الحرية • ومن هنا ننطلق الى القول أن البورجوازية الوطنية يمكن لها اجمالا أن تمارس دوراً ايجابياً في اطار معاداة الاستعمار والاقطاع وأن تتحالف من أجل ذلك مع القوى التقدمية غير انها لا يمكن أن تسلم زمام قيادة هذه القوى وخاصة في معركة الاستقلال الاقتصادي التي لا بد لسورية أن تدخلها ويمكن أن نعتبر بين صفوف البورجوازية الوطنية أولئك الرأسماليين الزراعيين الكبار وبالرغم من أن قسماً منهم قد يكون قريباً من الناحية السياسية على الاقل من الاقطاع بسبب ملكية الارض والقرب من الريف غير أن طبيعة العمل الانتاجية ضمن الشروط الرأسمالية في الزراعة لا شك بأنها تعتبر مرحلة أرقى من الاقطاع ولهذا يمكن النظر الى هذه المجموعة من الرأسماليين نظرة مخالفة وخاصة منهم أولئك الذين انطلقوا في انعاش أراض كانت من قبل بوراً وقد أخطأ قانون الاصلاح الزراعي حينما اعتبر هؤلاء في حكم الاقطاع • وفي هذه النقطة

يحسن التمييز بين هؤلاء وبين الذين يسعون نحو تطبيق الرأسمالية في ملكياتهم القديمة لأن تطور القوى المنتجة في مناطق الزراعات التقليدية هو أقل وأضعف وما يزال هؤلاء يمارسون علاقات انتاج شبه اقطاعية الى جانب بذور سطحية للعلاقات الرأسمالية وفي رأينا أن المعيار في ذلك هو نسبة تراكم رأس المال في هذه الزراعة ٠

وهناك فئة كبيرة من طبقة الرأسماليين هي طبقار تجار الجملة وتجار الاستيراد والتصدير ، ان هذه الفئة تحصل على أرباح ضخمة كما ان تأثيرها كبيراً على الجهاز الحكومي وخاصة من حيث سياسة الدولة في الجمارك والقطع النادر هذه السياسة التي كثيراً ماتكون محل شد وجذب بين التجار وبين الصناعيين وعلى الرغم من أن البورجوازية الصناعية قد انتصرت وأقامت الحاجز الجمركي المطلوب غير أن هذا الحاجز كان فيه أيضاً ثغرات معينة كان التجار يتسللون منها كما ان سياسة القطع في الزام المصدرين باعادة القطع الى الدولة لاستخدامها في الاستيراد كان فيه بعض الثغرات حيث أعفيت من هذا المبدأ عمليات التصدير للأقطار العربية ٠ ولعل هاتين الفئتين المتناقضتين من البورجوازية السورية كانتا تضطران الى الالتقاء والتنازلات المتبادلة نظراً لحاجة كل منهما الى الآخر ولئن كان الارجح اعتبار هذه الفئة من التجار ضمن البورجوازية الوطنية الا أن ثمة بعض السمات التي تعطيها طابعاً رجعياً وتستلزم معاملتها على هذا الاساس من خلاله فهناك بعض التجار وخاصة تجار المحاصيل الزراعية الذين اعتادوا على شراء المحصول من الفلاحين بطريق التسليف بحيث يدفع للفلاح عملياً أقل من قيمة محصوله وهو ما يزال بذرة في الارض ٠ ان هذا النوع

من التسليف ما هو الا ربا مبطن وعملية التفاف على أحكام الدين الاسلامي الذي يحرم الربا • وكذلك فهناك بعض التجار ذوو العلاقة الوثيقة بعناصر الاقطاع بعضهم له علاقة بالرساميل الاجنبية والمصارف الاجنبية وقد عارضت هذه الفئات بقوة عملية تأميم المصارف •

وهناك أخيراً جزء من طبقة الرأسماليين السوريين الذي يتألف من البورجوازية المصرفية • ويبدو أن هذه الفئة من البورجوازية قد انغلبت على أمرها في تناقضاتها مع رأس المال الانتاجي حيث أرغمت المصارف على شراء السندات الحكومية كما فرض عليها أن تضع ودائعها في المصرف المركزي كذلك تدل الارقام على تناقص الدخل في القطاع المصرفي مع ارتفاع في الاعتمادات والتسهيلات المصرفية •

٢ ـ الطبقة الوسطى :

ربما كانت سورية تتميز عن غيرها من الاقطار العربية باتساع حجم أفراد الطبقة الوسطى • وتلعب هذه الطبقة دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد ويدل على ارتفاع مستوى المعيشة في جزء كبير من السكان بحيث نرى الفارق بين الفئات الثرية والاقل منها ثراء يسير بشكل تدريجي كهرم يزداد اتساعاً حتى يصل الى القاعدة الفقيرة في حين يلاحظ في المجتمع المصري مثلا وجود قاعدة واسعة جداً من الفقراء وحفنة ضئيلة من الاغنياء ويكاد ينعدم الجسر بينهما كذلك فان ذروة الثروة في سورية لا تبلغ الا جزءاً ضئيلا من مثيلتها في مصر • ان هذا عائد بالدرجة الاولى الى أن عملية الاستقطاب وتحول الحرفيين الى طبقة عاملة هي مرحلة لا تزال في بدايتها

كما ان ناحية أخرى تلعب دوراً في هذا هي أن عدد السكان لم يصبح بعد في المرحلة التي يعجز الاقتصاد عن تحملها من حيث الحجم ·

ان من أهم فئات الطبقة الوسطى الحرفيين وصغار المنتجين وصغار التجار من أبناء المدن · ان هؤلاء لهم طبيعة مزدوجة فهم نظرياً مستغلون لغيرهم أحياناً غير أنهم في الحقيقة أقرب الى الطبقة العاملة والقوى التقدمية خاصة وانهم يتعرضون لمزاحمة المنشآت الصناعية الكبيرة ويتحولون في غالب الاحيان الى عمال فيها ·

كذلك فمن هذه الطبقة صغار الفلاحين والشركاء في الاراضي المروية والمشجرة والبساتنة ولهؤلاء ما يجعلهم قريبين من العمال الزراعيين وخاصة من حيث عملهم الموسمي والبطالة المقنعة وعلى الرغم من أن ثمة بذور للرأسمالية في العلاقات الانتاجية لهؤلاء الا انه لا بد من كسبهم الى صفوف القوى التقدمية غير انه لا شك في أن العمل من أجل كسبهم وتوضيح الطريق أمامهم سياسياً واجتماعياً وكشف مصالحهم الحقيقية لهم سيكون أمراً صعباً وذلك بسبب بعدهم عن المدينة وتناثرهم في أنحاء الريف ، وبالمقابل فان النضال في الريف تكون له سهولة من نوع آخر هي العمل بمنأى عن أنظار السلطات ·

كذلك فمن أبناء الفئة الوسطى يمكن أن نعتبر فئات المثقفين والموظفين والعسكريين المحترفين · ان الفئات العليا من هؤلاء ينتمون طبقياً في الغالب الى الطبقات الثرية ولذلك فان هؤلاء يجب أن يصنفوا مع الطبقات المستغلة لغيرها سواء بسواء بل لعلهم أخطر منها وذلك لكون طبيعتهم غير واضحة فقد

تبطن بالثقافة الفكرية أو التكنوقراطية وغالبا ما يتكلمون باسم الشعب ويزعمون انهم يعملون لصالحه ٠

والواقع ان المثقفين الثوريين لم يتمكن الا قسم ضئيل منهم من دخول الجهاز الحكومي ونادراً ما وصل واحد منهم الى مكانة حقيقية في السلطة الا أن بعض المثقفين الثوريين أصبحوا ولا شك من شخصيات الحياة العامة ومنهم أطباء ومحامون وأساتذة ومعلمون ومن خلال هؤلاء وما عرفه تاريخ القطر من الحركة الطلابية القوية يمكن القول ان المثقفين الثوريين قد أصبح لهم في سورية دور كبير وانهم يمارسون عملياً قيادة الحركة التقدمية في القطر ٠

على أن قسماً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطى اجمالا يجب أن يعتبروا من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ٠ ولا شك في أن بين هؤلاء الكثيرين ممن يمكن أن يعتبروا ضمن القوى التقدمية الا أن تقدمية بعضهم تكون مشوبة ومتأثرة بالايديولوجية البورجوازية ٠ غير أن معظم هؤلاء لا شك معادون للامبريالية والاقطاع ويمارسون دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ٠

٣ ـ الطبقات الخاضعة لاستغلال الآخرين :

تتألف الطبقة العاملة بالدرجة الاولى من العمال الصناعيين ولكن في قطاع النقل والبناء والخدمات والتجارة يعمل أيضاً قسم كبير من العمال ٠ وتعتبر الطبقة العاملة في سورية طبقة عميقة الوعي جيدة التنظيم كما انها طبقة ثورية بالمعنى الصحيح فالغالبية العظمى من أبنائها منتمون الى النقابات وعلى الرغم من أن عدد أبناء الطبقة العاملة ما يزال صغيراً

نسبياً اذا قيس بعدد السكان الا انها تساهم مساهمة كبيرة في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد ولقد تمكنت الطبقة العاملة من أن تفرض قانون العمل في أعقاب الاستقلال مباشرة حيث حاصر العمال البرلمان ولم يفكوا الحصار حتى صدر القانون • وعلى الرغم من أن قسماً كبيراً من أبناء هذه الطبقة هم من أصل زراعي فان التقاء الحركة العمالية بنضال الفلاحين ما يزال أقل مما يجب وهنا لا بد من الاشارة الى فئة من أبناء الطبقة العاملة يمكن أن نعتبرها قد تبلورت الى حد ما وهي فئة من الارستقراطية العمالية • فنتيجة الندرة في اليد الماهرة نلاحظ فوارق كبيرة في مستوى الاجور فمن المعروف أن أجرة العامل الماهر تبلغ ٣ ــ ٤ أمثال متوسط الاجر • ان العمال المهرة كانوا غالباً في الاصل من المعلمين الحرفيين الذين قدم لهم الصناعيون الرأسماليون اغراءات في الاجر كانت أفضل من حرفهم ولذلك فان اتجاههم الفكري والسياسي أكثر ميلا الى البورجوازية منه الى الطبقة العاملة ولذلك يجب التمييز بين الطبقة العاملة بمعيار معين ويمكن أن يكون الدخل أساساً في التمييز •

وهناك أيضاً الطبقة العاملة في الريف • حيث توجد صعوبة في التمييز بين العمال الزراعيين وبين غيرهم من الفلاحين غير المالكين كالشركاء والمرابعين والعمال الزراعيون الذين يقومون بالعمل المأجور نقداً وهؤلاء هم لا شك جزء من الطبقة العاملة غير ان لهم ما يميزهم عن الطبقة العاملة في المدينة وذلك لبعدهم عن مسرح الاحداث • كما ان انتشار الامية في الريف وطول مدة يوم العمل فيه أمور تجعل العمال الزراعيين أقل اتصالا بالتحرك السياسي التقدمي •

أما الشركاء المرابعون فيشكلون القسم الاكبر من المشتغلين في الزراعة على الرغم من أن علاقتهم بالاقطاعيين ليست علاقة عمل مأجور نقداً وانما يتقاضون حصة من الانتاج تزيد أو تنقص حسب الظروف المناخية الا انهم باعتبارهم لا يملكون شيئاً يمكن أن يعتبروا أقرب ما يكون الى الطبقة العاملة غير انهم أقل صلة بالمدينة من العمال الزراعيين وتنتشر الامية بين صفوفهم انتشاراً واسعاً وعلى الاخص بين نسائهم وبناتهم • وهناك أيضاً العمال الزراعيون المتنقلون من محافظة الى أخرى للعمل في الحصاد وقطاف القطن والزيتون ويأتي هؤلاء من الارياف الكثيفة بالسكان سعياً وراء الرزق الموسمي كما ان هناك فئة يمكن تسميتها بأشباه البروليتاريا وهم من صغار الفلاحين الذين لا تكفي حاجاتهم قطع الارض الصغيرة التي يملكونها فينتقلون بينها وبين المدن ومشروعات البناء والتشييد ولذلك فهم أحرى بأن يعتبروا من الطبقة العاملة برغم ملكيتهم الزراعية وليس عدد هؤلاء بقليل حيث أن قسماً كبيراً من العمال الصناعيين غير المهرة هم في الحقيقة منهم وذلك يشكل مشكلة من مشاكل الصناعة السورية التي كثيراً ما يغادرها عمالها الى الريف عندما يحين موسم العمل في أراضيهم •

ثانياً ـ المشكلة الزراعية :

تعود الملكية الاقطاعية في مناطق الزراعات التقليدية تاريخياً الى عمليات التراكم الاصلي ، ففي عام ١٥١٦ احتلت القوات التركية سورية وضمتها الى الامبراطورية العثمانية وبهذا انتقلت ملكية الاراضي الى السلطات العثمانية وقد تم توزيع جزء من الاراضي على الجنود المحتلين بينما تحول جزء

الى ملكية شخصية للسلطان ووزع قسم ثالث على القوات وقسم رابع على الوزراء والولاة وحماة الحدود ، بينما بقي جزء من ملكية السلطان يعتبر في حكم ملكية الدولة بالاضافة الى ملكية الاوقاف ٠

ولقد كانت عملية الاحتلال هذه أهم عملية تم بها فصل المنتجين عن ملكية وسائل الانتاج في سورية عن طريق القوة ٠

وكان التراكم الاصلي المتمثل في فصل المنتجين عن وسائل الانتاج بقوة السلطة يتخذ أشكالا عديدة أثناء الاحتلال الاجنبي ومنها الاشكال التالية :

١ ـ **الارادة السلطانية الفردية** : كان السلطان اذا ما رغب في اهداء أحد أتباعه اقطاعات معينة لا يهتم بما اذا كانت هـذه الاراضي واقعة في ملكية أناس آخرين كل ما هنالك أن هؤلاء الملاك يصبحون خاضعين لارادة أولئك الذين أقطعهم السلطان تلك الاراضي ٠

٢ ـ **التخليص من الاحكام الجزائية** : كان الاقطاعيون يحرضون الفلاحين على بعضهم حتى تقـع جرائم معينة بينهم وعندها يعمدون الى حماية المتهم ضد سلطة الدولة مقابل تملك أراضيه ٠

٣ ـ **تزوير السجلات** : يحدث ذلك في السجلات العقاريـة عن طريق شهادات الزور وغيرها مما كان يؤدي الى نقل ملكية العديد من الاراضي للاقطاعيين ٠

٤ ـ **عن طريق الضرائب** : برز هذا الشكل في عهد الاحتلال الفرنسي منه في عهد السلطة العثمانية ٠ حيث كانت الدولة في عهد الانتداب تفرض على الفلاحين ألواناً من الضرائب قد

تزيد حصيلتها على قيمة الارض ذاتها ، وكثيرا ما اضطر الفلاحون لعقد عقود مع الاقطاعيين يتولى بموجبها هؤلاء الاقطاعيون شؤون الارض وهمومها مع اتاحة المجال للفلاحين للاستمرار في استثمارها مقابل جزء من المحصول. وما أن يتم ذلك حتى يتمكن الاقطاعيون من التخلص من الضرائب المفروضة .

٥ ـ **التخليص من العسكرية الالزامية :** كان الاقطاعيون يتوسطون لدى السلطة من أجل تخليص أبناء الفلاحين من الجندية الالزامية أثناء الحروب لان العسكرية الالزامية تعني بالنسبة للفلاحين الموت المحتم من أجل أهداف لا علاقة لها بالوطنية ، وكان الفلاحون يتنازلون للاقطاعيين عن أراضيهم مقابل ذلك .

٦ ـ **استخدام حق التصرف :** كان تزايد الاراضي المزروعة خلال العشرين عاماً الماضية عن طريق الاستيلاء على الاراضي المهملة التي تملكها الدولة في الشمال والشمال الشرقي من سورية وكان هذا يتم جزئياً في بعض هذه الاراضي حيث كان القانون يسمح لكل من تصرف بأراضي الدولة لمدة خمسة عشر عاماً مستمرة بحقوق وامتيازات تماثل حقوق المالكين .

ولئن لم يكن أولئك الذين استولوا على أملاك الدولة هم المسؤولين عن فصل المنتجين عن وسائل الانتاج الا انهم لا يختلفون كثيراً عن الآخرين الذين قاموا بعملية التراكم الاصلي بأشكال أخرى ، ذلك انهم من حيث النتيجة قد حصلوا على الاراضي بدون مقابل .

وهناك حالات كثيرة كان الاقطاعيون فيها يضعون ايديهم على الاراضي المستحصلة بنتيجة مشاريع الري الحكومية .

وفي الحقيقة اننا لم نسرد هذه الوقائع لمجرد عرض المعلومات التاريخية فاننا بذلك لم نأت بجديد في هذا لأن أغلب نشرات وزارة الاصلاح الزراعي تحدثت عنها بالتفصيل والذي يهمنا في هذا المجال هو استخلاص مقولة معينة لا بد من ان يصل اليها المرء من خلال استعراض هذه الوقائع التاريخية ومفاد هذه المقولة هو انه **(اذا كان الاقطاعيون اصلا قد وضعوا أيديهم على الاراضي بالقوة أو بالغش أو بمختلف الاساليب بدون مقابل ، فما هو مسوغ دفع التعويض عنها عند الاستيلاء عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعي ؟)** .

ان القانون لم يكتف اذا بأن ترك لهؤلا الاقطاعيين قسماً كبيراً من أخصب الاراضي التي في حوزتهم والتي لم يدفعوا مقابلها شيئاً في الاصل وانما منحهم التعويض على القسم المستولى عليه ، ولو كان القانون عادلا حقاً لأوجب على أولئك الاقطاعيين أن يعيدوا الى الفلاحين كل ما اغتصبوه من الريع عبر الاجيال والقرون بل وكان عليه أن يفرض عليهم تعويضاً عن كل الآلام والمآسي التي تعرض لها الفلاحون بسببهم ، ولقد كان أفضل ما يمكن هو حرمان الاقطاعيين من ذلك التعويض .

اثر الاصلاح الزراعي على علاقات الملكية :

في ١٩٥٨/٩/٢٧ صدر القانون (١٦١) لتطبيق الاصلاح الزراعي الذي حدد سقف الملكية بثمانين هكتاراً من الاراضي المروية أو (٣٠٠) هكتاراً من الاراضي البعلية مع السماح للمالك بالتنازل لزوجته وأولاده عن (٤٠) هكتار من الاراضي

المروية أو (١٦٠) هكتاراً من الاراضي البعلية بحيث لاتتجاوز ملكية الاسرة (٤٦٠) هكتاراً للأراضي البعلية أو (١٢٠) هكتاراً في المروية مع حق المالك في اختيار الارض التي ينتقيها.

وأثر صدور هذا القانون تبين أن هناك (٣٢٤٠) مالكاً تتجاوز ملكيتهم هذا السقف وان الملكية الزائدة تبلغ (٩٤) ألف هكتار مروية و (١٤٥٠) ألف هكتار بعلية منها (١٦٢) ألف هكتار لم تزرع حتى ذلك الحين (نشرات وزارة الاصلاح الزراعي) .

ولتبسيط العرض وتوضيحه أجرينا الحساب التالي :

- اذا كان الهكتار من الاراضي المروية يعادل : ٤ هكتارات من الاراضي البعلية
- تكون الاراضي الصالحة للزراعة عام ١٩٥٨ (٩ر٩) مليون هكتار بعلية أو ما يعادلها
- وملكية هؤلاء المالكين الكبار تبلغ ٣ر٣ مليون هكتار بعلية أو ما يعادلها

يحق لهم أن يحتفظوا منها بحوالي ٥ر١ مليون هكتار بعلية أو ما يعادلها

- وهذا يعني أن هؤلاء المالكين كانوا يملكون $\frac{1}{3}$ الاراضي الصالحة للزراعة في سورية .

وما يزال يحق لهم أن يحتفظوا بنحو : ١٥٪ منها .

ومن هنا نستنتج أن قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ لم يصب إلا قمة المالكين الزراعيين وتبلغ ملكيتهم المتوسطة

أكثر من (١٠٠٠) هكتار بعلية أو ما يعادلها على أساس هكتار مروية تعادل ٤ هكتار بعلية) ٠

وبعد انفصال الجمهورية العربية المتحدة صدر في سورية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ القانون رقم (٣) الذي نسف الاصلاح الزراعي فحدد سقف الملكية بـ /٢٠٠/ هكتاراً مروياً و(٦٠٠) هكتاراً بعلياً كما رفع السقف في المناطق الزراعية الواسعة التي تدار ادارة رأسمالية في الجزيرة والفرات والرشيد والقنيطرة وعين العرب حتى (١٢٠٠) هكتاراً مع حق المالك بالتخلي لكل من زوجته وأولاده عمّا يعادل $\frac{1}{8}$ سقف الملكية ٠

الا أن ضغط الجماهير اضطر السلطة الى اصدار قانون جديد في (٣٠) نيسان ١٩٦٢ (أي بعد حركة ٢٨ آذار لعام ١٩٦٢ التي سميت ثورة الاول من نيسان) وبموجب هذا القانون أعيد سقف الملكية الى (٨٠) هكتاراً مروية و (٣٠٠) هكتاراً بعلية مع استثناء الجزيرة والفرات والرشيد حيث حدد السقف بـ (٤٥٠٠) هكتاراً للأراضي البعل كما حدد التنازل للزوجات والاولاد بعشرة هكتارات مروية لكل منهم أو (٤٠) هكتاراً بعلية ترفع الى (٤٠) مروية أو (٦٠) بعلية في المحافظات الثلاثة المذكورة ٠

وفي هذا المجال يمكن القول بأن تسوية معينة قد حدثت، ففي تلك المحافظات الثلاث التي يتميز الانتاج فيها بالطبيعة الرأسمالية من جهة (أصحاب المشروعات الزراعية الكبرى) والاقطاعية الجديدة في سورية المؤلفة من رؤساء القبائل وشيوخ العشائر الذين اعتبروا أملاك الدولة ملكاً خاصاً لهم ففرضوا الأتاوات على الرأسماليين الزراعيين من أصحاب المشاريع هناك

ما يعادل ١٥٪ من الانتاج تقريباً وهي تلك المحافظات التي لم يمسها الاصلاح الزراعي عملياً أبداً طوال سـنوات الوحدة بسبب ميوعة تطبيق القانون • في تلك المحافظات اذن تمت المحافظة على العلاقات السائدة بصورة اكتسبت فيها الشرعية بالقانون الاخير •

وقد كانت أحكام القانون ١٦١ لعام ١٩٥٨ انطبقت على ٣٢٤٠ مالكاً يملكون أكثر من السقف المحدد في القانون تبلغ مساحة الاراضي الخاضعة للاستيلاء حوالي (١٤٥٠) ألف هكتار من الاراضي البعلية و (٩٤) ألف هكتار من الاراضي المروية أي بمجموع قدره (١٥٤٤) ألف هكتار ولكي تتوفر لدينا صورة شاملة عن الاصلاح الزراعي ، أعرض فيما يلي البيانات التالية التي جمعتها من مختلف المصادر وحسبت العلاقات بينها ـ وهي تعبر عن مستوى مطلع عام ١٩٦٢ •

مستوى تطبيق الاصلاح الزراعي مطلع عام ١٩٦٢

الاراضي	المساحة بالاف الهكتارات	النسبة المئوية من الاراضي الصالحة للزراعة	النسبة المئوية من الاراضي الخاضعة للاستيلاء	النسبة المئوية من المساحات المستولى عليها
الاراضي الصالحة للزراعة	٨١٠٠	١٠٠٪	ـ	ـ
الاراضي الخاضعة للاستيلاء	١٥٤٤	١٩ر٠٪	١٠٠٪	ـ
الاراضي المستولى عليها	٨٠٤	٩ر٩٪	٥٢ر٠٪	١٠٠٪
الاراضي الموزعة فعلا	١١٣	١ر٤٪	٧ر٣ ٪	١٤ر١٪

ان هذا الجدول ينطق بنفسه • فحتى مطلع عام ١٩٦٢ لم يكن الفلاحون قد حصلوا على أكثر من ١ر٤٪ من الاراضي

الصالحة للزراعة في القطر تعادل ٣ر٧٪ فقط من الاراضي الخاضعة للاستيلاء ، و ١ر١٤٪ من الاراضي المستولى عليها فعلا ، وباقي المستولى عليه يؤجر تأجيراً للفلاحين ٠

والى جانب هذا فقد كان ثمة مساحات واسعة من أراضي الدولة تقرر توزيعها وقد وضعت وزارة الاصلاح الزراعي في عام ١٩٦٠ برنامجاً تقرر فيه أن ينتهي في عم ١٩٦٥ يتم بموجبه توزيع الاراضي التي لم يتم الاستيلاء عليها بعد والتي تم الاستيلاء عليها ولم يجر استصلاحها ، أي ما يعادل (١ر٤) مليون هكتار ويبلغ مجموع هذه الاراضي التي ستعد للتوزيع حوالي (٥ر٣٧٪) من الاراضي الصالحة للزراعة في سورية وفي نهاية هذا البرنامج فمن المقرر أن يحصل (٧ر١١٠) ألف عائلة فلاحيــة على أرض جديدة أي حوالي (٣٢ ٪) مــن الفلاحين غير المالكين ٠

وخلال الفترة الواقعة بين بداية هذا البرنامج ومطلع عام ١٩٦٢ وصلت مساحة الاراضي المستولى عليها الى (٨٠٤) ألف هكتار أي بزيادة قدرها (٣٤٠) ألف هكتار الا انه لم يتم توزيع شيء من الاراضي الجديدة ٠ وحتى تاريخ الانفصال لم تكن قد وزعت أراض على أكثر من (٥٥٧٦) عائلة فلاحية أي ما يعادل (٧ر١٪) من الفلاحين غير المالكين ٠

وعلى أي حال فاننا نلاحظ أن أثر الاصلاح الزراعي على علاقات الملكية لم يكن في الواقع كبيراً ، ذلك أن النسبة المئوية البسيطة جداً لما تم تنفيذه من القانون تشير باصبع الاتهام الى أن هذا القانون يحمل طابعاً ديماغوجياً حيث كان الكلام فيه أكثر من الفعل بما لا يقاس ، فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار

أن هذه الاجراءات أقرت في عهد دولة بورجوازية في الاصل وتنفذها أجهزة بيروقراطية فلا شـك في أن علينا أن نتوقع تنفيذاً بطيئاً لا أهمية له ، انالمسألةالمطروحة اذن هيالاسراع في تنفيذ القانون ومن ثم العمـل على تخفيض سقف الملكية بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوبتها في مختلف المناطق ٠

ثالثاً ـ الفوارق الاجتماعية بين المدينة والريف :

على الرغم من أن السكان الريفيين هـم الذين يقدمون القسم الأعظم من الدخل القومي ، ويقدمون الأساس المادي لحياة القطر بأكمله ، فان الفارق بين حياتهم وحياة سـكان المدينة فارق عظيم ٠

وفي حين يقدر متوسط انفاق الفرد في دمشـق بحوالي (٨٦٥) ليرة سورية سنوياً ، لا يتجاوز دخل الاسرة الفلاحية المؤلفة من حوالي ستة أشخاص وسطياً (٧٠٠) ليرة سورية سنوياً وينخفض الى (٣٠٠ ـ ٤٠٠) ليرة سـورية سنوياً في المحافظات الفقيرة أو ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، كحوران واللاذقية والسويداء ٠

ان السمات الرئيسية للحياة الاجتماعية في الريف هي مستوىالمعيشة المنخفضوانتشار الامراض ، والهجرةالمستمرة الى المدن ، ووفيات الاطفال العالية ، وهناك الكثير منالفلاحين يعيشون دون الحد الادنى اللازم لحياة الانسان ٠ وفي عـام ١٩٦٠ كانت وفيات الاطفال الذين تقل أعمارهم عن سـنة تشكل ٢٣٪ من مجموع الوفيات المسجلة في القطر ، كما بلغت وفيات الاطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات بنسبة ٤٣٪ من مجموع الوفياتالمسجلة ، أما في الريف فغالباً ما يتجاوز

الامر هذه الحدود الى مدى بعيد ولا يشمل التسجيل هـذه الوفيات في غالب الأحوال •

ان ثمة فارقاً كبيراً بين المدينة والقرية وذلك سواء أكان في الغذاء أم المسكن أم التعليم أم الرعاية الصحية ، ويتألف غذاء الفلاحين من الخبز وأحياناً خبز الشعير ، والبرغل والشنينة ، ان أغلبية الفلاحين لا يعرفون اللحم الا في مواسم الاعياد ، انهم يحلبون الحليب ويصنعون الزبدة والجبن ولا يذوقون أياً منها ، أما مساكنهم فأغلبها يملكها الاقطاعي وهي مظلمة وغير صحية وكثيراً ما يعيش الفلاح فيها مع ماشيته •

وتنتشر الأمية انتشاراً واسعاً في الريف وهنالك كثير من المناطق التي تفتقر الى المدارس ويصعب عليها ارسال أبنائها الى مدارس المناطق المجاورة ، أما ذووهم وهم أنفسهم ، فلا يدركون أهمية التعليم حتى حين تتوفر امكانات التعليم لان الدخل المنخفض للأسر الفلاحية يجبرها على تشغيل أولادها في الحقل معها لكي يكسبوا لقمة العيش ، وهذا هو سبب عمل الاولاد في الانتاج في الريف وواحد من أسباب عدم امكانية تطبيق التعليم الالزامي •

وفي الارياف تنتشر أكثر الامراض خطراً ، وتقول احدى نشرات وزارة الزراعة ان ثمة احصاءات مذهلة لدى الدوائر الصحية عن انتشار الامراض في الريف •

ويحق للمرء أن يتساءل • لماذا تجمع هذه الاحصاءات ؟ أمن أجل المعلومات فقط ، في حين أن المصحات والمشافي التي تقيمها الدولة غالباً تتمركز في مراكز المحافظات • ان الجدول التالي يشير الى الفوارق الصحية بين الارياف والمدن •

الفوارق بين المدينة والقرية في الخدمات الصحية

المحافظة	مركز المحافظة			باقي المحافظة		
	عدد الأسرة في المشافي	عدد المستوصفات	مراكز الطفولة والأمومة	عدد الأسرة في المشافي	عدد المستوصفات	مراكز الطفولة والامومة
دمشق	١٤٢٠	٣٢	٤	٦٣٢	٢٣	–
حلب	١٠٢٠	٣٠	١	١٧٥	١٥	–
حمص	٢٧٢	١٠	١	٣٠	٨	–
حماة	١٥٥	٨	١	–	٣	–
اللاذقية	١٩٩	٢٥	٣	٢٤٤	١١	–
الجزيرة	٢٣	٨	١	٨٠	١٠	–
دير الزور	١٢٠	٣	١	–	٣	–
السويداء	٥٠	٣	١	–	٥	–
حوران	٩١	٥	١	–	٣	–
الرقة	٢٠٠	٢	١	–	١٢	–
ادلب	٢٠٠	٢	–	–	–	–
المجموع	٣٧٥٠	١٠١	١٥	١١٦١	١٠٠	–

(أعيد حساب هذا الجدول من معطيات المجموعة الاحصائية ١٩٦٠ صفحة ٦٢)

ان هذا الجدول يعني أن حوالي ربع السكان يتمتعون، بأكثر من ثلاثة أرباع عدد الأسرّة في المشافي ، كذلك فان ٦٥٪ من عدد الأسرّة في مراكز المحافظات يتجمع في مدينتي دمشق، وحلب و ٩٠٪ من عدد الأسرّة في الأرياف يتجمع في المناطق المحيطة بدمشق وحلب واللاذقية ، وهذا يعني أن الفارق الكبير ليس بين الريف والمدينة فقط وانما ضمن المحافظات ذاتها ، ان كثيراً من مراكز المحافظات التي تعتبر من المدن مع بعض المدن الصغيرة الاخرى من وجهة نظر تقسيم العمل الاجتماعي،

يحق لها أن تسمى مدناً كبيرة من وجهة نظر الفارق بين المدينة والريف ·

أما تلك المشافي الحكومية المخصصة للفقراء فبالرغم من سمعتها السيئة من حيث النظافة والتجهيزات فهي لبعدها عن التجمعات السكانية في الريف تبقى حتماً بعيدة المنال ·

من هـذه الظروف بالاضافة الى الجهل المزمن السائد في الارياف تعتبر عائقاً أمام تطور الزراعة ، ونمو الانتاجيـة فيها ، وقد ذكرت بعض الدراسات ان الفلاح السوري الذي يعمل (١٢) ساعة يومياً لا تبلغ انتاجيته أكثر من انتاجية أربع ساعات عمل من فلاح واع منظم ·

رابعاً ـ التاثير المتبادل بين تطور علاقات الانتاج والتطور الاقتصادي :

ان العلاقات الطبقية في المجتمع السوري كانت معقدة الى حد بعيد ذلك أن أغلب علاقات الانتاج كانت تعيش خلال تلك الفترة مرحلة انتقال وذلك بصورة متسارعة أدت الى انه لم تكد تختتم مرحلة مخلفة وراءها بقايا المرحلة التي سبقتها حتى تكون المرحلة التي تلتها قد ابتدأت · وفي الوقت الذي وقفت فيه البلاد على عتبة الاشتراكية وكان فيها شـبه نواة للقطاع العام كانت العلاقات الرأسمالية قد سادت الاقتصاد والمجتمع وسيطرت عليه · وبرغم سيطرة علاقات الانتـاج الرأسمالية فقد أتيح المجال لانتشار الاقطاع في الاتساع كانت مرحلة اقطاع في أراضي الزراعة التقليدية تعاني من ضغوط الاصلاح الزراعي الا أن طبيعة تلك العلاقة باعتبارها علاقة بين مالك الارض وبين الفلاح لم تتغير من حيث المحتوى بل على العكس جاء قانون العلاقات الزراعية وثبت هذه الطبيعة

وخاصة حين أقر شرعية علاقة المشاركة والمرابعة وان كان قد وضع حدوداً معقولة نوعاً ما لحصة المالك والفلاح . وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات الاقطاعية تكاد تصمد في وجه عواصف الرأسمالية كانت بقايا عهد الرق ما تزال تتنفس فقد كشف الاصلاح الزراعي في بعض المناطق وجود عبيد للأرض كما كانت بعض أشكال تجارة الرقيق الابيض ما تزال موجودة حيث ينتشر الفقر المدقع بين أبناء الريف في بعض المناطق ، وفي نفس هذا الوقت نجد قسماً كبيراً من السكان وخاصة منهم القبائل البدو تعيش مرحلة المشاعة البدائية في مجتمعات ماقبل التاريخ ، كل هذا يضاف الى الانتشار الواسع للطبقة الوسطى مما يجعل علاقات الانتاج كلها التي عرفها تاريخ البشرية متواجدة في وقت واحد وبصورة تختلف في القوة في هذا القطر مما يجعل تحليل الوضع الطبقي عملية متناهية في التعقيد .

وبالرغم من اختلاف ألوان الصورة العامة وتداخلها فان العلاقات الرأسمالية كانت في الواقع هي العلاقات السائدة لانها كانت طافية على سطح الأحداث وذلك اعتباراً منذ انقضاء بضعة سنوات على الاستقلال ، أي بعد أوائل الخمسينات بحيث يمكن القول أن السنوات الاولى التي تلت الاستقلال كانت مرحلة سيطرة ممثلي الاقطاع ثم آلت التركة الى البورجوازية وظلت هذه البورجوازية مسيطرة سيطرة تامة تقريباً حتى عام ١٩٦٣ . ان هذا يقودنا أيضاً الى القول بأن التاريخ الاقتصادي لسورية خلال الخمسينات وأوائل الستينات كان مرتبطاً بتطور البورجوازية وان التاريخ الاقتصادي لهذه المرحلة يمكن أن يعتبر تاريخ البورجوازية السورية ذاتها .

فبعد تسلّم السلطة البورجوازية الحكم في سورية كانت علاقة القوى الطبقية والسياسية وطبيعة العمليات الاقتصادية الجارية في البلاد تجد تعبيرها المباشر في السياسية الاقتصادية الخارجية •

وقد وجدت البورجوازية السورية الهدف الاساسي لهذه السياسة في تطوير التعاون الاقتصادي مع الدول الرأسمالية ، وقد انضمت الى ميثاق جنيف عام ١٩٤٨ باعتباره وسيلة ممكنة لتنمية روابط التجارة الخارجية مع الدول الاخرى وقد ظهرت نتائج هذا في العجز التجاري (لسورية ولبنان معاً حيث كانتا تشكلان وحدة جمركية) اذ ازداد من ١ر٢٧٩ مليون ليرة عام ١٩٤٧ الى ١ر٤٠٥ مليون ليرة عام ١٩٤٩ كما ان زيادة الاستيراد من أميركا وبريطانيا وفرنسا الحقت ضربة قوية بالاقتصاد السوري الذي كان بلا حماية للصناعة الوطنية وقد اتخذت بعض الاجراءات لتضييق نطاق استيراد بعض أصناف البضائع نصف المصنعة والمصنوعة الجاهزة مع حساب حاجة السوق الداخلية وكذلك امكانات تسويق المنتجات الوطنية في الاسواق الخارجية ومنع استيراد بعض أنواع البضائع وزيدت الرسوم الجمركية كما انحصر منح أذونات عمليات التصدير والاستيراد بوزارة الاقتصاد • كل هذا أثار استياء الشركات الاجنبية •

وفي عام ١٩٥٣ أرسل البنك الدولي للاعمار والتنمية لجنة أمضت في سورية ثلاثة أشهر لدراسة وضعها الاقتصادي وآفاق التنمية فيها وخرجت بنتيجة أن سياسة الحماية تضرب الحياة الاقتصادية وتؤدي الى ارتفاع الاسعار وهبوط المستوى المعاشي وان حرية التجارة هي احدى المهمات الاساسية لسياسة

الحكومة الاقتصادية • وقد كان هذا التقرير تعبيراً عن رأي الامبريالية في سعي سورية نحو التحرر ، وقد ظلت سورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسوق الرأسمالية العالمية على الرغم من أنها عانت في ذلك صعوبات كثيرة منها عدم امكانية تمويل الاستيراد خاصة من دول العملة الصعبة وقد بلغ عجز الميزان التجاري السوري في الفترة /١٩٥١ـ١٩٥٦/ ٩٢٢ مليون ليرة سورية كما ورد في النشرة الاحصائية السورية •

وقد أنفقت القوى التقدمية الوطنية جهوداً ضخمة وسنوات طويلة من النضال من أجل اجبار الدوائر الحاكمة على اتباع خطوات عملية نحو اقامة علاقات تجارية نشطة مع الدول الاشتراكية • ولم تتمكن من تحقيق شيء من النجاح الا بعد انقلاب ١٩٥٤ الذي شاركت فيه القوى التقدمية •

وقد وقعت سورية في أعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ اتفاقيات للتجارة والمدفوعات مع كل من بولونيا وألمانيا الديمقراطية والصين الشعبية ورومانيا وبلغاريا وهنغاريا •

واستطاعت سورية بتطويرها للعلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية أن تشتري البضائع الضرورية بالمبادلة بالصادرات السورية التقليدية دون تبديد نقدها الاجنبي الواقع في عجز وقدمت لها ما يلائم تطور اقتصادها ولم تفرض عليها تلك البضائع التي يمكن أن تلحق تصديرها الى البلاد الضرر بالانتاج الوطني المحلي • علماً بأن البنك الدولي وافق على اقراض سورية في عام ١٩٥٥ /٣٠/ مليون دولار لمدة ٢٠ عام وبفائدة سنوية قدرها ٤٫٧٥٪ الا أن سورية لم توافق

على شروط القرض لان منها مطالب تتعلق بتقديم معلومات عن جميع النفقات المحلية والاشراف على تنفيذ المشروعات ٠

وقد كانت سورية مهتمة بالحصول على القروض الكبيرة طويلة الاجل حتى بفائدة عاليـة ولكن بدون أيـة تنازلات سياسية واقتصادية تمس السيادة الوطنية الا أن هذه الشروط لم ترق للمقرضين الامبرياليين ٠

ولم تقدم أية دولة امبريالية ولا هيئة دولية على تمويل مشروعات سـورية الاقتصادية أو حتى على اعطائها نقداً للاستقلال الذاتي ٠

كذلك كان الحصـول على الآلات والتجهيزات بواسـطة التجارة مع الاحتكارات الغربية عملا بالغ الصعوبة فالشركات الاجنبية تطلب تسديد قيمة بضائعها بالعملات الصعبة التي تعاني سورية من نقصها بحدة وهي لا توافق على مبادلة سورية بانتاجها التقليدي ٠

وقـد دفعت الحاجة الموضوعية سوريه الى إقامـة صلات اقتصادية مع بلدان المعسكر الاشتراكي ٠ ولكن من أجل اتخاذ خطوات في هذا الصدد لا بـد من موقف سياسي داخلي ملائم لمصلحة القوى المناضلة من أجل تطوير علاقات سورية مـع الاقتصاد الاشتراكي ٠

وقد بذلت الرجعية الداخلية تؤيدها الدول الامبريالية جهداً كبيراً من أجل عـدم الوصول الى تعاون اقتصادي مع الدول الاشتراكية وبذلك خروجها من مدار النفوذ الامبريالي ٠

وقام الامبرياليون بالضغط الاقتصادي على سـورية

وبمحاولات لعزلها عن السوق العالمية لتخريب اقتصادها وحاولت الاحتكارات الاميركية عن طريق اغراق الاسواق الداخلية المشترية للمنتجات السورية بالبضائع الزراعية وبيعها هذه البضائع بقروض طويلة الاجل أن تحرم سورية من أسواق التصريف الدولية ٠

وامتنعت الدول الامبريالية عن تنفيذ العقود المبرمة مع سورية من قبل لتقديم البضائع الضرورية للبلاد ٠

ولم تستبعد الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا اللجوء الى العمل العسكري ضد سورية المستقلة من أجل الوصول الى هدفها وبالفعل حشدت القوات التركية على الحدود السورية بايعاز من أمريكا ووضع الاسطول السادس في حوض المتوسط في حالة الاستعداد القتالي وبدأت في حياكة المؤامرات لقلب نظام الحكم القائم الا أن الفشل كان نتيجة كافة هذه المخططات فاصطدمت بالتصميم الصلب للشعب السوري على المحافظة على استقلاله حتى النهاية ٠

وقد كانت الحكومة السورية في بداية الخمسينيات تمثل مصالح البورجوازية الوطنية المتوسطة والكبيرة المرتبطة بآلاف الروابط الاقتصادية مع الملاكين ورؤوس الاموال الاجنبية ٠

وقد عمدت الدوائر الحاكمة الى توسيع نشاط رؤوس الاموال الاجنبية معتبرة اياه المصدر الممكن لتحويل نشاط الاعمال وقد أدى هذا الى تعقيد النمو الاقتصادي وجعله مليئاً بالتناقضات فكانت رؤوس الاموال الاجنبية تشرف على النظام النقدي في سورية وقد بلغ نصيب المصالح الاجنبية ثلثي عمليات التسليف ٠

وقد كان للمصارف الاجنبية أثر كبير في افتقار اقتصاد سورية وتقليل حدة فرص التراكم وتجميد نمو الاقتصاد الوطني عن طريق اخراج ثروات كبيرة من البلاد بصفة أرباح.

ولم تكن المصارف الاجنبية تعمل في سورية برؤوس أموالها الخاصة بل بالودائع الفردية والعامة المحلية بالدرجة الاولى حيث بلغت جميع رؤوس الاموال الخاصة لكافة المصارف الاجنبية ٧ر٤٠ مليون ليرة أما الودائع السورية المحلية فقد بلغت ٣ر١٤٧ مليون ليرة بالاضافة الى أنها كانت عازفة تماماً عن تمويل الصناعة والزراعة وقد كانت الاعتمادات التي قدمتها هذه المصارف عام ١٩٥٥ كما يلي ٧١ ٪ للتجارة و ٥ر١٣ ٪ للصناعة و ٨ر١١٪ للزراعة.

وفي ٢٨ آذار ١٩٥٣ تم تشكيل المجلس النقدي الحكومي الذي يرمي الى اقامة اتصالات مع مؤسسات التسليف الحكومية والخاصة وتنظيم نشاطه.

وقد أصبح هذا المرسوم ساري المفعول منذ عام ١٩٥٤ ولكن المصارف الاجنبية تهربت كلية من تنفيذه حيث حددت حجم الضمانات الحكومية الاجمالية للقروض المصرفية طويلة الاجل بـ ١٥ مليون ليرة سورية.

وسرعان ما وجد الجناح الوطني في البورجواية السورية انه ضمن شروط سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على النظام المصرفي للبلاد الذي يعمل على زيادة توسع التجارة الخارجية للاحتكارات الغربية وضمن شروط غياب التراكمات الرأسمالية الداخلية الكبيرة واشتداد التناقضات الطبقية لا يمكن أن يعزز مواقعه الا بمساعدة الدولة.

وقد بدأت البورجوازية السورية تسعى الى موقف جديد بحيث تستطيع وسائل التأثير الحكومية أن تساعد على نشاط مشروعات رأس المـال الخاص واثرائه على حساب استغلال الجماهير الكادحة ولـم تكن الدولة تضطلع بدور فعال في اقتصاديات البـلاد حيث كان رأس المال الخاص يسود سيادة كاملة كما كانت الدولة تقدم القروض للبورجوازية السورية دون أن تراقب استخدامها • وعلى هذا فقد استخدمت أموال الدولة في بعض المشروعات التي تشـكل مرافق للصناعة الرأسمالية ، ومنها مشروعات الطرق والكهرباء ، كما قدمت قروضاً للصناعة • وقد مولت هـذه العمليات خارج حدود الميزانية وبقروض عن طريق صندوق الدين العام بما تقدر قيمته بنحو ٣٧٠ مليون ليرة خلال ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦ •

ورغم أن هذه العمليات كانت لصالح البورجوازية الا إنها كانت تنطوي على اتجاه تقدمي وقد أظهرت القوى اليسارية المعبرة عن مصالح الكادحين اهتماماً عميقاً في تجاوز التخلف التقني الاقتصادي لسورية ، على أساس أن تكون الدولة هي الادارة والوسيلة •

وهكذا تحولت مسألة حجم اقامة قطاع عام في اقتصاد سورية منذ بداية الخمسينات الى مشكلة وطنية عامة تمس في الواقع جميع طبقات السكان مما دعا بالبورجوازية الوطنية القابضة على سلطة الدولة أن تهتم بهذه الظروف الجديدة •

وقبل أن تحصل سورية على استقلالها لـم يكن هناك في الواقع قطاع حكومي في البلاد فبموجب القانون رقم ٨٥ تاريخ ١٩٥١/١/٣١ أممت شركة الحافلات الكهربائية والكهرباء

في دمشق وحلب ثم أممت شركة كهرباء حمص وحماة وبعدها شركة الكهرباء في دير الزور والقامشلي وجميعها كانت تعود للشركات الفرنسية .

وقد أخذت البورجوازية الوطنية المسيطرة على جهاز الدولة تعلن عن نواياها بقوة متزايدة في الميدان الاقتصادي وحاولت أن تشق بنفسها طريق السيطرة المطلقة واخضاع كافة العمليات الاقتصادية في البلاد لصالحها وكانت وسائل النقل التابعة لرؤوس الاموال الاجنبية عائقاً يحول دون تطور السوق الداخلية وتوسيع مجال نشاط مشروعاتها .

كانت سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على الخط الحديدي الذي يربط سورية بلبنان ويربط سورية بالبحر المتوسط عن طريق ميناء بيروت أداة ضغط قوية في أيدي الفرنسيين على الحكومة السورية .

وقد انتقلت ملكية الخطوط الحديدية للحكومة السورية بموجب اتفاق ١٩ حزيران ١٩٥٥ كما كان انشاء المصرف المركزي الحكومي لسورية الذي مارس نشاطه منذ آب ١٩٥٦ أهم خطوة في مجال تعزيز القطاع الحكومي وضرب مواقع الرساميل الاجنبية في اقتصاد سورية حيث حرم بنك سورية ولبنان الفرنسي من حق اصدار العملة النقدية السورية ، الحق الذي كان يتمتع به منذ عام ١٩١٩ .

وبموجب القرار الجمهوري رقم ١٩٦ تاريخ ٢/٩/١٩٥٩ تحولت جميع المصارف العاملة في سورية الى شركات مساهمة ، وسمح للرساميل الاجنبية المساهمة في هذه المصارف بما لايزيد

عن ٣٠٪ من الاسهم ونص هذا المرسوم على الاشراف الحكومي على المصارف الخاصة ٠

كما زادت شركة نفط العراق العائدات السنوية للحكومة السورية لقاء استخدام الاراضي السورية لنقل النفط من العراق الى موانيء البحر الابيض المتوسط بموجب اتفاقية ٢٩/١١/١٩٥٥ من ١٤ مليون ليرة عام ١٩٥٤ الى ٦٥ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٦ بعد أن وقفت الحكومة السورية موقفاً صلباً في علاقاتها مع شركات النفط الاجنبية التي اضطرت الى الموافقة على الاقتسام المتساوي للأرباح الناتجة عن نقل النفط عبر أراضي دولة أخرى غير منتجة للنفط كما حصل نفس الشيء في زيادة حجم العائدات من شركة التابلاين عام ١٩٥٦ ٠

ولا شك في أن تأميم الممتلكات الاجنبية يعتبر واحداً من أهم أساليب اقامة قاعدة مادية انتاجية لرأس المال الحكومي وأسلوباً في صالح الشعب والدولة اقتصادياً وسياسيا. حيث يصرف بقوة النفوذ الاجنبي في حياة البلاد الداخلية ويخلق أفضل الشروط لتوسيع القطاع الحكومي في المستقبل ٠ —

تعتبر و٠د٠ أولريخ : (ان تاريخ التأميم في سورية هو تاريخ تطور نضال الشعب السوري ضد الامبريالية وتحويله الى نضال طبقي صارخ في البلاد من أجل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتقدمية[1] ٠

بيد أن الفئات السياسية البورجوازية الحاكمة آنذاك لم تجرؤ على اتخاذ موقف أكثر حزماً من رؤوس الاموال الاجنبية

---

(١) المصدر : التاميم الاشتراكي للصناعة والبنوك ص ٢٥٥
تاليف فينوغرادوف ـ دار التقدم ـ موسكو

حيث لم تؤمم جميع الشركات الاجنبية العاملة في البلاد وايضا الالتزام بدفع التعويضات حيث خشيت البورجوازية السورية من التأميم الكامل خيفة أن يؤدي ذلك بالجماهير الى المطالبة بأن يشمل ذلك ملكية مشروعاتها أيضاً •

وقد مارست الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة في بداية الخمسينات ضغطاً سياسياً وعسكرياً واقتصاديا قويا على سورية بقصد ربط العرب بمختلف الروابط الاستعمارية وخاصة بالاحلاف السياسية العسكرية وقد تمسكت سورية بشكل حازم باستقلالها السياسي والاقتصادي ورفضت رفضاً قطعياً الاشتراك بالاحلاف العسكرية أو قبول مساعدات الدول الغربية •

ان تأميم مؤسسات رأس المال الاجنبية القليلة لم يستطع أن يحل مشكلات اقامة قطاع حكومي قوي وكان لا بد من أن تمارس الدولة تدخلا مباشراً فعالا في العمليات الاقتصادية وبناء مشروعات صناعية ومشروعات اقتصادية وقد تجسد هذا الاسلوب في توجيه الاستثمارات الحكومية بالدرجة الاولى الى فروع من الاقتصاد لا تهتم بها رؤوس الاموال الخاصة ولكنها تحظى بأهمية كبيرة للصالح الوطني العام وقد صرف القسم الاكبر من الموارد الحكومية على بناء شبكات الري الكبيرة وأعمال استصلاح الاراضي وأعمال الحفر والتنقيب عن النفط وبناء مصفاة لتكرير النفط ونقل النفط داخلياً وتنمية مصادر الطاقة والنقل •

لم تتعرض الاستثمارات الحكومية لمصالح رؤوس الاموال الخاصة بل على العكس فقد خلق تطوير شبكة الري والمواصلات

وتنمية انتاج الطاقة الكهربائية والمنتجات النفطية على نفقة الدولة شروطاً جديدة ملائمة لنشاط مشروعات رؤوس الاموال الخاصة ٠

ولم تهتم الفئات السياسية الحاكمة بتطوير القطاع الحكومي على حساب مواقع رؤوس الاموال المحلية بل اتجهت الى التعاون مع رؤوس الاموال الخاصة وحققت هذا الهدف مؤسسات التسليف والمؤسسات الاخرى التي أنشأتها الدولة ٠

وفي عام ١٩٥٩ أنشئ المصرف الصناعي بمساهمة رأس المال الخاص وهو المصرف الذي دخل بسرعة ميدان نشاط المشروعات في البلاد وقد بلغ رأسماله ٥ر١٢ مليون ليرة سورية وبلغ حجم عمليات تسليف الشركات الخاصة في نهاية ١٩٥٩ مبلغ ٢ر١٧ مليون ليرة سورية ٠

وفي آذار ١٩٦٠ أنشئ في سورية مجمع حكومي برأسمال قدره خمسة ملايين ليرة سورية أطلق عليه اسم المؤسسة الاقتصادية مهمتها تنسيق أعمال المؤسسة الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص والحكومي ووضع الاسس التي سيقوم عليها تعاونهما في مجال تحقيق المشروعات الاقتصادية الكبيرة ٠

وأعطيت لهذه المؤسسة صلاحيات واسعة سمحت لها بالمساهمة بصورة فعالة في الحياة الاقتصادية للبلاد بمفردها أو مع رأس المال الخاص عن طريق انشاء شركات مساهمة ٠ ومنحت حق عقد اتفاقيات القروض واقراض الشركات كما يحق لها عقد اتفاقيات تقديم قروض مع الحكومات الاجنبية ومع الشركات والمؤسسات الدولية كما نص على ذلك مرسوم تشكيلها ٠

لم تكن مهمة المؤسسة الاقتصادية السورية تصفية القطاع الخاص بل كانت مدعوة بتوسيع ميدان نشاط رأس المال الخاص وجذبه للمساهمة في الفروع التي لم يشارك فيها من قبل لكنها عندما حاولت ممارسة نشاطها في ميدان الشركات الحكومية الفردية المختلطة والتغلغل الى الميدان الذي كانت تسيطر فيه رؤوس الاموال الخاصة بصورة مطلقة اصطدمت بمقاومة شديدة من البورجوازية السورية[1] .

وقد لبى قيام القطاع الحكومي المصالح الوطنية العامة للبلاد عن طريق تأميم الرساميل الاجنبية وتنفيذ البرامج البعيدة للتنمية الاقتصادية في نفس الوقت الذي كان فيه أداة فعالة في توطيد نفوذ الفئات الحاكمة من البورجوازية الوطنية وقد سمحت البورجوازية الوطنية بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بحدود مؤازرة وتشجيع نشاط مشروعات الرأسمال الخاص .

وبعد هذه المرحلة ظهرت البورجوازية الوطنية في حالة لا تسمح لها أن تقود البلاد في طريق التقدم الاجتماعي والديموقراطي وتحولت الى قوة تعيق تطور النضال المتحرر .

وبنتيجة ذلك ظهر على مسرح الاحداث في قيادة التحرر الوطني ممثلون لقوى وفئات سياسية جديدة هي أقرب الى مصالح الجماهير الكادحة وتشكل تحالفاً ديموقراطياً مضاداً للبورجوازية .

وبتحالف الطبقة الوسطى مع المثقفين الثوريين يستطيعون

---

(١) راجع فيكتوروف ـ اقتصاد سورية الحديثة ـ مشكلاته وآفاقه ـ ص ٤٣ ـ ٤٤ منشورات دار البعث ١٩٧٠

أن يكونوا جبهة معادية للامبريالية والاقطاع ويقودوا البلاد في طريق التقدم الاجتماعي والديموقراطية • ويصبح حرمان البورجوازية الوطنية الممثلة لمصالح رؤوس الاموال الكبيرة والمتوسطة والاحتكارات من السلطة السياسية والنفوذ الاقتصادي من أهم مهام هذه الجبهة •

وهكذا طرحت هذه القوى مسألة تطوير القطاع الحكومي في سورية على حساب رأس المال الخاص ضمن موقف داخلي سياسي متشابك ومقاومة شديدة من جانب البورجوازية الوطنية التي دافعت عن مواقعها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بجميع الوسائل •

وفي تموز ١٩٦١ بدأ هجوم الدولة على ملكية البورجوازية السورية الكبيرة ففي المرسوم ١١٧ تاريخ ٢٠/٧/١٩٦١ انتقلت ملكية المصارف وشركات التأمين وثلاث شركات صناعية الى الدولة بصورة كاملة وتحولت أسهمها الى سندات اسمية على الخزانة لمدة ١٥ عام بفائدة ٤٪ واعتبرت قيمة السند حسب سعره في سوق البورصة قبل يوم واحد من صدور المرسوم •

ثم صدر المرسوم ١١٨ تاريخ ٢٠/٧/١٩٦١ الذي انتقلت بموجبه ١٢ شركة سورية تساهم الدولة في رؤوس أموالها بمقدار ٥٠٪ وتحولت هذه الاسهم بدورها الى سندات اسمية على الخزانة لمدة ١٥ عام بفائدة ٤٪ •

ثم صدر المرسوم ١١٩ تاريخ ٢٠/٧/١٩٦١ الذي شمل ١٢ شركة صناعية مساهمة أخرى وحظر المرسوم على أية شخصية طبيعية أو قانونية امتلاك أسهم بقيمة تزيد عن ١٠٠،٠٠٠ ل•س •

وقد مسّت هذه المراسيم مصالح البورجوازية السورية ورساميلها التي تزيد عن ١٧٠ مليون ليرة سورية في الصناعة وقد حصلت الدولة أيضاً بموجب هذه المراسيم على حق الاشراف على نشاط هذه الشركات في حقل الانتاج وسيطرت عملياً على فروع الاقتصاد السوري لمؤسسات النسيج والاسمنت والصناعات الغذائية ٠

أما بالنسبة للمصارف التجارية الخاصة والاجنبية وشركات التأمين فقد أممت تأميماً كاملا وجمدت الحكومة أموال المصارف وشركات التأمين غير المنقولة والمنقولة وقد بلغ عدد المصارف التجارية ٢٠ مصرفاً منها ٧ وطنية وبلغت رؤوس أموال هذه المصارف في بداية عام ١٩٦٠ مبلغ ٨ر٤٩ مليون ليرة سورية دون حساب الاموال الاحتياطية البالغة ٨ر٤ مليون ليرة سورية ٠

وقد بلغت قيمة الودائع الحكومية والخاصة ٣٥١ مليون ليرة سورية بالاضافة الى وجود ٥٠ر١٢٥ مليون ليرة سورية اعتمادات لهذه المصارف لدى المصرف المركزي وقد أخذ أصحاب المصارف المؤممة تعويضاً على شكل سندات على الحكومة لمدة ١٥ عام بفائدة ٤٪ ونالت أيضاً شركات التأمين ٠

وقد أدمجت الشركات المؤممة في شركة التأمين الوطنية التي سميت بشركة الضمان السورية برأسمال قدره / ٠٠٠ر٧٥٠ / ل٠س ٠

وقد ظهر في هذه المراسيم اتجاه مبدئي جديد في سياسة الحكومة الاقتصادية هو الرغبة في تعزيز مواقع القطاع الحكومي على حساب رؤوس الاموال الخاصة وتوطيد الاشراف على نشاط مشروعاتها ٠

غير أن هذا المعنى التقدمي لهذه الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية فقد الكثير من محتواه لان الدولة حاولت أن تفرض هذه الاجراءات على البورجوازية الكبيرة الوطنية دون الاعتماد على مساندة القوى التقدمية الوطنية في البلاد .

ولم تتوان الحكومة عن دفع جميع القوى الوطنية السياسية السليمة لتأييد مواقعها لدى ظهور النزاع مع البورجوازية الكبيرة ا لاأن هذا النزاع جرى في ظروف قاسية من الضغط على العناصر التقدمية التي تمثل مصالح العمال والفلاحين والمهنيين والضباط الثوريين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة .

وقد سهلت هذه المواقف مقاومة البورجوازية السورية الكبيرة لاجراءات الحكومة الاقتصادية وظهرت هذه المقاومة بشكل غير مباشر بصورة تجميد نشاط الاعمال والتخريب في المؤسسات المؤممة وظهرت بشكل مباشر في الاعداد لانقلاب معاد للحكومة بقصد تغيير نظام الحكم القائم وخير دليل على ذلك أحداث ٢٨ ايلول ١٩٦١ التي انفصلت بها سورية عن الجمهورية العربية المتحدة والتي كانت ردة فعل للبورجوازية السورية التي تحالفت من جديد مع الاقطاع والامبريالية بغية استرجاع مواقعها .

كما يلاحظ ان أول حكومة شكلها الكزبري في ٢٩ أيلول ١٩٦١ قامت على أكتاف الصناعيين والماليين وأصحاب الاملاك الزراعية وكانت تسعى الى أن تتجه بسورية وجهة وحيدة الجانب في تطوير علاقاتها مع الدول الغربية وقد أكدت هذه الحكومة للبورجوازية الوطنية أن الدولة سوف تخدم الملكية الخاصة وتحمي الربح وانها ستضع السياسة الضرائبية وفقاً لقدرة المواطنين على الدفع .

بيد أن الحكومة مع تشجيعها لمبادرة رأس المال الخاص في الحياة الاقتصادية للبلاد لم تسارع الى الغاء التأميم وقانون الاصلاح الزراعي لانها خشيت أن يبدو الحكم الجديد في سورية رجعياً قبل اعتراف معظم الدول الاجنبية الرسمي به وفي الوقت نفسه كان العمال والفلاحون والطلاب والفئات التقدمية من المثقفين والضباط على حذر من بيانات الحكومة بالنسبة للمشكلات الداخلية ٠

وقد أدركت السلطات أن الجماهير الكادحة سوف تدافع عن مكتسباتها الاجتماعية وتتمسك بالتحولات التي جرت في ميدان الاقتصاد لذلك لجأت الدوائر الحاكمة في سورية الى الاساليب البورجوازية التقليدية في اصباغ صفة الشرعية على خطواتها في ميدان السياسة الداخلية ٠

وقد أعطت هذه الفرصة للمجلس التأسيسي الذي انتخب في كانون الاول من عام ١٩٦١ بعد حملة انتخابية قامت بها البورجوازية السورية الكبيرة كانت نتيجتها شغل ثلثي مقاعد المجلس لممثليها وللوجوه السياسية الوثيقة الصلة بها أما الباقون فكان معظمهم من البورجوازية الصغيرة أو الموظفين ٠

ولهذا فان البورجوازية كانت مضطرة لمجلس نيابي يساعدها على الغاء تأميم الشركات والمصارف السورية الخاضعة للمراسيم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ وأعاد القانون أسهم المالكين السابقين لكنه حدد عدد الاسهم التي يمتلكها الفرد بقيمة لا تزيد عن /١٧٥/ ألف ليرة سورية فقط ، كما وتلتزم الدولة بتسديد الاسهم الباقية وبدفع التعويض لمالكيها خلال مدة خمس سنوات ٠

ولم تتوان البورجوازية السورية الحاكمة عن استخدام كلمــة الاشتراكية لتحقيق أهدافها في ضرب تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية ٠

وفي شــباط ١٩٦٢ طرح في المجلس التأسيسي موضوع ضرورة اعادة تنظيم النظام المصرفي في سورية وطالبت الاوساط المالية والتجارية باعطاء الحرية الكاملة للمصارف الوطنية الخاصة والسماح للمصارف الاجنبية بممارسة نشاطها تحت اشراف المصرف المركزي ومجلس النقد ولــم يتخذ المجلس التأسيسي أي قرار بهذا الشأن وأجل المشروع الى بداية آذار ١٩٦٢ ٠

وقد وجد احتدام الصراع الطبقي وتزايد سخط الجماهير الكادحة صدى في الجيش فقامت انتفاضة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ نتيجة لسخط فئات واســعة من السكان على سياسة الدوائر الحاكمة ٠

كانت انتفاضة موجهة ضد تسلط القوى الرجعية المعادية للوطنية ، أكدت هذه الانتفاضة أن سورية قد دخلت في تطورها الاجتماعي السياسي والاقتصادي مرحلة جديدة بدأت بالهجمة على مواقع رؤوس الاموال الكبيرة عام ١٩٦١ في صدام مكشوف مطالبة بتصفية الملكية الكبيرة الخاصة وخلق شروط موضوعية لتطوير سورية في طريق التقدم الاجتماعي ٠

ومن الواضح أن البورجوازيــة كانت مستعدة بجميع الوسائل والاساليب للدفاع عن الرأسمالية ٠

وفي كانون أول عام ١٩٦٢ وافقت الولايات المتحدة على تقديم قرض لسورية بحدود ١٤٫٧ مليون دولار لتمويل بناء

صوامع الحبوب وأعربت الحكومة الفرنسية في كانون الثاني ١٩٦٢ عن موافقتها على ضمان اعتماد مصرفي ضخم وطويل الاجل لسورية وفي شباط ١٩٦٣ وقعت المانية الاتحادية مع سورية اتفاقية لتقديم قرض بحدود ٣٥٠ مليون مارك لتمويل بناء المرحلة الاولى من سد الفرات وقد أممت الشركة الخماسية من جديد ولكن في الوقت نفسه صـدر في ٢٤ آذار ١٩٦٢ قانون الغاء تأميم المصارف السورية والعالمية •

وهكذا نلاحظ أن علاقات الانتاج الرأسمالية بالرغم من أنها سادت المجتمع لفترة طويلة الا انها لم تسترح عملياً من الصراع الطبقي بينها وبين القوى التقدمية التي تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم • ولئن سادت المعركة بين هـذه القوى وبين البورجوازية الوطنية مراراً بين مد وجزر ، الامر الذي حدا بالبورجوازية الى السعي أحياناً الى التحالف مع القوى الوطنية، وأحياناً الى التحالف مع الاقطاع ضدها ، وبقيت حائرة بين طابعها الاستغلالي من جهة وطابعها المعادي للاستعمار من جهة أخرى ، كل هذا تعبير عن أن البورجوازية كانت تناضل من أجل البقاء في رأس السلطة في حين ثبت ان التاريخ قد تجاوز هـذه المرحلة بالنسبة لسورية نتيجة تعاظم القوى التقدمية والنفس اليساري في البلاد •

ونستنتج إذا ما تأملنا في قطـاع الخدمات الصحية أن المؤشرات تدل على ضعف شديد في الخدمات الصحية وتزداد الصورة سوءاً اذا ما تأملنا في توزيع هذه الخدمات حيث نجد أنها تتركز في المدن الكبرى ويفتقدها الريف افتقاداً شديداً • وعلى الرغم من ذلك تجهد الدولة في تحسين هذه الخدمات •

واذا ما انتقلنا الى قطاع التربية والتعليم فاننا نلاحظ الجهد الضخم الذي تبذله الدولة في هذا القطاع وعلى الرغم من ذلك فان الامية ما تزال منتشرة في القطر وثمة حاجة ملحة لتطوير التعليم في الاتجاهات التالية :

١ ـ القضاء المبرم على الامية ٠

٢ ـ تحسين نوعية التعليم بعد أن ازداد حجمه ٠

٣ ـ تقوية التعليم المهني ٠

٤ ـ تقوية التعليم الفني في الجامعات على حساب التعليم النظري ٠

وقد تعرض المؤتمر القطري الاول لحزب البعث العربي الاشتراكي في مقرراته للسياسية الاشتراكية في ميدان الخدمات بما يلي :

اذا كان الجانب الايجابي لعملية رفع مستوى المعيشة لجماهير الشعب في بلد متخلف يقوم على أساس تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره الا أن هناك جانباً آخر لهذه العملية يجب أن يتخذه مجتمعنا وهو أسلوب التقشف والتقتير والاهتمام بحياة الطبقات الشعبية بصورة خاصة ٠ كما ان مشاكل التعليم متسعة وعميقة وبناء الاشتراكيــة وممارسة الديموقراطية يقضي بمحو الاميــة بصورة تامة وعاجلة ، كما ان الوضع الفعلي للتعليم ولمن يتعلمون بوجه خاص تعكس بصورة جلية الوضع الاجتماعي والظروف المتخلفة التي يعيشها شعبنا بصورة خاصة في الريف ٠ ان الزامية التعليم يجب أن تكون فعلا لا قولا فحسب وفي الريف بصورة خاصة ٠ ولعل أوضح

أشـكال الانفلاق البيروقراطي والاحتكاري شبه العائلي والاقليمي هـو الذي يظهر في الجامعة التي تعطي شهادات ولا تخرج مثقفين • ان من أبسط مقتضيات الديمقراطيةمنح سائر أبناء المحافظات الفرص المتكافئة في الانتساب للجامعة •

كما ان الخدمات البلدية والقروية يجب أن توضع على أسس جديدة لان المنطق الحالي لاقامة هذه الخدمات غير سليم وغير علمي في آن واحد ، كما ان ضمان الطبابة المجانيةلجميع المواطنين منأبسط مسلمات التفكير الاشتراكي ومن أولىمهام المجتمع الاشتراكي • وتأميم استيراد الادوية يبدو هدفاً ملحاً وعاجلا خصوصاً وان هناك امكانية لاتخاذ مثل هذه الخطوة •

الفصل الرابع

التطوُّر السياسي

277

عندما حصلت سورية على استقلالها كانت البورجوازية السورية سياسياً معدومة السلطة واقتصادياً ضعيفة وهزيلة والاستغلال الاستعماري كان يفقدها باستمرار أجزاء أكبر، فأكبر من الارباح التي كانت تجنيها سـواء من التجارة أو الانتـاج ٠

وكان النظام شبه الاقطاعي هو السائد في الريف وبتعاونه مع السلطة الاستعمارية أصبح أكثر قدرة على اعاقـة تطور الرأسمالية في البلاد ٠

وقد كان انقلاب عـام ١٩٤٩ من صنع البورجوازية ، التي تعاونت مع الامبريالية الامريكية الهادفة الى تنفيذ اتفاقية التابلاين ، بعد أن عجزت الحكومة السابقة عـن توقيعها ، ويعتبر هذا الانقلاب بداية انتقال السلطة الى البورجوازية فسرعان ما تمكنت عن طريق الحكم العسكري من اصـدار التشريعات التي تخدم أغراضها ، وعلى رأسها القانون المدني الذي ترجم عن الفرنسية وقانون التجارة ٠ وكذلك فعندما وصلت البورجوازية السورية الى الحكم عمدت الى استعمال الاساليب السياسية الى جانب الاساليب الاقتصادية في انتزاع السوق المحلية من الاحتكارات الاستعمارية ووضعت حداً للنهب الاستعماري للبلاد ٠

وكان أهم تدبير اتخذته الحكومة السورية في أول عهدها في مجال السياسة الاقتصادية انها حررت النقد السوري من التبعية للعملات الاستعمارية ٠

وواصلت الزراعة السورية توسعها فأما نموها الذي حدث أثناء الحرب فقد تم ضمن العلاقات شعبه الاقطاعية وبواسطة وسائل وأساليب الانتاج القديمة الموروثة ، أما تطور سنوات بعد الحرب فكان يعتمد بالدرجة الاولى الاساليب الرأسمالية ويستخدم الآلة على نطاق أوسع فأوسع .

ان البورجوازية السورية التي استعصى أمامها الريف قبل الاستقلال استطاعت بعد الاستقلال أن تلجأ الى سلطتها السياسية وأن تستخدم قدرتها الاقتصادية من أجل غزو مواقع الاقطاع في الريف تدريجياً .

ان دخول أساليب الاستغلال الرأسمالي ودخول الآلة الى الزراعة ساعد في رفع الانتاجية وخلق قيمة زائدة أعيد توظيفها في الزراعة والصناعة وفي غيرها من الفروع .

وكانت الزراعة السورية قبل ذلك قد بدأت تتحول الى مصدر فعلي للتوظيفات على نطاق الاقتصاد كله وكذلك الى سوق يتسع باستمرار للمواد الصناعية ، وفي هذه الفترة بالذات نشط التوظيف الصناعي فقامت صناعات جديدة لم تكن معروفة في البلاد من قبل ودخلت الآلة في صناعات حرفية معروفة ونشطت التجارة الخارجية ونمت المرافق العامة في البلاد ، غير أن فترة الازدهار هذه لم تدم طويلا وذلك بسبب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والنتائج التي أسفرت عنها فقد أصيب الاقتصاد السوري بهزة لم يكن من السهل عليه في ذلك الحين تجاوزها بسهولة بالاضافة الى ذلك فقدت سورية سوق فلسطين الذي كان في تلك الفترة أنشط أسواقها الخارجية واضطرت الى اتخاذ تدابير دفاعية مكلفة جداً أرهقت ميزانيتها .

وفي هذا الوقت بدأ يظهر تحول في سياسة الدول الاستعمارية تجاه الدول المستقلة حديثاً • وكان هذا التحول وليد رغبة الاحتكارات الاستعمارية التي أخذت تستعيد قوتها الاقتصادية التي أنهكتها الحرب بالاحتفاظ بسيطرتها الاقتصادية على الدول النامية بعد أن تأكدت من استحالة بقاء سيطرتها السياسية عليها •

وقد لقيت سياسة الاستعمار الجديد صدى في أوساط بقايا الاقطاع وأوساط معينة من البورجوازية السورية الكبيرة وبصورة خاصة لدى كبار التجار والممولين الذين كانوا يتعاملون مع الاحتكارات الاجنبية •

ولكنّ حقد الشعب السوري على الاستعمار وعلى صنيعته اسرائيل وشعوره بالمرارة تجاه ضياع فلسطين وكذلك النشاط الكبير الذي قامت به القوى التقدمية وأحزابها في البلاد كانا كافيين لرد التآمر عن سورية وافشال كل مؤامرات الاستعمار الهادفة الى زجها في أحلافه العسكرية وتطبيق أساليب الاستعمار الجديد ضدها •

وفي خضم الصراع من أجل الحفاظ على استقلال البلاد نمت ضرورة تعزيز الاستقلال السياسي باتخاذ تدابير تقوي اقتصاد البلاد وتعطيها قدراً أكبر من الاستقلال الاقتصادي •

وكان أبرز ما اتخذته سورية في هذه الفترة هو الانفصال النقدي والجمركي عن لبنان والبدء بتأميم المشاريع التي كانت تملكها كلياً أو جزئياً الاحتكارات الاجنبية واصدار قوانين تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها ، وتنظيم التجارة الخارجية •

وقد أدت مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة البورجوازية الى فترة ازدهار مرت بالبلاد الا أن معطيات الاقتصاد كانت ما تزال تصح أيضاً للتأكيد على أن الاقتصاد السوري بما فيه الزراعة والصناعة والخدمات لم يتجاوز في تلك المرحلة مستوى الاقتصاد المتخلف ٠

واذا كانت هذه الارقام تبرهن على تطور علاقات الانتاج الرأسمالية في البلاد الا أنها هي نفسها تكفي للتدليل على أن هذه العلاقات لم تقو الى الحد الذي يجعلها تسيطر على كافة أبعاد الحياة الاجتماعية في المجتمع السوري ٠

لقد امتدت العلاقات الرأسمالية الى بعض فروع الانتاج الصناعي والزراعي والتجاري ولكنها لم تقض على الانتاج الحرفي في المدينة ولا على الانتاج الصغير من جهة ونصف الاقطاع من جهة ثانية في الريف ٠

وفي الفترة التي كان يتطور فيها الاقتصاد السوري في ذلك الاتجاه كانت تجري تطورات على النطاق الخارجي والداخلي ذات شأن كبير في تقرير المرحلة اللاحقة في تطور البلاد ٠

وأهم هذه التطورات في السياسة الخارجية نمو قدره المعسكر الاشتراكي واستعادته لقواه الاقتصادية التي كانت قد استهلكتها الحرب واتجاهه نحو مساعدة حركة التحرر الوطني في البلدان النامية بشكل خاص وبالمقابل نمو القوة الاقتصادية للدول الاستعمارية ونمو الرغبة عندها في شد قبضتها على الدول النامية والاستفادة الى الحد الاقصى من ظروف التطور الرأسمالي ومن التخلف في هذه البلدان ٠

وعلى النطاق الداخلي زاد الميل لدى البورجوازية السورية الى استخدام أساليب ذات طابع احتكاري ليس فقط في استغلال الطبقات العمالية بل من أجل استغلال الشعب كله والاستفادة من الحماية الشديدة على السوق في فرض الاسعار التي تريدها على البضائع وفي زيادة الضرائب وبصورة خاصة الغيرمباشرة منها وتحويلها عن طريق الدولة ونظامها المالي الى مكاسب للبورجوازية .

وسعى الرأسماليون إلى زيادة الارباح والانتاجية وتطوير توظيفاتهم بأسرع من زيادة الانتاج على حساب استهلاك أوسع للفئات الشعبية .

وبما أن البورجوازية السورية أهملت أهم شروط تطور البلد وتطورها ذاته ووجهت كل قواها نحو تشديد استغلال الشعب واستنزاف طاقته الشرائية كان من شأن تدابيرها هذه أن ضيقت عليها سوقها وأثارت ضدها معارضة سياسية شديدة وعمقت التناقض الرأسمالي في المجتمع السوري .

ان البورجوازية السورية أهملت مواصلة النضال ضد النفوذ الاقتصادي الاستعماري في الاسواق العالمية ولم تلجأ الى الافادة من اقتصاديات البلدان الاشتراكية سواء من أجل تحرير مستوردات البلاد أم صادراتها من التحكم المطلق للاحتكارات الاستعمارية وكذلك أهملت مواصلة تصفية بقايا الاقطاع باتخاذ تدابير سياسية اقتصادية ضدها كالاصلاح الزراعي وتنظيم الفلاحين وعلاقاتهم بالملاكين وما شابه ذلك .

ان التطور أن حدث في الفترة المذكورة لم يكن ليتناسب

مع الجهد والتضحيات التي فرضت على الطبقات العاملة ولم يستجب حتى للحاجات الاولية جداً لاكثرية الشعب ·

وكانت النتيجة أن سياسة البورجوازية السورية أثارت ضدها معارضة أكثر مما جمعت حولها قوى وبدأ ضعفها يظهر ليس بمظهر ضعف مرحلي بل بمثابة ضعف في النظام الذي تقود بموجبه البلاد أي في طريق التطور الرأسمالي ·

ان منطق الاحداث هذا قضى بالضرورة الى أن تؤدي عزلة البورجوازية السورية الضعيفة في مواقعها بالاساس الى نمو الميل عندها نحو تسوية خلافاتها مع الاستعمار وبقايا الاقطاع من أجل اقامة جبهة موحدة تجمع كل قوى الاستغلال ضد جبهة تجمع كل الكادحين في المجتمع السوري ·

وتجاه هـذا الواقع بدأت البورجوازيـة تقدم للشعب السوري البرهان تلو البرهان ليس فقط على عجزها في حل مشاكل التخلف الموروثة وفي الاستجابة للمطاليب الملحة لأوسع الجماهير بل على عجزها أيضاً في قيادة البلاد تجاه الضغوط الاستعمارية وتأثيرات الاقطاعية ·

وكان لا بد لهذا الوضع من أن يؤدي الى أن تتخلى فئات الشعب الواحدة تلو الاخرى عـن البورجوازية وتستقل عنها وتكّون قياداتها الذاتيـة وأن تتصدى أكثر فأكثر للقضايا الملحة التي تفرضها ظروف النضال ضد الاستعمار والاقطاع·

وهكذا بدأ ميزان القوى يميل شيئاً فشيئاً باتجاه القوى التقدمية في الشعب ونحو الطبقات العاملة التي بدأت تنشط وتقول كلمتها ليس فقط في القضايا المعاشية واليومية بل في

القضايا التي تهم حياة البلاد ومستقبلها أيضا • وكان هذا ما أدى الى القضاء على مرحلة الحكم العسكري في أواخر عام ١٩٥٣ •

وما أن بدأت مرحلة الديمقراطية تتبلور حتى حدث العدوان الثلاثي على الشقيقة مصر ، وأتت التطورات التي رافقت هذا العدوان وأعقبته لتعجل في نضوج الاوضاع المستجدة في سورية وتسرع في تحول ميزان القوى نحو الفئات التقدمية التي بدأت تحت ضغط الاحداث تقوم بمسؤولياتها وتمد يدها الى الدولة وبصورة خاصة الى الجيش وبقية القوى المسلحة •

وهنا بدأت الدولة تخرج من يد البورجوازية السورية• وبقدر ما كان يتضح وجه البلاد التقدمي ويحتد النضال ضد الاستعمار ويزداد اصرار الشعب على الحفاظ على استقلال البلاد كان الرأسماليون يقلصون نشاطهم الاقتصادي ويحجمون عن توظيف أموالهم •

وبالمقابل كانت تنمو ضرورة دخول الدولة مجالات النشاط الاقتصادي ، وتزداد أهمية القطاع العام في حياة البلاد ومستقبلها •

وفي سنة ١٩٥٧ التي كانت من الناحية السياسية شبه قلقة ، رافقتها الحشود التركية على حدود سورية ، كانت من الناحية الاقتصادية من أفضل السنوات التي مرت بتاريخ سورية ولكن بسبب الاوضاع السياسية القلقة كانت نسبة التوظيفات أقل من أية سنة من السنوات العشر التي سبقتها• وقد كانت مرحلة الحذر هذه مرتبطة بالسعي الى التقارب مع

الاقطار الاشتراكية اقتصادياً ، ففي هذه السنة بالذات وقعت أهم الاتفاقات مع الدول الاشتراكية من أجل تطوير القطاع العام وتوسيعه .

ولا شك أن بين حكم القوى التقدمية في البلد النامي وبين أهمية القطاع العام في اقتصاد هذا البلد انسجاماً تاماً وهذا الانسجام يقوم أيضاً بين الحكم الوطني التقدمي وأهمية القطاع العام في البلد النامي من جهة وبين سياسة التعاون مع المعسكر الاشتراكي من جهة ثانية ، وذلك من أجل دعم الحكم التقدمي وتقوية القطاع العام وجعله القطاع الرئيسي والاساسي في تنمية البلد وتصنيعه وجعله يتخطى مراحل التخلف .

ولا بد من القول أن هذا الانسجام هو العامل الحاسم في حياة البلدان النامية في مرحلة التحرر السياسي والاقتصادي .

وتجاه تطور الاحداث في عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ونمو دور القوى التقدمية والاشتراكية في البلاد وفي مؤسسات الدولة وانعكاس ذلك في السياسة الاقتصادية والخارجية ظهر ضعف البورجوازية السورية بعدم تماسكها باعتبارها طبقة لها معالمها ومصالحها ونظريتها الخاصة وبدأت فئات منها من حلبة الصراع تنكمش على حالها أو تهرّب أموالها الى خارج البلاد وتبدل فئات أخرى الجبهات وتتحول الى جانب الاستعمار وتمد اليد مستعينة به من أجل البقاء في مواقعها وفئات ثالثة تأمل أن يكون خلاصها على يد البورجوازية المصرية ولذا أخذت تظهر بمظهر الموالية للوحدة مع مصر مستغلة رغبة الشعب الجارفة في اقامة وحدة عربية تساعد في تحقيق آمال الأمة

العربية بالوقوف بشكل موحد في مواجهة الاستعمار والصهيونية وتوفر امكانات أكبر من أجل الاسراع في تخطي التخلف .

فات على البورجوازية السورية أن التطورات التي كانت تحدث في سورية وتدفعها بالاتجاه المعادي لطريق التطور الرأسمالي لم تكن أبداً مقتصرة على سورية بل كانت هي التطورات الاكثر عمقاً في مصر أيضاً .

وقد برهنت الاحداث أن الوحدة لم تحقق آمال البورجوازية السورية بل أخذت تهدد ما تبقى من مواقعها وما كان من البورجوازية تجاه هذا التحول إلى أن انقلبت على الوحدة وقادت عملية الانفصال .

وبما أن الشعب السوري كان قد عرف بوعيه المتطور التناقضات الهائلة التي تكتنف طريق التطور الرأسمالي وكانت البورجوازية قد هزلت كثيراً بحيث يصعب عليها ممارسة السلطة بأساليب تقليدية وبواجهة وطنية الامر الذي دفعها الى الكشف عن وجهها الرجعي المعادي لمصالح الشعب ، وهكذا وصلت حدة التناقضات بينها وبين قوى الشعب التقدمية الى مرحلة الصدم ، الامر الذي جعل الثورة عليها حتمية لا مناص منها .

ان الواقع المتخلف من جهة ، والمتناقض مع أماني الشعب من جهة أخرى ، لا بد وأن يخضع يوماً لقوانين التطور الموضوعية التي تتحكم في المجتمعات ، ولا بد له من ثورة انقلابية تغيره من جذوره ، والخطأ كل الخطأ في تصور الحلول الجزئية والاصلاحية . حتى ولو كانت تلك الحلول ايجابية ومفيدة ،

وانما لا بـد من تصور التغيير الكلي الشامل • بثورة تقلب علاقات الانتاج رأسا على عقب • والخطأ كل الخطأ التفكير بأن أي حل لاي مشكلة يمكن أن تطالب به أجهزة الدولة أو أية جهة ، وانما لا بد له من الاداة الثورية المنفذة للثورة في جانبيها الاساسيين في هدم العلاقات الانتاجية المتخلفة وكسر طوقها المعيق للقوى المنتجة المتنامية ، وفي بناء علاقات انتاج متقدمة على أنقاض العلاقات البائدة • ولا يمكن تصور أداة غير الحزب الثوري المنطلق مـن مواقع الجماهير ومصالحها المباشرة وأهدافها القومية والطبقية •

الفصل الخامس

المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أوائل الستينات وحتمية الثورة

289

يتبين من استعراض الوقائع الاقتصادية والسياسية في القطر السوري خلال المرحلة التي ندرسها أن التناقضات في شتى المجالات قد وصلت الى ذروتها في أوائل الستينات. ولقد كانت هـذه التناقضات تطفو على سطح الحيـاة الاجتماعية والاقتصادية على شكل صراع طبقي عنيف بينما كان الكيان الاقتصادي في قواعده يعاني من أمراض مزمنة وعلل مخيفة مردّها الى المعاناة الطويلة عبر تاريخ الاستعمار في سورية وارتباطه بتاريخ التخلف الاقتصادي .

وقد كان على رأس هذه التناقضات تناقض الوطن بكامله مع القوى الاستعمارية الامبريالية فقد كانت هذه القوى الامبريالية المتصارعة فيما بينها تعكس صراعها على هذه المنطقة الجغرافية الاستراتيجية في قلب الشرق الاوسط وكان لانعكاس الصراع العالمي على المنطقة أثره على صراع القوى الرجعية وصراع الكتل السياسية الرجعية فيما بينها لان لكل كتلة ارتباطاً معيناً بامبريالية معينة .

ومن ناحية ثانية فقد كانت هـذه الكتل الرجعية كلها واقعة في تناقض عدائي مع قوى الشعب العاملة والممثلة سياسياً في عـدد من التنظيمات السياسية التقدمية ومنها بالطبع التنظيمات التقدمية ذات الطابع القومي الوحدوي ومنها أيضاً الحركات اليسارية البحتة وقد كانت التناقضات قـد بلغت أشدها بين القوى التقدمية والقوى الرجعية المتحالفة مع الامبريالية ولا شك في أن التناقضات السياسية تعود بالدرجة الاولى الى تناقضات اقتصادية وطبقية ولذلك فقد كان التناقض

قوياً بين القوى التقدمية بما في ذلك جزء هام من البورجوازية الوطنية من جهة والاقطاع المتحالف مع بورجوازية الكومبرادور والفئات الرجعية من طبقة الرأسماليين من جهة ثانية ٠

وقد تميز التناقض بين الاقطاع وطبقة الرأسماليين فأخذ يتقلب في شدة حدته خلال فترات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطر خلال الفترة التي ندرسها ٠ ففي مطلع الفترة كانت البورجوازية الوطنية طامحة الى تشديد حدة التناقض مع الاقطاع حينما وصلت علاقات الانتاج الرأسمالية الى مرحلة بات فيها من الضروري أن تتلاءم القوى المنتجة مع علاقات الانتاج بشكل يكسر الطوق المحيط بالقوى المنتجة والذي يشكو من علاقات الانتاج المتخلفة وقد تمت الغلبة للبورجوازية الوطنية على الاقطاع في الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ حيث تمت ازاحة الاقطاع من السيطرة السياسية ٠ ويمكن أن نعتبر فترة السيطرة الكلية للبورجوازية الوطنية قد امتدت خلال عشر سنوات بينما انتهت عملياً في أواخر عام ١٩٦١ وان استمرت حتى أوائل عام ١٩٦٣ عبر عام ونصف بعد الانفصال ، وفي أواخر هذه الفترة التي امتدت عشر سنوات تقريباً كانت حدة التناقضات بينها وبين الاقطاع قد وصلت ذروتها حينما رغبت في التحالف مع البورجوازية المصرية وضرب الاقطاع وتصفيته نهائياً في نفس الوقت الذي عملت فيه على خلق أوضاع جديدة في المنطقة تعتبر حلا وقتياً للتناقض الأساسي بين الوطن كله وبين الامبريالية ٠ وكان هذا الحل الوقتي قد أرغم الامبريالية العالمية على اعادة النظر في مخططاتها وأتاح فرصة من الوقت للبورجوازية الوطنية غير أن الضربة

التي وجهتها القوى التقدمية في أواخر عهد الوحدة الى البورجوازية الوطنية ذاتها جعلها تنسى كل تناقضاتها مع الاقطاع وتعود لتتحالف من خلال المصيبة المشتركة التي حلت بهما وتنهي قضية الوحدة بالتحالف مع الاقطاع ولكن تبين أن هذا التحالف كان مؤقتاً ولم يدم الا فترة قصيرة جداً فسرعان ما تمكنت البورجوازية الوطنية من جديد من تسلّم مقدرات الأمور في القطر وعادت الى توجيه الضربات المحكّمة الى الاقطاع يدل على ذلك الغاء قانون الاصلاح الزراعي في أول عهد الانفصال ثم العودة اليه وتطبيقه بتصميم أشد مما كان عليه الحال في عهد الوحدة ولا شك في أن هذا كان يحمل أيضاً طابع المزاودة السياسية لكسب ود الجماهير ووضع القناع على وجه البورجوازية الوطنية التي فقدت الكثير من صفتها الوطنية التقدمية وأسفرت عن وجه مغرق في الرجعية عندما نفذت الانفصال بالتعاون مع الاقطاع ومع القوى الامبريالية وعملائها في الداخل . لذلك لم يعد ينفع هذه البورجوازية كل مساعيها ومحاولاتها للتأكيد على طابعها الوطني التقدمي متذرعة بمواقفها الوطنية والتي كانت تلتقي في ذلك الحين قبل الوحدة مع مصلحة الوطن وتطلعات القوى التقدمية فيه كلها . ولذلك فان موقف الجماهير قد تبلور من البورجوازية الوطنية وتم تصنيفها نهائياً مع القوى الرجعية ولذلك فمن الممكن أن نعتبر أن التناقض الأساسي في أوائل الستينات وهي الفترة التي يمكن أن نسميها بأنها فترة نضوج الثورة هو التناقض بين قوى الشعب العاملة وبين كافة الطبقات التي تستغل العمل المأجور بما فيها الرأسمالية الوطنية . وقد كانت هذه المقولة ممكنة

من وجهة نظر القوى التقدمية التي كانت تقود قوى الشعب العاملة والتي وجدت أن طرح هـذه المقولة ممكن من خلال ادراكها بوجود الشعور العارم لدى جماهير الشعب واقتناعه بها والتفاف أعداد غفيرة حول هذه المقولة كان أغلبها يقف موقفاً سلبياً من الاحداث الا أنها باتت تشـكل تياراً قوياً حركته الأحداث والوقائع وأخرجته عن صمته وسلبيته ٠

ولا شك في أن الشعور القومي كان له أثر عظيم الاهمية على موقف الجماهير من البورجوازية الوطنية ذلك أن فعلتها كانت أكبر من أن تغتفر بالنسبة لأي مواطن عادي فهي لكي تستعيد سيطرتها كاملة على السوق وتستمر في استغلال الطبقة العاملة وقفت موقفاً معادياً كلياً للاتجاه الوطني والقومي وضربت أول تجربة وحدوية في الوطن العربي وحطمت آمال الشعب الذي كان يصبر على أمور كثيرة كان يعانيها خلال فترة الوحدة وذلك تقديساً للوحدة ذاتها على الرغم مما أدت اليه من تناقضات جديدة فقد كانت فكرة الوحدة تطغي على كل شعور وكان لا بد من التصادم مع القوى الرجعية ولذلك فقد كانت الحل الذي رغبت به الجماهير من خلال طرح قياداتها هو الحل الذي يحل القسم الاكبر من التناقضات وهو القيام بثورة تقدمية وحدوية أصيلة تقوم على أسس محددة على رأسها ضرب كافة القوى الرجعية بكل عناصرها من قوى متحالفة مع الامبريالية وطبقات مستغلة لجهود الآخرين كمـا تقوم على أساس وحدة مدروسة تأخذ الواقع بعين الاعتبار ولا تسمح بالارتجال والعفوية والاعتماد على العواطف ٠

وقد لاقت هـذه الافكار صدى واسعا بين صفوف قوى الشعب العاملة التي كانت ترى انه لا بد من قيام ثورة معادية للاستعمار والامبريالية وتلتقي مع القوى التقدمية العالمية ومع المعسكر الاشتراكي في الصراع مـع الامبريالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون العلمي والفني والاقتصادي ، واقامة علاقات انتـاج اشتراكية تحل محل علاقات استغلال الانسان للانسان كما تحقق الشروط الموضوعية للوحدة القومية ضمن حدود الظروف الممكنة للقاء مع الدول العربية المتحررة وتحقيق أماني الشعب في الوحدة العربية ٠

مما تقدم يتبين أن الحل المتكامل لجميع تناقضات القطر السوري وتناقضات الامة العربية بأجمعها هو الحل الاشتراكي ضمن اطار العمـل الوحدوي المستمر وتحرير الانسان من استغلال الانسان والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي ولذا فان كافة الشروط الموضوعية كانت قد توافرت عندما وصلت التناقضات الخارجية والداخلية الى أقصى ذروتهـا ، للقيام بثورة شاملة تضع الحل المتكامل موضع التطبيق وتكون معبرة عن حتمية الثورة باعتباره قانوناً اقتصادياً اجتماعياً يفعل مفعوله الموضوعي بما لا يمكن للرغبات التحكم فيه ٠

ان التطورات التي مر بها القطر العربي السوري خلال السنوات العشر الاخيرة أكدت حتمية الثورة ٠ لقد شـهدت الستينات وأوائل السبعينات تطورات هامة في طريق تحقيق المقدمات الاساسية للانتقال الى الاشتراكية في هذا القطر وأهم هذه المقدمات :

١ ـ وصول قوى مؤمنة بالاشتراكية الى السلطة بقيادة

حزب البعث العربي الاشتراكي • وقد تجلّى أفضل تنظيم لهذه القوى بقيام الجبهة الوطنية التقدمية بعد الحركة التي قادها الرئيس حافظ الأسد في تشرين ١٩٧٠ •

٢ ـ نشوء وتطور أشكال من الديمقراطية الشعبية تهيء مساهمة متنامية للجماهير الشعبية في بناء التقدم الاقتصادي والاجتماعي والكفاح ضـد الامتيازات والفروق الطبقية والاجتماعية • ويحقق هذه الديمقراطية حزب طليعي يؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية ويتعاون مـع مختلف القوى الوطنية التقدمية في اطار الجبهة الوطنية التقدمية •

٣ ـ نشوء قطاع عام قوي يتنامى تأثيره في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للقطر • ويحتل القطاع العام حالياً مواقع أساسية في الصناعة والمصارف والتجارة الخارجية وفي بعض أجزاء من التجارة الداخلية •

٤ ـ انجاز الاصلاح الزراعي بشكل جذري ومحاولات جدية لاعادة تنظيم الزراعة على أساس احلال علاقات انتاج تعاونية مكان العلاقات الاقطاعية ـ البورجوازية •

٥ ـ الاهتمام الكبير ببرامج التنمية والتي يكون القطاع العام قوتها الاساسية • وتهدف هذه البرامج الى بناء قاعدة ماديـة صلبة للاقتصاد القومي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتوفير الشروط الموضوعية لرفع المستوى المعاشي للجماهير باستمرار • وقد اقترنت هذه المرحلة بتحقيق مشاريع انمائية أساسية • اذ أضيفت الى الطاقة الاقتصادية للبلاد جملة من المؤسسات الصناعية ، ومن بينها مصنع كبير للأسمدة الآزوتية ومصنع لتكرير النفط ومصانع أخرى • كما تجري أعمال

كبيرة لانشاء وبناء شبكة للسكك الحديدية وتطوير توليد الطاقة الكهربائية واستخدام مصادر الخامات المعدنية الموجودة. وفي عام ١٩٦٧ تم تدشين أولى آبار النفط في القطر بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي • ومن المنتظر أن يصل انتاج النفط الى ١٥ مليون طن سنوياً خلال السنوات القليلة المقبلة• ويعتبر انشاء صناعة وطنية للنفط انجازاً قومياً كبيراً ويشكل مثلا رائداً لجميع البلدان النامية التي تسعى الى تحرير اقتصادها القومي من السيطرة الاستعمارية • كما أن تنفيذ مشروع سد الفرات بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي يعتبر تحقيقاً لآمال الجماهير الشعبية الازلية ، اذ أن هذا السد سيضمن مضاعفة مساحة الاراضي المروية في الزراعة ونمو توليد الطاقة الكهربائية بمعدل الضعفين •

ان هذه الانجازات تمت وتتم عبر نضال طبقي حاد وفي ظل مواجهة لمخططات الصهيونية والاستعمار• وان ضخامة هذه المهام وحيويتها بالنسبة الى مستقبل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للقطر على طريق الاشتراكية يتطلب الالتزام ببرنامج اقتصادي واجتماعي شامل تلتف لتحقيقه الجماهير الشعبية وتستمد خطوطه الاساسية من المبادىء التالية :

أولا ـ في ميدان العلاقات الخارجية :

١ ـ تعزيز جميع أشكال التعاون مع الاقطار العربية من أجل احباط جميع مخططات الاستعمار والصهيونية على الوطن العربي وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يهدف الى تحرير اقتصاديات الاقطار العربية من السيطرة

الاستعمارية والاستفادة من جميع الطاقات الاقتصادية الكامنة في الوطن العربي الكبير •

٢ ـ توسيع التعاون مع البلدان النامية بهدف تعزيز مواقع هذه المجموعة من الدول في الساحة الدولية بصورة عامة من أجل الدفاع عن مصالحها القومية وتخفيف الآثار السلبية لآلية السوق العالمية الرأسمالية على اقتصادياتها •

٣ ـ تعزيز التعاون مع البلدان الصديقة وخاصة البلدان الاشتراكية من أجل الاستفادة من امكاناتها المادية والعلمية الكبيرة في تنفيذ المشاريع الانمائية في سورية •

٤ ـ ارساء العلاقات مع جميع الدول الاجنبية على أساس التعاون النزيه والمصالح المتبادلة والاستقلال الاقتصادي والمصالح القومية •

ثانياً : في ميدان التنمية الاقتصادية :

١ ـ ان احداث تنمية اقتصادية سريعة ومتوازنة تعتبر القضية الرئيسية التي تواجه القطر • ويجب أن تحقق هذه التنمية تحولات في الاقتصاد القومي حتى يتاح استخدام المنجزات الحديثة للعلم والتقنية في جميع الفروع الاقتصادية خلال فترة زمنية مرئية تاريخياً • ويجب أن تراعى في هذه التنمية أيضاً الاولويات من الناحيتين الواقعية والزمنية ويعتبر التصنيع الحلقة الرئيسية في التنمية : اذ أن التصنيع الواسع هو الذي يسمح بادخال الاساليب الصناعية في انتاج بقية القطاعات الاقتصادية •

٢ ـ أن يكون هدف التنمية الاقتصادية الاول رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية باستمرار بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستهلكها واتاحة الفرص أمامها لتطوير ثقافتها وزيادة تمتعها بالفنون ·

٣ ـ أما وسيلة تحقيق أهداف التنمية التي أشرنا اليها فهو التخطيط العلمي على جميع المستويات · فالتخطيط هو الضابط الاكيد لاتجاهات الاقتصاد القومي والمحدد الواعي للسبل المؤدية لاحداث تنمية متوازنة في جميع القطاعات·

ثالثا ـ في ميدان علاقات الانتاج :

تتحدد علاقات الانتاج في القطر من خلال أشكال الملكية القائمة حالياً ، وهي :

القطاع العام :

ان محور التطور اللا رأسمالي للقطر العربي السوري هو حجم ودور القطاع العام في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية · وان تعزيز التطور اللا رأسمالي· وتأكيد اتجاهاته الاشتراكية يتطلبان ما يلي :

١ ـ تطوير وتوسيع القطاع العام عن طريق تأسيس صناعات جديدة وانشاء الصناعات المكملة للصناعات الحالية من أجل أن يكون لهذا القطاع الدور القائد في حركة التنمية الاقتصادية في كافة المجالات ·

٢ ـ حصر تجارة الجملة للمواد الاساسية في الدولة ·

٣ ـ اجراء تحديد دقيق مبني على الدراسة لحدود القطاع العام في مختلف المجالات وتثبيت ذلك في خطة التنمية ·

٤ ـ تنظيم القطاع العام للاستفادة من مميزات الصناعة الحديثة والانتاج الكبير وتحديث طرق الانتـاج وادخال جميع وسائل الانتاج العصرية وتهيئة الكوادر العاملة في هذا القطاع من الناحيتين الفنية والسياسية ٠

٥ ـ احداث تغيير في أساليب ادارة هذا القطاع وفـق مبدأ المركزية في التخطيط والتوجيه واللا مركزية في التنفيذ وذلك من أجل القضاء على البيروقراطية وتشجيع المبادرات من قبل العاملين في هـذا القطاع وتحقيق أقصى فعالية ممكنة فيه ٠

القطاع التعاوني :

ان وجود قطاع تعاوني قوي ونشيط يساعد في المجهود الوطني من أجـل التنمية الاقتصاديـة ويساعد على تقليص العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد القومي ٠ لذلك يجب في هذه المرحلة التأكيد على المبدأين التاليين :

١ ـ تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية في جميع المجالات : الزراعة والصناعة والحرف والتسويق والاسـتهلاك والسكن الخ ٠

٢ ـ يجب أن تلقى الجمعيات التعاونية الدعم والمساندة من الدولة وخاصة من حيث الارشاد وتهيئة الكوادر الفنية وأن تحدد مهام لها في الخطط الاقتصادية ٠

القطاع المشترك :

يجب أن تقف الدولة موقفاً ايجابياً من قيام تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع تحددها خطة

التنمية الاقتصادية في التفصيل ٠ ويجب أن يكون الهدف من هذا التعاون في الدرجة الاولى الاستفادة من الرأسمال الخاص في بعض مجالات التنمية وعلى أن لا يؤدي هذا التعاون الى مزاحمة القطاع العام أو اضعاف شانه في مجمل الحياة الاقتصادية ٠

القطاع الخاص :

ان تحقيق التنمية الاقتصادية بقيادة القطاع العام لا يتنافى مع مساهمة القطاع الخاص في التنمية ٠ الا أن هذه المساهمة يجب رسم حدودها بدقة وفق المبادىء التالية :

١ ـ اخضاع مجمل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص لاشراف الدولة وخطط التنمية وذلك حتى لا يتحقق ما يسمى « اللعب الحر للقوى الاقتصادية » ٠

٢ ـ يجب أن لا يكون القطاع الخاص مزاحماً للقطاع العام وانما مكملا له وخاضعاً لآفاق تطوره ٠

٣ ـ يجب أن نبقى الحلقات الاساسية في الاقتصاد القومي للقطاع العام حصراً ٠

تلك هي قناعاتي في العمل والبناء في هذه المرحلة الهامة من تاريخ تطور القطر العربي السوري ٠

وان على تحقيق مهام هذه المرحلة يتوقف الانتقال الصاعد الى الاشتراكية ـ لا شك أن قوى الاستعمار والرجعية تستغل الصعوبات التي تخلقها ظروف المرحلة من أجل شد التاريخ الى الوراء ولكن قوى الثورة والتقدم ستمنعها من تحقيق أهدافها ٠

الآلات الزراعية للأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣

السنوات	المحركات	البذارات	المضخات	الجرارات	الحصادات الدراسات	الحصادات
١٩٥٣	١٢٥٤٣	٨٧٥	٧١٩٣	٢٣٥١	٧٦١	١٢٦
١٩٥٤	١٣٢٠٣	٨٧٥	٧٧٨٩	٢٥٦٧	٨٠١	١٢٦
١٩٥٥	١٤٨٣٦	٨٧٥	٨٩٤٧	٣٠٥٢	٨٤١	١٢٦
١٩٥٦	١٧٤١٦	٨٧٥	١٠١٨١	٣٣١٧	٨٨١	١٢٦
١٩٥٧	١٨٩١٨	٨٢١	١١١١٦	٣٨٣١	٩٠٩	١٢٥
١٩٥٨	٢٠٤١٨	٦٦٧	١١٩٢٧	٤٣٠٠	٩٤٩	١٢٥
١٩٥٩	٢١٩١٨	٧٣١	١٢٧٣٧	٤٧٧١	٩٩٩	١٢٥
١٩٦٠	٢٣٤١٨	٦٨٦	١٣٥٤٦	٥٢٤١	١٠٣٩	١٢٥
١٩٦١	٢٤٩١٨	٦٤١	١٤٣٥٦	٥٧١١	١٠٧٩	١٢٥
١٩٦٢	٢٦٤١٨	٥٩٦	١٥١٦٦	٦١٨١	١١١٩	١٢٥
١٩٦٣	٢٧٠٤١	٥٥٣	١٤٥٤٣	٧٥١٧	١١٦٦	١٢٥

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء ·

كميات الأسمدة ومواد المكافحة خلال الأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣

الوحدة : طن

الأعوام	الأسمدة	مواد المكافحة
١٩٥٣	١٠٦٩٨	٢٣٣
١٩٥٤	١٥٥٢٦	٢٤٦
١٩٥٥	٢٥٠٢٤	١٤١
١٩٥٦	٢٤٨٥٠	١٤٨
١٩٥٧	٢٥٠٦٨	٢٦٠
١٩٥٨	٣٩٤٨٠	٣٧٨
١٩٥٩	٢٤٥٧٩	١٠٣٣
١٩٦٠	٤٧٣٢٦	٨٥٠
١٩٦١	٧٧٥٦٢	١١١٧
١٩٦٢	٦٤٤٠٩	١٠٧٤
١٩٦٣	٧١١٣٢	١٨٧٥

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء ·

الأبنية المرخصة في مدينة دمشق خلال الأعوام
١٩٥٠ ـ ١٩٦٣

السنوات	الأبنية البسيطة والخشبية	الأبنية الحديثة المعدة للسكن			الأبنية الحديثة التجارية والصناعية	
	عـدد الرخص	عـدد الرخص	عـدد وحدات السكن	المساحة الطابقيه الف م٢	عـدد الرخص	المساحة الطابقيه الف م٢
١٩٥٠	٣٣٣	٤٠٧	٨٦٣	١٧٥	٩٢	٣٤
١٩٥١	٢٤٦	٣٣٢	٨٣٣	١٣٣	٦٢	٢٩
١٩٥٢	٢٢٤	٤٥٨	١١٠٧	١٧٩	٦٥	٣١
١٩٥٣	١٨٨	٤٦٣	١٢٣٩	٢٣٢	٦٣	٣٣
١٩٥٤	١٤٤	٥٢٠	١٤٢٨	٢٧٠	٥٤	٣٧
١٩٥٥	٩٣	٥٣٠	١٥٤٤	٣١٤	٨٠	٣٨
١٩٥٦	٦٣	٤٦٥	١٥٧٦	٢٧٦	٤٢	٣٥
١٩٥٧	١٨	٤٧٠	١٧٢٦	٣٠٦	٥٠	٢٦
١٩٥٨	٢	٣٦٣	١٣٤٠	٢١٢	٣٥	٣٨
١٩٥٩	٣٨	٣٨٥	١٨٧٨	٢٩٥	٥٣	٥٨
١٩٦٠	٧٧	٤٧٩	٢٤٥٢	٤٨٠	٦٧	٤٠
١٩٦١	٥٥	٣٠٧	٢٣٠٣	٢٩٨	٤٢	٣٥
١٩٦٢	ـ	٣٦٣	٢٦٨٦	٣٤٣	٥٨	٥٠
١٩٦٣	١	٣٢٨	٢٥٤١	٣٣٤	٢٢*	٢٢*

* هذه البيانات للأبنية التجارية فقط ولم يرخص للأبنية الصناعية في مدينة دمشق خلال عام ١٩٦٣ ٠

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء٠٠

وسائط النقل بالسكك الحديدية في الجمهورية العربية السورية خلال

١٩٤٧ ـ ١٩٦٣

الوحدة : بالعدد

السنة	المجموع	عربات سيارة اوتومتريس	قاطرات	عربات ركاب وامتعة	شاحنات بضائع	شاحنات صهريج	عربات وشاحنات أخرى
١٩٤٧	٢٥٢٣	ـ	١٦٠	١٩٢	٢٠٤٤	١١٩	٨
١٩٤٨	٢٣٧٠	ـ	١٥٦	١٧٩	١٩٠٧	١٢٠	٨
١٩٤٩	٣٣٢٠	ـ	١٤٢	١٥٨	٢٨٤٧	١٠٩	٦٤
١٩٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٥١	٢٤٩٩	ـ	١٤٧	١٦٩	١٩٦١	١٠٧	١١٥
١٩٥٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٥٣	٢٢٩٧	ـ	١٤٧	١٩٩	١٧٩٥	١٠٠	٥٦
١٩٥٤	٢٢٨٠	٧	١٢٣	١٦٦	١٨٢٥	١٠٠	٥٩
١٩٥٥	٢٣٧٧	٦	١٢٠	١٦٦	١٩٢٥	١٠١	٥٩
١٩٥٦	١٦٦٧	٨	٧٦	٩٤	١٣٤٣	٨٢	٦٤
١٩٥٧	١٧٦٩	٨	٧٦	١٠٦	١٤٤١	٨١	٥٧
١٩٥٨	١٧٧٢	٨	٧٦	١٠٩	١٤٤١	٨١	٥٧
١٩٥٩	١٧٧٢	٨	٧٦	١٠٩	١٤٤١	٨١	٥٧
١٩٦٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٦١	١٨١٩	٨	٧٦	٩٨	١٤٣٧	١٣١	٦٩
١٩٦٢	١٨٢٠	٨	٧٦	٩٧	١٤٣٧	١٣٢	٧٠
١٩٦٣	١٨٢٠	٨	٧٦	٩٧	١٤٣٧	١٣٢	٧٠

★ (...............) أرقام غير متوفرة

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء ٠

وسائط النقل بالسيارات في الجمهورية العربية السورية

١٩٤٧ ـ ١٩٦٣

الوحدة : بالعدد

السنة	المجموع	سيارات السياحة	سيارات الباص	سيارات الشحن
١٩٤٧	٧٣٨٥	٢٨٩٦	١١٥٤	٣٣٣٥
١٩٤٨	١٠٢٢٨	٤٧٠٧	١٢٣٨	٤٢٨٣
١٩٤٩	٨٣٩٧	٣٥٨٣	١٠٥٠	٣٧٦٤
١٩٥٠	٩٦٤٧	٤٢٣٤	١١٢٨	٤٢٨٥
١٩٥١	١١١٢٧	٥٤٤٤	١١٢٦	٤٥٥٧
١٩٥٢	١١٧٨٨	٦٠٦٥	١١٢٩	٤٥٩٤
١٩٥٣	١٣١٤٦	٧١٩٢	١٢١٢	٤٧٤٢
١٩٥٤	١٥٠٩٥	٧٩٣٦	١٢٢٤	٥٩٣٥
١٩٥٥	١٩٥١٧	١٠٥٠٨	١٣٧٦	٧٦٣٣
١٩٥٦	١٩٣٢٤	١١٦٩٦	١٢٩٥	٦٣٣٣
١٩٥٧	٢٢٩٩٤	١٣٠٤١	١٢٨١	٨٦٧٢
١٩٥٨	٢٥٣٩٤	١٤٦٥١	١٣٦٧	٩٣٧٦
١٩٥٩	٢٦٧٠٢	١٥٤٠٠	١٢٢٩	١٠٠٧٣
١٩٦٠	٢٨٧٩١	١٦٥٢٩	١٤١١	١٠٨٥١
١٩٦١	٢٩٠٥٣	١٦٥٣٣	١٤١٧	١١١٠٣
١٩٦٢	٣٠٧٥٠	١٧٧١٥	١٤٩٢	١١٥٤٣
١٩٦٣	٣٥٢٥٤	٢٢٧١٧	١٨٤٩	١٠٦٨٨

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

أطوال الطرق البرية في الجمهورية العربية السورية
١٩٤٣ ـ ١٩٦٣ بالكيلو متر

السنة	طرق اسفلتية	طرق معبدة	طرق تمت تسويتها (ترابية)	المجموع
١٩٤٣	١٤٤٠	١١٧٤	٣١٢٦	٥٧٤٠
١٩٤٤	١٥٣٣	١١٨١	٣٢١٥	٥٩٢٩
١٩٤٥	١٦٤٤	١٢٣٤	٣٢٠٣	٦٠٨١
١٩٤٦	١٩١٣	١٢٠١	٣٢٦٨	٦٣٨٢
١٩٤٧	٢١٧٤	١٠١٤	٣٣٦٢	٦٥٥٠
١٩٤٨	٢٤٣١	١٠٥٧	٤٣٤٩	٧٨٣٧
١٩٤٩	٢٤٠٥	١١٥٦	٥٨٧٣	٩٤٣٤
١٩٥٠	٢٤٩٦	١١٥٥	٦٣٩٨	١٠٠٤٩
١٩٥١	٢٥٦١	١١٥١	٦٤١٥	١٠١٢٧
١٩٥٢	٢٥٩٣	١١٦٣	٦٥١١	١٠٢٦٧
١٩٥٣	٢٥٨٤	١٢٦٢	٦١٨٢	١٠٠٢٨
١٩٥٤	...	...	...	...
١٩٥٥	٢٥١٤	٩٩٥	١٤٦٩	٤٩٧٨
١٩٥٦	٢٩٩٨	١٠٦٢	١٥٢٢	٥٥٨٢
١٩٥٧	٣٢٩٠	٩٧٥	١٥٨٥	٥٨٥٠
١٩٥٨	٣٥٢٧	٩٥٣	٢٤٨٧	٦٩٦٧
١٩٥٩	٣٧٤٦	٧٦٤	٢٧١٩	٧٢٢٩
١٩٦٠	٤١٧٠	٦٦٠	٢٧٨٠	٧٦١٠
١٩٦١	٤٠٩٤	١١٠٩	١٩٧٠	٧١٧٣
١٩٦٢	٤٧٦٣	٧٨٨	١٨٧٩	٧٤٣٠
١٩٦٣	٤٩٢٦	٨٩٨	٢٠٦٢	٧٨٨٦

ـ (.........) أرقام غير متوفرة

ـ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

تسليف المصارف المتخصصة الى القطاعات الاقتصادية
للأعوام ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣

القيمة بملايين الليرات السورية

السنوات	للزراعه	للتجارة	للصناعة	للانشاءات العقارية	للخدمات	مختلفة	المجموع
١٩٥٧	١٢٢ر٣	٣١٠ر٨	٥٨ر٤	٦ر٤	٩ر٨	٢٠ر٠	٥٢٧ر٧
١٩٥٨	١٣٢ر٨	٢٧٠ر٣	٦٧ر٨	٠ر٤	١٠ر١	١٨ر٣	٥٠٣ر٣
١٩٥٩	١٤١ر٦	٣٥٢ر٧	٩٨ر٨	٣ر٥	١٦ر٦	١١ر٧	٦٢٤ر٩
١٩٦٠	١٨٥ر٩	٤٣٤ر٤	١٤٦ر٦	٤ر٢	١٩ر٣	٢٥ر٥	٨١٥ر٩
١٩٦١	١٨٢ر٦	٣٨٠ر٢	١٦٠ر٥	٦ر٤	١٢ر٩	٣١ر٦	٧٧٤ر٢
١٩٦٢	١٨٠ر٥	٤٩٠ر٥	١٦٧ر٢	٥ر٣	١٢ر٢	٢٥ر٧	٨٨١ر٤
١٩٦٣	١٩٥ر٢	٥٣٩ر٦	١٨٥ر٥	١٦ر٦	٨ر٨	٣٢ر٨	٥٧٨ر٥

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء .

الاستيراد والتصدير والترانزيت ١٩٥١ ـ ١٩٦٣
« الكمية بألوف الاطنان والقيمة بملايين الليرات السورية »

السنوات	الاستيراد		التصدير		الترانزيت	
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
١٩٥١	٤٣٥	٧٢٧	٢٧٧	٢١٢	٢٠٤	٣٣٢
١٩٥٢	٤٥٩	٨٠٥	٣٢٠	٤٩١	٢٠٥	٣٧١
١٩٥٣	٤٦٢	٧٧٣	٣٧٦	٧١٨	١٩٠	٣٨٧
١٩٥٤	٦٣٤	٩٩١	٤٦٦	١٠٥٧	٢٣٨٢	٣٧٦٨٣
١٩٥٥	٦٧٧	١١١٨	٤٧٤	٤٦٥	١٢٩٤	١٧٤٣٩
١٩٥٦	٦٩٠	١٢٠٦	٥١٦	٨٧٤	٨٩٤	١٥٥٩٢
١٩٥٧	٦١٦	١١٨٨	٥٤٨	١١٤٠	٩٨٣	٨١٣٥
١٩٥٨	٧٥٥	١٤٦٤	٤٣٧	٦٩٦	١٢٩٠	١٥٤٤٧
١٩٥٩	٦٧٨	١٤٣١	٤٢٥	٤١٢	١٦١٨	٢٠٧٩٢
١٩٦٠	٨٢١	١٤٣٤	٤٠٥	٣٥٧	١٩٢٩	٢٦٧٢١
١٩٦١	٦٧١	١١٣٩	٣٩٥	٣٩٧	١٩٠١	٢٥٤٥٢
١٩٦٢	٨٦٢	١٩٠٥	٦١٧	١١٦٤	١٧٦٩	٢٤٨٦٨
١٩٦٣	٨٩٦	٢٠٤٦	٧٢١	١٢٦٠	١٨٧٩	٢٥٨٥٦

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الأرقام القياسية لاسعار المفرق في مدينة دمشق خلال الاعوام ١٩٣٩ـ١٩٦٣ باعتبار عام ١٩٣٨ = ١٠٠

السنة	الرقم القياسي العام
١٩٣٩	١٠٨
١٩٤٠	١٥٨
١٩٤١	٢٩٢
١٩٤٢	٥٣٥
١٩٤٣	٦٧٠
١٩٤٤	٧٤١
١٩٤٥	٨٣١
١٩٤٦	٧٦٦
١٩٤٧	٦٩٩
١٩٤٨	٦٦٢
١٩٤٩	٥٦٢
١٩٥٠	٤٧٨
١٩٥١	٥٥٦
١٩٥٢	٥٩٤
١٩٥٣	٥٤٤
١٩٥٤	٥٠٢
١٩٥٥	٤٩٦
١٩٥٦	٥٤٢
١٩٥٧	٥٢٥
١٩٥٨	٥٠٩
١٩٥٩	٥٤٢
١٩٦٠	٥٦٣
١٩٦١	٥٥٨
١٩٦٢	٥٢٠
١٩٦٣	٥٢٥

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الناتج والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج للأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣
(باسعار ١٩٦٣ الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

البيان	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الانتاج الاجمالي بسعر المنتج	٣٣٩٤ر١	٤٢٢٧ر٤	٤٣٢٥ر٥	٤٤٠٥ر٧	٤٣٥٦ر٣	٤٤٩٨ر٥	٤٧٤٩ر٩	٥٥٩٥ر٠	٥٧٥٧ر١
الاستهلاك الوسيط	٩٢٤ر٥	١١٦١ر١	١٢٠٥ر٧	١٣٨٩ر٢	١٤٠٢ر٠	١٥٣٦ر٢	١٥٣٠ر٦	١٦١٢ر٢	١٧٧٦ر٨
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٢٤٦٩ر٦	٣٠٦٦ر٣	٣١١٩ر٨	٣٠١٦ر٥	٢٩٥٤ر٣	٢٩٦٢ر٣	٣٢١٩ر٣	٣٩٨٢ر٨	٣٩٨٠ر٣
اهتلاك راس المال الثابت	٨٥ر٣	٩٧ر٠	١٠٢ر٨	١١٠ر٠	١٢٥ر٣	١٣٦ر٤	١٤٣ر١	١٥٤ر٣	١٧٠ر٠
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	٢٣٨٤ر٣	٢٩٦٩ر٣	٣٠١٧ر٠	٢٩٠٦ر٥	٢٨٢٩ر٠	٢٨٢٥ر٩	٣٠٧٦ر٢	٣٨٢٨ر٥	٣٨١٠ر٣
صافي الضرائب غير المباشرة	١٢٠ر—	١٩٩ر٩	٢١٥ر٩	١٨٠ر٦	٢١٧ر٧	٢٥٠ر٥	٢٤٤ر٧	٢٨٦ر٠	٣٠١ر٤
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	٢٣٤٩ر٦	٢٨٦٦ر٤	٢٩٠٣ر٩	٢٨٣٥ر٩	٢٧٣٦ر٦	٢٧١١ر٨	٢٩٧٤ر٦	٣٦٩٦ر٨	٣٦٧٨ر٩
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج	٢٢٦٤ر٣	٢٧٦٩ر٤	٢٨٠١ر١	٢٧٢٥ر٩	٢٦١١ر٣	٢٥٧٥ر٤	٢٨٣١ر٥	٣٥٤٢ر٥	٣٥٠٨ر٩

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الانتاج الاجمالي بسعر المنتج حسب القطاعات للأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣

(باسعار ١٩٦٣ الثابتة ، بملايين الليرات السورية)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	١ر١٠٥٢	٦ر١٢٧١	٩ر١٣٢٥	٢ر١٠٧٢	٢ر٩٢٣	٩ر٧٩٧	٢ر٩٩٩	٨ر١٤٨٢	٧ر١٤٠٠
الصناعة والتعدين(١)	٥ر٧٩٥	٠ر١٠٠٦	٧ر١١٠٨	٢ر١٢٥٦	٨ر١٣٣٨	٧ر١٤٢٤	٢ر١٤٢٣	٣ر١٤٧٩	٣ر١٦٠٥
البناء والتشييد	٠ر٢٠٢	٠ر٢٧٩	٠ر٢١١	٠ر٢٧٣	٠ر٢٢٣	٠ر٣٢٠	٠ر٣١٤	٠ر٢٩٤	٠ر٣٢٤
النقل والمواصلات	٠ر٢٨٤	٠ر٣٤٨	٠ر٢٩٧	٠ر٣٤٥	٠ر٣٧٤	٠ر٣٩٣	٠ر٤٠٣	٠ر٤٧٣	٠ر٤١٥
التجارة	٥ر٥٠٩	٠ر٦٧٢	٠ر٦٨٤	٠ر٧٣٣	٠ر٦٩٤	٠ر٧٠٧	٠ر٦٤٨	٠ر٨٠٣	٠ر٨٢٤
المالية	٥ر٤٤	٨ر٥١	٩ر٥٦	٣ر٥٦	٣ر٦٢	٩ر٧١	٥ر٧٥	٩ر٨٠	١ر٨٦
الايجارات	٠ر٢٣١	٠ر٢٤٨	٠ر٢٥٥	٠ر٢٦٠	٠ر٢٦٨	٠ر٢٧٦	٠ر٢٨٤	٠ر٢٨٨	٠ر٣٠٠
الادارة العامة	٠ر١٠٢	٠ر١٣٩	٠ر١٧٤	٠ر١٩٨	٠ر٢٤٦	٠ر٢٧١	٠ر٣٤٩	٠ر٤٢٩	٠ر٥٠٦
الخدمات	٠ر١٧٤	٠ر٢١٢	٠ر٢١٣	٠ر٢٢٣	٠ر٢٢٧	٠ر٢٣٧	٠ر٢٥٤	٠ر٢٦٥	٠ر٢٩٦
المجموع	١ر٣٣٩٤	٤ر٤٢٢٧	٥ر٤٣٢٥	٧ر٤٤٠٥	٣ر٤٣٥٦	٥ر٤٤٩٨	٩ر٤٧٤٩	٠ر٥٥٩٥	١ر٥٧٥٧

(١) يشمل الكهرباء والغاز والماء ٠

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء ٠

تركيب الانتاج الاجمالي حسب القطاعات للأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣

(بأسعار ١٩٦٣ الثابتة)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	٣١ر٠	٣٠ر١	٣٠ر٧	٢٤ر٣	٢١ر٢	١٧ر٧	٢١ر١	٢٦ر٥	٢٤ر٣
الصناعة والتعدين(١)	٢٣ر٤	٢٣ر٨	٢٥ر٦	٢٨ر٥	٣٠ر٧	٣١ر٧	٣٠ر٠	٢٦ر٤	٢٧ر٩
البناء والتشييد	٦ر٠	٦ر٦	٤ر٩	٦ر٢	٥ر١	٧ر٢	٦ر٦	٥ر٣	٥ر٦
النقل والمواصلات	٨ر٤	٨ر٢	٦ر٩	٧ر٨	٨ر٦	٨ر٧	٨ر٥	٨ر٥	٧ر٢
التجارة	١٥ر٠	١٥ر٩	١٥ر٨	١٦ر٤	١٥ر٩	١٥ر٧	١٣ر٦	١٤ر٤	١٤ر٣
المالية	١ر٣	١ر٢	١ر٣	١ر٣	١ر٥	١ر٦	١ر٦	١ر٤	١ر٥
الايجارات	٦ر٨	٥ر٩	٥ر٩	٥ر٩	٦ر٢	٦ر١	٦ر٠	٥ر١	٥ر٣
الادارة العامة	٣ر٠	٣ر٣	٤ر٠	٤ر٥	٥ر٦	٦ر٠	٧ر٣	٧ر٧	٨ر٨
الخدمات	٥ر١	٥ر٠	٤ر٩	٥ر١	٥ر٢	٥ر٣	٥ر٣	٤ر٧	٥ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(١) يشمل الكهرباء والغاز والماء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الارقام القياسية للانتاج الاجمالي حسب القطاعات ١٩٥٢ ـ ١٩٦٣

(باسعار ١٩٦٣ الثابتة ١٩٥٢ = ١٠٠)

القطاعات	١٩٥٢	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	١٠٠ر٠	١٢٠ر٩	١٢٦ر٠	١٠١ر٩	٨٧ر٧	٧٥ر٨	٩٥ر٠	١٤٠ر٩	١٣٣ر١
الصناعة والتعدين(١)	١٠٠ر٠	١٢٦ر٥	١٣٩ر٤	١٥٧ر٩	١٦٨ر٣	١٧٩ر١	١٧٨ر٩	١٨٦ر٠	٢٠١ر٨
البناء والتشييد	١٠٠ر٠	١٣٨ر١	١٠٤ر٥	١٣٥ر١	١١٠ر٤	١٥٨ر٤	١٥٥ر٤	١٤٥ر٥	١٦٠ر٤
النقل والمواصلات	١٠٠ر٠	١٢٢ر٥	١٠٤ر٦	١٢١ر٥	١٣١ر٧	١٣٨ر٤	١٤١ر٩	١٦٦ر٥	١٤٦ر١
التجارة	١٠٠ر٠	١٣٢ر٠	١٣٤ر٤	١٤١ر٨	١٣٦ر٣	١٣٨ر٩	١٢٧ر٣	١٥٧ر٨	١٦١ر٩
المالية	١٠٠ر٠	١١٦ر٤	١٢٧ر٩	١٢٦ر٥	١٤٠ر٠	١٦١ر٦	١٦٩ر٧	١٨١ر٨	١٩٣ر٥
الايجارات	١٠٠ر٠	١٠٧ر٤	١١٠ر٤	١١٢ر٦	١١٦ر٠	١١٩ر٥	١٢٢ر٩	١٢٤ر٧	١٢٩ر٩
الادارة العامة	١٠٠ر٠	١٣٦ر٣	١٧٠ر٦	١٩٤ر١	٢٤١ر٢	٢٦٥ر٧	٣٤٢ر٢	٤٢٠ر٦	٤٩٦ر١
الخدمات	١٠٠ر٠	١٢١ر٨	١٢٢ر٤!	١٨٢ر٢	١٣٠ر٥	١٣٦ر٢	١٤٦ر٠	١٥٢ر٣	١٧٠ر١
المجموع	١٠٠ر٠	١٢٤ر٦	١٢٧ر٤	١٢٩ر٨	١٢٨ر٣	١٣٢ر٥	١٣٩ر٩	١٦٤ر٨	١٦٩ر٦

(١) يشمل الكهرباء والغاز والماء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الارقام القياسية للانتاج الاجمالي حسب القطاعات للأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣

(باسعار ١٩٦٣ الثابتة ، السنة السابقة = ١٠٠)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	...	١٢٢ر٠	١٠٤ر٣	٨٠ر٩	٨٦ر١	٨٦ر٤	١٢٥ر٢	١٤٨ر٤	٩٤ر٥
الصناعة والتعدين(١)	...	٩٧ر٨	١١٠ر٢	١١٣ر٣	١٠٦ر٦	١٠٦ر٤	٩٩ر٩	١٠٣ر٩	١٠٨ر٥
البناء والتشييد	...	١٠٩ر٠	٧٥ر٦	١٢٩ر٤	٨١ر٧	١٤٣ر٥	٩٨ر١	٩٣ر٦	١١٠ر٢
النقل والمواصلات	...	١٠٦ر٤	٨٥ر٣	١١٦ر٢	١٠٨ر٤	١٠٥ر١	١٠٢ر٥	١١٧ر٤	٨٧ر٧
التجـــارة	...	١٠٢ر٤	١٠١ر٨	١٠٥ر٦	٩٦ر١	١٠١ر٩	٩١ر٧	١٢٣ر٩	١٠٢ر٦
الايجـــارات	...	١٠٢ر٩	١٠٢ر٨	١٠٢ر ـ	١٠٣ر١	١٠٣ر ـ	١٠٢ر٩	١٠١ر٤	١٠٤ر٢
الماليـــة	...	١٠١ر٠	١٠٩ر٨	٩٨ر٩	١١٠ر٧	١١٥ر٤	١٠٥ر٠	١٠٧ر٢	١٠٦ر٤
الادارة العامة	...	١٠٣ر٧	١٢٥ر٢	١١٣ر٨	١٢٤ر٢	١١٠ر٢	١٢٨ر٨	١٢٢ر٩	١١٧ر٩
الخدمات	...	١١٩ر٨	١٠٠ر٥	١٠٤ر٧	١٠١ر٨	١٠٤ر٤	١٠٧ر٢	١٠٤ر٣	١١١ر٧
المجموع	...	١٠٨ر٠	١٠٢ر٣	١٠١ر٩	٩٨ر٩	١٠٣ر٣	١٠٥ر٦	١١٧ر٨	١٠٢ر٩

(١) يشمل الكهرباء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات للأعوام ١٩٥٣ – ١٩٦٣

(بأسعار ١٩٦٣ الثابتة ، وملايين الليرات السورية)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	٨٩٢ر١	١٠٧٧ر٦	١١٣٠ر٧	٨٤٣ر٣	٧١١ر٩	٥٨٧ر٥	٧٩٢ر٢	١٢٥٩ر٠	١١٦٤ر٣
الصناعة والتعدين(١)	٣٠٥ر١	٣٩٧ر٨	٤١٩ر٥	٤٦٢ر١	٤٩٠ر٢	٥١٠ر١	٥١٤ر٣	٥٣٦ر٧	٥٧٩ر٣
البناء والتشييد	٧٤ر٠	١٠٣ر٠	٧٧ر٠	١٠١ر٠	٧٧ر٠	١١٥ر٠	١١٤ر٠	١٠٧ر٠	١١٥ر٠
النقل والمواصلات	٢٠٠ر٠	٢٤٨ر٠	١٩٩ر٠	٢٤٤ر٠	٢٦٩ر٠	٢٧٩ر٠	٢٩٥ر٠	٣٤٨ر٠	٢٩٥ر٠
التجارة	٤٦١ر٠	٦١١ر٠	٦٢١ر٠	٦٥٦ر٠	٦٢٩ر٠	٦٤٠ر٠	٥٨٥ر٠	٧٢٧ر٠	٧٤٥ر٠
المالية	٤٠ر١	٤٦ر٩	٥١ر٨	٥١ر١	٥٦ر٩	٦٦ر٣	٦٩ر٢	٧٤ر٨	٧٩ر٧
الايجارات	٢٠٦ر٠	٢٢٢ر٠	٢٢٨ر٠	٢٣٣ر٠	٢٤٠ر٠	٢٤٧ر٠	٢٥٤ر٠	٢٥٨ر٠	٢٦٨ر٠
الادارة العامة	٧٥ر٠	١٠٣ر٠	١٢٩ر٠	١٤٧ر٠	١٨٣ر٠	٢٠٢ر٠	٢٦٠ر٠	٣١٩ر٠	٣٥٨ر٠
الخدمات	١٣١ر٠	١٦٠ر٠	١٦١ر٠	١٦٩ر٠	١٧٢ر٠	١٧٩ر٠	١٩٢ر٠	١٩٩ر٠	٢٠٦ر٠
المجموع	٢٣٨٤ر٣	٢٩٦٩ر٣	٣٠١٧ر٠	٢٩٠٦ر٥	٢٨٢٩ر٠	٢٨٢٥ر٩	٣٠٧٦ر٢	٣٨٢٨ر٥	٣٨١٠ر٣

(١) يشمل الكهرباء والغاز والماء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

تركيب الناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣

(باسعار ١٩٦٣ الثـابتة)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	٣٧ر٤	٣٦ر٣	٣٧ر٥	٢٩ر٠	٢٥ر٢	٢٠ر٨	٢٥ر٧	٣٢ر٩	٣٠ر٦
الصناعة والتعدين(١)	١٢ر٨	١٣ر٤	١٣ر٩	١٥ر٩	١٧ر٣	١٨ر١	١٦ر٧	١٤ر٠	١٥ر٢
البناء والتشييد	٣ر١	٣ر٤	٢ر٥	٣ر٥	٢ر٧	٤ر١	٣ر٧	٢ر٨	٣ر٠
النقل والمواصلات	٨ر٤	٨ر٤	٦ر٦	٨ر٤	٩ر٥	٩ر٩	٩ر٦	٩ر١	٧ر٧
التجـارة	١٩ر٣	٢٠ر٦	٢٠ر٦	٢٢ر٦	٢٢ر٢	٢٢ر٦	١٩ر٠	١٩ر٠	١٩ر٦
الماليــة	١ر٧	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٢ر٣	٢ر٣	٢ر٠	٢ر١
الايجـارات	٨ر٦	٧ر٥	٧ر٦	٨ر٠	٨ر٥	٨ر٧	٨ر٣	٧ر٦	٧ر٠
الادارة العامة	٣ر٢	٣ر٤	٤ر٣	٥ر٠	٦ر٥	٧ر٢	٨ر٥	٨ر٣	٩ر٤
الخدمـات	٥ر٥	٥ر٤	٥ر٣	٥ر٨	٦ر١	٦ر٣	٦ر٢	٥ر٢	٥ر٤
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(١) يشمل الكهرباء والغاز والماء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الارقام القياسية للناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات للأعوام ١٩٥٣ـ١٩٦٢

(باسعار ١٩٦٣ الثابتة ، ١٩٥٣ = ١٠٠)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	١٠٠ر٠	١٢٠ر٨	١٢٦ر٧	٩٤ر٥	٧٩ر٨	٦٥ر٩	٨٨ر٨	١٤١ر١	١٣٠ر٥
الصناعة والتعدين(١)	١٠٠ر٠	١٣٠ر٤	١٣٧ر٥	١٥١ر٥	١٦٠ر٧	١٦٧ر٢	١٦٨ر٦	١٧٥ر٩	١٨٩ر٩
البناء والتشييد	١٠٠ر٠	١٣٩ر٢	١٠٤ر١	١٣٦ر٥	١٠٤ر١	١٥٥ر٤	١٥٤ر١	١٤٤ر٦	١٥٥ر٤
النقل والمواصلات	١٠٠ر٠	١٢٤ر٠	٩٩ر٠	١٢٢ر٠	١٣٤ر٥	١٣٩ر٥	١٤٧ر٥	١٧٤ر٠	١٤٧ر٥
التجـــارة	١٠٠ر٠	١٣٢ر٥	١٣٤ر٧	١٤٢ر٣	١٣٦ر٤	١٢٨ر٨	١٢٦ر٩	١٥٧ر٧	١٦١ر٦
الماليــة	١٠٠ر٠	١١٧ر٠	١٢٩ر٢	١٢٧ر٤	١٤١ر٩	١٦٥ر٣	١٧٣ر٨	١٨٦ر٥	١٩٨ر٨
الايجـــارات	١٠٠ر٠	١٠٧ر٨	١١٠ر٧	١١٣ر١	١١٦ر٥	١١٩ر٩	١٢٣ر٣	١٢٥ر٢	١٣٠ر١
الادارة العامة	١٠٠ر٠	١٣٧ر٣	١٧٢ر٠	١٩٦ر٠	٢٤٤ر٠	٢٦٩ر٣	٣٤٦ر٧	٤٢٥ر٣	٤٧٧ر٣
الخدمات	١٠٠ر٠	١٢٢ر١	١٢٢ر٩	١٢٩ر٠	١٣١ر٣	١٣٦ر٦	١٤٦ر٦	١٥١ر٩	١٥٧ر٣
المجموع	١٠٠ر٠	١٢٤ر٥	١٢٦ر٥	١٢١ر٩	١١٨ر٧	١١٨ر٥	١٢٩ر٠	١٦٠ر٦	١٥٩ر٨

(١) يشمل الكهرباء والغاز والماء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

الارقام القياسية للناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات للأعوام ١٩٥٣ـ١٩٦٣

(باسعار ١٩٦٣ الثابتة ، السنة السابقة = ١٠٠)

القطاعات	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
قطاع الزراعة	...	١٢٨ر١	١٠٤ر٩	٧٤ر٦	٨٤ر٤	٨٢ر٥	١٣٤ر٨	١٥٨ر٩	٩٢ر٥
الصناعة والتعدين(١)	...	١٠٠ر٧	١٠٥ر٥	١١٠ر٢	١٠٦ر١	١٠٤ر١	١٠٠ر٨	١٠٤ر٤	١٠٧ر٩
البناء والتشييد	...	١٠٩ر٦	٧٤ر٨	١٣١ر٢	٧٦ر٢	١٤٩ر٤	٩٩ر١	٩٣ر٩	١٠٧ر٥
النقل والمواصلات	...	١٠٦ر٩	٨٠ر٢	١٢٢ر٦	١١٠ر٢	١٠٣ر٧	١٠٥ر٧	١١٨ر٠	٨٤ر٨
التجـــارة	...	١٠٢ر٣	١٠١ر٦	١٠٥ر٦	٩٥ر٩	١٠١ر٧	٩١ر٤	١٢٤ر٣	١٠٢ر٥
الماليـــة	...	١٠٠ر٩	١١٠ر٤	٩٨ر٦	١١١ر٤	١١٦ر٥	١٠٥ر١	١٠٧ر٣	١٠٦ر٦
الايجـــارات	...	١٠٢ر٨	١٠٢ر٧	١٠٢ر٢	١٠٣ر٠	١٠٢ر٩	١٠٢ر٨	١٠١ر٦	١٠٣ر٦
الادارة العامة	...	١٠٤ر٠	١٢٥ر٢	١١٤ر٠	١٢٤ر٥	١١٠ر٤	١٢٨ر٧	١٢٢ر٧	١١٢ر٢
الخدمات	...	١٢٠ر٣	١٠٠ر٦	١٠٥ر٠	١٠١ر٨	١٠٤ر١	١٠٧ر٣	١٠٣ر٦	١٠٣ر٥
المجموع	...	١١١ر٩	١٠١ر٦	٩٦ر٣	٩٧ر٣	٩٩ر٩	١٠٨ر٩	١٢٤ر٥	٩٩ر٥

(١) يشمل الكهرباء والماء

★ المصدر : المكتب المركزي للاحصاء

(بأسعار ١٩٦٣ الثابتة)

البيـــان	١٩٥٣	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (بملايين الليرات السورية)	٢٤٦٩ر٦	٣٠٦٦ر٣	٣١١٩ر٨	٣٠١٦ر٥	٢٩٥٤ر٣	٢٩٦٢ر٣	٣٢١٩ر٣	٣٩٨٢ر٨	٣٩٨٠ر٣
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج (بملايين الليرات السورية)	٢٢٤٩ر٦	٢٨٦٦ر٤	٢٩٠٣ر٩	٢٨٣٥ر٩	٢٧٣٦ر٩	٢٧١١ر٨	٢٩٧٤ر٦	٣٦٩٦ر٨	٣٦٧٨ر٩
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (بملايين الليرات السورية)	٢٣٨٤ر٣	٢٩٦٩ر٣	٣١٠٧ر٠	٢٩٠٦ر٥	٢٨٢٩ر٠	٢٨٢٥ر٩	٣٠٧٦ر٢	٣٨٢٨ر٥	٣٨١٠ر٣
عـدد السكان في منتصف العـام (الف نسمة)	٣٦١١	٣٩٧٨	٤١١٠	٤٢٤٦	٤٣٨٦	٤٥٣٠	٤٦٧٨	٤٨٣١	٤٩٨٩
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السـوق للفرد الواحـد (بالليرات السورية)	٦٨٤	٧٧١	٧٥٩	٧١٠	٦٧٤	٦٥٤	٦٨٨	٨٢٤	٧٩٨
الرقم القياسي (١٩٦٣ = ١٠٠)	٨٥ر٧	٩٦ر٦	٩٥ر١	٨٩ر٠	٨٤ر٥	٨٢ر٠	٨٦ر٢	١٠٣ر٣	١٠٠ر٠
الرقم القياسي (١٩٥٣ = ١٠٠)	١٠٠ر٠	١١٢ر٧	١١١ر٠	١٠٣ر٨	٩٨ر٥	٩٥ر٦	١٠٠ر٦	١٢٠ر٥	١١٦ر٧
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج للفرد الواحد (بالليرات السورية)	٦٥١	٧٢١	٧٠٧	٦٦٨	٦٢٤	٥٩٩	٦٣٦	٧٦٥	٧٣٧
الرقم القياسي (١٩٦٣ = ١٠٠)	٨٨ر٣	٩٧ر٨	٩٥ر٩	٩٠ر٦	٨٤ر٧	٨١ر٣	٨٦ر٣	١٠٣ر٨	١٠٠ر٠
الرقم القياسي (١٩٥٣ = ١٠٠)	١٠٠ر٠	١١٠ر٨	١٠٨ر٦	١٠٢ر٦	٩٥ر٩	٩٢ر٠	٩٧ر٧	١١٧ر٥	١١٣ر٢
الناتج المحلي الصافي بسعر السـوق للفـرد الواحـد (بالليرات السورية)	٦٦٠	٧٤٦	٧٥٦	٦٨٥	٦٤٥	٦٢٤	٦٥٨	٧٩٢	٧٦٤
الرقم القياسي (١٩٦٣ = ١٠٠)	٨٦ر٤	٩٧ر٦	٩٩ر٠	٨٩ر٧	٨٤ر٤	٨١ر٧	٨٦ر١	١٠٣ر٧	١٠٠ر٠
الرقم القياسي (١٩٥٣ = ١٠٠)	١٠٠ر٠	١١٣ر٠	١١٤ر٥	١٠٣ر٨	٩٧ر٧	٩٤ر٥	٩٩ر٧	١٢٠ر٠	١١٥ر٨

* المصدر المكتب المركزي للاحصاء

المراجع باللغة العربية

مقررات مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي والمنهاج المرحلي

١ ـ كارل ماركس ـ رأس المال ـ نقد الاقتصاد السياسي ـ الكتاب الأول نمو الانتاج الرأسمالي ـ الجزء الأول ـ ترجمة أنطون حمصي ـ مطبعة وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧١ .

٢ ـ مصادر الاشتراكية العلمية ـ ماركس انجلز ـ لينين ـ الشيوعية العلمية ـ ترجمة الدكتور فؤاد أيوب ـ دار دمشق ـ ٢٥/٦/١٩٧٢ .

٣ ـ لينين ـ حول الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ـ مجموعة مقالات وخطابات ـ دار التقدم ـ موسكو .

٤ ـ لينين ـ من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديموقراطيين جواب عن المقالات الصادرة في (روسكوية بوغاتستفو) ضد الماركسيين دار التقدم ـ موسكو .

٥ ـ آراء لينين في الأسس العلمية لقيادة المجتمع الاشتراكي ـ دار التقدم موسكو ـ ١٩٧٣ .

٦ ـ لينين ـ حول التنظيم الاشتراكي للاقتصاد الوطني ـ مجموعة مقالات وخطابات ـ دار التقدم ـ موسكو .

٧ ـ لينين ـ في الثقافة والثورة الثقافية ـ دار التقدم ـ موسكو ـ ١٩٦٨ .

٨ ـ المادية التاريخية ـ دراسة في نظرية المجتمع الماركسية ـ تأليف فلاديسلاف كيلله ويولي كوفالسون ـ ترجمة الياس شاهين ـ دار التقدم موسكو .

٩ ـ المادية الديالكتيكية ـ تأليف : ف ـ كونستانتيوف ـ ف . بيرسنيف ـ غ . غليزيرمان ـ م . دينيك ـ م . كاماري ـ ي . كوزنتيسوف ـ ب . كوبنين ـ م . روزنتيال ـ أ . شيشكين ـ ل . فيدوسييف ـ يو . فرانتسيف . ترجمة فؤاد مرعي وبدر الدين السباعي وعدنان جاموس مطبعة التقدم العربي ـ بيروت ٥/٣/١٩٧٣ .

١٠ ـ سني اللقاني ـ الاقليم السوري واقتصادياته ـ مطبعة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٥٨ ٠

١١ ـ الدكتور عبد الرزاق حسن ونصوح الدقاق ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ بعض سماتها الاقتصادية ٠

١٢ ـ الدكتور أحمد رجائي ـ الاقتصاد السوري ـ أمالي لطلاب معهد آذار للتثقيف الفلاحي

١٣ ـ الدكتور عدنان شومان ـ والدكتور عبد الله قسام ـ علم الاجتماع ٠

١٤ ـ الدكتور عبد الله حنا ـ الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥ ـ دار التقدم العربي ٠

١٥ ـ مارتين برتيسمان ـ التصنيع في البلدان النامية ـ ترجمة الدكتور مفيد حلمي ٠

١٦ ـ يحيى عرودكي ـ الاقتصاد السوري الحديث ـ منشورات دار الثقافة دمشق ١٩٧٢ ٠

١٧ ـ الدكتور حازم ببلاوي ـ التنمية الزراعية ـ القاهرة ـ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ٠

١٨ ـ الدكتور عبد الله سلوطة ـ التطور الصناعي في سورية ـ بحث مقدم الى مؤتمر التنمية الصناعية في الكويت عام ١٩٦٦ ٠

١٩ ـ فيكتوروف ـ اقتصاد سورية الحديث ـ موسكو ـ منشورات دار البعث دمشق ـ ١٩٧٠ ٠

٢٠ ـ المهندس أحمد الزعبي ـ التحويل الاشتراكي الزراعي في سورية منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٦٦ ٠

٢١ ـ ف٠ بروس ـ الاقتصاد الاشتراكي في مشكلاته العامة ـ ترجمة الدكتور مصطفى عدنان السيوطي ـ مطبعة وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٣ ٠

٢٢ ـ أوسكار لانجه ـ مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية ـ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ـ دار الحقيقة ـ بيروت ـ الطبعة الاولى ٠

٢٣ ـ أ ٠ فاناسييف ـ في الشيوعية العلمية ـ ترجمة عبد الرزاق الصافي دار الفارابي ـ بيروت ـ ١٩٧١ ٠

٢٤ ـ ج · فيلتشنسكي ـ علم الاقتصاد الاشتراكي ـ ترجمة الدكتور محمد صقر ـ دار التقدم العربي ـ ١٩٧٣ ·

٢٥ ـ جوجول ـ أسس تنظيم التجارة الداخلية في الاتحاد السوفيتى ـ دار التقدم ـ موسكو ·

٢٦ ـ ابراموف ـ أسس تنظيم الانتاج الزراعي في الاتحاد السوفيتي ـ ترجمة خيري الضامن ـ دار التقدم ـ موسكو ·

٢٧ ـ الاقتصاد السياسي للاشتراكية تاليف ـ افسينيف ـ اندريس ـ دياتشينكو ـ كوزمتشيف ـ بونانوف ـ خودوكورموف ـ ترجمة خيري الضامن ـ دار التقدم ـ موسكو ·

٢٨ ـ أسس الاشتراكية العلمية ـ الاقتصاد السياسي ـ الجزء الاول تأليف ـ أ · م · روميانتسيف ـ ل·أ· بيتروف ـ أ·ي· يوماشيف ـ ف·ي· مانشيف ـ غ·أ· كوزلوف ـ ي·د· شيرنسكي ـ د·م· كوناكوف ـ أ·ف· مارازوف ـ ز·ن· بيليافوي ـ س·ف· توكمالايف ـ ب·ت · كوخاييف ـ ن·س · كوجيليف ـ ك·ف· أوسترافيتانوف ـ أ·م· اليكسيف ـ ف·م· كودروف ـ ـ ل·أ· ليبونتييف ـ ي·م· مراتشكوفسكي ـ م·ن ـ ريندينى ـ ترجمة بدر الدين السباعي دار الجماهير ـ ١٩٧٢ ·

٢٩ ـ أسس الاشتراكية العلمية ـ الاقتصاد السياسي ـ الجزء الثالث ـ تأليف ـ ل·أ· ليبونتييف ـ ترجمة فؤاد مرعي وبدر الدين السباعي دار الجماهير ·

٣٠ ـ أسس الاشتراكية العلمية ـ الاقتصاد السياسي ـ الجزء الرابع القسم الاول ـ الاشتراكية تأليف نخبة من الاساتذة السوفييت ـ ترجمة نجاح ساعاتي وبدر الدين السباعي ـ اصدار دار الجماهير ١٩٧٠ ·

٣١ ـ أسس الاشتراكية العلمية ـ الاقتصاد السياسي ـ الجزء الرابع القسم الثاني ـ الاشتراكية تأليف نخبة من الاساتذة السوفييت ترجمة نجاح ساعاتي وبدر الدين السباعي ـ اصدار دار الجماهير ١٩٧١ ·

٣٢ ـ ف·ج· يوهنسكي ـ وضع سورية الاقتصادي وأهليتها للاستقراض ١٩٥١ ·

٣٣ ـ ميتسيك برانيسلاف ـ بعض ملامح التطور الصناعي في سورية ـ تقرير (وزارة النفط والكهرباء وتنفيذ المشاريع الصناعية) دمشق ـ ١٩٦٨ ٠

٣٤ ـ ستيوارت شرام وهيلين كارير دنكوس ـ الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الاوروبي ـ نقله الى العربية زهير الحكيم ٠

٣٥ ـ بير جاليه ـ الامبريالية عام ـ ١٩٧٠ ـ ترجمة فؤاد مرقص ـ دار الحقيقة بيروت ٠

٣٦ ـ عبد الهادي عباس ـ الارض والاصلاح الزراعي في سورية ـ دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ٠

٣٧ ـ س٠اي٠ تولبانوف ـ الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ـ ترجمة امطانيوس حبيب ـ دار التقدم ـ دمشق ٠

٣٨ ـ الدكتور جورج عشي ـ النظام النقدي في سورية ـ مطبعة الجامعة السورية ـ دمشق ـ ١٩٥٢ ٠

٣٩ ـ بول ٠ ا ٠ باران ـ الاقتصاد السياسي للتنمية ٠

٤٠ ـ الدكتور محمد العمادي ـ التخطيط والتنمية ـ دمشق ـ ١٩٦٦ ٠

٤١ ـ الدكتور أحمد السمان ـ اقتصاديات سورية ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ـ ١٩٥٥ ٠

٤٢ ـ دورين وارينر ـ الاصلاح الزراعي والانماء في الشرق الاوسط تعريب وتعليق ـ خيري حماد ٠

٤٣ ـ فينوغرادوف ـ التأميم الاشتراكي للصناعة والبنوك ـ ترجمة مجيد بكتاش ـ دار التقدم ـ موسكو ٠

٤٤ ـ وجيه السمان ـ التصنيع في الاقليم الشمالي ٠

٤٥ ـ الدكتور رزق الله هيلان ـ سورية بين التخلف والتنمية ـ دمشق ١٩٧٣ ٠

٤٦ ـ عبد الرزاق الهلالي ـ الهجرة من الريف الى المدن ـ بغداد ١٩٥٨ ٠

٤٧ ـ منير الشريف ـ القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان ٠

٤٨ ـ الدكتور صلاح وزان ـ المزارع الجماعية ـ دراسة تحليلية للتجربة الزراعية في بعض الدول الاشتراكية ـ دمشق ١٩٦٤ ٠

٤٥ ـ برهان غزال ـ التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول الجامعة العربية الطبعة الاولى ـ دمشق ١٩٥٦ ٠

٥٠ ـ الدكتور أحمد مراد ـ مسائل التنمية الاقتصادية والتصنيع الوطني في القطر العربي السوري ١٩٧٠ ٠

٥١ ـ علي عبد العزيز الحسني ـ تاريخ سورية الاقتصادية ـ مطبعة بدائع الفنون ـ دمشق ١٣٤٢ هـ ٠

٥٢ ـ المجموعات الاحصائية السورية للأعوام ١٩٤٧ ـ ١٩٦٣ ٠

٥٣ ـ الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لكل من العامين ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ٠

٥٤ ـ كتاب الجيب ـ للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٢٣ تموز ١٩٥٩ ٠

٥٥ ـ الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة الزراعة عام ١٩٥٩ ٠

٥٦ ـ نشرة غرفة تجارة دمشق لعام ١٩٥٦ ـ مقال حول حساسية الاقتصاد السوري تجاه الصعوبات بقلم الدكتور عبد الغني حمود ٠

٥٧ ـ التطور الاقتصادي في البلاد العربية ـ ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ ـ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ـ مطبعة البيان ـ لبنان ـ ١٩٦٧ ٠

٥٨ ـ أبحاث مؤتمر التعبئة الاقتصادية للتنمية والدفاع ـ نادي خريجي المعاهد التجارية ـ المطبعة الجديدة ـ دمشق ١٩٦٩ ٠

٥٩ ـ نشرة البنك الصناعي المصري ـ بحث حول اقتصاديات الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ـ ١٩٥٨ ـ رقم ٤ ٠

٦٠ ـ قصة الأرض والاصلاح الزراعي ـ وزارة الاصلاح الزراعي ـ المكتب الصحفي ٠

٦١ ـ الاصلاح الزراعي في عهد الثورة ـ وزارة الاصلاح الزراعي ـ دمشق ١٩٦٣ ٠

٦٢ ـ الاطار الصناعي للاقليم السوري ـ وزارة الصناعة ـ دمشق .

٦٣ ـ دور المصارف في التنمية الاقتصادية في سورية ـ دمشق ـ وزارة التخطيط ـ نيسان ١٩٦٣ .

٦٤ ـ الخطة الخمسية الأول للتصنيع ـ وزارة الصناعة ـ دمشق ـ ١٩٥٩ .

٦٥ ـ مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ وزارة التخطيط ـ دمشق ١٩٦١ .

٦٦ ـ بيانات وزراء الاقليم الشمالي أمام مؤتمر الاتحاد القومي ـ حزيران ١٩٦٠ .

٦٧ ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ تاريخ وحقائق وأرقام ـ المطبعة الرسمية ـ دمشق ١٩٥٨ .

٦٨ ـ تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير ـ مجلس النقد والتسليف المطبعة الجديدة ١٩٥٤ .

٦٩ ـ بيان وزير الخزانة المركزي للجمهورية العربية المتحدة حول مشروع ميزانية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ .

٧٠ ـ نشرات البنك الاهلي المصري الربعية للأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ .

٧١ ـ نشرات الوقائع الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق ـ نشرة شهرية للأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ .

٧٢ ـ برنامج الانماء الاقتصادي للسنوات العشر ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ ـ الاقليم الشمالي ـ مؤسسة الانماء الاقتصادي ـ المطبعة الهاشمية .

٧٣ ـ الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ ١٩٦٠/١٩٦١ و ١٩٦٤/١٩٦٥ ـ وزارة التخطيط ـ المطبعة الجديدة ١٩٦٠ .

٧٤ ـ الاهرام الاقتصادي ـ نشرة نصف شهرية لجريدة الاهرام ـ أعداد سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ .

٧٥ ـ وزارة الصناعة في عامها الاول ـ وزارة الصناعة ١٩٦٠ .

٧٦ ـ نشرات غرفة تجارة حلب للأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٢ ـ ربعية اعتباراً من ١٩٦٠ ـ مطبعة الضاد ـ حلب .

٧٧ ـ نشرات وزارة الاصلاح الزراعي ١٩٤٦ ـ ١٩٦٣

٧٨ ـ مجلة العمران ـ وزارة الشؤون البلدية والقروية ـ السنوات ١٩٦٠ وما بعدها .

٧٩ ـ مجلة الاقتصاد ـ وزارة الاقتصاد .

٨٠ ـ التطور الاقتصادي والاجتماعي في سورية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ منشورات المكتب المركزي للاحصاء رقم /٧٣/ .

٨١ ـ مجلة نضال الفلاحين الناطقة باسم الاتحاد العام للفلاحين ـ عدد وثائق ـ بعض التشريعات والقوانين والانظمة النافذة في القطاع الزراعي وريف القطر العربي السوري .

٨٢ ـ تطور التجارة الخارجية ـ دراسة اقتصادية ١٩٧٠ ـ منشورات المكتب المركزي للاحصاء .

٨٣ ـ مؤشرات قطاع النقل والمواصلات في الجمهورية العربية السورية عرض وتحليل ـ دراسة اقتصادية ـ منشورات المكتب المركزيللاحصاء آب ١٩٧٠ .

٨٤ ـ الاستهلاك الخاص في القطر العربي السوري ـ دراسة اقتصادية منشورات المكتب المركزي للاحصاء ـ ايلول ١٩٧٠ .

٨٥ ـ نظرات في الاقتصاد السوري ـ مجموعة أبحاث منشورة في صحف محلية للدكتور أحمد رجائي .

٨٦ ـ التنمية الزراعية في الشرق الاوسط ـ منظمة التغذية والزراعة الدولية ١٩٦٦ .

٨٧ ـ واقع التخطيط الزراعي في القطر العربي السوري للمهندس مكرم نبيل الرفاعي ـ مجلة الاقتصاد ـ العدد ٢٨ .

٨٨ ـ الارقام القياسية للانتاج الصناعي ـ المكتب الاحصائي للأمم المتحدة مديرية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ـ الامم المتحدة ـ نيويورك ١٩٦١ ـ منشورات المكتب المركزي للاحصاء رقم /٦٢/ .

المراجع باللغات الاجنبية

1 — W. I. Lenin. Der Imperialismus als Hœchste Stadium des Kapitalismus In : Ausgewachlte Werke. Bd. I.

2 — Baltimor "The Economic Development of SYRIA" - 1955.

3 — M. F. Gatolin : Agricultural Relations in SYRIA.

4 — G. Felers : The Peasants of Syria and Lebanon.

5 — A. Vada : Industry in Syria.

6 — E. V. Asfour. SYRIA - Development and monetary Policy 1959.

7 — GIBB. Alexander & Partners "The Economic Development of SYRIA" Knapp, Drewett & sons Ltd. London 1947.

8 — IBRD.

The Economic Development of Syria.
IBRD - New York 1955.

9 — Kardely, Ed. Les Problèmes de la politique socialiste dans les compagnes. La nef de Paris edition 1960.

10 — Economical, Financial and Petroleum Charonic - Arab Press revue No : 806. Supreme Council of Planing approved the Agricultural sector's plan.

11 — SYRIA's five-year plan.
Middle East Economic Digest valume 15:22 - 28 May 1971.

12 — Raport au Gouvernement de la Republique Arabe Syrienne sur Production, Mise en marche et exploitation des fruits et legumes frais N° SIS 12.
Programme des Nations Unies pour le Develupment.

13 — Report on Improvement or summer cereals in Syria Arab Republic. Dr. Bhup D. Bhardway.
Food & Agriculture arganization of the United Nations.

14 — Article from "le Commerce du Levant" newspaper, Beirut Lebanon, 16 February, 1972.

15 — T. Petran : Syria, Nation of the Modern World, London, Ernst Been Limited.

16 — The Economic Development of Syria, Report of amission organized by the international bank for reconstruction and Development.

17 — S. Tjulpanov : Das Kalonial system des Imperialismus und Scin Zerfall - Verlag die Wirtschaft Berlin 1959.

الفهرس

	ص
المقدمة	٩
الفصل الأول :	٢٩
الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سورية وقت الحصول على الاستقلال السياسي	٣١
الفصل الثاني :	٤١
التطور الاقتصادي	٤١
القسم الأول : قطاع الانتاج	٤٣
الباب الأول : تطور الزراعة	٤٣
أولا ـ تطور الانتاج والانتاجية	٤٨
آ ـ الانتاج النباتي	٤٨
المحاصيل الحقلية	٥٠
أثر سياسة الدولة على المحاصيل الحقلية ..	٥٣
المحاصيل الصيفية	٥٤

ص

ب ـ الانتاجية ٥٧
جـ ـ تربية المواشي ٥٩
د ـ الحراج ٧٢

ثانيا ـ القوى المنتجـة في زراعة الأرض ٧٣

١ ـ السكانالزراعيون واليد العاملة الزراعية ٧٣
٢ ـ الأراضي ٧٣
٣ ـ التقنية المستخدمة ٧٨
٤ ـ التسميد والري ٨١

ثالثـاًـ علاقات الانتاج ٨٤

١ ـ ملكية الأراضي ٨٤
٢ ـ العلاقات الزراعية ٩٣

رابعاً ـ المشاكل العامة للزراعة السورية ٩٩

الباب الثاني : تطور الصناعة ١١٦

أولا ـ مراحل تطـور الصناعة السورية ١١٦

ثانياً ـ تطور الفروع الصناعية ١٣٥
آ ـ الصناعةالاستخراجية ١٣٦
ب ـ توليد الطـاقة الكهربائية ١٣٧
جـ ـ صناعة الغزل والنسيج ١٣٨
د ـ صناعة مواد البنـاء ١٣٩

ص

هـ ـ الصناعات الكيماوية ١٤٠
و ـ الصناعات الغذائيـة ١٤١
ز ـ الصناعة الهندسية والمعمـارية ١٤٢

ثالثـاً ـ المشاكل العامة للصناعة السورية ١٤٢

تدخـل الدولة ١٤٦
التخطيط ١٤٧
بنيـة القطاع العام ١٤٨
التمويل ١٥٠
التسويق ١٥٢
مشكلة الانتفاع بالطاقة القائمة ١٥٣
البنيـة الاقليمية للصناعة السورية ١٥٥

الباب الثالث ـ تطور البناء والتشييد ١٦١

أزمـة السكن ١٦٥
علاقات الانتاج ١٧١

القسم الثاني ـ قطاع التـداول ١٧٧

الباب الأول : النقـل والمواصلات ١٧٧

١ ـ النقـل بالسكك الحديدية ١٧٧
٢ ـ النقل بالطرق البرية ١٨٤
٣ ـ الملاحة الداخليـة ١٨٩

	ص
٤ ـ الموانىء	١٩٠
٥ ـ نقل البترول عبر الأراضي السورية ..	١٩١
٦ ـ الجسور	١٩٣
٧ ـ الطيران	١٩٤
٨ ـ النقل البحري	١٩٥
الباب الثاني : التجــارة	**١٩٨**
التجارة الخارجية	١٩٨
الصـــادرات	١٩٨
المســتوردات	٢٠٥
العجز التجاري	٢٠٨
التوزيع الجغرافي للتجــارة الخارجية	٢٠٩
التجــارة الداخلية	٢١٣
الأسعار	٢١٧
الباب الثالث : القطاع النقــدي والمصرفي	**٢٢٢**
الفصل الثالث :	**٢٢٣**
التطور الاجتماعي	**٢٢٣**
أولا ـ صورة الوضع الطبقي	**٢٢٥**
١ ـ الطبقات المستغلة لغيرها	٢٢٥
آ ـ الاقطاع والفئات الرجعية	٢٢٦

ص

ب ـ طبقة الرأسماليين ٢٣٨

٢ ـ الطبقة الوسطى ٢٤١

٣ ـ الطبقات الخاضعة لاستغلال الآخرين .. ٢٤٣

ثانيا ـ المشكلة الزراعية ٢٤٥

١ ـ الارادة السلطانية الفردية ٢٤٦

٢ ـ التخليص من الأحكام الجزائية ٢٤٦

٣ ـ تزوير السجلات ٢٤٦

٤ ـ عن طريق الضرائب ٢٤٦

٥ ـ التخليص من العسكرية الالزامية ٢٤٧

٦ ـ استخدام حق التصرف ٢٤٧

أثر الاصلاح الزراعي على علاقات الملكية .. ٢٤٨

ثالثا ـ الفوارق الاجتماعية بين المدينة والريف ٢٥٣

رابعا ـ التأثير المتبادل بين تطور علاقات الانتاج والتطور
الاقتصادي ٢٥٦

الفصل الرابع : ٢٧٧

التطور السياسي ٢٧٩

الفصل الخامس : ٢٨٩

المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أوائل الستينات
وحتمية الثورة ٢٩١

	ص
أولا ـ في ميدان العلاقات الخارجية	٢٩٧
ثانيا ـ في ميدان التنمية الاقتصادية	٢٩٨
ثالثاً ـ في ميدان علاقات الانتاج	٢٩٩
القطاع التعاوني	٣٠٠
القطاع المشترك	٣٠٠
القطاع الخاص	٣٠١
احصائيات	٣٠٢
المراجع باللغة العربية	٣١٩
المراجع باللغات الأجنبية	٣٢٧
الفهرس	٣٢٩